



سُلْطَنَةُ عُمَانُ
وِزَارَةُ التِّرَاثِ الْقَوْمِيِّ وَالثَّقَافَةِ

شِرْحُ لِإِمِيرَةِ الْأَفْعَالِ

بِأَسْبَابِ
الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ رَبِيعِ يُوسُفِ إِلْطَفِيشِينِ

ابْرَاهِيمُ اَزِيزُ

١٤٠٧ - ١٩٨٦ م



سَلْطَنَةُ عُمَانُ
وِزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِيِّ وَالثَّقَافَةِ

شَهْرُ الْأَمِيرَةِ الْأَفْعَالِ

تَالِيفٌ
الْعَالَمُهُمَّةُ بْنُ يُوسْفُ الْطَّفيْلُ

أَجْزَءُ الْأُولِ

١٤٠٧ - ١٩٨٦ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com

رابط بديل
lisanerab.com

لقد

حمدًا لمن صرف قلوب أوليائه إلى ما يعندهم ، وجردَّها عن زوابعه ،
وقرنها بأصول تغذتهم .

وصلة وسلاماً على من ضم شمله ، وفتح عقله ، وجبر كسره ،
ويُسْر عسره ، وأله وصحبه ، الذين انفعلت لهم الخيرات ، وشدوا
بالكسر على المتداعي إلى الشراة ، وجميع من آمن به أكمل إيمان في أي زمان وأي مكان .

ویعد:

فيقول : محمد بن الحاج يوسف الطالب من اقه زيادة الخمول ،
وأن لا يؤلمن :

إني لـأرأيـت علم التصـريف فـرضـاً من فـروضـ الكـفـائيةـ ، وـكـنـزاـ
يـجـبـ القـصـدـ إـلـيـهـ بـأـكـلـ العـنـاـيـةـ ، وـرـأـيـتـ أـهـلـ هـذـهـ الـبـلـادـ وـمـاـ وـالـاـهــ ،
جـاهـلـينـ لـهـ كـلـ جـهـلـ ، وـغـامـضاـ عـلـهـمـ كـلـ بـحـثـ مـنـ مـبـاحـثـهـ صـعـبـ أوـ
سـهـلـ ، لـجـهـلـهـمـ فـوـائـدـ الـهـلـمـ صـغـارـاـ ، وـاستـكـافـهـمـ عـنـ تـعـلـمـهـ كـبـارـاـ ،
تـعـيـنـ عـلـىـ آنـ أـقـومـ بـقـرـضـهـ ، لـيـسـقـطـ الـكـفـرـ عـلـىـ وـعـنـهـمـ ، طـالـبـاـ مـنـ
الـهـ الشـوـابـ ، مـعـرـضـاـ مـعـنـ الـجـنـاءـ الصـادـرـ مـنـهـ .

فعلمتم بعض من كان منهم حاذفاً بعض فوائده ، وحياته ، بما اهلوه من فوائد ، ولكنه ضعف عن ارتقاء تلك المدارج ، وعن الصعود الى ما وراءها من المارج ، ولم يشف ذلك من الفيل ، لأنة مقتصر على تفهم القليل .

وأما الكثير فكانه في فهمه عليل ، فرأيت أن أؤلف فيه كتاباً جليلاً ،

يحيط بما كان قليلاً أو جزيلاً ، واخترت أن يكون بسيطاً خالياً عما يعده تقييضاً ، ثم توقفت ، هل أجعله شرحاً للامية ابن مالك المتنع بعلمه الأحرار والممالك (١) ؟ أو أجعله حاشية على شرح يبين منه المسالك ، ويزيد عليه ما لم يظهر به علماء الفن ذلك .

فاستخرت الله أن أجعله شرحاً لها ، فخارلى ، ولا ريم فيه ولا فخارلى ، وجاء بحمد الله شرحاً تقر به عين الودود ، ويفرح به قلب الحسود ، معتقداً فيما على ما حفظت من شيخى ، وعلى ما استخرجته وحققته من كتب الفن ، لا مقدراً فيه الفاظ شرح من شروحها ، لئلا أكون كالمستغير من الفن ، وكل ما كان فيه من مباحث أو مناقشة في تصريف أو وزن أو عروض ، فإنما هو من بنات أفكارى ، ومن التصورات في الخيام من حسان أبكارى ، إلا ما فيه من حكاية لغات أو خلاف ، أو موافقة وائللاف ، فإنما هو من تقلبي في هذا الفن حولاً بعد حول ، وتتبعى لكلام علمائه قولًا بعد قول .

وذلك لأن شيخى ذكره الله بالصالحات ، وذكر من نلاؤه بالصالحات ، كان يرغبنى في النحو والمصروف أشد ترغيب ، ويرهبني عن جملهما أشد ترهيب ، ثم تتبع لي العلوم فناً فناً ، وقرب إلى " ثمار ريحانها غصناً غصناً فثلتها كما يريده ، بفضل من يديه ويعيد ، فجازاه الله عن خيراً ، وجازى من عاده ضيراً .

بادر بمن شرف الزمان بذكره وتعطرت أنفاسنا من عطره (٢)

قال ابن مالك : الذى ذكرت في تعريفه ما يزيد على ورقة مخمة في بعض كتبى النحوية .

(١) تحذف الباء على قول الكوفيين ، وابن مالك في التسهيل .

(٢) بيت من الكامل .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكلام في البسطة

الكلام على اعراب البسطة وأوجهها مطهى كتب النحو ، وقد جمعته في بعض الحواشى النحوية ، لأنّه ينبعى لكل متكلم في فن ، شارحاً أو محتسباً أن يتبرك بذلك طرف مما يتعانق بالبسطة من جهة ذلك الفن ، وكذا الحمدلة ، فالمتكلم في النحو يتعرض لإعراب البسطة ، والمتكلم في الصرف يتعرض لتصريف كلماته ، والمتكلم في الفقه يتعرض لمعانيها وفضائلها ، والمتكلم في المنطق يتعرض لكون الجملة فيها قضية كلية أو جزئية أو مشخصة مميزة ، أو مسورة . وهكذا على ما يليق بكل فن ، فحقّ على أن يتعرض للصرف في الاسم .

والرحمن الرحيم : أقول لفظ اسم منتق عند البحرين من السمو ، بضم السين والميم وهو العلو لأن ما صدق لفظ الاسم ومداوله ، مثل لفظ زيد يدل على سماء ، وبظاهره ، وأصله سمو بكر السين وسكون الميم ، وبضم السين وسكون الميم ، حذف آخره وهو الواو ، لنقل تعلق العركات الإعرابية عليها ، وذلك تخفيض لكثره الاستعمال .

وإلا فحرف الطka بعد الساكن قوى لا تستحل عليه المحركة كدلو ، وحدفت ضمة السين أو كسرتها ، لينقل إلى السين سكون الميم ، فتتعاقب حركة الإعراب على الميم ، كما أغربت كلمة يد على عينها ، فوقع أول الكلمة ساكتاً والابتداء بالساكن الصحيح لا يمكن على الفصيح .

ولين قلل بعض : بإمكانه لكنه يشيع فأوتى بمحنة الوصلة سلامة ، ثم حركت بالكسرة ليتوصل إلى بالساكن الابتداء ، أو زيدت المهزة متحركة بالكسر ، لأن الكسرة هي الأصل في تحريك الساكن ، أو لأنهما

أعدل الحركات خفة ، لأنها ليست بثقلية كالضمة ، ولا بخفيفة كالفتحة ، وإنما سكتت السين ، فأوتى بهمزة الوصل ، ولم يبقوا متحركة حتى لا يحتاج إلى زيادة المهمزة لتحمل الخفة في أنساء التركيب بحذف تلك المهمزة وسكون السين ، مع سهولة حذفها .

ولذاك خصت بالزيادة ونجير بقوتها وكونها أقصى المخارج ضعف الكلمة بسكون أولها ، وهو السين ، فوزن اسم إنفع بكسر المهمزة وسكون الفاء ، وحذف اللام ، فلفظ اسم حذف عجزه أى آخره المسمى لام الكلمة ، وهو الواو اعتباًطأى لنفسه على تصريفية ، بل للتخفيف من تقل حركات الإعراب على ذلك الآخر الذي هو الواو ، مع أن الآخر هو محل التغير .

ولذلك صار ما قبل ذلك المهدوف محل للإعراب ، وعوض عن ذلك المهدوف همزة الوصل ، على معنى أنه سكتت السين ، ليتأتى التعريف عن المهدوف بهمزة الوصل ، فلا يذهب إلى أن المهمزة زيدت ليتوصل بها إلى الابتداء بالساكن ، وإنما عوض المهمزة في أوله ، لأن المهدوف لنفسه على تصريفية .

وأما ما حذف أسلطة تصريفية فكالثابت لا يجري الإعراب على ما قبله ، ولا يعوض عنه غالبا ، وبعض العرب يكتفى بتحريره الساكن الذي هو أنسين بالكسر ، أو بالضم عن المهمزة ، فيقول سِيم أو سُمْ بكسر السين وضمه ، وما من أن وزن اسم إنفع بكسر المهمزة وسكون الفاء ، فإنما هو بعد حذف لام الكلمة ، وهي الواو ، وعلى لفته الكسر ، وأما قبل حذفها فوزنه فعل بضم الفاء ، وسكون العين تقول : سِمو بضم السين وسكون الميم ، أو فعل بكسر الفاء وسكون العين ، تقول : سِمو بكسر السين وسكون الميم .

ولما على لغةضم أعني ضم المءزة ، فوزنه بعد الحذف افع
بضم المءزة وسكون الفاء ، وعلى لغةفتحها وزنه افع بفتح المءزة
وسكون الفاء ، وعند الكوفيين مشق من وسم يسم ، كوعد يمد ،
والوسم للعلامة ، والاسم كريد علامه على مسماه ، فأصله وسم تفتح
الواو وسكون السين يوزن فعل بفتح الفاء ، وسكون العين ، حذفت
الواو وعرض عنها همة الوصل ليتوصل بها الى الابتداء بالساكن ، وهو
السين فصار اسماً فوزنه اعڭ بسكون العين وحذف الفاء ، وتحريكه
اهمة بكسر أو ضم أو لفتح على اللفظات فيها ، فاسم عندهم كلمة
حذف أولها ، وعرض هذه مثل مدة بكسر العين وفتح الدال .

لكن للトイيف هنا وقع أولاً وفي عدة آخر لأن تاءه عوض عن نائمه
المخوفة ، أعني عن الحرف الأصلى الأول ، وهو الواو أصله الوعد ،
حذفت الواو وعرض عنها التاء ، وكسرت العين كما في حاله ، وقيل :
لا حذف ولا توبيخ ، ولكن أبدلت الواو همة قطع ، كما أن همة
أاء وهمة أشاح الأولين همتا قطع مبدلتان عن واو ، ولكن لما
كثر استعمال لفظ اسم ، عوّلت همته معاملة همة الوصل من
الحذف في الدرج ، ويقوى ذهب الكوفيين قوله الاعلال بالنسبة الى مذهب
البعريين ، لأن البصريين سكوا السين بعد تعرّكها عندهم ، وزادوا همة
الوصل توصل الى الابتداء بالساقن ، وتمويضاً عما ادعوا حذفه وهو
لام الكلمة ، وهو الواو بعد الياء .

والكوفيون السين عندهم ساكتة من أول الأمر ، وردت تقوية مذهب
الكوفيين ، بأن كثرة الإعلال اللازمة على مذهب البعريين ، أولى من
المصير الى عدم النفي انلازم على مذهب الكوفيين ، لأنهم ادعوا حذف
صدره وهو الواو ، ودخول همة الوصل على ما حذف صدره غير
ممود في كلامهم .

وأما أباء وأشاح فهمزتهم للقطع بدل من الواو ، قاله الشنوانى .

قلنا : هذا الرد يعم على الكوفيين القائين : إن همزة اسم همزة وصل لا على من قال منهم همزة قطع ، وصلت تخفينا لكثر الاستعمال ، ويقوى مذهب البصريين الذى هو أن المحنوف لامه ، وأن أصله سمو بجمعه على أسماء ، الهمزة الأولى هي همزة أفعال ، لا همزة اسم . لأنها حذفت لوجود اللام الموضحة عنه ، وهو الهمزة الأخيرة المنقلبة عن الواو سمو ، ولوجود همزة أفعال يعتقد بها أصله أسماء ، وبواو بعد ألف ، قلبت الواو ألفاً لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة وهي ألف التي بعد الميم ، وهى ألف أفعال ، ثم قلبت تلك الآلف المنقلبة عن الواو همزة ، أو قلبت الواو همزة ابتداء ، وهو مذهب ابن مالك .

قال في صلاصته : فأبدل الهمزة من الواو وباء آخر إثر ألف زيد .

أى إذا وقعت الواو أو الياء طرفاً بعد ألف زائدة فأبدلها همزة كسماء أصله سماو بالواو ، قلبت همزة ، وكدعاء أصله دعاو بالواو ، قلبت همزة ، وكثناء أصله ثنائي بالياء قلبت همزة .

ويقوى أيضاً مذهب البصريين جمع أسماء على الأسمى بالياء بعد الميم ، منقلبة عن الواو أصله اسماء بكسر الميم بعدها الواو ، قلبت الواو باء لوقوعها طرفاً بعد كسرة .

قلنا : قال ابن مالك : بواو ذا افعلا في آخر .

أى اقلب الواو باء إذا تطرفت بعد كسرة ، ويقوى مذهب البصريين أيضاً تصغير اسم على سمي بضم السين ، وفتح الميم وتشديد الياء ،

أصله سميوا بضم السين وفتح الميم وسكون الياء ، وتحريك الواو
بحركة الإعراب ، اجتمعت الواو والياء ، واتصلتا في كلمة واحدة ،
وسبقت إحداهما وهي هنا الواو بالسكون الأصلي ، وهو سكون الياء ،
فأبدلت الواو ياء ، وأدغمت في هذه الياء المسدلة عن الواو ياء
التصغير .

قال في الخلاصة:

أن يسكن المسابق من واو ويا
وأتملا ومن عروض عربيا
فباء الواو أقلين مدخنا .

ويقوى أيضاً مذهب البصريين مجىء الفصل على سعيت أصله
سموت بشدید الميم فيهما ، ومجىء الفصل على سموت كدعوت
بعدم تشديد الميم ، ولو كان أصل اسم وسما كما يقول الكوفيون ،
لكان جمهة أو ساما قاله الطبّي .

قلت : القياس على مذهبهم جمعه على أوسن بفتح المهزة وسكون الواو وضم السين ، لأنّه اسم صحيح العين وهي السين على وزن فعل بفتح الفاء ، وسكون العين لا صفة ولا معتل لمعنى ، ولا زائد على أربعة

قال في الخلاصة : لفعل اسماء مع عيناً ا فعل .

أو جمعه على وسام بكسر الواو ومد السين بـالـفـ ، لأنـه اسـم
عـلـى وزـن فـعلـ بـفتحـ الـفـاءـ وـسـكـونـ الـعـيـنـ ٠

قال في الخلاصة : فعل وفعلة فعال لهما . كعب وكعب وشوب

وثياب ، أو جمه على فعلان بضم الفاء ، وسكون العين ، هيقال
ويعطن بضم الواو وسكون السين لأنه اسم صحيح العين على وزن
 فعل بفتح الفاء ، ومكون العين كظاهر وظواهر ، وجمع أوصاف أو اسم
 كفتديل وقناديل ، ولو كان أصل اسم وسما كما قال الكوفيون لمصر
 على وسيم ، ول جاء الفعل على وسمت كوعدت ولم يجيء ذلك عن
 انعرب .

وأجاب الكوفيون بأن العرب تصرفت فيه بالقلب المكاني ، أي قلبو
 واوه من موضعه قبل السجين الى ما بعد الميم في أسماء ، والاسماني
 وسمى بالتصغير ، وسميت وسموت .

قلت : يردده أن القلب المكاني خلاف الأصل بعيد غير مطرد في
 أنواع تصاريف الكلم ، بل لا توجد كلمة خولف الأصل فيها وفي جميع
 تصاريفها ، وأن سبأن الجمع والتضيير رد الشيء الى أصله ، فكيف
 ينزع عنه هنا عن أصله ، وألزم الامام الأندلسى القرطبي على مذهب
 الكوفيين أنه كان الله في الأزل النسابق بلا اسم ولا صفة ، ولما خلق
 الخلق جطوا أسماء وصفات ، وإذا أثناهم في الأزل الآتي بقى بلا اسم
 ولا صفة ، بذلك قول المترلة وهو خطأ شديد .

قال أنس الدين مغرب القرآن : وهو أشد خطأ من قوله
 بخلق القرآن ، قلنا : لا خطأ في قولهم بخلق القرآن لمن
 كان يفهم ويصنف ، والصواب أن أسماء الله وصفاته تعجمات
 لا تأثير لخلفه فيها ، وهو مذهبنا مبشر الأباشية ، كما أوضح في محله ،
 أعني معانى صفات الذات .

وأما معانى صفات الفعل فحادية ، وكذا الألفاظ حادثة مخلوقة ،
 فالخلق وإن رزق ، والإحياء والإفقاء صفات فعل حادثة والخالق

والرازق ، والمحب والمفتي قديم ، والالفاظ في ذلك كل مخلوقة حادثة ،
وقيل على مذهب البصريين : ان أصله سمو كما مر ، لكن خلف بحذف
عجزه وتسكين أوله ، وأوتى بهمزة الوصل ، ويطعن مما مر أن في
الاسم على مذهبهم من اشتتقاقه من السمو ، وهو الملعون مناسبة لفظية
ظاهرة ، ومناسبة معنوية ، لأن علو الاسم علو المسمى ، وأن مذهبهم
هو القياس حيث حذفت اللام ، وعوض عنها المهمزة أولا ، كما في ابن
ونظائره .

وأن مذهب الكوفيين ليس بقياس ، لأن الفاء لا يعوض عنها في
أول الكلمة ، بل في آخرها مثلا : كمدة وثبة ، وغيرهما من باب
سنة .

قلت : قد يقال ان العوض لا يختص بموضع المعتض عنه ،
بل القلب والإبدال هما اللذان يختصان بموضع المقلوب والمبدل منه ،
قيل ويدل للبعضين أن من لغاته سمى بفتح الميم وسكونها مثلث السين ،
وللکوفيين أن من لغاته سمة كمدة ، قيل : ويدل للبعضين : أن
الحذف من الأواخر أواى ، وقيل مشتق من السيماء ، فيكون محذف
العين ، ولعله قول للكوفيين ، ولغاته اسم وسمّ وسمّي وسماء
وسمّة وسمّاة بتثليث أوائلها ، وسمى بسكون الميم وبفتحها مع تثليث
السين ، وسيما بالمد ، وسيما بالقصر ، فذلك ست وعشرون لغة .

وأما الرحمن الرحيم فالكلام في المبالغة فيهما ، وأيهما أعم ، وكون
الرحمن صفة أو غيرها ونحو ذلك قد بسطته في بعض الحواشى
النحوية ، وبقى أن أتكلم على اشتتقاقهما فأتقول :

الرحمن فعلان كغضبان ، من مصدر رحم كغضب فهو غضبان .

والرحيم فعال من مصدر رحم كفرض ، فهو مريض ، وهذا مفتان مشتبهان بحسب الوضع ، بنينا للمبالغة ، أى لإفادة المبالغة ، أى للتكثير في معناها كما وكيفاً ، كما هو المعروف في صيغ المبالغة عند أهل العربية ، وبتفسير المبالغة بالتكثير يندفع ما اعترض به بعض ، من أن المبالغة آن تنسب للشئ ، أكثر مما نه ، وصفات الله منزهة عن ذلك ٠

قال الطبّى : جعلها بمعنى التكثير ، قد يتوقف فيه لقول بعضهم : صفات الله التي جات على صيغة المبالغة كلها مجاز ، لأنّه لا مبالغة في صفات الله لتهنائيها في الكمال والمبالغة ، إنما تكون في صفة تقبل الزيادة والنقص ، وصفات الله منزهة عن ذلك ١٠ هـ

قلت : كلام هذا البعض لا يقتضي التوقف فيما ذكر ، بل ما ذكرناه جواب يرده ٠

قال الطبّى : وعدم قبول صفات الله للزيادة والنقص واضح في صفات الذات ، دون صفات الأفعال ١٠ هـ

أقول صفات الأفعال تقبل الزيادة والنقص ، على ما يظهر للخلق من أفعال الله ، مثل أن يرزق الله لزيد جمالاً ، ويزيد له ناقة ، أو يزيل عنه الجمل ، وأما بحسب ما في علم الله الأزلى فلا تقبل ذلك ، لأن علمه لا يتصوّل ، ومعنى كونها للمبالغة أنها تفيد التكثير بحسب المادة والاستعمال ، وال المادة هي ذات الحروف لا بحسب الوضع والصيغة ، أى الهيئة فبذلك يبطل ما اعترض به بعض من أن في جعل الرحمن والرحيم صيغتين من صيغ المبالغة ، مع كونها صفتين مشبهتين نظراً ، ومن أن صيغ المبالغة منحصرة في فعل و مفعّل و مفعول بكثرة ، وفعل بكسر العين و فعل بفتحة ، على ما في محله من الخلاف في الكثرة والقلة في بعضها ٠

ورحمن ورحيم ليسا من ذلك ، لأن الرحيم ولو كان بوزن الفعل ،
لكن فعل لا يكون من أمثلة المبالغة ، إلا إن كان عاملا للنصلب ، ورحيم
لا يعلمه ولا يصلح لعلمه إذ فعله لازم كما يأتي إن شاء الله .

وفعل لا يكون من صيغ المبالغة إلا إن كان معللا عن فاعل ، من
ورحيم لم يحصل عنه ، ولذلك قالوا : إن نحو كريم ليس للمبالغة ،
لأنه لم يحصل عن فاعل ، ولا يقال : رحيم محسوك عن راحم ، لأن
راحما من رحم الباقى على تعديته ، ورحيم من رحم المنقول إلى
اللزوم ، فرحيم ورحمن صفتان مشبهتان .

وان قيل : الصفة المشتبه لا تشتق إلا من اللازم ، كيف تشتق
من مصدر رحم ، وهو متعد ؟

قلت : مشتق من رحم المكسور الحاء ، المذكور لكن بعد نقد رحم
بانكسر إلى رحم بالضم إدخالا له في باب الغرائز لإفاده المدح ، وذلك
مطرد في باب المدح والذم ، في نعمل المكسور والمفتوح ، تتول :
ضرب الرجل بضم الراء مدها له كأنه قيل هو حسن جيد الضرب ،
فيصير لازماً بعد أن كان متعدياً .

قال في الخلاصة : واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنעם مسجلا أو مشتق
من رحم باقيا على كسره ، لكن بعد تنزيله متزلة اللازم بأن قصد
اثبات معناه لفاعله من غير اعتبار تطقه بمفعول ، أي قصد اثبات
الرحمة لفاعلها بدون تطق غرض بمن وقعت عليه الرحمة ، كما تقول لن
ذكر اعطاء زيد : زيد يعطي ، وهذا التنزيل غير مطرد في كل فعل
متعد على ما صرح به بعض ، وأقره الطبى .

قال شيخ الاسلام : والرحمن والرحيم اسمان بنيا للمبالغة من

رحم أى لا فعلان ولا عرفان ، فلا ينافي أنها وصفان قال بتزيله .
أى رحم منزلة اللازم أو بجعله لازما ، ونقل إلى فعل بالضم .

قال الشنوانى : فان قلت : اذا جعل المتدى لازما ، فما الحاجة
إلى نقله إلى فعل بالضم ؟

قلت : لإفاده المبالغة لأنها تحصل من جعل الفعل بمنزلة الغريرة .
أو ما في حكمها ، والغرائز الأمور الطبيعية الالزمه ، كالحسن والقبح
وما في حكمهما ، مما صار مكتة ، وهو مبنيان من فعل بالضم .

قال أهل الصرف : ان هذا الباب موضوع للصفات الالزمه ، مما
جبل الانسان عليه أو صار ملحة له بالتكرار ١٠٠ .

قلت : قد يستعمل فعل بالكسر في الصفات الالزمه للنفس ، وأصله
بحسب الوضع للعنفة ، وقد يستعمل فعل بالضم في العنفة ، وأصله
في الالزمه بحسب الوضع ، مثال فعل المكسور اللازم للنفس : نهم ،
ومثال فعل المضوم المنفك عنها : نظر .

ونقول : لا حاجة إلى استشكال الشنوانى قول شيخ الاسلام ،
ونقله إلى فعل ، ولا إلى جوابه بأن هادئة النقل أن يكون من الغرائز ،
لأننا نقول : الواو لا ترتب .

قال الموى : الواو للتفسير ، أو للتقسيم أى بعد تزيله منزلة
اللازم من غير نقل أو بعد نقله إلى فعل ، وأيضا قد علمت أن فعل
لا يكون للغرائز دائمًا بدليل نظر .

وقال انبليقيني : لا متعدى جاء منه فعيل وفعلان إلا رحم ، وهذا
دليل على عدم هذه الصلة ، أى الرحمة ، ولا يقال : كيف قلت

بالاشتقاق وهو يقتضى الحدوث ، لأنّا نقول : المشتق هو لفظاً رحمن ورحيم ، لا الذات الرحمن الرحيم جلَّ وعلا ، وكل لفظ حادث ، وقد صرَح البخاري باشتقاقةِهما قال بعض شراحه : الدليل على اشتقاقه ما صحَّه الترمذى من حديث عبد البرين عوف ، أنه سمع النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول : « قال الله أنا الله الرحمن فلقت الرحمة وشققت لها أسماءً من أسمى » ٠

قال القرطبي : هذا نص في الاشتقاق ، فلا معنى للمخالفه والشقاقي ٠

قال الشنواوى : وبالتصريح بهذا الاشتقاق لم يبق وجه للخلاف والشقاقي ، بأن الرحمن عبارة عن مغرب ، كما ذهب إليه بعضهم استدلالاً بأنه لو كان مشتقاً لما أنكره العرب ، وقد قالوا : وما الرحمن ، حين قالوا لهم : اسجدوا للرحمن ، وبما روى أن علياً لما كتب في مسلح الحديثة بأمر النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قال سهيل بن عمرو : وأما بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فلا ندرى ما هو ، ولكن اكتب ما نعرف باسمك اللهم ، فإن ذلك من فرط عنادهم وتعنتهم في كفرهم ، كما أن تسمية مسلمة الكذاب لذلك ٠

وقد حكى البيضاوى في شرح الأسماء الحسنى عن ثعلب : أن الرحمن عبَّرَ عَنْهُ ، وأنَّ أصله رخمانا بالخاء المتنوطة ، فمحذفت الآلف وأبدل بالخاء حاء ٠ انتهى ٠

الحمد لله لا يُبْنَى بِهِ بِسْلَام
حَمْدًا يَكُلُّ مِنْ رَضْوَانِهِ لِأَمْلَا

آل في الحمد عند الزمخشري لتعريف الحقيقة لا لاستغراق ،
وتسمى لام الجنس ، ولام الماهية ، قبيل : سبب قواه بذلك البناء على
قاعدة خلق الأفعال على طريق المترلة ، من أن أعمال العباد مخلوقة
لهم ، فكانت المحامد عليها راجمة اليهم فلا يصح جعل المحامد كلام
مختومة به تعالى كما هو قضية الاستغراق ، وقساده ظاهر (هل من
خلق غير الله) وهل اختصاص الجنس به تعالى كما هو قضية لام
الجر في له الا مستلزم اختصاص إفراده به ، ولو وجد فرد
لغيره ثبت الجنس له في صحته .

ورد "الكتاراني" كون ذلك سينيا ، يقول الزمخشري المذكور ، بأنه
ليس مبيينا على مذهبه في خلق الأفعال ، بل ان الحمد من المصادر
المسادة مسد الأفعال ، وأصله النصب والعدول الى الرفع ادلة
على الدوام والثبات ، والفعل إنما يدل على الحقيقة دون
الاستغراق .

قال : وفيه نظر لأن النائب مناب الفعل إنما هو المصدر المنكر ،
مثل : سلام عليكم ، فلا مانع من دخول آل فيه .

قال الزمخشري في بعض كتبه : اللام لا تقييد سوى التعريف ،
والاسم لا يدل على غير معناه ، فإذاً لا يكون ثم استغراق ، ورد بأن
ذلك لا ينافي قصد الاستغراق بمعنى المقام ، واقتضاء الحال ،
فإن أراد أنه لا يكون ثم استغراق هو مدلول اللام ، أو مدلول
الاسم في نفسه ، فسلم لكنه لا يتبع به وهذه اختيار جمل
الحمد في هذا المقام للجنس دون الاستغراق ، وإن أريد أنه لا استغراق

أصلاً ولو بمعونة المقام ، فغير لازم ، كيف وثُو صح لزومه إن يتتصور استغراق مع المفرد المطى بالجنسية ، وفساده أظهر من أن يخفى ٠

وقيل : إنما اختيار الزمخشري ذلك بناء على أن الجنس هو المبادر الشائع ، ولا سيما في المصادر ، وعند قراء من خفاء الاستغراق ، ورد أيضاً بأن المطى بالجنسية في المقامات الخطابية يتتصدر منه الاستغراق ، وهو الشائع في الاستعمال هناك مصدراً كان أو غيره ، وأي مقام أولى بمحاجة الشمول والإحاطة من مقام تخصيص الحمد بالله سبحانه تعظيمها ، وتجديداً ، فهو مقام أدل دليلاً ، وأعدل شاهد على الاستغراق ٠

وقرينة الاستغراق فيه كثار على علم ، فالحق كما قال السيد : إن السبب في اختيار الزمخشري ما ذكر هو أن اختصاص الجنس مستفاد من جوهر الكلام ، ون أمر خارج ومستلزم لاختصاص الأفراد فلا حاجة في تادية المقصود الذي هو ثبوت الحمد لله تعالى ، وإنقاذه عن غيره إلى أن يلاحظ الشعول الذي هو معنى زائد على الجنس ، ويستعن على ذلك بالقرائن والأحوال الخارجة عن اللفظ ٠

فإن قيل : إذا استعين بها صار اختصاص أفراد الحمد مصرحاً به ،
وإذا اكتفى بدلالة جوهر الكلام يكون مفهوماً ضمناً ؟

قلت : أجيئ بأن الاختصاصين متلازمان ، فإن كان المقصود اختصاص الجنس فالأمر ظاهر ، وإن كان اختصاص الإفراد فقد جعل اختصاص الجنس دليلاً عليه ، وسلوك طريقة البرهان ، فرض البلاغة ، وبعبارة أخرى قصر جميع الأفراد على تقدير الجنس ثابت بعينه ، بخلافه على تقدير الاستغراق لأن بعض المحمّد مضط ، وبعض يأتي ٠

فإن قلت : كيف يصح على مذهب الزمخشري تخصيص جنس
الحمد بالله تعالى المستلزم لاختصاص كل الأفراد كما ذكرت ؟

قلت : أجيبي بأن ذلك يصح بناء على أن أعمال العباد الحسنة ،
التي يستحقون بها الحمد عنده ، إنما هي بمتkin الله ، وقد اداره عليها
إياهم أن يخلقوها ، تعالى الله أن يكون سواه فمن هذا الوجه ، كان
حمدهم على هذه الأعمال راجعا إليه تعالى ، وقد أشار إلى ذلك
الزمخشري في سورة التغابن ، حيث قال في تفسير قوله تعالى :
(لهم الملك وله الحمد) قدم الظرفان ليدل بتقديرهما على اختصاص الملك
والحمد بالله تعالى ، ثم قال : وأما حمد غيره فاعتداد بأن نعمة الله
جرت على يدها .

ولا يقال يرد على ذلك أن أعمالهم القبيحة التي يستحقون بها
المذمة إنما هي بإقدار الله وتمكينه أيضا ، فتكون المذمة عليهم راجحة
إليه تعالى ، لأننا نقول : إقدار المختار على الأعمال الحسنة حسن ،
وعلى القبيحة ليس بقبح ، فإن أعماله كلها عدل .

قال الشنوانى : وقد يجاب عن أصل الإشكال بأنه جعل الجنس
في المقام الخطابي منصرفا إلى الكامل من أفراده ، فكان الكامل من
أفراده تلك الحقيقة ، واحتضان الجنس على هذا الوجه لاستلزم
احتضان جميع الأفراد .

قيل : ومن هذا الجواب الثاني يظهر أن الحمل على الجنس دون
الاستغراق محافظة على مذهب ، ومنه هذا الظهور بإمكان اختيار
الاستغراق أيضا ، بناء على تنزيل مaudaً محامده تعالى منزلة العدم ،
إذا لا يقبل المحامد غيره تعالى بالقياس إلى محامده ، فلا فرق إذن
بين اختصاص الجنس والاستغراق في أنهما ينافيان ظاهرا طريقة
الاعتراض في قاعدة خلق الأفعال ، وأن منافاتهما تتدفع بأحد الجوابين

المذكورين ، فلا ترجيح لاختيار أحدهما على الآخر من هذا الوجه ،
وكما يقال لآل الجنسية : إنها للجنس ، يقال : إنها للحقيقة وللطبيعة
وللماهية المطلقة .

وقال الجمهور : إن آل في الحمد للاستغراق ، أي لتعريف الجنس
إذا أريد به استغراق أفراده أفراده ، فقدل الصيغة بالمطابقة على
استغراق أفراد الجنس ، قبل بقرينة المقام ، لأن الاستغراق
بمعنى أن كل فرد ثابت يدل على ثبوت الجميع من حيث هو مجموع
بدلة المطابقة ، وعلى البعض بالتضمن ، كما زعم بعض فإنه غلط نسأ
من عدم الفرق بين الكل والكلية ، وتصوير آل الاستغراقية لأفراد
الجنس المعرفة له هي ، هو أن يراد جميع ما هو في ضمن حقيقة نحو :
(وخلق الإنسان ضعيفاً) أو عرفاً نحو : جمع الأمير الصاغة أي صاغة
بلده أو مملكته .

والمراد بالأفراد المستقرفة فيما إذا كان مصوبها جمماً هو
الآحاد لا الجموع على ما نقل المولى التفتازاني عن أكثر آئمة
الأصول ، والنحو ، وعن تصريح آئمة التفسير ، وعن دلالة الاستقراء
قال : ولماذا مع بلا خلاف نحو : جاعن القوم أو العلماء إلا زيداً
أو إلازيد ، مع امتناع قوله : جاعن كل جماعة من العلماء
إلا زيداً على سبيل الاستثناء المشتمل .

وقال عز الدين بن عبد السلام : آل في الحمد للعهد الطمئن ،
أي لتعريف الشيء المعهود ، وتسمى لام العهد وتوجيهه كلامه أن يجعل
على حذف المضافين ، أي لتعريف ذي العهد ، أي لام لله للاختصاص ،
كال التي للعهد في قوله تعالى : (إذ هما في الغار) .

وحكم الواحدى بجواز ذلك على معنى أن الحمد الذى حمد الله
به نفسه أي ذاته ، وتحمده به أنبياؤه وأولياؤه مختص به .

**قال الشفوي : فإن قلت الحمد الذي حمد به الله نفسه ،
وحمده به من ذكر من لازمه أنه مختص به ، فلا حاجة إلى دلالة
الجملة عليه ، ولا فائدة فيه ، إذ لا يتصور إضافته لغيره !**

قال الرضي : لام المهد هي التي عهد المخاطب مدلول مصوبهما قبل ذكره ، أى ادركه ، يقال : عهدت فلاناً أى ادركه ، والحمد فيما قال أبو عبد الله بن العباس في تحقيق المقال وتسهيل المثال ، في شرح لامية الأفعال الثناء على المحمود ، وفيما قال أبو يحيى في شرح اللامية : الثناء باللسان على الجميل من الفضائل ، كالعلم والشجاعة وغيرها من الصفات الم محمودة ، ومن الفوائض كهبات المال وغيره من الأفعال المجيدة ، وفيما قال صاحب فتح الأنفال في كبيرة على لامية : الثناء باللسان على المحمود بصفاته الجميلة في مقام التعميم . وفي صغيره عليها الثناء باللسان على المحمود ، بما فيه من الصفات الم محمودة .

قلت : هذه الحدود كلها يلزمها الدور لذكر المحمود والمحمودة في الحمد ، مع أن معرفة ذلك تتوقف على معرفة الحمد المحمود ، وتتوقف معرفة الحمد على ذلك ؟

قال الأخضرى : ولا بما يدرى بمحدود إلا أن أجيبي بأن تلك الحدود موجة إلى من عرف نفس المحدود والمحدودة دون الحمد ، وأما قولهم المنوع الدور السبق لا المدى ، الذى منه الدور الاستقلانى ، الذى منه ما هنا فإنما يفيد في دفع الاستحالة ، ولا ينفي في التعريف إذ لا يخلى أنه من جهل شيئاً لا يعرفه بذكر ما جهل .

قال الشيخ سعيد قدورة من علماء الجزائر : قوله : ولا بما يدرى بمحدود ، مثله : تعريف الشمس بأنها كوكب نهارى مع أن النهار يتوقف على طلوع الشمس فوق الأفق ، فقد توقف كل منهما على الآخر .

قال ابن هارون : وأشار القرافى إلى أن المنع من هذا ليس على سبيل اللزوم ، بل يختلف بحسب المخاطب ، فإذا كان المخاطب يعلم النهار ، ويحمل الشمس صع أن يقال له : من الكوكب المضى ، نهاراً ، ولو كان يعلم الشمس ويحمل النهار ، صع أن يقال له : هو الذي تطلع فيه الشمس من أفق المشرق .

قال : والأصل في هذا الباب أن يعرف للسائل ما يجهله بما يطمه .

وذلك الحدود كلها دالة على أن مورداً الحمد للسان ، أي موضع وروده أي آلة التي يصدر عنها ، ومتعلقة ومفاجيده ، وفضل حميد ، أي موضع تعلقه أي وسبيه ، والحمد الذي ذكره أبو يحيى هو أحسن ما حدّ به الحمد فيما قال ، وفي معناه قول أبي عميرة لهم في تعريف الحمد لغة ، عبارات أجمعها أنه الثناء باللسان على الجميل الاختياري ، على جهة التجليل ، سواء تعلق بالفضائل أم بالفوائل .

قلت : فإذا عرفت أن الحمد هو الثناء المذكور في التعاريف

المذكورة ، علمت أن من قال الله غفور ، أو الله رحيم ، أو الملك لله ، أو غير ذلك فقد حمد الله حمداً لغوايا ، لأنه ذكر الله بغير ، وأراد تعظيمه ، وذكره بذلك لأجل فعله الحسن وهو الرحمة أو المفران ، أو كونه ملكاً المستلزم للجود ، وليس الحمد مختصاً بقول القائل : الحمد لله ، أو أحمده أو غير ذلك من مواد الحمد ، كما يتوهم ؟

بل قول القائل ذلك إنما هو إخبار بالحمد لا حمداً لا أن قال ذلك قاصداً لإنشاء الحمد ، كما يقول مرید عند البيع : بعت ، أو روعي أن إثباته الحمد لله ثناه ، فيكون حمداً ؟

وقال شيخ الإسلام : الحمد اللغظى لفحة الثناء باللسان على الجميل الاختيارى ، على جهة التعظيم ، سواء كان فى مقابلة نعمة أم لا ؟

قلت : أخرج باللغظى حمد الله ، وحمد ما لا لسان له ، فهو تعريف للحمد اللغظى لا لطلق الحمد ، وإلا كان غير جامع لعدم تناوله حمد الله نفسه ، الشاهد بشبوبته الحديث الآتى ، وعدم تناوله حمد الدواب والجماد ، الثابت بقوله تعالى : (وإن من شئ إلا يسبح بحمده) ، وقد يقال : لا يجب كون حمد الله غير لفظى ، بل يجوز أيضاً كونه لفظياً كأن يخلق اللفظ فى الموسوعة فيسمع ، أو في جبل أو شجر ، أو حيث شاء ، أو في لسان جبريل من غير قصد منه عليه المسلم إليه أو إلى تأليفه المخصوص .

وأما حمد جبريل فالقصد ، قد يقال : المقصود تعريف حمد العباد ، وقد يجاب أيضاً بأن المرا باللسان القول ، لأنها آلة غالباً ، وساحت فيه بأن قول الله أكثر ، وليس آلة لساناً ما نفذت كلمات الله ، إلا أن يدعى ذلك في القول الحمدى ، ولكن العلاقة محل تأمل .

والجواب في الموضعين أنه يمكن كون اللسان في الجملة آلة ، ولو كان لا يوصف الله جل وعز به ، أو عبر باللسان جرياً على الغالب ، أو إرادة لما سوى الجنان والأركان ، وعبر به لأنه الغالب ، فحاصل التعريف أنه ثناء يكون باللسان غالباً ، والمراد أن الحمد هو الثناء على وجه يكون غالباً باللسان ، فلا يلزم دخول حمد الجنان ، والأركان ، أو الحاصل أنه ثناء بغير الجنان والأركان .

فالمراد باللسان نفيهما سواء أكان اللسان آم لا ، والمراد بالثناء ما يدل على الجميل ، وإن بغير اللسان محمدة تعالى قوله الدال على الاتصال .

قلت : يلزم على قول قومنا بثبوت القول النفسي قائماً بذاته تعالى أن يكون الحمد جنانياً ، وقد اتفقا على خلاف ذلك ، ويجب على زعمهم في تأويل كلام الأشعرى ، والسلف ، بأن لله قولاً أى لفظاً قائماً بذاته ، متزهاً عن الترتيب والخصوص والزوال : فحمده قوله للغطى القائم بذاته ، والمشهور أن القائم به النفسي أى المعنى لا لفظ ، فما هو العلم ليس بحمد ، وما هو الكلام حمد .

وقد يقال : المراد مدور منه ، قام القول به آم بغيره ، فإذا أوجد الله لفظاً في محل قول صدر القول ، وما يدل على الاتصال من غير الجنان والأركان ، فهو حامد ، ولكن يلزم أن يكون الحمد الصادر عن زيد حمداً من الله ، لأن الموجد عندنا مشر الإل annunci ، والنقوم وهو فاسد ، ويجب بأنه يكون وصها له ، ومنسوباً إليه إذا أوجده في غير المختار على المعتمد المنسوب إلى ذلك المختار ، وإن أوجده على غير المعتمد نسب إلى الموجد ، كما إذا حنق في هواء .

والحاصل على مذهبنا ومذهب المعتلة أن ما فرق به بين القول للغطى الحادث المنسوب إليه تعالى ، وبين القول المنسوب لغيره مع أن الموجد لهما الله ، يفرق به بين حمد والحمد المنسوب إلى غيره ، وإن كان بإيجاده ، فالذى يقال : إنه كلام غيره هو حمد غيره .

ويمكن تصحيح ذلك على مذهب الأشعرية الملقين أهل السنة ، بالفرق بين الحامد والمتكلم على ما مرّ ، وليس من شرط إطلاق كـ مشتق حقيقة أن يقوم المبدأ بمن أطلق عليه حقيقة ، كالحداد والصياغ واللابن والتکامر ، فإن فاعل الحديد والصياغة واللبن والتکامر ، وموجدهما ليس هو الإنسان مثلاً ، فجائز أن يكون الحامد كذلك ، فحمد الله هو على الحقيقة ، وهو حق الحمد ، لوجوب إثبات كل كمال له تعالى على الوجه الأعلى والأكمل .

ومن الكلمات حمده على الوجه الأكمل ، وغيـره لا يقدر على هذا الوجه ، لأنـه فرع كمال المعرفة ، وقد ورد : سبحانك ما عرفناك حق معرفتك ، فالأكمل حمده لنفسه كمال الحمد ، والألم يثبت له الكمال فيه ، وقد صح حديث : « لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثبـتـتـ على نفسك » ولا تنقض ذلك المبودية على الكمال ، لأن عبادة الشيء نفسه غير معقولـة ، بخلاف الحامدية ، وما ذكر مناسبة والمناسبة والمثال لا يضرـهـ الاحتمال ، وإنـماـ يضرـ الاستدلال .

وأما : (وإنـ منـ شـئـ إلاـ يـسـبـحـ بـحـمـدـهـ) فمجازـ علىـ ذلك التـقـرـيرـ ، إلاـ أنـ قـيـلـ لـكـلـ شـئـ قولـ يـلـيقـ بـهـ أـىـ ماـ هوـ مـنـ جـنـسـ اللـنـظـ الدـالـ عـلـىـ اـتـصـافـهـ تـعـالـىـ بـالـكـمالـ ، ولـذـاـ سـمـعـ الصـاحـابةـ تـسـبـيـحـ الحـصـىـ ، وـعـلـمـ سـلـيـمانـ عـلـيـهـ السـلـامـ مـنـطـقـ الطـيـرـ ، وـقـالـ تـعـالـىـ : (يا جـبـالـ أوـبـيـ مـعـهـ وـالـطـيـرـ) وـسـلـمـ الـحـجـرـ عـلـىـ سـيـدـنـاـ مـحـمـدـ صـلـيـ اللـهـ

عليه وسلم ، وستحدث الأرض أخبارها ، وتخبر هي والأجيال بمن اختفى خلفها من اليهود خوفاً من القتل زمان عيسى صلى الله عليه وسلم ، وتتكلم الحيوان والجحاد ، شهدت به الأحاديث وكلام الأولياء ٠

هذا ما ذهب إليه محققو متاخرى قومنا ، بناء على أن التخصيص بالآلة ليس مما نص عليه أهل اللغة ، بل مستبطن من الموارد ، ولم يتطرق به غرض معتمد به ، ترجع ذلك في نظرهم على القول بالوضع المحدد . مع احتمال غيره ، وعلى الحكم بأن كلامه تعالى مجاز لنوعي ، مع جواز الحقيقة ، وبيان ما لا يحصى من الأوصاف ليس بحمد من غير داع ، فاختاروا أن يكون في التقيد بالآلة ، وهي اللسان ، مساعدة بالتأريخ على الغلب ، أو بارادة ما سوى الجنان والأركان ، والتعبير بالآلة لأنها الغالب ٠

وذهب الأكثر إلى أنه لما ثبت التعميم من الثقلات ، على اعتبار الآلة ولا مشاحة في الوضع ، علم أن ما في الكتاب والسنة مؤود عن الظاهر ، فقول الله : (الحمد لله) إخبار باستحقاق الحمد ، أو رجوع المحامد ، أو ثبوت كماله ، أو اختصاصه بالحمد ، أو أمر بالحمد ، أو بالأخبار ، أو مجاز عن إلهاصار منه الكمال ، يظهرها للكف وهو بالفعل أقوى ٠

قال عيسى المصوّى : يحتمل أن يكون ذلك حمداً شرعاً ، وهو أعم من النحوى : فلا يلزم ما في المجاز المحسن من البعد ، والمنقول الشرعي أكثر من أن يحصر ، ويقويه في الجملة ما ذكر بعض : أن مثل الحمد لله حمد شرعى ، لا يقال النقل والاصطلاح لا يثبتان بالاحتتمال . لأننا نتول الدليل الظنى عليه أنه ثبت عن الثقلات ، أن الحمد النفوذ

إنما يكون بالآلة ، وقد ثبت في الشرع الحمد من تنزه عن الآلة ،
وكلام الشرع محمول على الحقيقة ، حسب الإمكان ٠

فالظاهر أن يكون له فيه اصطلاح ، والحمد حينئذ حقيقة عرفية .
وهذا القدر وما دونه يمكن في النظنيات ، ألا ترى أن الوضع الشرعي
غالباً لم يثبت إلا بالأدلة ، واحتمال شهادة المجاز موجود في
الكل أو الجل ٠

ورجح بعض ماضي المطول أن الحمد من ليس له لسان مجاز ،
وذكر أنه دقيق النظر ، وحقق المقام ، قال : لما ثبت النقل الصريح
بأن الحمد في اللغة لا يكون إلا باللسان ، تعين أن يكون الحمد إذا
أطلق على ما لا يكون باللسان مجازاً ٠

قال الصفوى : يلزم عليه أن النقل إنما يوجب الجزم واليقين .
لو لم يكن قابلاً للتأويل ، ولما جاز فيه التأويل أن المذكور إن لم
يتعين المجاز أصلاً ، وإن أراد بالتعين كمال الترجيح والأولوية بمنزلة .
لأن المساعدة في التعريف بعيدة جداً ، ففيه أن حمل نص الكتاب والسنة
على المجاز في مواضع عديدة أبعد ، كيف وقد تقرر أن الحامل
على المجاز لا يجوز إلا عند المانع من الحقيقة ، والمساعدة في التعريف
شائعة ، ولا سيما في العلوم النقلية ، والمعنى اللغوي ، عند قيام
القرينة ، وإطلاق الحمد والثناء في كلام الله تعالى ورسوله ،
والبلغاء والعرب العرباء ، على ما ليس باللسان قرينة تامة ، والأرجح
حمل التعريف على المساعدة بأحد الوجهين الظاهريين ، لأن الأمر
دائماً بين المساعدة في تعريف بعض العلماء ، فيقيد استنبطه من كلام
اللغويين ، وبين التأويل في كلام الله ورسوله والبلغاء ، فهو الأرجح
بالاعتبار ، وهذا نعتقد ذخراً لدار القرار ٠

وأما ما أبدعنا أن يكون منقولا شرعا ، ثلا يدفع البعد بالكلية والسامحة في التعريف أولى وأقرب من ترك الظاهر ، والحقيقة اللغوية من غير داع ، إذ قلما يوجد تعريف تام خال عن المسامحة ، والتكلف بالكلية على أنه إذا دار الأمر بين الوضع الجديد والمسامحة في التعريف ، فلعل الثاني أولى لما اشتهر من أن المجاز خير من الاستراك ، وما نحن فيه يشبه ذلك ، فتأمله .

ثم إن ذلك الاحتمال لم يقل به القوم ، فتم ما مر على طريقة ان القوم أو الإنعام بلا شبهة ، وهاهنا مرتبة أخرى أبدعها النحرير الدواني ، وهي أن اللائظ قد يوضع في أصل اللغة لعام يشتهر ببعض أفراده ، لخصوصيته بحيث يصير حقيقة عرفية في ذلك الفرد كالميزان فإنه في الأصل لما يوزن به من أي نوع كان ، كميزان والدائع ، ثم تداول في الأسواق الميزان المعروف ، لم يفهم عرفا إلا ذلك ، فربما يفهم عرفا إذا أطلق أنه الميزان الموضوع له لفظا لميزان فيقال : ميزان المياه ونحوه مجاز ، وكذا الحال في كثير من الألفاظ الدائرة في الكتاب والسنة ، واشتبه على الناظرين ، فغابت عنهم الحقائق .

وعلى هذا قس الصد ، فإن الحقيقة اللغوية إظهار صفة الكمال ، ولما كان الإظهار القوى أظهر أفراده ، شاع فيه بأنه حقيقة عرفية ، مع أنه أعم وضعا ، فالتعريف للمعنى العرفي ، وأصل الوضع أعم أو هو قيد غالبي فاشتبه ، والحمد إظهار صفة الكمال ، وهذا تدقير حسن ، إلا أنه احتمال في مسألة تقىسة ، ولا يحصل الوثوق به إلا إذا تأيد بنقل موثوق به ، ويمكن تأييده بأن المعرفين استتبعوا بعض القيد من كلام اللغويين ، والاستبساط من كلام الله تعالى مع رسوله أولى بالاعتبار .

وفيه أن كلام الله عز وجل يحتمل وجهاً آخر ، أو: وجودها من
اللوسخ للقول أو المجاز ، كما فضلنا ، فلا يؤيد انوضع للإظهار مطلقاً
إلا اذا ترجح ذلك الاحتمال ، ويمكن الترجيح بتدقيق النظر ، بأن
الإظهار الفطى أتم وأكمل ، فالألائق أن لا يخرج من الحمد ، ولا يختنق
بالناقص ، وأهف اللغة كانوا دقيني الأنظار ، مراعين للمتناسبة ، فالظن
أنهم لم يتذكروا تلك المتناسبة ، فتأمل وما مهده كثیر المتناسبة ، مع
ما مرّ من أن المراد هو القول مطلقاً ، وهو أقرب إلى كلام القوم ،
والنفس إليه أميل ، وعلى ما قرره من أنه الإظاهر أنه لا يعم الاعتقاد
وإن صدق عليه ، أنه ينبيء عن التعظيم له كلام الصالحى ببعض
تصرفه .

والثناء بالمدّ مع تقديم المثلثة على النون اسم مصدر نائب
عن الإثناء ، أي أنت بالجمل مطلقاً في اعتقاد الحامد أو المحمود أو
غيرهما ، في احتمال بعيد اختياراً أي صادر عن المحمود باختياره ،
أو غير اختيار ، فلو وصف بكمال الصن أو الذات ، كان حمداً
بلا تكفين ، هذا هو المشهور بين المتأخرین .

وقيل : يجب أن يكون المحمود به اختياراً ، واختاره الدواني في
حاشية التمهيد ، وقولهم : باللسان ، بعد قوله : الثناء مستدرک ،
لأن الثناء لا يكون إلا باللسان .

وأمّا قوله على الله عليه وسلم : « لا أحصي ثناء عليك أنت كما
أثنيت على نفسك » فالثناء الثاني فيه محمول على المجاز ، وقصد
المشكلة للثناء الأول ، لأنّه صادر من النبي صلى الله عليه وسلم ،
وله لسان ، والثاني من الله ، ولا يوصف باللسان ، لأنّه جارحة ،
ولا بمحنة لأنّه يوم ثبوت غيره من الجواح .

وإن قلت : لا يوصف بلسان ولا بغيره من الجواهر ، جاز
وهو الحق ؟

والجواب : أنه قولهم باللسان بيان للواقع لا قيد ، وأنه توطئة للفرق بين الحمد والشكر ، في مقابلة قولهم في الشكر ، سواء كان باللسان إلخ ، وأنه دفع لاحتمال التجوّز في الثناء لجواز استعمال الثناء في غير اللسان مجازاً ، فتأتي باللسان لدفع ذلك ، ويسمي به الأصوليون بيان التقرير ، فلا يزيد أنه معلوم أنَّ الثناء هُوَ باللسان ، وأنَّ حقيقة فلا يحتاج إلى قرينة الدافع .

ويجب أيضاً بجواز كون بالأسنان قيد أنبياء ، على أن الثناء كما يكون اللسان يكون بغيره ، فاحترز عن الثناء باللسان ، وذلك أنه مفهوم من الصحاح والكساف في : (واذكروا ما فيه) وغيرهما أن اثناء الإثبات بما يشعر بالتعظيم ، نعم ذكر في المجمل أن الثناء الكلام الجميل ، فهو خاص بالجميل ، وهو الاشمر مجازاً في الشر ، وذلك مذهب عز الدين بن عبد السلام .

وقال الجمبيور : حقيقة في الخير والشر ، ولا دليل لهم في حديث : « مر بجنازة فائتى عليها خيراً ومر بأخرى فائتى عليها شراً » لأن محمل على المجاز ، وقصد المشاكلاة ، ثم إن المقيد باللسان نظر إلى الغالب ، فلو أوجـد الله التكـمـ بغير اللسان مثل مجرد الحلق والشفة ، ومثل الـيد وغـيرـهـ منـ الـجـوارـحـ ، لـكانـ النـثـاءـ بـهـ حـمـداـ ، وـقدـ أـنـطـقـ اللهـ الأـعـضـاءـ يـوـمـ الـقـيـامـةـ ، وـأـنـطـقـ الـجـمـادـ لـلـأـنـبـيـاءـ وـالـأـولـيـاءـ هـذـاـ هـوـ الـحـقـ .

والشهور بين الجمهور : أنه لا بد أن يكون بخارحة اللسان ،
ولا يشكل على قيد اللسان (وإن من شئ ، إلا يسبح بهم - ده) إلخ

لأن المراد : وإن من شئ إلا ينزعه عما لا يليق به ، وخرج باللسان
الثناء بغيره ، كالحمد النحس أى اعتقاد أن محمود متصف بصفات
الكمال ، وخرج بالجميل الثناء باللسان على غير الجميل أى قيل :
إن الثناء حقيقة في الخير ، مجاز في الشر ، وإن قيل حقيقة فيما ،
فذكر الجميل تحقيق للذهنية أى بيان الأجزاء الحقيقة ، وما يعتبر فيها
والماهية ما بسببه كون الشئ هو نفسه كالحياة والنطق فانه بهما صار
الذات المسماة بـإنسان إنسان ، أو فائدة ذكر الجميل ، مع أن الثناء
مفید له عند الجمهور دفع توهם الجمع بين الحقيقة والمجاز عند من
يجوزه ، لأنه لو لا ذكر الجميل لصح أن يتوهם أن المراد بلفظ الثناء
حقيقة وهي الخير ومحاجة وهو الشر عند عز الدين .

وقد يقىء : إن الجميل في ذلك وقع محموداً عليه ، أى لأجله والثناء المذكور هو محمود به ، لابد من كونه جميلاً ، وإن لم يكن اختيارياً ، وأن الثناء المذكور لا يعنى عن ذكر الجميل ، سواء كان حقيقة في الخير والشر ، أو في الخير لأنه لابد في الحمد من محمود به ومحمود عليه ، فالجميل مخرج للثناء على غير الجميل مطلقاً غير مستغن عنه حتى يقال : إنه لتحقيق الماهية ، أو لدفع التوهם المذكور ، وإنما يصح ذلك لو كان الجميل صفة الثناء ، مع أنه ليس كذلك ، ومع أن الجميل في التعريف مثنى عليه أى لأجله ، والخلاف بين المز والمجهور في الثناء وهو في التعريف مثنى به ٠

لأجل الجميل مطلقاً أو لأجل انفعال الجميل ، على ما يأتي ، وذلك بأن يكون الثناء بالجميل يبازء الجميل ، بمعنى أن المحمود لما كان له ذلك الشيء ذكر جميله ، وأظهر كماله ، فهو لأجل حسنة له ولولاه لم يوصف فهو علة باعثة كما في حمد الخلق ، أو كالصلة كما في حمد الله .

وانما وجب في المحمود عليه أن يكون جميلاً لأن غير الكمال لا يكون سبباً لإظهار الكمال والتعظيم .

قال الصفوی : سواء كان كمالاً في ذاته أو في مدعى الحامد أو المحمود ، أو في الكل كما في المحمود به ، وقد يفرق بأن الباقي على التعظيم لابد أن يكون أمراً عظيماً عند معظم ، وكون الشيء عظيماً عند غيره مع نقصه عنده لا يصير سبباً في التعظيم ، بخلاف المحمود به فإنه في الحقيقة ما يظهر بإجرائه على الموصوف ، أن الواصف يعظمه ، ولا يبعد أن يظهر ذلك بما هو عظيم عند من يظهر له ، أي المحمود فإنه يفهم منه في الجملة الكمال وقدس التعظيم ، ومن هنا تتحقق وجوب كون المحمود عليه جميلاً في اعتقاد الحامد .

وظهر الأكثرين جواز كون المحمود عليه فعل المحمود ، أو كيفية قائمة به ، وأوجب السعد في حاشية التفسير ، والدواني في حاشية الأصول ، والإمام الرازى كونه فعلاً صادراً عن المحمود .

قال الإمام : لا يحمد إلا الفاعل المختار على ما مصدر عنه بالاختيار . فلا يكفي أن يكون للمحمود دخل في صدوره عن الغير ، لا على وجه انفاسه ، لأن التعظيم يكون من جهة تعلق الفعل به ، لا من جهة كونه فعلاً ، لأنه يضيع اشتراط كونه فعلاً ، فظاهر أن مراد السيد أشرف قوله . فيخص الحمد بالفاعل المختار أنه فاعل المحمود عليه . وما قبل أنه غير لازم ، وإنما اللازم أن يكون متصفًا به ، فغير متوجه ، وما ذكر

فـ بـيـانـهـ مـنـ أـنـ يـجـوزـ أـنـ يـكـونـ لـذـاتـ اـخـتـيـارـ فـ حـصـولـ صـفـةـ ،ـ وـ لاـ يـكـونـ فـاعـلاـ لـهـ ،ـ فـلاـ يـلـزـمـ مـنـ التـقـيـدـ بـالـاـخـتـيـارـ أـنـ يـكـونـ الـمـحـمـودـ فـاعـلاـ لـيـسـ بـشـئـ ،ـ أـنـهـ وـاـنـ جـازـ عـقـلـ خـالـفـهـ النـقلـ .

وـأـمـاـ الـجـوابـ بـأـنـ أـرـيدـ يـلـزـمـ أـنـ يـكـونـ لـهـ فـعـلـ ،ـ وـاـنـ لـمـ يـكـنـ ذـلـكـ مـحـمـودـاـ عـلـيـهـ وـهـوـ الرـضاـ لـأـفـعـلـ بـهـ وـالـإـذـعـانـ ،ـ وـذـلـكـ لـازـمـ مـنـ التـقـيـدـ ،ـ فـهـوـ بـمـعـزـلـ عـنـ التـحـقـيقـ ،ـ لـأـنـ الـمـحـمـودـ عـلـيـهـ يـجـبـ كـوـنـهـ فـعـلـ لـلـمـحـمـودـ ،ـ لـأـنـ يـقـالـ كـثـيرـاـ مـاـ يـحـمـدـ عـلـىـ الـعـامـ وـالـكـرـمـ وـالـأـخـلـاقـ الـطـلـيـةـ الـنـفـسـانـيـةـ ،ـ لـأـنـ ذـلـكـ مـدـحـ وـهـوـ جـائزـ عـلـىـ صـفـاتـ الـذـاتـ كـالـعـلـمـ وـالـحـمـدـ لـأـنـ يـجـوزـ إـلـاـ عـلـىـ صـفـةـ الـفـعـلـ كـالـخـلـقـ وـالـرـزـقـ وـبـفـتـحـ الرـاءـ ،ـ بـلـ أـنـهـ يـظـهـرـ مـنـ تـحـقـيقـ الـمـاـتـهـرـينـ أـنـ الـمـرـادـ الـفـعـلـ الـعـرـفـيـ الـلـغـوـيـ ،ـ وـالـعـرـفـ يـعـدـ ذـلـكـ كـلـهـ أـفـعـالـاـ لـأـيـقـالـ :ـ عـلـمـ وـحـلـمـ ،ـ كـمـاـ يـقـالـ :ـ أـكـرـمـتـ وـأـعـطـيـتـ .

وـقـدـ صـرـحـ السـيـدـ الشـرـيفـ وـغـيرـهـ بـكـونـ الـكـيـفـيـاتـ الـنـفـسـانـيـةـ تـعـدـ أـفـعـالـاـ وـعـلـىـ مـاـ قـرـرـنـاـ يـكـونـ الـحـمـدـ حـقـيـقـةـ عـلـىـ الـإـنـعـامـ ،ـ لـأـنـعـمـةـ ،ـ وـلـذـاـ قـالـ السـعـدـ :ـ النـعـمـةـ بـمـعـنـىـ الـإـنـعـامـ ،ـ لـكـنـ قـوـلـهـ فـيـ الـمـطـوـلـ :ـ الـحـمـدـ عـلـىـ الـإـنـعـامـ أـمـكـنـ مـنـهـ عـلـىـ النـعـمـةـ ،ـ يـدـلـ عـلـىـ جـواـزـ الـحـمـدـ عـلـىـ النـعـمـةـ ،ـ وـهـيـ غـيرـ فـعـلـ ،ـ وـيـجـابـ بـأـنـ الـحـمـدـ عـلـيـهـ لـأـبـدـ فـيهـ مـنـ مـلـاحـظـةـ تـعلـقـهاـ بـالـمـحـمـودـ بـالـصـدـورـ ،ـ فـيـرـجـعـ إـلـىـ الـإـنـعـامـ ،ـ لـأـنـ الـأـجـنبـيـ عـنـ شـخـصـ لـأـيـشـنـيـ بـهـ عـنـهـ إـلـاـ بـتـسـبـيـهـ فـيـ الـأـجـنبـيـ ،ـ فـالـحـمـدـ عـلـىـ النـعـمـةـ الـأـجـنبـيـةـ عـنـ الـمـحـمـودـ ،ـ لـأـجـلـ إـنـعـامـ الـمـحـمـودـ بـهـ ،ـ وـالـحـمـدـ عـلـىـ الـإـنـعـامـ لـذـاتـهـ ،ـ فـالـحـمـدـ عـلـيـهـ لـكـونـهـ بـلـ وـاسـطـةـ أـمـكـنـ ،ـ وـهـذـاـ مـاـ تـقـولـ التـقـاتـ فـيـ مـنـ الـحـمـدـ عـلـىـ الـأـجـنبـيـ الـحـضـرـ مـنـ الـمـحـمـودـ ،ـ وـأـثـبـتوـهـ بـنـقلـ وـدـلـيلـ تـامـ فـيـمـاـ نـحـنـ الـظـنـ بـهـ ،ـ فـلـاـ يـرـاعـيـ تـجـوـيـزـ الـعـقـلـ تـعـظـيمـ أـحـدـ وـثـنـاءـ لـمـاـ تـعـلـقـ بـهـ مـنـ الـأـجـنبـيـ لـأـعـلـىـ جـهـةـ الصـدـرـ وـحـقـيـقـةـ أـوـ عـرـفـاـ ،ـ هـذـاـ مـاـ حـفـظـتـ وـفـهـتـ ،ـ وـالـلـهـ أـعـلـمـ بـمـاـ هـنـالـكـ .

وقولهم : الاختيارى معناه الحالى من المحمود باختياره وارادته ، فلا يكون ثناء اللؤلؤة على صفاتها حمدا ، وخرج بالاختيارى المدح ، فإنه لا يشترط فى المدح لأجله كونه مفعولاً للمدح باختياره ، واشترط بعض له ذلك ، فهو عنده مرادف للحمد ، ومعنى قولهم على جهة التعظيم كون ذلك الثناء على جهة التعظيم ظاهراً وباطناً يخرج به ما كان على جهة الاستفزاء والسخرية نحو : (ذق إنك أنت العزيز الكريم) ويتناول الظاهر الذى هو الجوارح ، وهو أن لا يكون فى أقواله وجوارحه ما يدل على التحقيق والعزء ، ويتناول الباطن فيجب أن يكون الحامد معظمًا بمنائه باطناً أيضًا .

وإنما اشتهر ذلك لأنه ربما يقصد بالجميل المزوج ، وقد يقصد به التقيير ، فأخرج القسمان بقيد التعظيم ، لا يقال المستهزئ لم يرد الوصف بالجميل ، بل ينفيه لأننا نقول : إن أراد أن الجميل حينئذ مستعمل في غير ما وضع له تجوزاً فهو من نوع فان الإنسان القائل بمنزلة من يعلم كذب كلامه ، وإلا فقد وجب قيد آخر على أنه لا يجزئ في التقيير والإيساح مقصود في التعريف ، ثم إن التعظيم الباطنى ، وإن أخرج ما مرّ لكنه يخرج الفـالـى عن التعظيم والمقصد السواء معـاً .

قال الشنواوى : وتمكن المناقشة في خروجه إذ لا بعد في أن تكون الدلالة على التعظيم كافية ، فإن الوصف الحسن إذا لم يقرن بالمخالفة يعد حسناً عرفاً ، ولا يعد الواسع مستهزاً ، ويحتمل أن يكون المراد بالتعظيم الباطنى عدم مخالفة الباطن لما في الظاهر ، فيخرج القسمان لا الثالث ، ولا يلزم مخالفة الثقات أيضاً في اعتبار التعظيم .

فإن قلت : اشتراط كون المحمود عليه جميلاً دال على اشتراط قصد التعظيم إذ الجميل لا يكون سبباً لغيره ؟

قلت : ممنوع ، وإنما الظاهر أنه لا يكون سبباً للاستهزاء والتحقير . وإن نوقيس فيه أيضاً كما في إعطاء شيء حقر ، وأما أن يستلزم قصد التعظيم ، فلا لجوأوا قصد الأخبار أو التخييل أو التصوير و الحكاية ، أو رعاية خاطر الموصوف أو غيره من المقصود الحسنة سوى التعظيم ، ومن هنا ظهر إنما ذكره كثيرون من أن تقيد المهم . ود عليه بالجميل ، يعني عن ذكر التعظيم فلذا حذفه بعض لا يعني إلا أن يريد أنه يشعر به إشعاراً لا يكفي به في التعريف ، وكأنهم ظنوا أن ذكر التعظيم مجرد الاحتراز عن البزء ، وهو حاصل مما ذكروه ، وستعرف فساده مفصلاً ، والأوجه أن العذر الاعتماد على الشهارة مع ذلك الإنكار هذا ، ولكن نقل الثقات اشتراط التعظيم الباطني ، وعدم صرفه عن الظاهر والتعبير عنه بالطابقة وعن الظاهري بعدم المخالفة . يضعف ذلك الاحتمال العقلي ، ويرجح أن الخالي عن القصدين ليس بحمد أيضاً ، فكانه مع ندرته لما شابه البزء في الخلو عن التعظيم الباطني .

وكان مدار استحسان الوصف على التعظيم ودلالة عليه ، لم يجعلوا مجرد الدلالة في حيز الاعتبار ، ولم يعتبروا إلا ما يتحقق معه منه المدلول أي التعظيم القلبي ، أحقوا ما سواه بالهزء في عدم الاعتداد والعد من الحمد ، وإن لم يكن من الاستهزاء حقيقة ولا عرفاً . فتبين أن الاستدلال على التعظيم الباطني ، بأن الخالي عنه استهزاء غير تام ، والمراد من التعظيم الباطني أن يعتقد اتلاف المحمود بالمحمود به ، كما اقتضاه كلام السيد وغيره ، وإن يقصد انتظيم .

وإن لم يعتقد ما ذكر كما قاله جمع محققون فدخل الوصف بالجميل المحمود المعلوم الانتفاء ، إذا قارنه التعظيم كالقصائد المشتملة على قصد المدح بما يعلم انتفاءه ، فإن الجمهور يعدونه حمدًا ومدحًا لا استهزاء وسخرية ، لقارنة التعظيم ، واعتبرون على التعريف بأنه يلزم على تقديره

بالاختيارى أن لا يكون وصف الله عز وجل على صفاته القائمة بذاته المتحققة بغير اختيار ، كالعلم والتدرة والحياة والإرادة حمدًا له تعالى ، لأنها ليست اختيارية إماماً لا يتوقف على الإرادة كالقدم والوجود والحياة ظاهر ، وأما ما يتوقف على الإرادة كالعلم ، فلان المسبوق بالإرادة حادث ، والحادث لا يقوم بذاته ، والصفات السلبية يمتنع أن تكون خاصة بالإرادة والاختيار عند أهل السنة ، وليس كذلك بل حمد ، وكذا عندنا عشر الأباء ، إلا أن صفات الذات كلها عندنا سواء نقول : إنها بالله ، ولا نقول : إنها غيره ، فهو عالم بالذات ، ولا نقول عالم بعلم كما يقول هؤلاء ، وكل صفات الذات لا نقول فيها بالإرادة لاستلزم الحدوث ، ولا بغير الإرادة لاستلزم التبرء .

وأجيب : بأننا لا نسلم ثبوت الحمد عليها ، كما في اللبلب ، والثابت الحمد بها ، ورد بان الشطبي وغيره صرحاً بثبوت الحمد عليها .

قال المفوى : مِنْ كَانَ الْغُرْضُ نَفْسُ التَّعْرِيفِ وَيَطْلَالُهُ ، اتَّجَهَ الْجَوابُ وَالرَّدُّ ، وَلَكِنَّ الْأَظَهُرُ أَنَّ الْمَرْادَ أَنَّ يَجُوزُ أَنْ يَعْظَمَ اللَّهُ ، وَيَشْتَرِئُ عَلَيْهِ شَنَاءً عَلَى الْذَّاتِيَّاتِ ، وَلَا جَهَةٌ لِإخْرَاجِهِ مِنَ الْحَمْدِ بِحَسْبِ الْعُقْلِ . وَلَا نَصَّ بِحَسْبِ النَّقلِ ، فَهُلُّ التَّحْقِيقُ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَمْدٍ عَنِ الْلَّغْوِينِ ، وَحَمْدُ اللَّهِ مَنْحُورٌ فِيهَا كَانَ عَلَى الْأَعْمَالِ الْأَخْتِيَارِيَّةِ ، وَمِنْ زَعْمِهِ أَنَّ مَوْجِبهُ فِي أَفْعَالِهِ أَيْضًا يَا زَمَهُ أَنَّهُ لَا يَمْكُنُ حَمْدُ اللَّهِ لِغَةً . وَلَيْسَ كُلُّهُ ، وَيَصْحُ حَمْدُهُ تَعَالَى بِصَفَاتِهِ ، وَعَلَيْهَا فَلَا يَصْحُ تَقْيِيدُ الْحَمْدِ عَلَيْهِ بِالْأَخْتِيَارِيِّ ، يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا التَّقْيِيدُ مَأْخُوذٌ مِنْ دُمُّ الْلَّوْلَوَةِ وَنَحْوَهَا ، لِأَنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فَيَنْسَابُ أَنْ يَقْتَلُ : يَلْزَمُ مِنْهُ دُمُّ إِمْكَانِ الْحَمْدِ عَنِ الْذَّاتِيَّاتِ ، فَهُلُّ الْأَمْرِ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ مَقْتَضِيُّ التَّقْيِيدِ ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى نَصِّ صَرِيعٍ ، وَلَا عَقْلٌ صَرِيعٌ أَوْ لَا ؟ وَهُوَ الظَّاهِرُ لِلْفَرْقِ الظَّاهِرِ بَيْنِ الْلَّوْلَوَةِ وَذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الصَّفَاتِ .

ففي تحقيق المسألة صعوبة وإشكال ، وعلى هذا لا يكتفى في المقام
المنع والاحتمال ، بل يحتاج إلى تدقيق النظر ، وتحقيق القام ،
وعلى ما تقررنا يتوجه الإشكال بالمعنى الآخر بأنه يستلزم أن لا يكون
ثناء الله بيازاء الذات الكامل ، مع قطع النظر عن الصفات حمدًا ، وكما
يجوز أن يبعد الله ذاته لا لجمة ، فليجز أن يثنى عليه ، ويحمد ذاته
يبدل عليه ما ذكره العلامة في المطول ، من أن المصنف حيث قال :
الحمد لله على ما أنعم ، تعرض للإنعام بعد الدلالة على استحقاق الذات
تبنياً على تحقق الاستحقاقين ، وما قبل من أنه لا معنى لكمال الذات ،
إلا أن له صفات كاملة ، فهو في حيز المنعم ، إذ لا شك أن صفة الكمال
كالعلم في حد ذاتها شريعة كاملة ، بخلاف صفات النقص كالجهل ،
لا لصفة لها ، ولا لنقل الكلام إليها ويتسلل ، فليجوز ذلك
في الذات .

أما ترى ما ذكره الإمام الرازى في تفسيره : من أن ذاته تعالى
لم تحتاج لشيء من صفات الذاتية الموجدة ، وإنما اقتضتها كمال
الذات ، وهذا مما صرخ به المحققون ، إلا أنه يحتاج إلى لطافة طبع
ودقة فهم ، وتحقيقه أنه لو لا أن للذات كمالاً في ذاتها دون الذات المتصفة
بصفات النقص ، لاقتضت تلك بالصفات الكاملة دون الأخرى وإذا
كانت الصفات مقتضى الذات ، فالامر أجل ، فلو لا أن ذاته من حيث
هي الحامل من غيرها ، لاقتضت تلك الصفات واقتضتها السذوات
الناقصة ، وليس اقتضاء الكمال عن كمال الذات ، وإن كان ذلك من كمالها
 فهو دليل على كمالها ، فما ذكره بعض فضلاء الروم أى الترك في
حواشي التفسير ، من أنه إذا اعتبر في مفهوم الحمد ، مقابلة الجميل ،
لم يستقيم ما اشتهر من أنه تعالى يستحق الحمد لذاته ، وما أجاب من
أن معنى استحقاقه لذاته استحقاقه لصفاته الذاتية ، فإنها غير اذات
مضئيف ، والمذهب أنها ليست شيئاً غير الذات ، وقرر الفسق .

اما اولا : فلان الجميل ان ترك على الظاهر ثم سمل الذات ، لأنها من حيث هي في غاية الكمال ، ولنصل للغوبين على إطلاقه على النوات ، وإن أريد به الفعل الجميل ، أو قيد بالاختياري ، فكما يخرج منه الذات يخرج الصفات الذاتية ، وإذا عم الجميل بالحقيقة والحكم ، أي جميل تحقيقاً كالمفاسد ، أو حكماً كالذات فكما تدخل فيه الصفات يدخل فيه الذات ، وإن أراد بالحكم معنى لا يشمل إلا الصفات ، فهو حكم لا سند له ، وكلام غير مقبول ولا منقول .

واما ثانيا : فلان معنى الاستحقاق بالذات ، ليس ما ذكره عند المحققين ، ولا عند العقل السليم ، على أنه تأويل بعيد لا يقتضيه عقل ولا نقل ، وهو إنما يناسب لو لم يكن للكمال الذاتي معنى صحيح غير كمال الصفات ، وأمّا إذا ثبت له معنى صحيح فلا جهة لما ذكره ، إذ هو كما يستحق الحمد لكمال الصفات ، يستحق لكمال الذات ، فارجاع الثاني إلى الأول قصور ، وتحكم غير مقبول ، هذا واعتراض بعض أن الثناء على الذات والذاتيات ، ليس بحمد الحق أنه مما لا سند له فضلاً عن الدليل إلا القياس على اللؤلؤة ، ورشاقة القد ، وصباحة الخد ، والفرق واضح ، لأن الله جل وعلا الفاعل المختار ، المقـاهر لما سواه ، وما مر عن الشطبي يرده عليه إلا أن يقول .

وأجيب أيضاً عن الاعتراض السابق المورد على التعريف ، بأن الاختياري يتناول الصفات الذاتية تبعاً ، ولك أن تتقول الذاتيات ، إذا وقع الوصف عليها تبعاً ، فإن قيل : الوصف عليها من الأفراد حقيقة ، ولا يشملها لفظ الاختياري ، فالحمد عليها وارد على التعريف قطعاً ، لأن فيه قيد الاختيار ولا اختيار فيها ، كما أن لا ضرورة وإن قيل يشملها فممنوع قطعاً ، لأنه يستلزم أن تكون اختيارية .

وإن قيل : ليس الوصف عليها من أفراد الحمد ، فلا ورود قطعاً ،

وقضية هذا الجواب امتناع الحمد عنها استغلاً ، بل تبعاً مثل أن
نحمده على علمه ، لعمد ما يترتب على علمه ، من إنسام وغيره ؟

وأجيب بأن الذاتيات مختارة له تعالى حكماً ، لا بمعنى إيجاده
لها ، لأن المراد بالاختياري ما يكون حاملاً بالاختيار حقيقة ، أو يكون
في حكمه ، وصفات الذات في حكمه من حيث إنها ينفي عنها الاضطرار ،
ولو نفي عنها الإيجاد أيضاً ، وعلى هذا غلظ منها حمد حقيقة ، لأن
مفهومه الحقيقي يشملها لا أن الثناء على الاختياري حكماً حمد حكماً
كما توهه بعض وهي مختارة له على معنى أن ذاته اقتضت وجودها
على ما هي عليه ، فهي مستقلة في تتحققها كما أنها تستقل فيما بالاختيار .
بمعنى أنه إن أراد فعل ، وإن أراد ترك ، فنزلت منزلة أفعال
الاختيارية ، يستقل بها فاعلها ، فأطلق الاختياري على ما يعمها تغبياً .
أو على معنى أنها مبدأ أفعال اختيارية ، وهو أحسن أى يترتب عليها
أمور اختيارية ، لأن الشيء إذا حصل منه آثار اختيارية ، جمل في حكم
الاختياري وهو في غاية القرب .

ويشمل الذاتيات الكاملة لاستقلالها في الأفعال اختيارية ، وفي
وجودها الذاتي ، بل الاستقلال في الوجود أوضح ، كما يشمل الصفات
الذاتية ، من حيث إن كل صفة يترتب عليها أفعال وأثار اختيارية ، بمعنى
أن لها دخلاً ما ، سواء كان دخل توقف كما اشتهر ، أم لا كما صرخ
له الرّازى .

ونقل غيره إجماع أهل الماكشة عليه ، من عدم احتياج الذات
إلى الصفات الموجدة ، ولاستقلال الذات في الصفات لذلك ، فظهور أن
المراد ما كان اختيارياً نفسه أو أثره ، فبطل قول بعض إنه لا يظهر
لل اختيار (ح) معنى منضبط .

قال الصفوی : الثناء على الذات ، بل الصفات ، كما يخرج
بظاهر قيد الاختیار ، يخرج الفعل الجميل ، فالمراد أيضاً بانفعل ما هو
فعل أو في حكم الفعل ، بأن يكون منشأ لاتفعال جميلة ، فلا يحتاج
إلى جعل الفعل عفياً ، ويزول الإشكال ، ويعتبر القيد وهو
اختیار .

وقد يقال : المراد بالاختیار في تعريف الحمد ما ليس اضطرارياً .
ولو كان لا يوصف بالاختیار الذي هو ترجیح أحد الجائزات ، واختیار
بعض المتأخرین أن المراد بالاختیاري أن ينسب إلى ما هو مختار في فعله
في الجملة . وإن لم يكن المحمود عليه حاصلاً بالاختیار ، وليس بشيء ،
لأن الأمر الاختیاري بهذا المعنى غير مستعمل ، ومع كونه في كمال
البعد عن الفهم لم تقم عليه قرينة ، فلا يستعمل في التعريف ، وقد عدم
أن المراد الفعل ، ولو جعل الاختیاري أعم من الحكمي ، وأراد بالحكم
ما كان الموصوف مختاراً في الجملة ، لكن له وجه قرب ، وإن كان
أيضاً بعيداً .

ولأنهم اختلفوا : هل يجب كون المحمود به اختیارياً أو لا ؟ ولو أريد
بالاختیاري ما ذكره لم يبق للخلاف معنى أو خائدة معتد بها ، فإن
المحمود عليه إذا كان صفة لمن له اختیار ، فالمحمود به كذلك ضرورة
تعلقهما بشيء واحد ، فمع اختیارية المحمود عليه لا يمكن أن يكون
المحمود به غير اختیاري بالمعنى المذكور ، ولأنه إن أراد بحمل القوم
الذين قيدوا الجميل بالاختیاري ، فقد صرخ ألا رازى والسيد بخلافه ،
وإن أراد حمل كلام اللغويين وتخطئه من خالقه فلا يخفى أن العدول في
النقليات كما ذكره الثقات المحققون ، بمجرد احتفال عقلى لا يعبأ به
ولا ينبغي أن يجعل في حيز الاعتبار ، فضلاً عن الحكم والإفادة .

ولتصريح السعد في حاشية الكشاف بأن منهم من قيد المحمود

عليه بالاختياري ، لأنّه يتعلّل : مدحه على مباحة خدّه ، ولا يقال : مدحه ، وفي تفسير القاضي يقول : مدح زيداً على كرمه ، ولا يقول : مدحه على حسنه ، ولو كفى ما ذكره لصحّ المثالان ، وهذا نص في المقصود ، وكأنّه توهم أن قيد الاختياري لمجرد عدم حمد اللؤلؤ على صفاته ، فاختار ما مرّ ، وغفل عن أنّه لم يتم حمد زيد على الحسن .

والحمد العرفي قول أو فعل أو اعتقاد ، يقصد لتعظيم المنعم لأجل أنه منعم على الحامد أو غيره ، والمراد بالأتباء الدلالة بمعنى كون النبيَّ ، بحيث لو علم عرف النبيَّ عنه ، فيجوز أن يكون الحمد الجنانيَّ أي اعتقاد اتصف المنعم بصفات الكمال ، وأنه معطى النعمة منبئاً عن التعظيم .

ولما الإطلاع على الاعتقاد ، فيجوز أن يكون من غير الحامد ، وأن يقع بفعل أو قول منه ، فعلى الأول حمد واحد ، وعلى الثاني حمدان : أحدهما ينبيء عن الآخر ، وكلاهما ينبعان عن التعظيم ، ولا يتشرط في الحمد دلالة ذلك الفعل على أن الإتباء عن التعظيم بسبب الإنعام ، أو على أن التعظيم بسبب الإنعام .

وتعليق من حيث في قولهم : فعل ينبيء عن تعظيم المنعم ، من حيث إنه منعم على الحامد أو غيره ، سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان ينبيء ، أو بتعظيم يستلزم اشتراط ذلك ، واحتراطه يحتاج إلى نقل عن الأئمّة ، فليعلم بفعل .

واعتراض الحد بأن الإتباء عن الشيء لا يستلزم تحققه ، فضلاً عن قيمته ، ولا شك أن قصد التعظيم يعتبر في الحمد ، فالأحسن أن يدل قولهِم ينبيء بيعتقد ، ومعنى الحمد باللسان اثناء به ، ومعنى الحمد بالأركان أي بالجوارح أن يذيب النفس في الطاعة والانقياد .

هذا ومقصودهم بالغواضل في تعريف الحمد جمع الفاضلة ، وهي المزية المتعددة إلى العين ، كالعطاء والإنعم ، والفضائل جمع الفضيلة ، وهي المزية الذاتية ، كالعلم والعلم ، لا يقال : لا تعلق بها الحمد ، لأنها غير اختيارية ، لاتنا قدمنا انتاويل والجواب في ذلك ، ولنكت ابقل عن الإطالة في الحمد من تلك الجهة ، إذ لو أرخينا له العنوان ، لاتني على جميع الكتاب .

نعم بقى أن نقول : اختار المحمد له ، على حمدت الله وأحمد الله ، وحمد الله ، موافقة للكتاب ، ول الحديث : « كل أمر ذي بال لا يبتدا فيه بالحمد لله » . إنخ برفع الحمد ، وللدلالة على الدوام على ما أطلت فيه في غير هذا الشرح ، وإلا فالحمد يجزي بيمض ما ذكر ، وبكل لفظ دل على الثناء المذكور ، ولو أوقى بلفظ البسطة لكنى حمدا ، كما يدل عليه رواية : « لا يبدأ فيه بحمد الله » ورواية : « بذكر الله » ورواية : « بالحمد » ورواية « بالحمد له » بجر الحمد وتعلق له به .

وقد قال في الخلاصة : أحمد ربى الله ، وفي التسهيل حامدا له ، واختار بعض أن المراد بذلك كله الحمد له ، بدليل رواية بالحمد الله بالرفع ، حكاية لنجمة ، وأتي بلفظ الجملة الجامحة لمانى الذات والصفات ، تبيينا على استحقاقه لجميع الم賛 مد ، وعلى استحقاقه الحمد للذات ، كاستحقاقه لصفة ، ولو أتي بغيرها لتوجه أن الحمد كان لأجل تلك الصفة ، كالخلق والرازق لأن تعليق الحكم بالمشق يؤذن بعليه .

وقد يقال : الأولى الحمد على نعمة ، وإنما يبيده تعليق الحمد بالمشق ، لأن يقول : الحمد للخالق ، أو بذكر النعمة ، كان يقول : الحمد له على ما أنعم به علينا ، أو على ما علمنا ، لأن الحمد في مقابلة النعمة واجب ، والحمد لا في مقابلتها مندوب .

ويحاب بأنه قد حمد على نعمة أو إنسان ، ومعلوم أنه لا يجب ذكر الحمود لأجله ويأن الجلالة جامدة لعلني الذات والصفات .

ومعنى وجوب الحمد في مقابلة نعمة ، أنه يقع واجباً في الجملة ،
لا أنه إذا أتى عبد وجب عليه الحمد اللغظي أو المعنوي ،
قاله شيخ الإسلام في حاشية شرح : « جم الجوامع » .

وقال ابن حجر في شرح «الشمايل» : ليس المراد أن من ترك
حفظاً يائمه ، بل إن من أتى به في مقابلتها أثيب عليه ثواب الواجب ،
ومن أتى به لا في مقابلة شيء ، أثيب ثواب المنوب ، وأما شكر النعم
بمعنى امتناع أوامره ، واجتناب نواهيه : فواجب شرعاً على كل مكلف ،
ويائمه بتركه إجماعاً ، وهذا مباحث ذكرتها في غير هذا الشرح .

ولام الجر في لام اختصاص ، بمعنى أنه لا محمود إلا هو ،
إمّا مبالغة وهو قول أكثر المؤخرين ، وصرح به في حاشية الكشاف
وي يمكن أن يريد أنه لا أحق من الله في الحمد ، فالمراد حدر أحقيّة
الحمد ، والحق أن العبد لا يستحق التواب بطاعته ، ومراد مثبت
الاستحقاق أنه لو حمد لم يكن ظلماً ووضعاً للنبي في غير موضعه ،
فالمعنى قابلية الحمد ، والأهلية له ، كما أن الله تعالى إن أثاب العبد
فقد أطعه ، من هو أهل للإعطاء .

ويحث في ذلك بأن حمد العبد ليس بواجب الأداء شرعاً أو عقلاً . ولو كان فاعلاً ممتازاً ، بل الغاية أن المناسبة والاستحسان ، وحيث رجع إليه فقد وجّدت المناسبة والاستحسان ، بخلاف الثواب فإنه لازم عند المترتبة ، وعن بعض أن للعبد استحقاق الحمد في الجملة ، لأن النعم الدنيوية قد تكون بواسطة من يستحق الحمد لأجلها ، لكن الله هو الكامل

فـ المـ حـمـودـيـةـ ، وـ كـلـ حـمـدـ لـغـيرـهـ فـلـهـ الجـمـهـاـرـ مـنـهـ ، لأنـ أـفـعـالـ
الـعـبـدـ وـلـوـ رـجـعـتـ إـلـيـهـ تـعـالـىـ خـلـقـاـ وـإـنـدارـاـ وـتـوـقـيـعـاـ ، وـتـحـصـيلـ أـسـبابـ
لـكـنـ تـرـجـعـ لـلـعـبـدـ مـبـاشـرـةـ بـعـدـ إـرـادـةـ ٠

وـهـذـهـ الجـمـهـةـ وـإـنـ رـجـعـتـ إـلـيـهـ لـخـلـقـ الـإـرـادـةـ ، وـكـانـتـ غـيرـ
مـؤـثـرـةـ عـنـدـنـاـ مـعـشـرـ الـأـبـاضـيـةـ ، وـعـنـدـ الـأـشـعـرـيـ وـأـهـلـ السـنـةـ ، لـكـنـهاـ تـرـجـعـ
لـلـعـبـدـ لأنـهـ شـخـصـ خـلـقـ فـيـهـ الجـمـيلـ ، وـمـكـنـ مـنـ الـبـاشـرـةـ بـعـدـ خـلـقـ الـإـرـادـةـ ،
وـهـذـاـ مـعـنـيـ نـحـوـ الـمـصـلـىـ وـالـمـركـبـىـ ، وـذـلـكـ سـفـاتـ لـلـعـبـدـ بـهـ يـمـدـحـ وـيـثـابـ ،
وـيـذـمـ وـيـعـاقـبـ ، فـبـاعـتـبـارـ هـذـهـ الجـمـهـةـ يـحـمـدـ ٠

لاـ يـقـالـ : لـوـ رـجـعـ الـحـمـدـ فـيـ الـاعـتـبـارـ الـمـذـكـورـ لـرـجـعـ إـلـيـهـ الذـمـ ، لأنـ
خـلـقـ الذـمـ وـإـنـدارـ عـلـيـهـ وـنـحـوـهـماـ ، لـيـسـ مـذـمـومـةـ لـتـضـمـنـهاـ مـصـالـحـ وـمـنـافـعـ ،
وـهـىـ وـإـنـ تـضـمـنـتـ شـرـاـ بـالـنـسـبـةـ لـلـشـخـصـ ، فـجـهـاتـ خـيـرـيـتـهـ أـنـ وـأـكـثـرـ فـوـهـ
خـيـرـ ، وـالـشـرـ هوـ مـبـاشـرـتـهـ وـالـزـمـ قـيـلـ : فـإـذـاـ رـجـعـ الـعـبـدـ بـوـجـهـ فـقـدـ
اسـتـحـقـهـ ، وـاسـتـعـمـالـ فـيـ الـجـمـلةـ ، وـقـالـ الدـوـانـيـ لـاـ مـحـمـودـ إـلـاـ اللهـ حـقـيـقـةـ ،
لـأـنـ الـحـمـدـ مـخـتـصـ بـالـفـعـلـ الـاخـتـيـارـىـ ، وـلـاـ اـخـتـيـارـ لـغـيرـ اللهـ تـعـالـىـ ،
وـالـعـبـدـ مـضـطـرـ فـيـ صـورـةـ مـخـتـارـ ١

قلـتـ : هـذـاـ مـذـهـبـ بـعـضـ عـلـمـائـنـاـ ، وـبـهـ صـرـحـ اـنـسـدـ ، وـنـسـبـ الـأـفـعـالـ
إـلـيـ الـعـبـدـ وـإـنـ كـانـتـ عـلـىـ النـحـيـقـةـ عـنـدـنـاـ وـعـنـدـ بـعـضـ الـأـشـعـرـيـ ، لـكـنـ
يـعـتـبـرـ فـيـ تـلـكـ الـأـفـعـالـ الـكـسـبـ ، وـأـمـاـ مـاـ يـعـتـبـرـ فـيـ مـفـهـومـ الـاخـتـيـارـ
أـوـ التـأـثـيرـ ، فـلـاـ يـنـسـبـ إـلـيـهـ حـقـيـقـةـ ، إـلـاـ تـرـىـ أـنـهـ لـاـ يـنـسـبـ إـلـيـهـ مـؤـثرـ ،
فـالـمـتـبـرـ فـيـ مـفـهـومـ الـحـمـدـ الـاخـتـيـارـ لـاـ الـاـكتـسـابـ ، وـأـيـضاـ الـجـمـيلـ فـيـ
قـولـهـ : عـلـىـ الـجـمـيلـ صـفـةـ الـفـعـلـ ، كـيـفـ وـالـمـحـمـودـ عـلـيـهـ يـجـبـ أـنـ يـكـونـ وـمـفـأـ
لـلـمـحـمـودـ ، وـالـقـائـمـ بـالـعـبـدـ كـاـنـصـلـاـةـ لـيـسـ نـفـسـ الـفـعـلـ الـاخـتـيـارـىـ لـلـعـبـدـ
وـلـاـ شـهـ ، بـلـ مـتـطـقـ فـعـلـ اللهـ الـذـىـ هـوـ الـإـيجـادـ ٠

قلت : إن الحق أن العبد مختار وهو مذهبنا جمهور عشر الأباء عليه
وأن الاختيار إما معنى حقيقي أصلى وهو المختصر بالله ، وإنما معنى عرفى
ظاهرى وهو صدور الشئ بـ الإرادة ، وهذا للعبد وهو المبادر عند
الإطلاق . وهو المأمور في تعريف الحمد فيما يظهر ، وهو حقيقة عرفية
أو لفوية .

فلا يقل : لا يعدل في التعريف عن الحقيقة ، ولو سلمت مجازيته
 لكن لا بعد في التعريف بالجاز المشهور الشائع غالباً ، وهو قد شاع
 ذلك في التعاريف ، وأعلم أن الشائع في الفعل هو ما لا يقتضي
 إلا المباشرة ؛ وهو فعل التفعين وغيرهم ، وهو المراد بالفعل الجميل ،
 لا الفعل الذي هو ما لا ينافي الكسب حتى يرد ما مرَّ غير أن الجميل
 صفة الفعل الخ ، ولا سيما إن أريده الفعل عرفاً ، وقد يرجع المعنى
 الحقيقي بهذه الملك وله الحمد بالحصر ، ولو لم يكن الاختيار بالمعنى
 الحقيقي ، لم يصححصر .

وبعد تسليم أنه لا شيء هنا حقيقة سوى ذلك يتم أن قيل ألا في الحمد للجنس أو للاستغراق ، والحمد التقديم للحصر ، وذلك منع عند التزاع ، وكون ذلك هو الأظهر حتى لا يعدل عنه يحتاج لدليل ، وقد اشتهر أن الشيء عند الإطلاق ينصرف إلى الفرد الكامل ، والتقديم كثيراً ما يكون نقوية الحكم ، والإنصاف المتبارد من السوق العصر ، وحيث لا بعد ظاهر ، فالمتبارد الجنس أو الاستغراق ، والحق أن لا جزم بأحد الوجهين ، ولا الترجيح التام .

أما الحمل على المعنى الحقيقي للأصلى فلأنه المتبادر عند الإطلاق ،
أى إذا لم يطلق على المتعلق بالعبد ، بل من حيث هـ و ، ويؤيده أن
قيود التعريف محمولة على الظاهر ، ولا يمتد على الظاهر المتبادر
إلا لمنع ظهور الاختصاص والاختيارى ، فسر بأن يكون منشأً لل فعل

الاختياري ، فلزم ثبوت الاختيار ، وإن كان أعم من الحكم فلا يصح
مئن لا اختيار له ، وهو العبد .

ويؤيد تبادر انحصر من السوق ، ويؤيد الحمل على المعنى العرف
الذائع بين اللغويين ، أن التعريف اللغوى يكتفى في قيوده بالشائع ،
ولا ينظر إلى التدقيق الحكيم ، وشاع عند الجمهور حمد غيره تعالى ،
والمتباصر الحقيقة فلا يتم الاختصاص بمعنى الحصر الحقيقى ، وباطل قول
بعض إن الحمل على الثاني خطأ .

قال شيخ الإسلام : جملة الحمد تقيد الاختصاص ، لأن لام الله
للاختصاص ، فلا فرد من الحمد لغير الله ، ولام الجنس أو الاستغراق
في الحمد تقidente بمعونته لام الاختصاص ، فإن اختصاص الجنس يستلزم
اختصاص الإنفراد أي جنس الحمد هو الثابت له ، ولا يخفى بمده
عن الفهم .

قال الدواني : اللام للاختصاص بمعنى التعلق الخاص لا الحصر ،
ويدل على ذلك أنهم يعدوه من طرق الحصر ، وأن قوله : المال لزيد
لو دل على قصر المال اكان قوله : لزيد المال ، وما المال إلا لزيد
مفيدة لحصر المال على الاختصاص بزيد ، لا لحصره على زيد ، ولكن
قولك الله الحمد مفيدة لقصر الحمد على الاختصاص بآله ، لا لقصره على
آله ، هذا خذف ، وقد صرخ الزمخشري بأن تقديم الظرف في له الحمد
ليدل على اختصاص الحمد بالله ، وهو صريح في أن الحصر لم يكن
بدون التقديم ، وإلا لم يكن مفيدة له .

قال الصفوى : يمكن أن يكون مراده منعا في صورة الدعوى مبالغة ،
فإنه طريقة معروفة بين المحققين ، وما ذكره في صرارة الدليل فهو - و-
سند المنع ، فلا يفيد المنع ولا الإيراد على السند ، فإن إبطال
السند الغير المساوى لا يفيد دفع المنع على ما حقق في محله ،

وأورد عليه بعض العلماء أن قوله : ما المال إلا لزید لحصر المال
في زید أيضاً ، لأن حصر الشيء في الشيء يقتضي ثبوته له ، ولو وجد
المال لغير زید لم يكن للمال صفة الاختصاص ، فلا يصح قوله لا لحصر
المال في زید .

وأجيب : بأن المراد أنه لو كان معناه الاختصاص الحصرى ، ن Kahn
معناه المطابقى ، ومفهومه انصراع المبادر منه ذلك الذى ذكره
لا الآخر ، وهو فاسد قطعا ، وذلك في غاية الصحة والظهور ، وإنكاره
مكابرة ، ولم يرد أنه لا يفيد ذلك ولو انتزاما ، ليرد عليه ما أورده مع
أنه كلام على السند ، وإذا عرفت ذلك فإنما يتوجه هذا البحث منعاً
كان أو دعوى ، لو كان مرادهم أن اللام إنما تدل بالوضع على
الاختصاص الحصرى ، وهو غير معين ولا ظاهر ، بل يجوز أن يكون
مرادهم أن اللام ، ولو وضعت للتعلق الخاص كما ذكره ، لكن الاختصاص
والتتعلق الذى على وجه الحصر هو الكامل ، فحمل عليه اللام في مقام
الثناء والبالغة ، كحمل الباء على الملasse على وجه التبرك ل المناسبة
التبرك للمقام ، وكم من نظائره .

فيدل على الانحصار بمعونة القام ، لا مجرد الوضع ، فلا يتوجه البحث المذكور ، وصحة هذا الاستعمال مما لا ينكر ، ولا يمنع ، وما ذكره لا يصح سندًا لذلك ، ويidel على ذلك ما في حاشية الحق السيد على الكشاف ، دل بلامي الجنس والملكية على الاختصاص ، فإنه أخذًا لاختصاص من اللام الموضوعة للملكية ، لا أنه جمل اللام موضوّعة له ٠

وأما ما ذكر من المثالين فاللام فيه محمولة على مجرد معناها الوضعي ، غالبة الأمر أن يجوز حملها على ما ذكر أيضاً عند مساعدة القلم ولا محدود ، ولما كان التقديم أظهر إفادة للحصر إذ لم يتحقق

إلى تكفل حمل الزمخشرى لللام على الأصل ، وجعل التقديم للحصر .
فكلامه بعد التنزل صريح في أنه حمل على معنى لا يفيد الحصر بدون
التقديم ، ولا يدل على عدم جواز حمله على معنى يحصل الحصر
بدون التقديم .

فإن قلت : لو كان المعنى حصر المحمد ، فلا معنى لقولهم : على
ما أنعم أو على التصنيف ونحوه ، إذ ليست جميع الأفراد أو الجنس
المختص بناء على ما ذكر ؟

قلت : هو متعلق بالحمد المهموم الحاصل من الحصر ، كأنه قال :
حمدى هذا على ذلك ، وقيل لام الجر في هـ للاستحقاق ، وقيل :
للملك ، هذا واسم الله هو أكـبر الأسامي وأجمعها للمعنى ، ومن مداراته
أنه القديم التام القدرة ، ولم يسم به أحد وهو خاص به تعالى
لفظاً حيث لا يطلق لفظه إلا عليه ، ومعنى حيث قدر على الخاق ، وليس
في الوجود إلا ما خلق ، ولا يكون إلا ما يريد ، وهو قاهر لا يقهـر ،
وغالب لا يغلب ، ولا يصح التكليف إلا منه ، ولا تجوز العبادة
إلا له ، ولا يرغب إلا إليه ، ولا يرهب إلا منه ، وإليه المبدأ أو المنتهى ،
ولا نفع ولا ضر إلا منه ، وهو الاسم الأعظم لمجيء الأسماء الحسنى
تابعة له ، صفات له ، ومعرفة له .

وأما قوله تعالى : (العزيز الحميد . الله) فمعنى تقدير الله العزيز
الحـميد آخر المنعوت ، وجعل بدلاً ، ولا يدخل في الإسلام والصلة
إلا به على الصحيح ، ونقطع الحقوق بالحلف به على ما في كتب الفقه ،
وللاعتناء به حتى تكرر في القرآن ألفى مرة ، وخمسـمائة وستين مـرة ،
وقيل : ألفين وثلاثـمائة وستين مـوضعاً ، وربما يقع التقاوت بحساب
البسـمة ، أوائل السـور وعدمه ، ولـجيء الأسماء الحـسـنى منسوبة إليه

دون العكس (وقد الأسماء الحسنة) ، وللزوم ألل له عوضا من المهمزة .
ولم يفعل ذلك بالغير ، واختص التاء غالبا في القسم به ، واختص به
جمع يا الندائية ، وألل ، ولم يجيء في غيره إلا ضرورة أو حكاية على ما في
محله من كتب انحو ، وحذفت منه الألف تنزيها له أن يتسبّب خطأ بـ اللات :
وقفا بالهاء ، وقيل حذفت لكثر الاستعمال وهو المشهور .

وإن قلت : لو كان اسم الله الأعظم لأجيب كل داع به ؟

قلت : منع الإجابة عدم شروطها التي منها أكل الحال ، وهو
أكثر الأسماء استعمالا ، ولذا لم يثن ولم يجمع ، وهو أعرف المعارف ؛
كما لسيويه ، وحكاه ابن القطان عن أبي القاسم الزجاجي ، والبرد ،
وعله بأنه لم يشارك فيه ، ولم تتمكن المشاركة .

قال الإمام : قبض الله القلوب أن يسمى بهذا الاسم ، وحكي قومنا
أن سيفويه رأى في النمام فقيل له : ما فعل الله بك ؟ فقال له : خيرا
ثثيراً جعلني اسمه أعرف المعارف .

وحكى ابن القطان الرؤيا عن الزجاجي أو البرد ، ولعل الرؤيا
تعددت .

قال السعد : تحيرت الأوهام في لفظ الله اسم أو صفة ، مشتق عربي
أو مغرب ، كما تحيرت في الذات والصفات ١٠٠ .

قال الشافعى والحنفى ، والقفال والشاسى ، والفرزالي والخطابى
والبلخى ، وأكثر الفقهاء والأصوليين : إنه غير مشتق ، وهو مذهب الخليل
وسيفويه ، ومختارنا ومختار الفخر الرازى وابن العربى تلميذ الغزالى ،
وقال أكثر الأدباء وجل المعرلة : إنه مشتق وهو قول للخليل ، وجمع
بعضهم بأنه كان مشتقا ثم صار علاما ، ولأنه قطعت همزته في النداء

اختياراً مع أنها للوصل ، وخفت لامه بعمل فتحة أو ضمة ، وقيل أين أقه بلغاته دون أيمان الرب وغيره ، وعواضوا بما مشددة في آخره من حرف النداء ، وعواضوا همزة الاستئهام معه من حرف القسم قالوا : أقه بالجر ، أو أقه بالمد والجر ، وخفض مع حذف ذاك الحرف . ولكن قد عوض عن الحرف ، ومن العرب من ينصبه على الأصل في نزع الجار ، وتدخل عليه اللام القسمية في التعجب .

وعن أبي القاسم القشيري ، عن الخليل بن أحمد : أنه اسم خاص به ، كما تكون لنغيره أعلام وألقاب ، إلا إنه لم يطلق عليه اسم العلم وأسم اللقب ، لعدم التوقيف ^{أوه} .

وكثير من العلماء يطلق عليه اسم العلم ، ومنهم شيخ الإسلام قال : والله أعلم على الذات الواجب الوجود ، المستحق لجميع المحمد ^{أوه} .

قلنا : قد يقال : وضع العلم له تعالى فرع إدراك حقيقة ، لأن وضع العلم يزاها ، الذات فرع تعلقها ؟

ويحاب بأنه يمكن في ذلك تطبيقه بصفاته الحقيقة والإنسانية ، والسلبية والفعالية ، ولا نزاع في ذلك ، والمنع هو إدراك حقيقته ، وهو غير لازم في وضع العلم كما في الوضع العام للمعنى الخاص ، فيكتفى تطبيقه بوجه عام منحصر في الواقع في الشخص ، فإنه تعالى يدرك بوجهه عام ينحصر في الواقع فيه تعالى بل لا يتشرط أيضاً التعقل بالصفات المذكورة ، ولا ما ذكر إذا كان وضع العلم هو المسمى ، ولكن قدم أسماءه تعالى تمنع الوضعي ، تأمل كذا قيل .

ونقول : الأسماء هنا الفاظ وحروف ، وهي حادثة قطعاً ، ولا يقال : الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحمد مفهوم ، لا يمنع نفس

تصوره من وقوع الشركة فيه ، انحصر في الواقع في فرد ، فلا يكون لنظر الله علما ، لأن مفهومه كلى ، ومفهوم الظم جزئي ، لأننا نقول : ليس ما ذكر هو الموضوع له ، بل بيان وتعيين للموضوع له ، فالمعنى أنه علم على ما انحصر فيه هذا المفهوم الكلى في الواقع ، لا على هذا المفهوم .

وأما الواجب والمستحق فلم يذكرها باعتبار أنها دخلان في الموضوع له ، وإلا كان المسمى مجموع الذات والوجوب والاستحقاق ، بل للإشارة إلى صفات لبيان الذات المسمى وتعيينه ، إلى استجمام الذات لجميع صفات الكمال ، أما الإشارة في الواجب الوجود ، فلان كل كمال يتفرع على وجوب الوجود بالذات ، الذي ينصرف إليه مطلق الوجوب ، وأما في المستحق لجميع المحامد ظاهرة ، وأولى من ذلك أن يقال : تخصيص الواجب الوجود لكونه أكمل الصفات وأشهرها اختصاصا بجنباته تعالى ، وتخصيص المستحق لجميع المحامد ، لبعضه سبب حصر الجنس المستقاد من الحمد فيه .

قال لشيخ الإسلام : وأصله الإلاء ، حذفت همزته وعوض عنها حرف التعريف ، ثم جعل علما ، وعلة الحذف التخفيف لكثره دوره في الكلام ، والتقبية على تخفيف الله عن العباد حذفا غير قياسي ، بدليل وجوب الإدغام والحذف والتعويض ، فإن المحذوف قياسا في حكم الثابت وهو مائع مما ذكره .

واختار أبو البقاء أنه على قياس التخفيف ، فلزم الحذف والتعويض ، مع وجود الإدغام من خواص هذا الاسم الذي يمتاز عن نظره امتياز مسماه ، عن سائر الموجودات ، بما لا يوجد إلا فيه .

وإن قلت : كيف عوضت آل عن المهزة ، مع أن آل موجودة في
الكلمة من أول الأمر ؟

قلت : نعم ، وجدت من أول لكن غير عوض ، ثم ألممت عوضاً-
فالمراد اعتبارها عوضاً لا يبرادها عوضاً ، حتى تعتبر فيه سابقة العدم ،
ولا يقال : لو كانت عوضاً لما اجتمعت مع المهزة في الإلاء ، إذ لا يجوز
الجمع بين الموض والموضع عنه ، لأننا نقول : لم يقع التعويض في
الإلاء ، بل في لاه بحذف المهزة ، أصله إلاء ، فالإلاء هو اللنط قبل
الحذف والتعويض ، ولاه هو اللنط بعد الحذف وقبل التعويض ، وله هو
اللنط بعد الحذف والتعويض ، وإن أريد أن الإلاء هو الذي وقع فيه
التعويض ، أو أريد أنه غيره ، لسكن إذا وقع التعويض في لفظ امتنع
الجمع بين الموض والموضع ، ولو بالنظر لحالته قبل التعويض ،
فهو ممنوع *

وتحصل أن الـ **الـ قبل الحذف** للتعريف ، وبعده **الـ التعويض** ، فلا تعويض قبل الحذف ، ولا جمع بعده .

قال الصفوی : على أنه لا نسلم من الجم ف مجرد الأصل ،
والتقدير والمنع استعماله في سمة الكلام وكترته ، بل ظاهر قول
الرضي أنها كالاوضن المحن ، أنها ليست عوضاً بل تشبهه ، فلم تتمضض
للتعويض ، بل أفادت التعريف أيضاً .

وأجيب أيضاً : بأن الأصل إله ، والحرف على غير التقياس ، لتوقف نقل الحركة على وجود اللام الموقوف على الحذف يقال : يا الله بقطع المهمزة ، لأنها جزء الموقف من الحرف الأصلي ، وفذلك على مذهب الخليل من أن المعرف ألل ظاهر ، وعلى مذهب سيبويه من أنه اللام فقط خلي ، فيقال : لما اجتثبت المهمزة للنطق باللام ، جرت منها مجرئ المرة ،

مع---ذ الإله أن تكون كظبية
ولا دمية ولا عقيلة ريرب

أى معاذ الله ، والضرورة ترد الشىء إلى أصله ، إنه إنما صار علماً بعد حذف المهمزة ، وأما قبله فقيل لإلاه معرفاً بالـ من الأسماء الغالبة غير الطعمة ، وقيل : هو أيضاً عغم بالطلبة ، لكن أريد تأكيد الاختصاص بالتغيير ، فحذفت المهمزة وصار الله محفوف المهمزة مختصاً باله ، فالإلاه قبل حذف المهمزة يستعمل في غيره كما يستعمل النجم ، في غير الثريا ، ثم غلب على الله ، فالطلبة تحقيقية .

وأما بعد حذف المهمة فمقتضى التفاس أن يستعمل في المبود
بالحق وفي غيره ، لكن غالب على المبود بالحق ، ولم يستعمل إلا فيه ،
فالغلوية تقديرية ، وذلك مذهب الأكثرين .

وقال ابن مالك في آخر المعرف بالأدلة من شرح الكلية ، وفي
العلم من شرح التسبيب : إن الـ أـلـ فـيـ اللهـ لـازـمـةـ لـاـ تـقـارـقـهـ ، لأنـهاـ بـعـنـزـلـةـ
سـائـرـ حـرـوـفـهـ وـأـنـهـ سـمـيـ بـهـ ، وـفـيـهـ الـأـلـ فـيـوـ عـلـمـ ، قـالـ : إـنـ وـضـعـهـ الـأـلـ دـالـ
عـلـىـ الإـلـاهـ الـحـقـ دـلـالـةـ جـامـعـةـ لـعـانـيـ الـأـسـمـاءـ الـحـسـنـيـ ماـ عـلـمـ وـماـ لـمـ
يـطـمـ ، وـذـلـكـ يـقـالـ فـيـ كـلـ اـسـمـ مـنـ أـسـمـائـهـ : إـنـهـ مـنـ أـسـمـاءـ اللهـ ،
وـلـاـ يـعـكـسـ ، وـبـيـدـ عـلـىـ الـأـكـثـرـيـنـ أـنـهـ لـاـ دـلـيلـ عـلـىـ أـنـ أـصـلـ اللهـ الإـلـاهـ ،

لاختلافهما لفظاً ، لأن افظ الله معتل العين وهي الألف المحفوظة بعد اللام خطأً ، وقبل الماء وفاؤه لام ، والإله فاؤه همزة ، وعينه صحيحة ، وهي اللام الثانية ، والألف بعدها زائدة ، فهمما مادتان مختلفتان ، وردهما للأصل واحد تحكم وزين عن سبيل التعرير ومعنى ، لأن الله خصص بربضاً في الإسلام والجاهلية ، والإله ليس كذلك ، ولذا يستحضر بالله مدلولات جميع الأسماء ، ولا يستحضر بالإله إلا ما يستحضر بقولك المعبود .

ويرد عليهم أيضاً أن همزة الإله بما حذفت ابتدأه على غير قياس لتحركها ، ثم أدمغت اللام في اللام إدغاماً قياسياً لاجتماع مثيلين : أولهما ساكن وهو باطل لحذف فاء الكلمة بلا سبب ، ولا مشابهة ذي سبب من كلمة ثلاثة اللفظ ، وحذف اتفاء أبعد من حذف اللام اللام والعين ، لأن الآخر وما اتصل به أحق بالتغيير من الأول .

وأما فاء وعد فحذفت في يد لوقعها ، وهي واو ، بين ياء وكسرة ، وفي عد وتعد وأعد ونعد وعدة لشاكنته .

وأما فاء نحو : رقة بمعنى ورق فحذفت لتشابهه ذي سبب للإلحاق بالثنائي المحفوظ اللام : كشفة ، ولا يقال قد حذفت فاء الناس بلا سبب أصله أناس فليحكم بذلك في اسم الله ، لأننا نقول إن الصحيح إن ناساً وإنماً مادتان مختلفتان : إحداهما : يتضمن معنى الاستثناء ، والأخرى تضمن معنى التحرر ، ولما سلمنا أن أصلهما واحد ، ولم يجز حمل غيره عليه لشذوذه ، والحمل عليه زيادة في الشاذ ، وفي مخالفة الأصل بلا سبب ملгиء ، ولما حذفت بعد نقل حركتها إلى اللام على مقتضى القياس ، وإنما كان قياساً لسكون المهمزة وهو أحق بالبطلان لاستلزم مخالفة الأصل من حيث نقل حركة إلى مثل ما بعدها ، وذلك يوجب اجتماع مثيلين متحركين ، وهو أنقل

من تحقيق المهمزة بعد ساكن ومن حيث تسكون المقول إليه الحركة تسكيناً ثانياً ، وذلك يوجب كون النقل عملاً كلاماً ، لأن المقول إليه كان ساكتاً ثم حرك بحركة المهمزة إيقاء لها ، وصوّناً لها من تمضي الحذف ببقاء حركتها ، وإذا سكن فات ذلك الإبقاء والتصون ، وعد الحرف إلى ما كان عليه قبل النقل من السكون ، ومن حيث إدغام المقول إليه فيما بعد المهمزة وذلك بمعزل عن القياس ، لأن المهمزة المنقوله الحركة في تقدير الثبوت ، فإدغام ما قبلها فيما بعدها كإدغام أحد المفصلين في الآخر .

وقد منع أبو عمرو بن العلاء إدغام بيته في غيره في : (ومن يتنفع غير) إدغاماً كبيراً لوجود الفصل لحذفه وجوباً ، وهو ياءً يعني فيما نحن فيه بالأولى لجواز الحذف ، ويرد عليهم أيضاً أنه لو عوضت آل عن المهمزة لـ حذفـاً مـعاً في قولـهم لـاهـ أبوـكـ ، أـىـ للـهـ أبوـكـ ، لأنـهـ لاـ يـحـذـفـ الـعـوـضـ وـالـمـوـضـ عـنـهـ فـيـ حـالـ وـاحـدـةـ ، وـقـالـلـوـاـ أـيـضاـ : لـهـيـأـبـوـكـ يـرـيـدـونـ لـهـأـبـوـكـ فـحـذـفـواـ لـامـ الجـرـ وـآلـ ، وـقـدـمـواـ الـهـاءـ وـسـكـوـهـاـ ، فـصـارـتـ الـأـلـفـ يـاءـ ، وـعـلـمـ بـذـكـرـ أـلـفـ كـانـتـ مـنـقـلـةـ عـنـهـ لـتـحـرـكـهـاـ وـأـنـفـتـاحـ ماـ قـبـلـهـاـ فـلـمـ وـلـيـتـ سـاـكـنـاـ عـادـتـ إـلـىـ أـصـلـهـاـ وـفـتـحـهـاـ بـنـاءـ ، لـتـضـمـنـ مـعـنـيـ حـرـفـ التـعـرـيفـ ، هـذـاـ قـوـلـ أـبـيـ عـلـىـ ، وـيـضـعـهـ أـلـ فـيـ اللهـ زـائـدـةـ مـعـ التـسـمـيـةـ ، مـسـتـغـنـيـ عـنـ مـعـنـاـهـ بـالـعـلـمـيـةـ ، فـإـذـاـ حـذـفـتـ لـمـ يـقـنـعـهـ مـعـنـيـ مـتـضـمـنـ ، وـالـحـقـ بـنـاءـ لـتـضـمـنـهـ حـرـفـ التـعـجـبـ ، وـلـوـ لـمـ يـوـضـعـ لـلـتـعـجـبـ حـرـفـ لـكـنـ مـعـنـاهـ أـصـلـهـ أـنـ يـوـدـيـ بـالـحـرـفـ ، فـإـذـاـ وـدـيـ بـالـاسـمـ بـنـيـ الـاسـمـ ، وـذـكـرـ أـنـ لـهـيـ لـاـ يـقـعـ بـدـوـنـ تـعـجـبـ وـهـوـ فـيـ محلـ جـرـ بـلـامـ الـجـرـ المـحـذـفـةـ ، وـالـجـارـ وـالـجـرـوـرـ ظـرـفـ اـسـتـقـارـ خـبـرـ ، وـأـبـوـكـ مـبـتـداـ .

هـذـاـ كـلـامـ أـبـنـ مـالـكـ ، مـعـ زـيـادـاتـ مـنـ ، بـلـ قـدـ وـضـمـواـ لـلـتـعـجـبـ لـامـ الـجـرـ نـحـوـ : للـهـ ، يـقـنـعـهـ عـلـىـ الـأـيـامـ ذـوـ حـيـلـ ، وـقـدـ يـقـالـ بـاتـقـاقـ اللـهـ

والإلاه في همز فاء ، ومحنة عين ، وعدل عن الظاهر لكثره دوران إله
في الكلام ، واستعمال إله في المبود ، وإطلاقه عليه تعالى وذلك مرجع
للحكم بأن أصله إلاه على ما جوزه سيبويه من أن أصله لاه تستر
واحتجب ، واختلافهما عموما وخصوصا لا يمنع استقلال أحدهما من
الأخر ، لأن ذلك مناسبة في المعنى ، ولنيست شرطا في الاستلاق ،
ولا نسلم أن كلمة إلاه ثلاثة لفظ ، بل رباعيته ، ثلاثة الأصول ،
ولام التعريف تنزل منه منزلة الجزء ، فلم يكن نقل المركبة في كلمتين .

ومن الغريب ما قبل : إن الله ضمير زيد لام الجر فصار له
أى الكل له ، فادخل عليه آل وأدغمت اللام في اللام وفضم وأتسبيح ،
وجعل اسمها يعرب آخره ، ولا نعرف ضميرا دخل عليه آل مع ما في
ذلك أيضًا من التكليف غير دخول آل .

ومن الغريب قول بعض : إن الله صفة لا اسم ، لأن الاسم
يعرف المسمى ، والله لا يدرك حسنا ولا بديهية ، فإنما تصرفه صفات
لا اسمه ، ولأن الطعمة قلعة مقام الآئمة المتبنية عليه ، ولأن الأعلام
وضعت لتفصل بيني ما يشتبه ، ولذلك قال سيبويه : إن العلم كأنه
مجموع صفات ، أى وضع لترك الإطالة بذكر الصفات ، كما اختصر
رجال : رجالا ورجالا ، فامتنع العلم لله لاستحالة التشبيه .

قال ابن السيد : لا يرد ذلك في الصفات ، ولو استطل الشبه ،
لأن صفات ليس للتعریف ، بل للدبح ، فلذلك تتبع وتقطع ، ولو كانت
لتعریف لوجب اتباعها ، والرد الصحيح أن لا نسلم أن العلم كالإشارة
المتعلقة عليه تعالى ، بل العلم يعين ولا يتضمن اشارة حسية .

ورده الزمخشري أيضًا : بأنه لو كان صفة لومف به بأن يقال
الشيء الله ، وهو يومف نحو الله المظيم ، واختار البيضاوى كونه

صفة صارت علماً غلبة ، بل كالعلم في اجراء الوصف عليه ، وعدم الوصف به ، وعدم احتمال تطرق الشركة إِليه ، هذا ولا مانع من كتابة إِلَاه بـألف بين اللام والهاء ، ولو نص بعض على حذفها خطأً .

هذا وتحصل في أَلْ من الله أنها زائدة لازمة ، وهو قول إنها للتعريف والتعميض وهو قول ، وإنها للتعريف وهو قول ، وإنها للتعميض وهو قول ، وفي همزة إِله أنها حذفت تخفيفاً ، وأنها حذفت ليقطع الاختصاص بالله قوله ، ولما كثُر دوره على الألسنة ، ولم يــكن لأحد عنه غنى في حالة من الحالات ، ولا طرفة عين في زمن من الأزمنة ، جاء فيه ما لم يكن في غيره فقالوا فيه : لــاه أبوك ، ولاه ابن عمــك ، أي للــه ، فــحذفت لــام الجــرــ ولام التــعرــيف ، وهو قول للــخلــيل ، والــبــاقــيــة الأــصــلــيــة وهي عــينــ الكلــمــة ، فــوزــنــه عــالــ ، فالــلــامــ الــبــاقــيــة عــينــ ، والأــلــافــ بــعــدــها زــائــدــة ، والــهــاء لــامــ وــالمــهــمــةــ المــحــذــفــةــ فــاءــ ، لأنــ الأــصــلــ إــلــاهــ ، ولو جــعــلــناــ الــبــاقــيــةــ هيــ لــامــ أــلــ ، والمــحــذــفــةــ عــينــ الكلــمــةــ ، لأــدــىــ إــلــىــ الإــجــاحــ ، إــذــ تــبــقــىــ الكلــمــ عــلــ حــرــفــ وــاحــدــ ، وــهــوــ الــهــاءــ المــذــكــورــةــ ، وــهــذــاــ النــوعــ قــلــيــلــ .

ومنه : أــيــشــ لــكــ أــصــلــهــ أــيــ شــىــ ؟ لــكــ ، ولو كانت المــحــذــفــةــ هيــ العــينــ لــوــجــبــ حــذــفــ حــرــكــتــهاــ معــهــاــ ، فــلاــ تــحــرــكــ بــهــاــ لــامــ أــلــ الــبــاقــيــةــ ؛ وــحــذــفــهاــ مــوــجــبــ لــزــوــالــ الــأــلــفــ ، لأنــ الــأــلــفــ لــمــ الــحــرــكــةــ ، فــلــمــ لــمــ تــحــذــفــ الــأــلــفــ عــلــمــ أــنــ الــلــامــ الــبــاقــيــةــ عــينــ الكلــمــةــ لــامــ إــلــاهــ ، وــقــيــلــ المــحــذــفــةــ عــينــ الكلــمــةــ ، والــبــاقــيــةــ لــامــ أــلــ ، وــرــوــيــ عنــ الــبــيرــدــ : وــلــمــ يــقــيــ منــ أــصــولــ الكلــمــةــ ، إــلــاــ الــهــاءــ وــهــوــ لــامــ الكلــمــةــ ، فــوزــنــهــ لــالــالــلــ ، فالــلــامــ الــأــوــلــىــ لــالــالــلــ وــالــأــلــفــ بــعــدــها زــائــدــةــ ، والــهــاءــ لــامــ الكلــمــةــ نــظــيــرــ اللــامــ الثــانــيــةــ فــلــالــلــ ، وــوــجــهــةــ أــنــ حــرــفــ التــعرــيفــ جاءــ لــعــنىــ ، وــحــذــفــهــ مــنــافــ لــهــ ، ولــمــ حــذــفــتــ المــيــنــ جــلــتــ حــرــكــتــهاــ عــلــ حــرــفــ التــعرــيفــ ، كــمــاــ يــفــعــلــونــ بــنــقــلــ حــرــكــةــ الــهــمــزــةــ لــامــ أــلــ نــحــوــ : الإــكــرــامــ بــكــســرــ الــلــامــ أــصــلــهــ الإــكــرــامــ بــســكــونــهــ وــكــســرــ الــهــمــزــةــ بــعــدــهاــ ،

نقطت الكسرة إليها ، وحذفت المهمزة لبقائها ساكنة ، وكتبت في الخط
صورة ألف دلالة عليها ، ولذلك بقيت الألف .

وما تقدم كله جار على أن الأصل إلاه ، دخلت في آلة التعريف
وأسقطت المهمزة تخفيفاً بعد نقل حركتها ، فعرض بذلك التقاء اللامين ،
ناجرى العارض مجرى اللازم ، فلادغم اللام في انلام ، ويبحث فيه بأن
المذوف لعله كالثابت ، فكان المهمزة فاصلة بين اللامين ، والشتمل يمنع
الإدغام ، أو على أن أصله إلاه ، حذفت المهمزة وعوضت حرف التعريف
على غير وجه التخفيف ، وهو عند سيبويه نظير أنس ، فانك تحذف
المهمزة وتقول : الناس بتعوين ألل ، ورده المازفي يقوله : إن المنيا
يطلعن على الأناس الأمينينا ، بالجمع بين ألل والمهمزة ، وهم لا يجتمعون
بين الموضع والمعنى .

ويحاب بجوازه للشاعر للضرورة ، أو بأن ألل غير عوض ، وقد
مر أيضاً ما في ذلك ، وأما إذا قيل أصل لفظ الله لاه ، وهو قول
من قولى الخليل ، وهو لا يقول بالاشتقاق ، ولوه قول آخر به ،
ثم أدخلت ألل ، فاللام الثانية المدغمة فيها لام ، هي قاء الكلمة ، والألف
بعدها عينها ، والماء لاما ، وليس كلين ، ولا وزنه عال " ولا لال "
بل فعل .

قال سيبويه : قال بعضهم : لمى أبوك ، فقاب العين وجعلت اللام
ساكنة ، إذ صارت مكان العين ، كما كانت العين ساكنة ، وتركوا في آخر
الاسم مفتوحاً كما تركوا آخر أين مفتوحاً ، قال : وإنما فعلوا ذلك
به حين غيروه لكثرته في كلامهم ، فغيروا إعرابه كما غيروه ، يعني غيروه
الي اثناء على الفتح لفتحه ، ولصيورته في اللفظ كأين ، فبني كبناء
أين ، وعلة بنائه فيما قال أبو عبد الله بن العباس : عدم التصرف
في الكلمة ، والاقتصار بما على معنى مخصوص ، زعم أن ذلك من دواعي
البناء وهو صحيح ، لكن لا نسلم هنا عدم التصرف ، وهو أولى

من قول ابن مالك : إن علته تضمن التعجب ، لأنه لو صع لبني لاه أنت ،
ولاه أبوك ، ولاه ابن عمك ، وتأله لتضمن ذلك معنى التعجب .

ومن العرب من يقول : لهو أبوك ، وأصل لمي لهه ، قلبت الواو
ياء للكسرة قبلها ، ثم سكتت ، فوزنه فعل كما يخفف علم بفتح العين
وكسر اللام إلى علم بفتحها ، وسكون اللام ، ولم ترجع الواو بعد
القلب المكانى لعروض السكون ، والعارض لا يعتد به ، فكان الكسرة
قبلها باقية ، كما قالوا في رضاوا بفتح الراء وضم الفاد أو فتحها
في لغة قلب الياء ألفا في مثل : رضى وبقى رضيوا بفتح الراء وسكون
الفاد وضم الياء ، وأصل هذه الياء الواو ، ولم يرد الواو ، بذ
جطوا الياء بذنها مع زوال كسر ما قبلها الموجب لقلبها ياء ، لعروض
السكون على الضاد ، فكانه مكسور .

وزعم بعض : أن الله مشتق من الوله ، وهو أشد « يكون من
الشوق والحزن ، لأن قلوب العارفين تشترق إلى معرفته (والذين
آمنوا أشد حبا لله) وأصله ولاه بكسر الواو كوشاح ، ورده الفارسي
بأنه لو صع لقيل : توله لتألهه وأولمه لا آلته كما قال : توشع وأوشحة ،
لا يقال قد ورد : لاه زيد كحال زيد ، فما المانع أن يقال قلب من وله
ثم أغل بالقلب لافتتاح ما قيل حرف الملة ، ويكون تألهه وأآلته
ما جرى على اطراد الاعلال بعد ذهب الموجب ، كأعياد وأرياح ، فلن
أصل يائهما واو في عيد وريح بكسر أولهما ، قلبت ياء لسكونها بعد
كسرة ، وبقيت ياء في الجمع ، مع عدم سكونها بعد كسرة ، لأنما نقول :
لمي أبوك دليل أنها لم تقلب من أوله ، ولو كان ذلك لقيل : لهو أبوك
ولأنه لو قلب أم يقلب ثانية إلى ثلاثة قاله أبو على .

ويبحث فيه بأنه قد قيل : لهو أبوك ، وبأنه قيل : لمي بالياء
مقلوبة عن واو ، وأخرت من أول آخر كما في الحادى ، فلن ياءه

وحكى ابن السيد وغيره عن المبرد : أن المخوف اللام الأصلية ،
ولام التعريف والباقية لام الجر وفتحت للالف بعدها لتبقى الآلف ،
لأن لام الجر دخلت لمعنى فلا تخف ، وحرف الجر لا يحذف ،
وعليه فلا اختصاص له بحذف الجار ، وإبقاء الجر سعة ، ويرد
عليه حال الرفع والنصب .

وقال بعضهم : الله مثقب من لاه ، أى علا ، ولاه الشمس
ارتفعت : وقيل من الوله أى التحرير ، ووله بفتح اللام تحرير ، لأن القلوب
تتاله إليه في طلب الحوائج ، أو لأنها تتحرر في معرفة ذاته ، وما يجوز
عليه من أفعاله وصفاته وقيل : من وله بمعنى اشتياق ، فإذاه بمعنى
متحير فيه أو مشتياقه إليه ، وقيل : من الله زيد إلهمة والوهبة والوهية ،
أى عبد عبادة ، فإذاه بمعنى مألوه ، أى معبود : وقيل : مقلوب من
أهل ، فهو مأخوذ من استأهل ، أى صار أهلاً لكتذا ، فللله أهل
للت卜ادة ، مستحق لها ، وقد منع جماعة دخول الاشتياق في أسمائه
تعالى .

أما نفأة الصفات فمحضرون إلى ذلك ، وأما غيرهم فقالوا : إنه تحكم ، ولأن الأسماء الحسنة قديمة ، ويرده الحديث القدس : « أنا الرحمن وهي الرحمة اشتققت لها أسماء من اسمي » على اختلاف

الروايات ، وأن كونها قديمة لا يمنع الاستدلال ، لأنه في الألفاظ المركبة
الحادية ، لا في الكلام القديم عند مثبتيه ، وهم مثبتو لكلام النفس .
والللة قاطعة ، فإن من فعل الكتابة يقال له : كاتب ، ومن فعل القعود
يقال له : قاعد ، ومن اتصف بشيء أتى له باسم الفاعل منه ، وربما
منع مانع شرعاً من ذلك مثل أن الله بنى السماء : (والسماء بنيناها)
ولا يقال الله بنى ، بناء على أن الصفات توقيفية ، وأنكر الفلسفه وضع
الاسم لأن ذاته غير معلومة ، والوضع لا يعلم ولا يتصرّ - ور
لا يصح ويرد ذلك أن كثيراً من الحقائق غير معلومة ، وقد وضع لها كمالك
والروح في قول صحيح ، ومحل بسط الرد عليهم علم الكلام .

ويحاب بأن الصحيح أنه يكونه ويبرده أيضاً أن المرب لا يكون في القرآن لقوله تعالى : (إنا أنزلناه قرآناً عربياً) وأجيب بوقوعه فيه كالقططاس للميزان في اللغة الرومية ، ورد بأنه ونحوه مما اتقى له ، لغة العرب وغيرهم : وانتقدوا على وقوع الملم الأعجمي فيه كإبراهيم ، وتجاوز تسميته معرباً ، ولا ينافي ذلك كون القرآن كله عربياً لما مرّ ، وأن الأعلام كما قال السعد بحسب وضعها العالمي ، ليست مما يناسب إلى لغة دون أخرى ، ولا يرد ذلك من الصرف نظراً للعجمة ، لأنها وإن كانت لا تنسب إلى لغة دون أخرى ، لكن لها مزية بغير العربية ، لأن الواضع غير عربي أو على طريق غير العربي في الوضع ، فلأصلحة وضعها منعت الصرف كما لشيخ الإسلام ، وبذلك يحاب عن قول العدد وابن الحاجب أن إجماع أهل العربية على أن منع

صرف نحو إبراهيم لنجمة والطمية ، يوضح وقوع المرب في
القرآن .

قال ابن قاسم : ظاهر كلام السعد يصح نسبة إلى العربية ليصح
الحكم بكون القرآن عربيا على الحقيقة ، بأن يكون بجمع أحرازه
عربيا ، لأن اذا لم يننسب للغة دون أخرى فهو ينسب إلى الكل :
وانما ينافي نسبته إلى العربية اختصاص نسبته بغيرها ، ولصل المراد
بأصالة وضمنها مع فرض انتقال النعدين سبق المعجمية في ذلك ، أو أن
وسعها أتبه بطريقة وضع المعجمية ، ويرد على جعل العلم من المغرب
أن العلم ليس من وضع الأعاجم فقط ، إذ لا اختصاص له بلغة ،
وشرط المغرب كونه من وضعيه ولئن سلمت عجمية العلم ، لكن التزاع في
مغرب يكون اسم جنس ، وعلى القول بأن الله مغرب فقيل : إنه عبرى ،
وقيل : سريانى ، وأصله لها بالسريانة ، وقيل : بالعربية فغرب يحذف
الألف الآخرة ، وإدخال آل عليه هذا ، ولا يخفى أن قمد ابن مالك
يقوله : الحمد لله إيجاد الحمد وإن شاء ، فالجملة إنشائية قصدا ،
خبرية لفظا ، لأن الإنساء ما تقارن نفظه معناه ، أو تعقب الصرف
الآخر منه قوله .

ولا شك أن المراد من الإتيان بالجملة غير موجود قبل
وجودها من الحامد ، حتى تكون للإخبار لفظا ومعنى ، ولذا اشتق
له اسم الظمد فيقال : إنه حامد ، ولو كانت لمجرد الإخبار لم يشتق
له من متعلق أخباره اسم ، إذ لا يقال لن أخبر إن لزيد قياما : انه
قائم ، وقد تقدم أنه يجوز أن تكون الإخبار عن الحمد بأنه معلوم
أو مستحق لله ، والإخبار بذلك يستلزم نسبة ملكية الحمد ، أو استحقاقه
إليه ، وذلك جميل قطعا ، فالوصف به حمد ، ثم رأيت ذلك للشcontroنى :
فالحمد لله على موافقة العلامة .

قال شيخ الإسلام : وإن جملة الحمد خبرية لفظاً إنشائية معنى
لحصول الحمد بالتكلم بها مع الإذعان لحلولها ، وامتنك الشنوانى
قوله الححصول إلخ ، لأنه لا ينتج الإنشائية لحصوله مع الخبرية ،
إلا أن يراد لحصول الحمد بها بنفسها ، قال : وأما ما قيل من أنه
لابد في تحقيق الحمد من الإذعان لحلول الجملة ، والإخبار لا يستلزم ،
فلا يتحقق حمد على تقديره ، فهو في غاية المقطوع ٠

اما أولاً : فلانه إنما يأتي على أن المراد بالتعظيم الباطنى
الاعقاد .

وأما ثانياً : فلانه لا وجه للفرق في عدم الاستلزم المذكور بين
الإنشاء والإخبار ، وقد علم من كلام المحققين تحقق الإنشاء مع عدم
الاذعان ، بل مع الإذعان للعدم ٠

واما ثالثاً : فلان اعتبار الإذعان وعدم لزومه للإخبار ، لا يسوغ
إطلاق من الإخبار وعدم حصول الحمد على تقديره ، بل وزانه وزانه
سائر المعتبرات في الحمد ، كالتعظيم ظاهراً ، فغاية الأمر توقف تتحقق
الحمد على تحقيقه ٠

وقال الكمال بن المعام : بالغ بعض في إنسكار كون الحمد لله
إنشاء ، لما يلزم عليه عن انتفاء الاتصال بالجملة قبل حمد الحامد
ضوررة ، إن الإنشاء يتعارض لفظه معناه في الوجه - و - ويبيطه أن
الحمد ثابت قطعاً ، بل الحامدون ، أنه لا يصاغ له للمخبر عن غيره
من متعلق أخباره اسم قطعاً ، فلا يقال لقاتل زيد له القيلم : قائم .
فلو كان الحمد لله إخباراً محضاً لم يقل لقاتله من حيث انه قاتل حامد .
واللازم من مقارنة لفظ الإنشاء للمعنى انتفاء وصف الوصف المعين
لا الاتصال ، لأن الحمد أظهر الصفات لا ثبوتها ، ولا تتورع أنه
يلزم كون كل مخبر منشأ ، حيث كان واصفاً للواقع ومظهراً له لأن

الحمد مأْخوذ فيه مع ذكر الواقع ، كونه على وجه ابتداء
التعظيم ، وهذا ليس جزءاً ماهية الغير .

قال شيخ الاسلام : ويجوز أن تكون الجملة موضوعه شرعاً
للإنشاء ، كما وضع بعث واسترتبت ، لانشاء البيع والشراء ، فترتب
عليه فوائد الصد للغوى ، وإن لم يصدق التعريف عليه ، وهذا
على وجه الاحتمال غير بعيد ، وأما الاعتصاد والظن فلا يكونان إلا عن
دليل ، والأذى يعلم من الشارع أنه اكتفى بها في مقام الحمد ، وقدم
الحمد على لفظ الجلالة ، وإن كان تقديم لفظ الجلالة أعم في نفسه ،
لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به ، وللدلالة على اختصاص الحمد بالله ،
وأنه حقيق به ، صرخ به الكثيرون في شرح الفاتحة ، وبه يفسد ما قيل
على قوله : إن الـ أـ لـ فـ الصـ دـ لـ الـ حـ قـ يـ ، من لـ سـ بـ نـاءـ عـ لـ مـ ذـ هـ بـ فـ في
خلق الأفعال ، وذلك أن المقام مقام حمد ، وذلك المقام كما يقتضي
الاهتمام بجزئياته كذلك يوجب من بين اللطفتين الاهتمام بلفظ الحمد
الدال على مفهوم الحمد ، للطائل في ضعن تلك الجزئيات .

﴿

ومعنى لا أبغى لا أطلب ، وبغيت الخير طلبته ، ومعنى البغي
كثيرة ، ومرجعها إلى تجاوز حد الشيء ، فمعنى لا أبغى به بدلًا في
الحقيقة ، لا تتجاوزه إلى بدله ، ويتجدد إلى واحد وإلى اثنين نحو :
(يبغونكم الفتنة) أي يطلبون لكم الفتنة ، ولا يحتمله البيت بجملة باه
به زائدة لفساد المعنى ، والزيادة خلاف للأصل ، وقد يقال : الآية
من باب حذف الجار وهو اللام ، وإيصال معه باللفعل على أنه
مفهول به غير ممض ، بل بنية الجار بناء على جواز الحذف
والإيصال قياساً ، وببدل الشيء عوضه بفتح الباء والدال ، وهو
الأشهر الألصح ، ويجوز كسرهما وهو اسم بمعنى الشيء الموسّى عن غيره : لا مصدر ولا اسمه ، ويجوز أن يكون اسماً لل مصدر الذي
هو بدل ، فهو بمعنى بدل ، وببدل بمعنى ببدل ، أو اسماً للمصدر .

الذى هو التبدل ، فعناء التبدل ، والتبدل بمعنى **البدل بالتشديد** .
واسم المصدر الذى هو الاستبدال بمعنى **المستبدل** .

ويائى بتشديد اللام للتعدية المفعول به ، بمعنى يوصل ،
والرضوان بكسر الراء في الأفصح ، وضمنها في الفصيح ، لفتان
مشهورتان بمعنى القبول ، وقرأ بهما في القرآن ، والرضى بالقمر مصدر
بمعنى القبول ، وبنالد اسم معناه نفس الشىء المقبول ، أو مصدر أيضاً
بمعنى اسم مفعول ، ويثنى المقصور على : رضوان ورضيان ، والروا
أكثر ، والياء أقيس عند الكوفيين ، والواو أقيس ، والياء شفوذ عند
غيرهم ، والمددود على رضوان ، ويجوز رضاً ان ، لأن همزه بدل
من أصل ، والأمل بفتح المهمزة والميم بمعنى الرجاء مصدر أمل كاكل
بمعنى اسم مفعول أي المأمول ، أو اسم للشىء المأمول أي المرجو ،
ويقال أيضاً الأمل بفتح المهمزة وسكون الميم وبكسرها وسكون الميم ،
ولا يصحان في البيت لاختلال الوزن ، والمصارع أمل وتأمل بالمد وضم
الميم ، ويقال : أمل بفتح المهمزة وتشديد الميم وهو أكثر استعمالاً
من أمل كاكل .

الإعراب : الحمد مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره ، والله جار
ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً إن قدر كوننا عاماً لكتائن التام
ومشتقة وحامل وجوازاً إن قدر خاصاً كواجب ومفروض ، والخبر هو
ذلك المذوق على الصحيح ، وإطلاق أصحاب هذا القول الخبر على
الجار والجرور مجاز لنيابتهم عنه ، وإنادتها مفاده وزيادة ، وقيل :
الخبر الجار والجرور ، وقيل : هنا والمحذوف ، والكلام على ذلك
أطله في **الحواشي النحوية** ، والأصل الحمد لله بنصب الحمد على
المصدرية بأحمد ، أو نحمد محذوفاً وجوباً لسده مسد كثولة عجباً ،
وسبحان الله ، وعدل إلى الرفع أن تكون الجملة اسمية ، فتدل على الثبوت
والاستمرار ، وتزيل الدلالة على الاستمرار والتعدد .

وقيل : إنما ذلك في المصدر المنكـر ، ثم يرفع وتدخل الـ أـلـ عليه ،
ويجوز نصب الحمد في البيت على ذلك كما قرأ به في الفاتحة ، وعليه :
فـ لـ هـ مـ تـ عـ لـ بـ الـ حـ مـ دـ أوـ لـ اـ تـ عـ ، لأنـ هـ لـ اـمـ التـ قـوـيـةـ ، أوـ هـ يـ أـعـنـ الـ اـ لـ اـمـ
زـائـدـةـ ، وـ اـسـمـ الـ اللهـ مـفـعـولـ لـ الـ حـ مـ دـ أوـ لـ اـ حـ مـ دـ أوـ نـ حـ مـ دـ الـ مـ قـ دـرـ عـلـىـ خـالـفـ
أـطـلـتـهـ فـيـ ذـلـكـ كـلـهـ فـيـ مـطـهـ ، وـ الـ نـصـبـ لـ بـنـىـ تـعـيمـ ، وـ كـثـيرـ مـنـ الـ عـربـ ، وـ مـنـىـ
قـوـلـ سـيـوـيـهـ مـنـصـوبـ "ـ بـأـلـ أـنـهـ مـنـصـوبـ حـالـ كـوـنـهـ مـعـ الـ أـلـ "ـ .

قال : واستحبوا الرفع لأنـهـ أـيـ لـفـظـ الـ حـمـدـ مـعـةـ ، وـ هـوـ أـيـ لـفـظـ
الـ حـمـدـ مـعـهـ بـعـدـهـ أـوـ الـ كـلـامـ خـبـرـ ، أـيـ إـخـبـارـ نـفـطـاـ وـمـعـنـىـ ، أـوـ لـفـظـ
ذـقـوـيـ فـيـ الـ اـبـتـادـاءـ ٥٠٥٠

والـأـوـلـيـ أـنـ مـرـجـعـ الرـفـعـ الدـلـالـةـ عـلـىـ الـثـبـاتـ وـالـاسـتـقـارـ كـمـاـ مـرـ ،
وـ هـوـ الـشـهـورـ ، وـ هـوـ مـنـافـ لـقـوـلـ سـيـوـيـهـ : اـعـلـمـ أـنـ الـ حـمـدـ هـ ، وـأـنـ
ابـتـادـاتـهـ فـيـهـ مـعـنـىـ الـنـصـوبـ ، وـ هـوـ بـدـلـ مـنـ الـ لـفـظـ بـقـوـاـكـ : أـحـمـدـ اللهـ ،
وـ يـجـوزـ كـسـرـ الـدـالـ اـتـيـاعـ لـكـسـرـ الـلـامـ ، أـيـ تـوـفـيقـاـ لـهـاـ ، فـعـلـامـةـ الرـفـعـ
أـوـ الـنـصـبـ ضـمـةـ أـوـ لـفـظـ مـقـدـرـةـ عـلـىـ الـدـالـ ، مـنـعـ مـنـ ظـهـورـهـاـ حـرـكـةـ
الـإـتـبـاعـ ، أـيـ حـرـكـةـ الـمـوـالـقـةـ ٠

وـ الـحـاـصـلـ أـنـ الـدـالـ كـسـرـ لـتـوـافـقـ لـامـ الـجـرـ بـعـدـهـ ، فـلاـ يـتـالـ :
كـيـتـ يـتـبـعـ الـأـوـلـ الـآـخـرـ ، وـ إـنـمـاـ التـابـعـ يـكـونـ تـالـيـاـ لـاـ مـتـلـوـاـ ، وـ الـكـسـرـ
قـرـاءـةـ الـحـسـنـ الـبـصـرـيـ فـيـ الـفـاتـحةـ ، وـ قـيـلـ : لـفـةـ تـعـيمـ وـبـعـضـ غـلـفـانـ ،
وـ الـإـتـبـاعـ بـابـ وـاسـعـ جـداـ عـنـ الـعـربـ ، وـ يـجـوزـ ضـمـ لـامـ الـجـرـ اـتـيـاعـاـ
لـضـمـةـ الـدـالـ ، فـمـيـ مـبـنـيـةـ عـلـىـ كـسـرـةـ مـتـدـرـةـ مـنـ ظـهـورـهـاـ حـرـكـةـ
الـإـتـبـاعـ ، وـ يـضـمـهـاـ قـرـأـ إـبـرـاهـيمـ بـنـ أـبـيـ عـبـلـةـ بـالـبـلـاءـ الـمـوـحـدـةـ فـيـ الـفـاتـحةـ ،
وـ قـيـلـ : هـيـ لـفـةـ بـعـضـ قـيـسـ ٠

وـ الـذـيـ أـسـاغـ إـتـبـاعـ الـلـامـ الـدـالـ ، وـ الـدـالـ لـلـامـ ، مـعـ أـنـهـاـ فـيـ كـلـمـتـيـنـ ،
تـنـزـيلـ الـكـلـمـتـيـنـ مـنـزـلـةـ كـلـمةـ لـكـرـةـ اـسـتـعـالـلـمـاـ مـقـرـنـتـيـنـ ، وـ بـهـذـاـ التـنـزـيلـ

يدفع ما قيل : إن لام الجر من كلمة أخرى متصلة بكلمة بعدها ، كيف تتبع الدال قبلها ، ولا نظير لها في حرف الجر الموضع على حرف . ووجه ضمها كراهة الخروج من ضم إلى كسر ، واتباع اللام للدال أولى ، لأن الأصل تغير الثاني إلى الأول ، لا العكس ، ولأن فيه جعل الحركة النائية تابعة لـ الإعرابية التي هي أقوى لا العكس ، الذي هو إبطال ضمة الإعراب ، وإتباع الإعراب لبناء ، ولا حرف نفي مبني على سكون الألف .

وأبني مضارع وفاعله مستتر وجوباً ، وجملة الفعل والفاعل وحرف النفي لا محل لها ، لأنها مستأنفة فقط ، أو مستأنفة معترضة إن جملة حمدأً معمولاً للحمد ، كما أن جملة الحمد شـ من المبتدأ أو الخبر ، أو الفعل والفاعل ، إن نصب الحمد لا محل لها ، لأنها مستأنفة أو جملة لا أبني حال من الله لازمة ، والرابط هـ به لعودها هـ أو من الفاعل المنوي في الحمد ، لأن الحمد مصدر يعمل كفته أو المستتر فيه ، لأن الكوفيين يقولون باستثار الضمير في المصدر كالفعل والوصف ، أو من ضـ مـير أـحمد بـن نـصب الـحمد ، والـرابـط الضـمير المستـتر في أـبني ، وعلى كل محل لا تربط هذه الجملة الحالية بالـواو بالـضـمير ، لأن فيها النـفي بلا ، وبدأت بـمضـارـع ، والمـضارـع النـفي بلا كالـوصـف المـضافـ إليهـ غيرـ ، والـوصـف المـضافـ إليهـ غيرـ إذاـ وقعـ حالـاـ لاـ يـقـرنـ بالـواـوـ قالـهـ النـاظـمـ ، والـكـلامـ عـلـى ذلكـ أـطلـتـهـ فـالـنـحوـ .

ويجوز جعل جملة لا أبني حالاً من الحمد ، سواء جعل مبتدأ بناء على جواز الحالـية من المـبـتدـأ ، أو مـفعـولـاً لـأـحمدـ مـحـذـفـاً ، أو من ضـميرـ الاستـقرارـ ، والـرـابـطـ هـ بهـ ، بنـاءـ عـلـىـ أـنـهـ عـائـدـةـ لـالـحمدـ ، وأـجـازـ البرـماـوىـ فـفتحـ الـأـقـفالـ جـعلـ جـملـةـ لاـ أـبنيـ نـعـتاـ لـمـصـدرـ مـحـذـفـ ، أـىـ الـحمدـ هـ حـمدـاـ لـأـبنيـ بـهـ بـدـلاـ ، فـالـرـابـطـ هـ بـهـ نـعـيـدـهاـ لـحمدـ ، أو مـيلـزـمهـ .

وإما الفصل بين المصدر الذي هو الحمد ، ومفعوله بالظرف الخبرى إن قدر كما مرّ ، وإما الفصل بين النعت والمنعوت بذلك الظرف إن قدر حمداً لا أبفى به ، ولكن ذلك جائز على قلة وارد ، ولا سيما الفاصل جار ومجرور في نظم ، وهو أيضاً مبنيًّا على جواز إعمال المصدر المقوون بـالـأـلـ، ويلزمـهـ أـيـضاـ أـنـ حـذـفـ المـنـعـوتـ بـجـمـلـةـ معـ أـنـ لـيـسـ مـرـفـوـعاـ ، وليـسـ بـعـضـ اـسـمـ مـقـدـمـ مـظـفـوسـ بـعـنـ أوـ فـ ، وـذـكـرـ مـخـتـصـ بـالـضـرـورـةـ ، وـلاـ حـاجـةـ لـنـاـ فـ تـخـرـيـجـ الـبـيـتـ عـلـىـ وجـهـ ضـرـورـىـ ، مـعـ أـنـ لـنـاـ سـوـاهـ ، وـعـلـىـ هـمـدـاـ الـذـكـرـ بـعـدـ يـكـوـنـ بـدـلـاـ مـنـ الـحـمـدـ المـغـفـفـ ، بـعـدـ الشـىـءـ مـنـ الشـىـءـ .

وباء به للوضى متعلقة بمعرفة حال من بـدـلـاـ ، وإن كان بـدـلـاـ نـكـرـةـ لـقـدـمـ الـجـارـ وـالـمـجـرـورـ عـلـىـ ماـ بـسـطـ فـ مـطـهـ ، وأـصـلـهـ أـنـ نـعـوتـ ، لـمـ أـقـدـمـ جـلـ المـحـنـوـفـ حـالـ ، سـوـاهـ قـدـرـ بـعـدـ النـكـرـ أـوـ قـبـلـاـ ، لـأـنـاـ لـوـ جـلـطـنـاهـ نـعـتاـ وـقـدـرـنـاهـ بـعـدـهاـ ، لـزـمـ تـقـدـيمـ مـعـوـلـ النـعـوتـ عـلـىـ النـعـوتـ أـوـ قـبـلـاـ ، لـزـمـ تـقـدـيمـ النـعـوتـ عـلـىـ المـنـعـوتـ وـيـجـوزـ تـطـيـةـ .^٤ بـيـدـلـاـ سـوـاهـ جـلـ اـسـمـاـ لـأـنـ لـيـهـ مـعـنـىـ الـحـدـثـ ، أـوـ جـلـ اـسـمـ مـصـدـرـ لـأـنـ لـاـ يـنـحـلـ إـلـىـ أـنـ وـالـقـطـ ، فـلـاـ يـضـرـ تـقـدـيمـ عـلـىـ ، وـلـاـ سـيـمـاـ أـنـ مـعـوـلـ جـارـ وـمـجـرـورـ فـ نـظـمـ ، وـلـاـنـهـ مـؤـولـ بـاسـمـ مـفـعـولـ أـيـ بـدـلـاـ أـوـ مـسـتـبـدـلـاـ ، وـعـلـىـ اـسـمـ مـصـدـرـ ، وـلـوـ سـلـنـاـ أـنـ لـاـ يـعـدـ لـكـنـ لـاـ نـسـلـمـ أـنـ لـاـ يـعـدـ فـ الـظـرـوفـ ، وـيـجـوزـ تـعـيـقـهـ بـيـسـيـنـ وـهـوـ أـوـلـىـ وـأـظـهـرـ عـلـىـ حـدـ : (لـاـ نـشـرـىـ بـهـ ثـعـنـاـ) وـبـدـلـاـ مـفـعـولـ بـهـ لـأـبـفـىـ ، يـجـوزـ أـنـ يـقـدـرـ مضـافـ قـبـلـهـ ، أـيـ ذـاـ بـدـلـ فـلـاـ يـؤـولـ بـدـلـ بـاسـمـ مـفـعـولـ ، وـاـخـتـلـوـاـ فـ مـعـوـلـ الـقـطـ وـنـحـوـ ، اـذـاـ كـانـ فـضـلـهـ :

فـقـيلـ : مـنـ الـجـمـلـةـ ، وـقـيلـ : لـاـ ، وـعـلـىـ الـأـوـلـ صـاحـبـ فـتـحـ الـأـقـنـالـ حـيـثـ قـالـ : جـمـلـةـ لـأـبـفـىـ بـهـ بـدـلـاـ فـ مـوـضـعـ النـصـ ، وـيـجـوزـ فـ الـبـيـتـ جـلـ الـحـمـدـ مـبـتـدـاـ ، وـهـ مـتـلـقـاـ بـهـ ، وـجـمـلـةـ لـأـبـفـىـ بـهـ بـدـلـ خـبـرـهـ ، وـالـرـابـطـ هـاـ بـهـ تـعـيـدـ لـلـحـمـدـ ، وـفـيـ ذـلـكـ تـعـظـيمـ الـحـمـدـ فـ ، وـثـنـاءـ لـهـ ،

فلا يغوت الحمد . وحمدأً مصدر لمخوف أى احمده حمداً ، واجملة مترضة بين المطوف عليه ، وهو الحمد ثمة مشلاً ، والمطوف وهو الصلة على خير الورى لتأكيد الاعتناء بالحمد ، أو بال محمود كما تقول في جملة لا أبني ، وإذا جعلت مترضة على ما مرّ ، ويصبح أيضاً جمل لا أبني مترضاً بين المطوف والمطوف عليه ، وجعل صاحب فتح الأقبال حمداً المذكر معمولاً لـ أـحمد .

قلت : يلزم عليه الإثبات عن المصدر ، والذي هو الصد قبل تمام معموله ، وهو حمداً ، وذلك من نوع كما لا يضر عن المؤمول قبل تمام صلته ، إلا إن لم يحصل الحمد مبتدأ ، بل نصبه ويبلغ مصارع فاعله مستتر : والجملة نعت لـ حمداً ، فـ حمداً مصدر نوعي ، والرابط الضمير المستتر ، ومن رضوان متعلق بمخدوف حال من الأمل ، أو بالأمل على ما مرّ في تعليق به بيدلاً ، ولكن إذا علق به وجمل بمعنى المأمول لـ زمـ تـهـ دـيمـ مـعـمـولـ صـلـةـ الـ عـلـىـ الـ .

ويحاب بأنه لم يلفظ بالمؤمل حتى يلزم ذلك ، بل بالأمل مؤولاً به ، والماء مضاف إليه ، ومن للابتداء أو لبيان الجنس ، ويجوز تطبيق من رضوان ببيان ، فمن للابتداء أى يبلغ من الرضوان المأمول منه ، أو مأمولى أو مأولونا على جمل الـ عـوـضـاـ من الضمير ، والأمل مفعول به لـ يـلـيـنـ ، وهو إما بـسـكـونـ الـ لـامـ الـ أـلـوـيـ وـفتحـ الـ هـمـزةـ بـعـدـهـ وـهوـ الـ أـصـرـلـ ، وـإـمـاـ بـفـتـحـهاـ نـقـلاـ لـفـتـحةـ الـ هـمـزةـ الـيـهـاـ فـتـحـذـفـ الـ هـمـزةـ .ـ ولا تقلب الفـاءـ لأنـهـ يـلـزـمـ عـلـىـ الـ قـلـبـ عـدـمـ خـبـنـ فـاعـلـنـ الـ وـاقـعـ جـزـءـاـ آخـراـ فـيـ الـ بـيـتـ فـ الـ بـسيـطـ ، وـهـوـ مـنـوعـ كـعـنـ ذـلـكـ فـ جـزـءـ ، أـخـيرـ فـ النـصـفـ الـ أـلـوـلـ مـنـ الـ بـسيـطـ ، وـقـدـ وـرـدـ قـلـيلاـ .ـ

وهذا البيت مقفى مصرع أى مجعل له قافية في آخر الشطر الأول ، إذ ختم باللام والالف كالثاني ، ومسوى بين عروقه وضربه في الإعلال ، وقد بسطت ذلك في حكيم العروض ، وبيدلا بدل من التقوين للوقف ، أو لإجراءات مجرى الوصل ، وألف الإملاء للإطلاق والإشباع ، وهابه ورضاوته بنيت لشبيها بالحرف في الوضع على حرف واحد ، أو لشبيها بالحرف في المعنى لمعنى هاء إيه بناء على حرفيتها . فإنهما جمعياً دالان على الفيضة والإفراد .

ثم الصلاة على خير الورى وعلى ساداتنا آله وصحبه الفضلا

أى وصل بعد ذلك يا الله على سيدنا محمد الذى هو أفضل من كل من أخرجت من العدم الى الوجود ، وعلى الكاملين المحتاج اليهم بإطلاق ، وهم قرباته من بنى هاشم أو المطلب ، أو كل مؤمن ،وعاى كل من صحب سيدنا محمدأ وآمن به ، ومات مؤمنا ، ولم يزية وفضل على غيرهم ، بما خصّهم الله به من رؤيته ، صلى الله عليه وسلم ، والانتساب اليه ، وأخذ العلم من ذيه ، شفعه الله فينا .

ثني الناظم بالصلاحة على النبي صلى الله عليه وسلم وآلها وصحابه ، لما في ذلك من الفضل والثواب والأجر ، ولأنه قرن ذكره بذكره في القرآن وغيره كثيرا ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « من صلى على مرة صلى الله عليه عشرأ ومن صلى على عشرأ صلى الله عليه مائة ومن صلى على مائة صلى الله عليه ألفا » الحديث ذكره أبو موسى الجوزي في دلائل الخيرات ، وذكر في كتب الحديث وغيره وفي الصحيحين : « لا تجطوا بيوبكم قبوراً وصلوا على » فإن صلاتكم تبلغنى حيث كنتم » وورد : « من صلى على » في كتاب لم تزل الملائكة تتصلى عليه مادام اسمى في ذلك الكتاب » وغير ذلك مما الآلة به لا محل لها هنا ، ولقوله تعالى : (إن الله وملائكته يصلون على النبي) يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) فامر بالصلاحة والسلام عليه وقال : إنه تعالى : (يصلى عليه وملائكته) .

وقد أشنى على (الذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اختر لنا ولإخواننا الذي سبقونا بالإيمان) فإن طلب الغفران دعاء بالخير ، والدعاة بالغير صلاة ، فقد صلوا على أنفسهم وإخوانهم ، وتحريم

الصلوة أو كراحتها على غير الأنبياء بدون تبع للصلوة عليهم ، إنما هو اذا كانت بمادة الصلاة مثل أن يقال : صلى الله على زيد ، أو عيننا أو على إخواننا ، ومدحهم الله على ذلك ٠

قال صاحب « تحقيق المقال وتسهيل المثال في شرح لامية الأفعال » : فات الناظم أن يشفع الصلاة بالسلام ، فإن ذلك معه يتأكد وقد أرشد الله إلى ذلك أمراً وتعميماً قال : (إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً) ، ولما سئل النبي صلى الله عليه وسلم : أمرنا الله أن نصلّى عليك ، فكيف نصلّى عليك ؟

قال : « قولوا اللهم صلّى على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم » ثم قال : « والسلام كما علمتم » وكان ذلك إشارة منه صلّى الله عليه وسلم إلى الامتداد بهدى القرآن ، وإحراز الفضيilitين العظيمتين اللتين هما من الله عز وجل بمكان ١٠ ٥ ٠

قلت : يجاب للناظم بأنه سلم لفظاً وصلّى لفظاً وخطاً ، وذلك أو عكسه كاف مخرج عن كراهة الإفراد ، ولا دليل في الآية على وجوب ذكرهما معاً في حال واحد ، لأن اللوا لا ترقب ، فنيكبيه في امتثال الآية الصلاة في وقت ، والسلام في آخر ، والصلوة في كتاب ، والسلام في آخر ٠

وحصل الكلام على هذا المقام ردأ وبجواباً أن النحوى نقل عن العلماء كراهة إفراد أحدهما عن الآخر ، أي لفظاً لا خطأ بـأن يأتي بـذكـرـهـماـ لـلفـظـاـ وـلاـ يـأتـيـ بـالـآـخـرـ لـلفـظـاـ وـلاـ خطـاـ ، أو يـأتـيـ بـهـذاـ الآـخـرـ خطـاـ لـلفـظـاـ ، فـليـحـمـلـ كـلامـ النـاظـمـ عـلـىـ أـنـ أـتـيـ بـالـصـلـوةـ لـلفـظـاـ وـزـادـ أـنـ كـتـبـهـ وـأـتـيـ بـالـسـلـامـ لـلفـظـاـ وـلـمـ يـكـتـبـهـ ، وـعـلـىـ هـذـاـ القـوـلـ بـنـيـ فـلـمـ يـفـتـهـ السـلـامـ ، لـأـعـلـىـ قـوـلـ مـنـ قـالـ بـكـراـهـةـ إـفـرـادـ أـحـدـهـمـ عـنـ الـآـخـرـ وـلـوـ

خطاً ، واختار ابن حجر ، ثم الصبان وغيرهما عدم كراهة إفراد أحدهما عن الآخر ، بل اذا صلى في مجلس ، وسلم في مجلس ، ولو بعد مدة طويلة كان آتياً بالمطلوب .

والآلية لا تدل على قرنهما طلب ، لأن الواء لا تقتضي ذلك بل حديث : « من صلى على في كتاب » إلخ يتبارد منه الاتقاء بمفرد الكتابة ، فيكتفى الناظم وغيره أن يكتب الصلاة بدون تنفظ ، ويتنفظ بالسلام أو يكتبه في كتاب آخر بدون تنفظ ، بل من عادة الكتاب مؤلفين كانوا أو غيرهم يكتبون أولاً بعد البسمة الصلاة والسلام .

والفاظن قد فعل ذلك في نسخة اللامية التي بيده فيكتفيه ، ولو لم يلفظ بهما ذام يفته التسليم ، وكونه غير كاتب بل أمر بكتابتها خلاف الأولى الظاهر .

وقد يقال : لا دليل في الحديث ، لأن المراد أن من كتب شيئاً فقد تنفظاً به ، والجواب أنه جرت العادة قديماً وحديثاً أنه يقال : قال فلان كذا ، وهو لم يتنفظ به ، بل كتبه فقط ، ويقال لم يقل كذا في كتابه ومعناه لم يكتبه ، فلا يقال المراد من آتى بالصلاحة عن في كتاب لفظاً وخطاً ، ولو ورد كل خطبة لا يصلى على فيها شوهاء ، أي قبيحة ، ولو فسره بعض بأن المراد من لا يأتي بالصلاحة فيها لفظاً إن أريد خطبة غير الكتاب ، ولفظاً وخطاً إن أريد خطبته ، وما ذكر من الكراهة إنما هي في حقنا وفي المعرف .

قال بعضهم : والإفراد إنما يتحقق إن اختلف المجلس أو الكتاب ، أي أما لو آتى بأحدهما ، ثم بعد ذلك بمدة آتى في مجلسه ذلك بالآخر ، أو آتى به في موضع من الكتاب ، ثم بالآخر في موضع منه ، فلا كراهة ، فالناظم لم يفته التسليم ، لأنه واو أفرد الصلاة في أول

نطقه لكنه ، قد أتى بالسلام في آخره ، ويكتفي ولو لم يقرنه آخر بالصلوة ، لكنه قرنه بما أيضاً

قال الشنوانى في شرح شيخ الاسلام : بقى ما لو أتى بأحددهما لفظاً وبالآخر خطأ ، أو بهما معاً خطأ ، هل تبقى الكراهة ؟

قلت : فيه خلاف كما يدل عليه ما مرّ ، وما يأتي ٠

قال : وهذا الإفراد مكروه في بقية الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ؟

قلت : لا . ومن قال بعدم كراهة الإفراد في حق نبينا خطأ عرفاً شيخ الإسلام في شرح البهجة كذا قيل ، وفيه نظر ٠

قال الطبى : لأن كلامه في الكتاب المذكور لا يفيد ذلك ، لأن غاية ما حاوته فيه أن صاحب البهجة لم يفرد في اللفظ كما أفرد في الخط ، لأنه قال : وأفضل الصلاة للإيجاب ، فاقتصر على الصلاة خطأ ، لأن الظاهر أنه تلفظ بما كتبه ، وبما لم يكتب ، فلا إفراد في اللفظ ، وإن وجد في الخط وليس مفرداً لفظاً وخطاً ، كمن أتى بأحددهما لفظاً وبالآخر خطأ ، من غير أن يتلطف بما كتبه ، فإنه مفرد لفظاً وخطاً ، لا يقال : محاولة الجواب عن الإفراد لفظاً دون الخط ترشد بذلك ، أي بعدم كراهة الإفراد في الخط ، لأننا نقول : محاولة الجواب على الإفراد في اللفظ ممكنة دونها في الخط ، لا يقال : جعل من أتى بأحددهما لفظاً وبالآخر خطأ ، وام يتلطف بما كتبه مفرداً ، يخلقه ما نقل عن والد شيخنا الشهاب الرمطاني إن من أتى بأحددهما لفظاً وبالآخر خطأ لا يكون مفرداً ، لأننا نقول ذاك مفروض فيمن لم يعلم حاله أي كصاحب البهجة ، لأن الظاهر أنه تلفظ بما كتبه كما تلفظ بما لم يكتب ، فلا يكون

مفرداً لفظاً وإن كان مفرداً خطأً وهو ما حلوه المصنف في الجواب
عن صاحب البهجة كما علمت .

وأما من علم حاله وأنه لم يتلفظ بما كتبه ، ولم يكتب ما تلفظ به
 فهو مفرد لفظاً وخطأ ، فليتأمل ..

وحيثئذ فقول الغزالى والعرائفى : بكرامة الإفراد خطأً في
 محله ، وهو المافق لإطلاق النوى كراهة الإفراد ، وليس محمولاً
 على خلاف الأولى ، إذ لا يحمل على ذلك إلا أن ثبت نقل صريح بأن
 الإفراد في الخط غير مكروه ..

قلت : ثبت النقل ..

قال الطبى : ويعيد عدم الكراهة في الخط إفراد إيماناً في الأم
 وغيره من كتبه ، وكثير من المصنفين كخطبة مسلم وخطبة التنبيه ،
 وللينظر ما انتلليل على كراهة الإفراد لا يقال دليلاً : (يا أيها الذين
 آمنوا صلوا عليه وسلموا تسنيما) لأننا نقول : لا دلالة فيها على
 أن يجمع بينهما عرفاً ، وإنما لم يؤكد الصلاة في الآية ، كما أكد
 السلام فيها ، لأنها أضيفت إلى الله والملائكة ، فهي مؤكدة مني فلم
 تحتاج للتاكيد لفظاً ، أو يقال : لما وقع تقديم الصلاة على السلام
 في اللحظ ، جثير السلام بالتأكيد ، ولم يجمع بين تلك الصلاة والسلام .
 كأن يقال : إن الله وملائكته يصاون على النبي ويسلعون ، لأن كراهة
 الإفراد مخصوصة بنا .

قال الطبى : وهل كراهة الإفراد خاصة ببنينا صلى الله عليه
 وسلم ؟

تردد فيه شارح المختصر ، وعبارته في الشرح ، وانظر هل ذلك

أى ما ذكر من كراهة الإفراد خاص ببنينا أو عام فيه ، وفي سائر الأنبياء ، وقد يقال : الخصوصية التى تتوقف على الدليل ، هي خصوصية عن أمته لا عن الأنبياء قبله ، ومن حالة الإفراد على العرف يعلم أنه لا إفراد في صلاة الشهد في الصلاة ، لسبتها بالسلام ، ويعلم أيضاً التوقف في إطلاق تقييد بعض أهل اليمن كراهة الإفراد بما إذا لم يجمعهما مجلس أو كتاب .

قال : وإنما إفراد إلا أن يقال ما ذكره هذا البعض بيان للعرف ومع ذلك في إطلاق المجلس والكتب ، نظر وباختصار كراهة الإفراد بنا يعام سقوط الاعتراف عن قولهم لو حلف ليصلين على رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة ، كان طريق بره أن يصلى صلاة الشهد ، بأن صلاة الشهد فيها إفراد الصلاة عن السلام ، وهو مكروه فكيف يكون أفضل مع ارتكاب المكروه فيه .

أى لأنّه يلزم الاتيان بالسلام ، لأن الصلاة لا يلزمه السلام ، وفي حمل الصلاة في عبارة الحالف على ما يشمل السلام غاية البعد ، والصلاحة فرض كلها ذكر على الله عليه وسلم ، بدليل أن جبريل قال في السماء : من ذكرت عنده يا محمد ولم يصل عليك أبعده الله ، وقالت الملائكة والنبي صلى الله عليه وسلم : آمين ، وحديث : « من ذكرت عنده ولم يصله على أبعده الله » وحديث : « إن أبغض الناس من ذكرت عنده ولم يصل على » وغير ذلك مما لا محل لاستيعابه في كتاب موضوع للصرف .

وقيل : يجب في كل مجلس مرة وإن تكرر ذكره ، وشرط لصحة الدعاء في أوله ووسطه وأخره ، وقيل : مرة في العمر كما وجب النطق بالشهادة مرّة في المعر .

قال انزمخشري : والذى يقتضيه الاحتياط المصلاة عند كل ذكر ، لما ورد من الأخبار ، وقيل : في كل صلاة ، وقيل : دبر كل صلاة .

وصلاة الله على عبده ثبينا أو غير ثبى الرحمة ، أى الإنعام . فمعنى قولنا ، عشر الخلق الملائكة والتقى وغيرهم : اللهم مصل على سيدنا محمد ، اللهم ارحمه ، أى انعم عليه ، ونعمه تعالى لا تنتهي .

وصلاة الملائكة الاستغفار ، أى طلب غفران الصغار ل الأنبياء إن قلنا : يفعلونها ولا يصرون ، وطلب غفران ما فعلوه ، مما الأولى في حقهم أن لا يفعلوه ، وليس بصغيرة ، وطلب غفران كبار وصغار غير الأنبياء .

ومذهبنا أنهم لا يفعلون الصغار ، فإذا قال ملك : اللهم اغفر لفلان ، أو لا تؤاخذه ، أو اعف عنه أو نحو ذلك فقد مصلى عليه ، وصلاة بشىء آدم والجن .

قلت : وباقى الحيوانات والجمادات الدعاء بخير ، فإذا قالوا : اللهم آتى موسى الوسيلة أو ائته الفضيلة ، أو آته الدرجة الرفيعة ، أو قال : ابعثه المقام محمود فقد صلوا عليه صلى الله عليه وسلم ، فبذلك تعلم بطلان ما يتوهם أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا تتحقق إلا بمثل قولنا : اللهم صلي عايه ، أو صلى الله عليه ، أو الصلاة عليه ، مما فيه مادة الصلاة ، وأن ذلك هي الصلاة من بنى آدم والجن ، بل قولنا : ذلك طلب صلاة إلهية ، أى ارحمه يا الله ، لا صلاة آدمية مادرة منها إلا باعتبار أن المقصود به إنشاء صلاتنا ، لأن طلبنا الرحمة من الله دعاء بالخير ، ولذا قال لسؤاله : كيف نصلى ؟ قال : قولوا اللهم مصل إلخ .

وتقسيم الصلوات المذكورة بما ذكر هو المشهور ، وييوافقه قول أهل أسعه : الجوهرى وغيره ، واللّفظ له : الصلاة ادعاء ، والصلاه من الله أرحمه ، لأن الدعاء يشمل الدعاء بالغفران ، وهو صلاة الملائكة ، والداعاء باررحمه ، وهو صلاة النقبين وغيرهما ، فصح ان يقول : الصلاه من الملائكة والأدمي والجنى الدعاء .

وقيل : الصلاة من الملائكة الدعاء بالغفران والرحمة ، ومن الأدميين والجن آى وغيرهم من الفتن الدعاء باررحمه والمعظيم .

ويدل على أن صلاة الملائكة هي ما ذكر في هذا القول حديث : « اذا جلس الرجل ينتظر الصلاة لم تزل الملائكة تصلي عليه تقول : اللهم اغفر له اللهم ارحمه » وقيل صلاة الله رحمة مقرونة بمعظيم ، ومن الملائكة استغفار ، ومن غيرهما تتضرع .

وفي فتح الآلة في المشكاة : أن الصلاة من الأدميين تتضرع والدعاء ، وكذلك بقية الحيوانات ، وفي فتاوى السيوطى ما نصه : إن الاحجار سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يرد أنها تصلي عليه .

قلت : ورد وأرجح بعضهم استغفار الملائكة ودعاه غيرهم الى طلب الرحمة ، ورد بأنه تصرف عقلى لا يعتبر في المنقول إلا بنقل .

ومنه : ظهر أن ما قيل من أن التحقيق أن الصلاة بمعنى الإمداد ، وهو من الله بالرحمة ، ومن غيره بالطلب أولى بالرد ما لم يثبت بالنقل ، لكن نقل بعض المحققين عن أبي العالية وابن عباس أنها من الله ثناء ، وإظهار شرف ، ومن غيره طلبه ، قال : وهذا الطلب عن الثناء والمعظيم ، فيكون مشتركاً معنوياً .

قال المفوی : وقد يزيف تفسیر مسلاة الله بالرحمة بإنكار ، نحو :
اللهم ارحم مهدا ، ويعدم قيامه مقام الصلاة ، وبالخلاف في اطلاق
انصاة على غير النبي ، والوفاق في الترجم على غيره .

قلت : لا نسلم من اللهم ارحمه ، إذا أريد به اللهم أنعم عليه ،
أى زد له نعما ، لأن نعمه تعالى لا تنتهي ، فالمطلوب أمر زائد على
ما حصل له في وقت ، ففي الكلام حذف أو استعمال المام في الخاص
بقرينة إن طلب الحاصل غير معقول ، وقد يقال : تبعدنا بذلك بعيدا
لمجرد الثواب ، تأمل ولا شك أنه مسلاة لكن لابد أيضا أن يصلى
بماده انصاة ، لقوله في تفسير : صلوا عليه ، قولوا اللهم صل إلَّيْكَ بعض
ذلك أشار المفوی مجيئا بقوله : أقول الأول للشمرة والشيوخ ،
فيما ليس فيه كمال التعظيم ، والآخران للتخصيص اللفظي شرعا
لا المنسوى .

وقيل : بين الصلاة لغة الدعاء مطلقا ، وهو ظاهر صاحب فتح الأفوال
في صنيره على اللامية .

قال الشنوانی ، والطہبی : وهو في حقه تعالى بمعنى أنه يدعو ذاته
بإ يصلال الخير الى النبي صلى الله عليه وسلم وغيره ؟

قلت : هو باطل إلا أن أرادا أنه يريد إ يصلال الخير الى من ذكر .

وقال ابن العباس عبد الله في تحقيق المقال : مسلاة الله رحمة ،
ومسلاة الملائكة رقة ، واستدعاء للرحمة ، قال وقيل : مسلاة الله على
غيره صلى الله عليه وسلم ، من دونه رحمة ، وعليه صلى الله عليه
 وسلم شریف وزيادة تکریم .

وقال أبو العالية : صلاة الله على نبيه شفاء عليه عند الملائكة ،
وصلاة الملائكة عليهم الصلاة والسلام دعاء ، وكذا سائر العباد صلاتهم
دعا ، كما ذكر أبو العالية من صلاة الملائكة ١٠٠ .

وصلى الناظم على النبي ملـى الله عليه وسلم وعلى آله كما ورد
في حديث التعليم الذي هو : قولوا اللهم صل إلـخ ، وزاد الصلاة على
الصحاب ، وهو دليل على أن الأول يعم أقاربـه ، ولا إشكال في جواز
الصلاـة على غير النبي من الأـل والأـزواج ، أـى والصحاب إذا كانوا
بحكم التبع للنبي صـلى الله عليه وسلم ، والإضافة إلىـه لا على
التخصيـص .

قلـت : وكذا سائر المؤمنـين على التـبع فقط ، أو مع الإـضـافـة المعنـوية ،
لأنـ المؤمنـين مؤمنـون به ، وهم أولـيـاء ، واختـلافـ في الصـلاـة علىـ من
ليسـ بالـنـبـيـ علىـ التـخصـيـصـ ، مثلـ أنـ يـقـالـ : اللـهـمـ صـلـ علىـ زـيـدـ
أـوـ عـلـىـ أـبـيـ أـرـحـمـهـ ، فـقـيلـ : لـاـ يـصلـ إـلـاـ عـلـىـ النـبـيـ ، مـلـاـ يـصلـ
عـلـىـ التـخصـيـصـ ، وـلـوـ عـلـىـ مـنـ هـوـ مـنـ أـهـلـ الـبـيـتـ أـوـ مـنـ الـأـبـيـاـ .

ونـقلـ عنـ مـالـكـ وـوجـهـهـ : أـنـ ذـلـكـ صـارـ شـعـارـاـ لـذـكـرـ رـسـولـ اللهـ
صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ ، بـلـ رـبـماـ يـتوـهمـ مـنـهـ أـنـ المـصـلـىـ عـلـيـهـ نـبـيـ
قالـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ : «ـ مـنـ كـانـ يـؤـمـنـ بـالـلـهـ وـالـيـوـمـ الـآـخـرـ فـلـاـ
يـقـنـ مـوـاقـفـ التـهـمـ »ـ وـعـنـ الزـمـخـشـرـيـ أـنـ ذـلـكـ مـكـروـهـ وـقـيـلـ : لـاـ يـصلـ
إـلـاـ عـلـىـ النـبـيـنـ وـهـوـ الـشـهـورـ عـنـ مـالـكـ ، وـوجـهـهـ مـاـ ذـكـرـ ، وـقـيـلـ :
يـصلـىـ عـلـىـهـمـ وـعـلـىـغـيرـهـ .

قلـتـ : وـيـدـلـ لـهـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ : (ـ هـوـ الذـيـ يـصلـىـ عـلـيـكـمـ)ـ إـلـخـ
(ـ وـصـلـ عـلـيـهـ إـنـ صـلـاتـهـ سـكـنـ لـهـمـ)ـ وـقـوـلـهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ :
«ـ اللـهـمـ صـلـ عـلـىـ آـلـ أـبـيـ أـوـ فـيـ »ـ ؟

قال الزمخشري القياس جواز الصلاة على كل مؤمن ، أي الانفراد والتبع ، وقد يقال : لا دليل في الآيتين ، لأن المعنى هو الذي يرحمكم ، وتستغفرون مثلًا لكم ملائكته ، وادع لهم بالخير إن دعاؤك س肯 لهم ، والخلاف إنما هو في الصلاة بلطف الصلاة مثل : اللهم صل على زيد وعمره ، والدليل على الجواز الحديث فقط : « اللهم صل على أبي أوفى » دون الآيتين .

والحق عندي أن جملة الصلاة خبرية لفظاً ، إنشائية معنى ، تصد بها تحميل الصلاة المأمور بها ، أو خبرية لفظاً ، طلبية معنى ، أي اللهم صل عليه وعليه . فنكتت البيت ، ولكن مجيء الاسمية للطلب قابل بالنسبة إلى الفعلية .

ونظير الوجه الأول في الأفعال قوله : بعث قاصداً لإنشاء البيع ، ونظير الثاني : رحم الله فلانا ، أي ارحمه يا الله ، كذا ظهر وليس بخبرية لفظاً ومعنى ، لأنها لا تحصل الصلاة .

وزعم الطبلاوي والمصباي أنه تجوز خبريتها بناء على أنها تفيد التعظيم ، وفيه نظر لأن التعظيم لا دعاء بالخير فيه ، فلا تحصل الصلاة تأمل ، وذلك أن الإخبار على التعظيم أو غيره بشبوب الصلاة أي الرحمة ، لا يتضمن سؤال الرحمة ، واحتقار الجملة الاسمية في الصلاة ، والحمد على رفعهما عن الفعلية لدلائلها على الدوام ، سواء قدر المتعلق الاستقرارى اسمًا أو فعلاً ماضياً أو مضارعاً .

وقيل : إن الجملة الاسمية لا تدل عليه إذا كان الخبر فيها فعلاً قليلاً أو اسمًا مثله ، وإذا قدر مضارعاً استقرارياً فهو الدليل على ذلك . وذلك مبسوط في غير هذا ، والصلاة اسم مصدر ، وذلك المصدر هو التصليمة بتخفيف الياء مفتوحة ، لأن قياس مصدر على التصليمة مثل

زكي تركية بدون التشديد ، لأن قياس مصدر فعل بتشديد العين تعلمه بدون ياء بين العين واللام ، وقل مجبيه على تفعيل بالياء مثل : نزي زيد دلوه تنزيكا بتشديد الياء ، ولم يرد واحد منها في صلى ، بل ورد صلاة قال في تحقيق المقال : ولعله فرار من صلبت الشيء في النار تصلمة .

قلت : ويجوز أن يقال تصليمة بلقع الياء بدون تشديد على القياس بناء على جواز استعمال القياس في المصادر ، ولو ورد خلافه فقط وهو ضيف مردود ، وعلى فرض الموضعين للاستثناء المجازي ، ولا حاجة إلى جعلها بمعنى اللام الاستحقاقية ، لأن الرحمة تنسى صاحبها الواقعمة عليه ، وكأنها شيء علة ، وكذلك الدعاء بها ، وغير اسم تفضيل منصرف ، سواء أضيف كما في البيت ، أو تكون بـأأم لا ، لأنها ولو كانه فيه الوصيلية ، لكن زالت منه موازنة الفعل بحذف همزة ، لأن أصله أخير فخفف لكثرة وروده بحذف الهمزة ، فنلقت مفتحة الياء إلى الخاء لأنها لا يبتداً بساكن ، وقد تشئت همزة

قال الناظم في الكافية :

وَالْجَلِيلُ أَنْفَاصُهُمْ خَيْرٌ وَشَرٌّ
عَنْ قَوْلِهِمْ أَخْيَرُ مَا هُمْ وَأَشَرُ

وهو مشتق من الخير بفتح الخاء ومسكون الياء الذي هو مصدر خار يخير ، أي تابس بالخير وهو مقابل الشر ، أو من الخير بكسر الخاء ، وهو الكرم والشرف .

فالمعنى على الأول : نعم الصلاة على من هو أكثر خيراً من غيره من البوري .

وعلى الثاني : ثم الصلاة على من هو أكرم وأشرف من غيره ،
ويستعمل خير اسمها ليس بوصف كخار يخرب خيراً ، ولا يوصى كالذى
هو اسم تفضيل نحو : (ابن ترك خيراً) أي مالاً ، ويستعمل وصفاً ليس
باسم تفضيل مختلفاً من خير بلتع الخاء وكسر الياء مشددة ، كما
يقال في ميت وهن بشدید الياء ميت وهن بسكونها نحو : (خيرات
حسان) في تأويل بعيد والقريب أنه اسم تفضيل طابق لمدم وزن
أفعل .

ويجوز تجربع الذى في البيت على هذا الآخر ، ولكن الأول أولى ،
نبطل ادعاء أبي يحيى أنه ليس المراد في البيت إلا ذلك الأول ، ولا شك
أنه على الله عليه وسلم خير من غيره من الورى وخيرهم .

فبلغ المعلم نيه أنه بشر
وانه خير خلق الله كلم

كما قال البومرى ، والورى الفلق مأخوذ من ورى الزند يرى
أى أخرج ناره ، والخلق مخرجون من العدم الى الوجود ،
وألفه منقلب عن ياء ، فهو يكتب كصورة ياء ، وتقول المفاربة :
لها الإملالة لا عن واو ، لأنه ليس في العربية كلمة فاؤها ولاماها واو
إلا الواو ، والمراد بالورى هنا من ليس بخسيس من الخلق كالجبابرة
وأصحاب الكبائر والصفائر ، الذين لم يتوبوا ، والكلاب والخنازير
والحمير ، ومن ليس لا فضل له كالحجر والشجر والحمل ، لأن
تفضيله على هؤلاء ، وكل من هو ناقص تقييم ، لأن تفضيل الكامل على
الناقص تقييم ، تقول في ذم الفرس : هو خير من الحمار ، وفي ذم
السيف هو خير من العصا ، فإذا ثبت أنه خير من السورى الحسن ، ذوى
المزيد فقد ثبت له المزيد على غيرهم بالأولى .

ويظهر لي أيضاً أنه يجوز أن يراد الخلق مطلقاً ، على أن المراد
مجموعهم لا جميمهم ، فلا يرد أنه تفصيل للكامل على الناقص
تأملوا .

وأما حديث : « كفلك على أدناكم رجالاً » فإن للرجل الأدنى
فيه مزية وفضلاً ، لكنه مفصول أو أقل منه في الحديث
التبني وغيره ، فلا يرد على قاعدة أن تفضيل الكامل على الناقص
تفقيس ، لأن المراد التقصان المفرط المذوم ، والسداد بالف وتأهله
جمع سادة ، والسادة جمع سيد على غير قياس ، وأما جمع السادة
على سادات فمقيس لتأييده بالباء كطهارة وطلحات ، ولو كان المذكر
غير مقيس ، لأن جمع الجمع سامي .

ومعنى ذلك أن كونه لذكر لا يمنع جمعه بالف وتأهله لختمه بالباء ،
وكونه جم جم على غير قياس ، لأن جمع الجمع سامي فلا تاقض ،
وقيل : بقياس جم الجمع ، ويجوز أن يكون في النظم سادتنا بدون
الف بعد الدال ، فيكون جم سيد ، فيكون الجزء مطوباً أى مخدوفاً
منه الحرف الرابع الساكن كباء مستقطن ، فإن حذفها طيء لأنها
رابعة ساكنة والسين والألف بعدها سبب خفيف نظير الميم والسينين
من مستقطن ، والدال أول السبب الخفيف الآخر لم يؤت له بحرف
ثان ساكن ، وهو نظير تاء مستقطن ، وأصل : سادة سودة بفتح
السين والواو ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فقلبت الفاء بعد حذف
حركتها ، وأصل : سيد سيد بفتح السين وسكون الياء وكسر الواو
فوزنه فيعل بباء مفتوحة فيه ساكنة ، فعن مكسورة قلبت الواو ياء ،
وأدغم فيها الياء لاجتماع ياء وواو مسبوقة إحداها بالسكون ، وهذا
مذهب البصريين .

وفيـلـ : أصلـهـ سـيـدـ بـلـقـعـ السـينـ وـالـوـاـوـ وـسـكـونـ الـيـاءـ بـيـنـهـماـ ،ـ
وزـنـهـ فـيـلـ بـلـقـعـ الـفـاءـ وـكـسـرـ الـعـينـ وـسـكـونـ الـيـاءـ بـيـنـهـماـ ،ـ وـهـذاـ مـذـهـبـ أـهـلـ
بـمـدـادـ ،ـ وـوـجـهـ أـنـهـ اـجـتـمـعـتـ الـوـاـوـ وـالـيـاءـ ،ـ وـسـبـقـتـ إـحـدـاهـاـ بـالـسـكـونـ ،ـ
فـتـلـبـتـ الـوـاـوـ يـاءـ وـأـدـغـمـتـ الـيـاءـ فـيـ الـيـاءـ ،ـ ثـمـ كـسـرـ الـيـاءـ مـنـقـبـةـ عنـ
الـوـاـوـ نـقـلاـ لـفـيـلـ بـلـقـعـ الـعـينـ كـفـيـفـ وـصـرـيفـ إـلـىـ فـيـلـ بـكـسـرـهاـ ،ـ
أـوـ يـقـالـ :ـ كـسـرـ وـاوـهـ بـعـدـ ماـ فـتـحـ فـتـلـبـتـ يـاءـ ،ـ وـأـدـغـمـ فـيـهـاـ يـاءـ ،ـ
وـإـنـمـاـ لـمـ يـقـولـواـ بـكـسـرـ الـوـاـوـ اـبـتـدـاءـ ،ـ لـأـنـمـ لـمـ يـرـواـ فـيـ الـصـحـيـحـ مـاـ هـوـ
عـلـىـ فـيـلـ بـالـكـسـرـ حـتـىـ يـحـلـ عـلـىـ الـمـعـتـلـ ،ـ وـيـرـدـهـ أـنـ الـمـعـتـلـ قـدـ يـاتـيـ
فـيـهـ مـاـ لـاـ يـاتـيـ فـيـ الـصـحـيـحـ ،ـ فـإـنـهـ نـوـعـ عـلـىـ إـنـفـادـهـ ،ـ فـيـجـورـ أـنـ يـكـونـ
مـخـتـصـاـ بـالـمـعـتـلـ كـاـخـتـصـاـمـ جـمـعـ فـاعـلـ مـنـ الـمـعـتـلـ عـلـىـ فـطـلـةـ وـبـضـ
الـفـاءـ وـفـتـحـ الـعـينـ وـالـلـامـ ،ـ كـفـاءـ جـمـعـ قـافـ أـصـلـهـ قـضـيـةـ بـضـ
الـفـافـ وـفـتـحـ الـضـادـ وـالـيـاءـ ،ـ قـلـبـتـ الـيـاءـ أـلـفـاـ لـتـحـركـمـاـ وـأـنـفـتـاحـ مـاـ قـبـلـهـاـ ،ـ
وـلـوـ كـانـ سـيـدـ فـيـلـ بـلـقـعـ الـعـينـ لـقـيـلـ سـيـدـ بـلـقـعـهاـ ،ـ وـإـنـمـاـ قـلـبـتـ الـوـاـوـ يـاءـ
دـوـنـ الـعـكـسـ ،ـ لـأـنـهـ أـنـقـلـ مـنـ الـيـاءـ تـحـصـيـلـاـ لـلـتـحـقـيقـ مـاـ أـمـكـنـ ،ـ وـلـنـاسـيـةـ
الـكـسـرـ .ـ

وقـيـلـ :ـ أـصـلـهـ سـوـيدـ بـلـقـعـ السـينـ وـكـسـرـ الـوـاـوـ وـسـكـونـ الـيـاءـ ،ـ
وزـنـهـ فـيـلـ بـلـقـعـ الـفـاءـ وـكـسـرـ الـعـينـ وـسـكـونـ الـيـاءـ ،ـ وـهـذاـ مـذـهـبـ الفـراءـ ،ـ
وـيـرـجـحـ الـجـمـعـ عـلـىـ مـعـائـلـ بـالـهـمـزـةـ قـالـوـاـ :ـ سـيـلـاـدـ بـالـهـمـزـةـ بـيـنـ الـأـلـفـ
وـالـدـالـ ،ـ وـلـوـ كـانـتـ الـعـينـ مـؤـخـرـةـ وـهـيـ الـوـاـوـ لـاـ هـمـزـوـهـ أـىـ لـاـ قـلـبـوـهـاـ
هـمـزـةـ ،ـ لـأـنـهـ أـصـلـ ،ـ فـلـمـاـ جـنـ،ـ بـالـهـمـزـةـ بـعـدـ الـأـلـفـ عـلـمـ أـنـهـ مـنـقـبـةـ عـنـ
يـاءـ سـوـيدـ وـوـاـوـهـ هـيـ الـيـاءـ قـبـلـ الـأـلـفـ ،ـ وـلـوـ كـانـ أـصـلـهـ سـيـدـ بـلـقـعـ الـوـاـوـ
أـوـ كـسـرـهـاـ لـاـ قـلـبـتـ الـوـاـوـ هـمـزـةـ ،ـ لـأـنـهـ أـصـلـ ،ـ وـيـرـدـ عـلـىـ ذـلـكـ أـوـلـ
وـأـوـلـ .ـ

قال في التوضيح : الرابعة أن تقع إحداها ثانية حرفين لينتهي
بنهاية الماء مفعلن ، سواء كان اللتين يأمين كثيائـ جمع نيف ، أو واوين
أـ أوائلـ جمع أوـ ، أو مختلطـ كـيـائـ جـمـعـ سـيدـ أـمـاهـ سـيـودـ .

قال خالد : هذا مذهب سيبويه والخليل ومن واقعهما ، وذهب
الأخفش إلى أن المعزة في الواوين فقط ، ولا همز في الباءين ، ولا في
الواو مع الباء فـيـقال : سـيـاـيدـ وـسـيـاـوـدـ وـنـيـائـ بـدـوـنـ هـمـزـ عـلـىـ الـأـصـلـ ،
وـشـبـهـتـ أـنـ الـإـبـدـالـ فـيـ الـوـاـوـيـنـ إـنـمـاـ كـانـ لـتـقـلـهـاـ ، وـلـأـنـ لـذـلـكـ نـظـيرـاـ وـهـوـ
اجـتـمـاعـ الـوـاـوـيـنـ أـوـلـ الـكـلـمـةـ ، وـأـمـاـ إـذـاـ اـجـتـمـعـ الـبـيـاءـانـ أـوـ الـوـاـوـ وـالـبـيـاءـ ،
فـلـأـيـدـالـ لـأـنـهـ إـذـاـ تـقـتـلتـ الـبـيـاءـانـ أـوـ الـبـيـاءـ وـالـوـاـوـ أـوـلـ كـلـمـةـ فـلـأـ هـمـزـ
نـحـوـ بـيـنـ اـسـمـ مـوـضـعـ ، وـنـحـوـ بـيـومـ ، وـالـصـحـيـحـ مـاـ ذـهـبـ إـلـيـهـ سـيـبوـيـهـ
مـنـ الـإـبـدـالـ مـطـلـقاـ لـلـقـيـاسـ وـالـسـمـاعـ .

أما القياس : فـلـأـنـ الـإـبـدـالـ فـيـ أـوـاـلـ إـنـمـاـ هـوـ بـالـحـمـلـ عـلـىـ كـسـاءـ
وـرـدـاءـ لـشـبـهـ بـهـمـةـ مـنـ جـمـةـ قـرـبـهـ مـنـ الـطـرـفـ ، وـفـيـ كـسـاءـ وـرـدـاءـ لـأـ فـرـقـ
بـيـنـ الـوـاـوـ وـالـبـيـاءـ ، فـكـذـاـ هـنـاـ .

وـأـمـاـ السـمـاعـ : فـوـ حـكـاـيـةـ أـبـيـ زـيـدـ فـيـ سـيـقـةـ مـيـائـقـ بـالـهـمـزـ ، وـهـوـ
فـيـطـةـ مـنـ سـاقـ يـسـوقـ ، وـحـكـيـ الجوـهـرـيـ فـيـ تـاجـ الـلـفـةـ جـيدـ وـجـيـائـ
بـالـهـمـزـ ، وـإـنـمـاـ أـطـلـقـ النـاظـمـ السـيـدـ عـلـىـ غـيرـ إـلـهـ ، لـأـنـ الصـحـيـحـ جـواـزـهـ ،
فـلـأـلـهـ عـلـىـ إـلـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ : «ـ أـنـاـ سـيـدـ وـلـدـ آـدـمـ وـلـأـخـرـ »ـ وـقـالـ : «ـ أـنـاـ
سـيـدـ النـاسـ بـيـومـ الـقـيـامـةـ »ـ وـقـالـ إـلـهـ عـزـ وـجـلـ ، فـيـ يـحـيـيـ عـلـيـهـ الـصـلـاـةـ
وـالـسـلـامـ : (ـ وـسـيـداـ وـحـصـورـاـ)ـ وـقـالـ النـبـيـ صـلـىـ إـلـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ فـيـ
الـحـسـنـ : «ـ هـذـاـ سـيـدـ »ـ وـقـالـ مـثـلـهـ عـلـىـ ، وـقـالـ إـلـهـ تـعـالـىـ : (ـ وـأـلـنـيـاـ
سـيـدـهـ الـدـىـ الـبـابـ)ـ .

وـقـالـ صـلـىـ إـلـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ : «ـ قـوـمـواـ إـلـىـ سـيـدـكـمـ »ـ وـقـيلـ : لـأـ يـطـلـقـ

إلا على الله ، ويرده ذلك ، وعن النwoى في الأذكار عن النحاس جـواز
إطلاقه على غيره ، إلا أن قرن بال واستظهر النwoى الجواز مطلقاً ،
وعلة المانع مطلقاً أنه قبل له صاف الله عليه وسلم : يا سيدنا فقال :
«السيد هو الله» وعليه مالك .

والجواب : أن المعنى أن السيد تحيطنا به الله ، وأن إطلاق
السيد على غيره عارية ، وإطلاق نسبى ، والله السيد لكل شيء سواء ،
والسيادة ارتفاع القدر والشأن ، وأصل السيد المتولى للسـواد ،
أى الجماعة الكثيرة ، ولما كان من شرط المتولى للجماعة الكثيرة أن يكون
موزب النفس ، قبل لكل من كان فاضلاً في نفسه : سيد ، ولا يقال :
سيد للثوب أو الفرس من غير العقلاء ويطلق على الحليم الذي لا يستفزه
الغضب وال الكريم والمالك .

قال الطبى : والسيد لفـة من فـاق غيره كـرا وحـلماً .

قال صاحب تحقيق المقال : ومعنى السيد الكامل المحتاج إليه
 بإطلاق ، وفلان سيد قومه يرجعون إليه ، وجربهم على مقتضى أمره
 ومعولهم عليه عن رأيه يصدرون ، ومن قوله يستمدون ، وللنـاس فيه
 عبارات لا تخرج عما أصلناه ، آل الرـجل عشرته المنسوبون إليه ،
 وهم أولاده وأولاده ما تناسوا ، أى الذكور لا أولاد بناته ،
 كما احتـرـز عنـهم بـقولـنا المنسـوبـونـإـلـيـهـ ،ـ مـلاـيـتـالـأـلـوـلـادـ الـبـنـاتـ ،ـ
 ولا لـلـإـلـخـوـةـ وـالـأـخـوـاتـ وـالـزـوـجـاتـ ،ـ إـلـاـ أنـ يـرـادـ النـسـبةـ الـلـفـوـيـةـ يـشـملـ
 مـنـ ذـكـرـ ،ـ مـيـساـوـيـ عـبـارـاتـ الصـحـاحـ آلـ الرـجـلـ أـهـلـهـ وـعـيـالـهـ ،ـ وـأـيـضاـ
 أـتـبـاعـهـ .

وعبارة بعضهم آل الرـجلـ لـغـةـ عـشـيرـتـهـ وـأـهـلـهـ ،ـ وـالـمـرـادـ بالـنـبـيـ
 هنا في مقام الدعـاءـ أـقـلـرـبـهـ فـيـماـ قـيلـ ،ـ فـعـطـفـ الـأـصـحـابـ عـلـيـهـ لـلـمـغـاـيـرـةـ .

بل عطف عام على خاص ، لأن الأصحاب تعم آل وغيرهم ، وآل الذين في زمانه الذين آمنوا به كلهم أصحاب بل بينهما عووم وخصوص من وجه ، فمن الصحابة من ليس من أقاربه صلى الله عليه وسلم ، ومن أقاربه من ليس مصاحبها ، وهو من جاء بعده ، ومن المسلمين من هو صاحبى وآل كالبياس وحمراء وفاطمة رضى الله عنهم .

وقيل : المراد أتباعه في العمل الصالح ، فيشمل الأصحاب ، فعطفهم عليه عطف خاص على عام لزية ذلك الخاص على من عمل صالحا ، ولم يكن قريبا له صلى الله عليه وسلم في النسب ، وهو اللاحق بمذهبنا ، لأن تخصيصه بالأئل الذين رضى الله عنهم ، الذين أقارب له ، فيه عدم التعميم في الدعاء ، وتفسيره بكل من آمن به ، ولو لم يعمل العمل الصالح فيه دعاء بخير الآخرة لنغير المولى وهو كفر .

وكذا القصد به إلى كل أقاربه ولو غير مؤمنين ، أو غير موفين كفراً ما قصد نحو : أبي لهب ، فمن نص على شرء ملتصده بالولاية شرك ، وقصد من لم ينص عليه كفره نفاق .

وقال الأزهري : المراد بالأئل في مقام الدعاء المطلوب فيه التعميم أمة الإجابة ، أي من اتبعه ولو في أصل الإيمان ، يعني أجاب إلى التوحيد ، قال : هو الأقرب للصواب ، واختاره التقوى ، وقيده القاضي حسنين بالاتقىاء منهم ، فهوافق ما مرّ لنا ، ونؤيده : (إن أولياء إلا المتقون) بل قال بضمهم : يحمل من أطلق عليه .

وقيل : يبقى على إطلاقه بأن يراد بالصلة الرحمة المطلقة ، أي الشاملة لرحمة الدنيا المطلوية لنغير المولى وله ، ورحمة الآخرة المطلوبة له ، وهذا منهم احتياط ، وبعض تنفيه لأن مذهبهم الرجاء لكل من اتبع في أصل الإيمان ، ولو مات مصر على كبار الفقاق .

قال الشنوانى : وجمع بعضهم بأن له استعمالين خاصاً ، وهو الأول وهو من جهة النسب ، وعاماً وهو الثاني وهو من جهة الدين : وهو المراد في مثل هذا المقام ، وأراد بالأول عدم الإبقاء على الإطلاق ، وبالثاني الإبقاء عليه .

واختار الصبان أنه إن كان في العبارة المدعو بها ما يستدعي تفسيره بأهل البيت ، حمل عليهم ، نحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين أذهبت عنهم الرّجس ، وطهرتهم طهيراً ، وإن كان ما يستدعي تفسيره بالأنقیاء حمل عليهم ، نحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، الذين ملأت قلوبهم بآثارك ، وكشفت لهم حجب أسرارك ، فإن لم يكن ما ذكر حمل على الأتباع ، نحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، سكان جنتك ، وأهل دار كرامتك .

وقال الشافعى : آله أقاربه المؤمنون من بنى هاشم وبنى المطلب .

قال الشيخ عميزة : أراد بالمؤمنين ما يشمل المؤمنات ، ففيه تغليب ويشتم ما يشمل البنات ، ففيه تغليب أيضاً وهو صريح في شمول الآل للإناث .

قال ابن قاسم في حاشية جمجمة الجوامع : أعلم أن استدلال الشارح بهذه الأحاديث يقتضي أن أولاد بنات هاشم لا يدخلون في الآل ، لأنّه لاحق لهم في الخمس ، وقضية الأحاديث أيضاً جواز المدقة عليهم ، ويقتصر الشافعى قال الجمهور ، ولكن التحقيق أن هذا التفسير ببيان لن يحرم عليهم أخذ الزكاة ، لما لهم في خمسه الخمس ، فأولاد بنات من ذكر ليسوا من الآل بهذا المعنى ، لأنّه لا يحرم أخذها ، لأنّه لا شيء لهم في خمس الخمس كالزبير وعثمان .

قيل : تخصيص آل بيبي هاشم والمطلب دون غيرهم ، والعشيرة
شرعى لا لغوى ، وانتحقق القصد بالآل فى مقام الدعاء عند عدم
قرينة كل من آمن به ، وعدل مصالحاً إلى يوم الدين (إن أولياؤه
إلا المتقون) وإضافة آل إلى الضمير جائزة كما فعل المعن و فيه إشارة
إلى الرد على الكسائي والتحلسي والزيبيدى المانعن لإضافته للضمير ،
القائلين : إنما من لحن العامة .

ويرد عليهم قوله : وانصر على آل الصليب اليوم ألك بضافته
للكاف ، ثم إن كانت شبّهتم أن الآل إنما يضاف إلى الأشراف
والمعلم عنم الظاهر لا الضمير ، بطلت أيضاً لأن الضمير كمرجعه في
الدلالة ، ويرد عليهم أيضاً في منهم إضافته للضمير حديث :
«اللم مدل على مهد وآل»

قال الشيخ أبو زكريا : قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : من
آلك يا رسول الله ؟ قال : «أنى كل بار تقى» فأضاف للضمير في كلام
السائل وهو عربى ، وفي كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
أنصع الناس .

نعم قيل : الأولى إضافته للظاهر ولا يضاف إلا للعلاء ،
بل إلا لغوى المعلم ، فلا يضاف إلى زمان أو مكان ، وكل من لا يوصف
بالمعلم ، فلا يقال : آل مصر ولا آل موضع كذا ، ولا آل زمان كذا .
ويرد ذلك قوله : من الجزء من آل الوجيه ، وقوله : وانصر على آل
الصلب أيام ألك ، فأضاف للوجيه وهو فرعون ، وللصلب وهما
ليسا عالمين ، لكن هذا قليل لطنه غير مقيس ، ولا يضاف إلا لمن له
شرف ، ولا يرد عليه البيتان ولا قولهم : آل فرعون ، لأنهم مقصورون
بصور الأشراف ، ولأن لفرعون والفرس والصلب شرفاً باعتبار الدنيا
عند أحدهم ، فلا يقال : آل الإسكناف .

وعن الأخفش أنهم قالوا : آل المدينة ، وآل البصرة ، وفيه دليل على جواز إضافته لغير العالم ، إلا إن قيل : إنه قليل أو نادر لا يقاس ، وكذا سمع آل البيت ، والبيت غير عاقل ، وفي إضافته للمدينة والبصرة دليل على جواز إضافته مؤنث ، سمع آل فاطمة وآل فلانة ،
قال الشاعرة :

* غما عن آل فاطمة الجوى *

فيبطل ادعى أنه لا يضاف مؤنث ، إلا أن قيل بتلك ذلك ،
والغالب إضافته إلى علم من يعلم من له خطر وشرف في الدين أو
الدنيا ، أو فيما ، وندر غير مضاف نحو : هؤلاء آل أو هؤلاء آل
لهؤلاء ، وندر مضافاً إلى علم من لا يعلم كإضافته للوجيه علم
فرس ، وقل مضافاً إلى ضمير فيما قيل ، وإلى اسم جنس كإضافته
للمصلوب ، ولا يقال : اختصاص الآل بأولى الشرف يمنع تصفيه ،
لأن المعتبر فيه الشرف باعتبار المضاف إليه دون ذوات من أطلق عليه
آل ، ولو سلم أن شرف المضاف إليه يقتضي شرف المضاف ، لكن
التحقير باعتبار لا ينافي الشرف باعتبار آخر ، مع أن الشرف تناوت
مراتبه بحسب الإضافات .

قال الشفوانى : وأيضا فالتصفيه يكون للتعظيم .

قال الطبلاوي : منوشن في هذا بأن التصفيه التعظيم فرع تصفيه
التحقير ، ويجوز إضافة أهل إلى ما ذكر كله ، واختصاص آل بأولى
الشرف ، وما ذكر إنما هو بعد القلب الآتي ، وقيل : مطلقاً ، وقد يجمع
بالواو والياء مع النون ، نحو : هؤلاء أو لو زيد ، وجاء أولون بالإضافة
وعدمها على ما مرّ ، والمشهور أن أصله أهل ، قلبت الماء ألفاً ،
ويبحث فيه بأن قلب الماء ألفاً لم يحي ، في موضوع آخر حتى يقاس
عليه .

وقال سيبويه : أصل آل أهل ، أبدلت الماء همزة لقرب المخرج
كما فعلوا في ماء أمهل ماء ، فوسمت همزة ساكنة بعد أخرى
مفتوحة ، فقلبت ألفا ، وإنما لم تقلب الماء ألفا من أول الأمر لـ ما مر
من أنه لم يجيء في موضع قلب الماء ألفا ، حتى يقتضي عليه ٠

وأما قلب الماء همزة في نحو : ماء مع إيقائها همزة دون قلب
الفاء، فوجهه جبر فسنه العاصل بقلب عينه ألفاً، وأصلها الواو ،
لأن الهمزة أقوى من الفاء ، وأنه لو قلبت الهمزة ألفاً لجاء الفان
وإيقاؤها محال ، وقلب الثانى همزة رجوع للهمزة المقاوب عنها ،
لا يقال : هلا أبقيت عينه واواً ليصح ذلك ، لأنها تحركت بعد فتحة ،
فقلبت ألفاً ، ولا بد منه ، وذلك مذهب سيبويه ، وصاحب القاموس ،
واستدل له بتصرفه على أنه لـ ، وهو يرد الشيء للأصله ، ولم
يصر على غيره ، فدل على أنه فرع أهل ، إذ لو تفرع عن أصل غير
ذلك لسمع له مصادر يرده إلى ذلك الأصل ، ورد بأنه سمع له مصدر
وهو أولى كما في القاموس ، فاصله أول بفتح الواو على ما يأتي
بن شاء الله .

بل قد يبحث بأنه حيث سمع أهيل وأويل ، فلا دلالة في التصفيير على تغیر أحد هما ، ويبحث في ذلك بأننا لا نسلم أن أهيلًا تصفيير آل ، بل تصفيير أهل ، وأما أويل فتصفيير آل كما للكسائى القائل : سمعت أغربا فصيحا يقول : أهل وأهيل ، وآل وأويل ، وكما

للدّمامي القائل : إنَّ أَلَا لِيْس كَلْمَة مُتَفَرِّعَةٌ عَنْ غَيْرِهَا ، بَلْ هِيَ مَادَةٌ ، وَأَهْلَ مَادَةٍ أُخْرَى مُخْتَلِفَاتٍ ، وَقَدْ يُقَالُ : إِنَّ أُثْمَةَ الْلُّغَةِ نَقْلُوا إِنَّ أَلَا صَفَرَ عَلَى أَهْلِهِ ، وَأَنَّهُمْ مَا قَالُوا ذَلِكَ إِلَّا وَقَدْ فَهَوْهُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ بِعَرَائِشٍ وَهُمْ ثَقَاتُ الْتَّنْقِلِ جَدًا ، وَطَلَبَ تَصْحِيحَ النَّقْلِ مِنْ هُؤُلَاءِ النَّحْوُلِ لَيْسَ لَهُ وَجْهٌ مُقْبُولٌ عَنْ أَرْبَابِ التَّقْوِيلِ وَأَمْحَابِ الْمَقْوِيلِ ٠

أَمَا تَرَى أَنَّ الْفَقِيهَاءِ أَوَّلَ الْمُهَدِّثِينَ وَغَيْرَهُمْ إِذَا نَقْلُ جَلِيمَ أَوْ جَلِيلِهِمْ عَنْ إِمامٍ فَلَا اعْتَبَارٌ عِنْهُمْ لِنَعْ مَسْحَةَ النَّقْلِ ، وَطَلَبَ التَّصْحِيحَ ، وَأَوْ فَتَحَ ذَلِكَ الْبَابَ لَمْ يَقِنْ اعْتِمَادَهُ عَلَى مَا فِي الْكِتَبِ ، وَلَا يَصْحُّ التَّعْوِيلُ عَلَيْهِمْ ، وَلَا يَنْبَغِي التَّعْرُضُ لِذَلِكَ إِلَّا لَوْجَبَ يَعْرَضُ ، وَإِلَّا مَلَأَ يَنْبَغِي فَائِدَةً كَمَا لِلشَّنْسَوَانِيِّ ٠

وَإِنْ قُلْتَ : أَنْتُمْ مُعْشِرُ الْأَبَاضِسِيَّةِ لَا يَجُوزُ عِنْدَكُمْ حُسْنُ الظَّنِّ فِي مَخَالِفِكُمْ ، وَلَا فِي مَسَاحِبِ الْكَبِيرَةِ مُطْلَقاً ، فَكَيْفَ تَجْعَلُ الْمُخَالَفَ ثَقَةً ؟

قُلْتَ : هُمْ ثَقَاتٌ فِي عِلْمِ الْلُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَغَيْرِهِمَا ، مِنْ دُونِ أَصْوَلِ الشَّرِيعَةِ ، فَقَدْ رَأَيْتُهُمْ أَعْنَى مُعْشِرَ الْأَبَاضِسِيَّةِ قَدْوَهُمْ فِي الْلُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَغَيْرِهِمَا ، وَفِي تَقْسِيرِ الْأَيِّ ، وَفِي فَرْوَعِ الْفَقَهِ حِيثُ يَخْطُوا مِنْ فَعْلٍ بِقُولٍ مِنْ أَقْوَالِهِمْ فِي الْفَرْوَعِ ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِحُسْنِ الظَّنِّ فِيهِمْ فِي ذَلِكَ ، وَلَا يَضْرِبُ حُسْنُ الظَّنِّ هَذِهِ لِأَنَّهُ لِيْسَ عَلَى وَجْهٍ يَوْجِبُ الْوَلَايَةَ ، بَلْ عَلَى وَجْهٍ أَنَّ الْأَصْلَ عَدْمُ الْكَذْبِ ، وَأَنَّهُمْ لَا يَجِيزُونَ انْكَذَبَ ، كَمَا لَا نَجِيزُهُ ، وَأَنَّهُمْ مُجْتَمِعُونَ فِي الْعِلْمِ جَدًا ، وَأَنَّهُمْ نَمْ يَدْعُونَ إِلَى ذَلِكَ اعْتِقادَ مَذْهَبٍ فَاسِدٍ ، فَلَذَا لَمْ يَجْطُوهُمْ ثَقَاتٌ حِيثُ دَاعِمُهُمْ إِلَى ذَلِكَ الْاعْتِقادِ فِي مَسَأَلَةٍ ، وَذَكَرَ الْمُتَبَرِّأُ مِنْهُ بِمَا فِيهِ مِنْ الْحُسْنِ ، لَا عَلَى وَجْهِ الدَّحْ ، بَلْ قَالَ بِعَصْنَا : أَوْ عَلَى الدَّحْ جَائِزٌ إِذْ هُوَ عَلَى أَمْرٍ صَحِيحٍ بِلَا قَصْدٍ وَلَا يَةٍ ٠

هذا ما ظهر لي ، وإلا فكم رأيت في أهل مذهبنا من كتب تصريف او لفه او منطق ، فياليه من مذهب ما تؤمن به ، ويا له نقله علماته ، ويظهر لي انه حيث نصوا على ورود تصفيه ال على اهيل وأويل له اصلان : أحدهما : أهل بقابعتباره صفر على اهيل ، والآخر : اول بقابعتباره صفر على اوبل ، فصح الاستدلال على ان اصل انه اهل باهيل . ونن لا ينافي ان له اصلا آخر بقابعتباره صفر على اوبل . لا ينافي اهيل تصفيه اهل لا آل ، لأن الإنتمة نقلوا عن العرب انه تصفيه ان ، وما قالوا ذلك إلا لأنهم من العرب أنه تصفيه ال ده مر ، فاهيل يكون تصفيه ال ، ويكون تصفيه اهل .

ثم رأيت ابن قاسم صاحب الآيات البينات نعم على ذلك ، فاصحده على موافقتي لعلامة محقق .

وقال الكسائي : كما مر أصل آل أوكل بفتح المزة والواو بدون تشديد ، تحركت الواو وافتتح ما قبلها ، فقلبت ألفا ، وهكذا هو وغيره تصفيه على اوبل فهو دليله ، وعليه الجوهرى حيث ذكره في عين الواو لا في عين الماء ، وهو مأخوذ من آل يؤول إلى كذا اذا رجع إليه بتقابلية أو نحوها ، ولا يقال : لو كان أول أصل آل لنقطت به العرب ، لما علمت أنه تحركت الواو بعد فتح ، فقلبت ألفا فهو أمر مرفوض ، لأنهم لا ينطقون بولو متعركة بعد فتحة بل يقلبونها .

ويبحث في مذهب سيبويه بأنه لو كان أصله أهلا لما فرقوا في الإضافة بين آل وأهل ؟

ويحاجب : بأنه لا يلزم من كون الشيء أصلًا لشيء أن يسمى-تعمل استعماله ، وكم للأصول من مزايا على الفروع ، وكم من تصرف في الفروع ليس في الأصول .

ويبحث على مذهب سيبويه والكسائي ، من حيث الاستدلال بالتصغير ، بأن المصنف نزع الكبر ، وقد توقف العلم بأصالة ذلك الحرف في الكبر على أصالته في المصنف ، فجاء الدَّور ؟

وأجاب الشنوانى : بأن توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجود لا توقف علم ، وتوقف أصالة الحرف على ما ذكر توقف علم لا توقف وجود ، فلم تحمد جمة التوقف ، فلادور ٠

هذا وقد مرَّ بعض المحققين بشذوذ نحو : ماء ممَّا هزته عن هاء ، وعليه فليزم على مذهب سيبويه شذوذ إلا إن قيل : جعلوا نحو ما شرداً لأن هزته لم تقلب الفاء بعد قلبها عن هاء ، وهو بعيد ، والمصحب بفتح الصاد وسكون الحاء ويكسر الصاد جمع صاحب كراكب وركب ، وسافر وسفر ، وتأجر وتجر ، وهو غير مقيس والقياس مصحب بضم الصاد وفتح الحاء مشددة ، كراكع وركع ومصحب بضم الصاد وفتح الحاء مشددة بعدها ألف كراكع وركاع ، ومصحبة بفتح الصاد والباء بدون تشديد دون ألف ككامل وكملة ، وطالب وطلبة ٠

وهذا كله إن قلنا : صاحب وصف أو لوحظت وصفيته المنسوبة ، وأما إن قلنا : غير وصف وغير ملحوظة هي ، فقياس جمعه صواحب ككامل وكواهل ، كذا ظهر لى ، وقيل في نحو : المصحب والركب والسفر والتاجر بفتح الأوائل ، وسكون الثوانى إنها اسم جنس لا جمع ، وقيل : اسم جمع وهو المختار عندهم ، وبه قال سيبويه ، يقول : فاعل لا يجمع على فعل ٠

وأمَّا أصحاب فقال الدواني : هو جمع مصحب بفتح الصاد وسكون الباء الذى هو جمع صاحب أو أصحاب جمع مصحب بفتح

وـسـكـون ، الـذـى هـو مـخـفـف مـن صـحـب بـفـتح فـكـسـر الـذـى هـو مـخـفـف
صـاحـب بـالـأـلـف .

وقال السعد في المطول تبعاً للزمخنري : إن جمع مصاحب وود
بأن الجوهرى منع جمع فاعل على أفعال ، وأجيب بأن استعمال
الزمخنري بمنزلة الرواية ، لكن قد وافق السعد في حاشية الكشاف
الجوهرى حيث قال : الحق عدم ثبوت أفعال جمع فاعل ، حتى قيل
لن أصحاباً جمع محب بالسكون الذى هو اسم جمع أو جمع محب
بالكسر مخفف مصاحب ، ولقائل أن يقول : إن أفعالاً كما لا يكون جمعاً
لفاعل ، كذلك لا يكون جمعاً لفعل بسكون العين صحيحاً إلا شذوذًا
فيهما ، ولو اعتلت العين في فعل بالسكون لجمع على أفعال ، كتوب
وأثنوا ، وبهت وأبيات .

قال في التوضيح : كما شدَّ أي المعاٰل في فعل المفتوح فإنه
الصحيح العين الساكها .

وأصله لابن القاسم صاحب الآيات البينات قلت : صرخ في
القاموس بأن أطهارا جمع طاهر ، وصرخ في الفائق بأن أمجادا جمع
أمجاد ، كتساعد وأئمداد ، وربما دل على قياس جمم فاعل على أعمال

قول الميداني : إن فاعلاً يجمع على أفعال نحو : ناصر وأنصار ، وصاحب وأصحاب ، ولعله أراد أنه يرد جمعه على أفعال سماها ، لا أنه مقيس .

قال صاحب مجمع الأمثل : إن هذا الجمع عزيز في كلامهم ، ومعلوم ظاهر أن القلة لا تناهى الصحة ، ولا الفساحة ، وإنما المناف لهما الشذوذ ، وفيه أن الشذوذ لا ينافي الصحة ، ولا ينافي الفساحة مطلقاً ، بل يقال : شذاذ قياماً فصريح استعمالاً ، وحمل ما ذكر على أن المراد بالجمع فيه الجملة والجماعة ، لا الجمع النحوي خلاف الظاهر المتباادر ، والصاحب هنا الصحابي ، والصحابي نسب إلى الصحابة ، والصحابة في الأصل مصدر أطلق على أصحابه صلى الله عليه وسلم ، والصحابة لغة استعمالها فيهم أخص من الأصحاب ، فالصحابية أصحابه صلى الله عليه وسلم فقط ، وأمّا الأصحاب نيطاق على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الأصحاب مطلقاً ، والصحابي والأصحاب والصحابية في مقام الدّعاء ، بل النسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم من رأى النبي صلى الله عليه وسلم وآمن به ، وإن لم يرو عنه ، وإن تطل صحبته ، هذا مختار أبي يحيى وغيره .

وحده الشنوانى عن بعض الطعاء بأنه من اجتمع مؤمناً بمحمد صلى الله عليه وسلم وإن لم يره اظلمة ليل مثلاً ، أو عدم بصر ، ولم يطل اجتماعه بالمصطفى صلى الله عليه وسلم قال : هذا هو الصحيح من الخلاف ، بخلاف التابعى وهو صاحب الصحابى " فإنه يشترط فيه الإطالة على قول نظراً للعرف ، والفرق أن الاجتماع بالمصطفى صلى الله عليه وسلم يؤثر من النور القلبى أنسعاف ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصحابى وغيره من الآخيار ، فالاعتراض الجلف

بمجرد ما يجتمع بالمصطفى صلی الله علیه وسلم مؤمناً ينطق بالحكمة
يبرأة طلعته صلی الله علیه وسلم .

قال : واعتراض التعريف بأنه يصدق على من مات مرتدًا
كعبد الله بن حنظل بخلاف من مات بعد ردهته مسلماً كعبد الله بن أبي سرح ، وكذلك يعتراض على تعريف أبي يحيى .

وأجاب المطى بأنه كان يسمى قبل الرّدّة مُحَاجِباً ، بل يسمى باعتبار ما قبل الرّدّة مسلماً ويكتفى بذلك في صحة التعريف ، إذ لا يشترط في التعريف الاحتراز عن المخالف العارض لبعض أفراده .

قال المحلّي : ومن زاد من متأخرى المحدثين كالعراقي في التعريف ،
ومات مؤمناً لل الاحتراز عن ذكر ، أراد تعريف من يسمى صاحبها
بعد انفراض الصحابة والإلزام أن لا يسمى الشخص صاحبها حال
حياته ، ولا يقول بذلك أحد ، وإن كان ما أراده ليس من شأن
التعريف .

قلت : ومثل عبد الله بن أبي سرح ، الأشعث بن قيس ، لا لطف الله به ، وذلك لأن الردة تبطل وصف الصحبة ، وبالإسلام يعود .

قلت : واشترط بعض المحدثين التمييز ، إنما هو في الصحابة
الذى تجوز روایته ، والرواية عنه ، والكلام هنا في أعمّ من ذلك ،
وقد شمل التعريفان غير المميز ، وشملا من اجتمع به صلى الله عليه
 وسلم ، ولم يعلم أنه هو صلى الله عليه وسلم ، وقد آمن به ومن
 اجتمع به ، ولم يشعر واحد منها بالآخر أنه هو ، وشملا من اجتمع
 به وراء ستار رقيق لا يحجبه ، ومن لقيه مارأ ولو الى غير جهته من غير
 مكث عند الوصول اليه ، وشملا من رأاه من كوة في جدار بينهما وخطابه
 من الرؤية منها ، فإنه اجتماع أو في حكمه ورؤوية قطماً .

وأخرج الحد الأول من اجتمع به ولم يره ، وأدخله الثاني ، وأدخل الأول من رأه من الكوة ولم يخاطبه ، وانظر : هل يدخله الثاني ؟ توقف فيه ابن قاسم ، وأدخل الثاني من اجتمع به ، ولم يشعر واحد منها بالاجتماع ، أو لم يشعرا مما ، وأخرجه الأول ، وأخرج الثاني من رأه من بعد وكلامهم صريح في أنه صحابي كما في الحد الأول فإنه مدخل له ، وتزداد فيه ابن السبكي في من الموضع ، وذكر أنه إن لم يثبت أنه صحابي غلا إشكال ، وإن ثبت التراجم مصدق الاجتماع مع الرؤية من بعد ، وشملا من رأه واجتمع به في ظلمة ، ولا يشمل الأول من اجتمع به ولم يره لظلمة أو عمي ، وشمله الثاني ، وشمل الأول من رأه قبل النبوة وآمن به بعدها ، وشمل الثاني من اجتمع به قبلها إن علق قوله بمحمد باجتماع فقط ، لا بمؤمنا ، وشمل هذا الثاني على هذا التعليق من اجتمع به ثم آمن به بعد ، وكذلك شمل الأول من رأه وآمن به بعد .

وقيل : هذان غير صحابين ، وشملا من رأه أو اجتمع به يعوديا أو نصريانيا قبل النبوة ، وقد تمسك بتوراته أو إنجيله جميرا ، لأن فيهما أنه نبي آخر الزمان ، وقيل : غير صحابي وذلك كبحري الراهن ، وعمرو بن نفيل ، وورقة بن نوفيل ، لأنهم لم يدركوا الدعوة .

وقال شيخ الإسلام ، تبعا لجماعة : إن ورقة صحابي ، وقيل إن من اجتمع به غير مؤمن بعد الدعوة ، ثم آمن ولم يجتمع بعد غير صحابي كرسول قيسير لتأخر إسلامه عن اجتماعه به صلى الله عليه وسلم ، ولم يجتمع به بعد ، ويعرض على التعريفين بشمولهما من اجتمع به مناما أو بعد موته وقبل دفنه ، أو رأه كذلك مع أنه غير صحابي ؟

الجواب : أنه لا يتبادر منها بخولهم بل خروجهم ، وشلما من حنك أو حمله من الأطفال ، أو رأه أو اجتمع به بدون حمل وحنك ، لأن كل مولود ولد على الإسلام والتوحيد وشلما من رأه أو اجتمع به في الأرض أو في السماء أو في الهواء من الملائكة والأنبياء ، كالغفر فإنه اجتمع به في الأرض ، وكذا عيسى في بيت المقدس ، واشترط بعض أن يكون الاجتماع عادياً أي متعارفاً ، فتدخل الملائكة الماجتمعة به في بيت المقدس ليلة الإسراء ، أو في غيره في غير ليلة الإسراء ، أو في الهواء بين هذه الأرض وهذه السماء بناء على أن الاجتماع بهم متعارف ، وتخرج الملائكة والأنبياء الذين رأوه في السموات ، فإن الاجتماع بهم غير متعارف ، والمفضل بالقصر لضرورة الوزن والقافية ، جمع فاضل على القياس لأنه ، مما ضاهي نحو : كريم وبخيل ، في كونه كالعزيز .

ولكريم وبخيل فعلا كذا لما ضاهاهما ، قد جعلا نحو : عاقل وغلاء ، وصالح وصلحاء ، وشاعر وشراة ، وفعلا مقياس في ذلك كله وعقلاء ، وصالح وصلحاء ، وشاعر وشراة ، وفعلا مقياس في ذلك كله وصاحب الخلاصة ، فليحمل فضلاء على القياس لقوله بالقياس ، فبطل الدعاء صاحب فتح الأقوال ، أن فضلاء على غير قياس ، ولو كان ظاهر التوضيح عدم القياس ، حيث عبر في فعيل وفعلا بالاطراد ، وفي فاعل المضاهية بالكثره ، ولو سلم في الجملة كان قياسه فضلـاً بناء مضمومة ، وصاد مشددة مفتوحة ، وفضلاً كذلك ، وبالفـ بعد الفـاد ولا شـ ، بعد اللـام فـيمـا مـعتبرـا وفضـلة كـطلـبة .

والمفضل الزيادة ، ومن زاد على أحد بشـيـ فقد فـضـلهـ بهـ ، ولا شـكـ في فـضـلـ الآـلـ وـالـصـبـحـ لـحـوزـهـ شـرفـ الدـنـيـاـ لـصـبـقـبـمـ

النبي ، ورؤيتهم أو رؤية الصحب ، أو بعضهم له شرف الآخرة لعله
درجتهم (لا يسمى منكم من أثنيق) الآية .

وقال صلى الله عليه وسلم : « لو أن أحداً منكم أثنيق مثل أحد
ذهب ما بلن مدة أحدهم ولا نصفه » كذا في الصحيحين .

* تعلان :

الأولى : أن الناظم فضل نبينا صلى الله عليه وسلم على الورى
مطلقاً ، فيشغل الملائكة والأنبياء مطلقاً ، وهو صحيح ، ولو قال بعضهم
جبريل أفضل منه وهو مردود ، وذلك مبسوط في كتاب الفقيه ، وفي
تفضيله على الأنبياء ، منافية لقوله : « لا تفضلوا بين الأنبياء »
وقوله : « لا تفضلوني على يومنا » ونحوهما !

الجواب : أنه إنما نهى عن تفضيل يؤدى إلى تقييم المفضول ،
لأن تقييم النبي من الأنبياء شرك ، والناظم لا يفعل ذلك ، وأنه نهى
عن تفضيل في نفس النبوة التي لا تتفاوت في ذوات الأنبياء المتقاوين
بالخمسائن ، والناظم لا يفعل ذلك ، والقرآن صرخ بتفضيل البعض
على البعض فقال : (تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من
كلم الله ورفع بعضهم درجات) أو المقصود في الحديث الأول :
لا تفضلوا بين الأنبياء غيري ، وبيانه نهى قبل علمه أنه أفضل الفق ،
ولذا لما علم قال : « أنا سيد ولد آدم ولا نظر » وقال : « أنا سيد
الناس يوم القيمة » وخص يوم القيمة لظهور ذلك فيه بلا منازعة .
وقال : « آدم ومن دونه تحت لوائي » وقال : « أنا أكرم الأولين
وآخرين على الله ولا نظر » .

الثانية : ذكر بعضهم أنه لا يُؤتى باللطف الرحمة في حقه صلى الله عليه وسلم منا استقلالاً ، فلابد من إيجاد أى يكره له اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول رحمة الله ، لأن في ذلك إساءة أدب ، لأن لفظ الرحمة مسار شعاراً لغير الأنبياء والملائكة ، فمن شأنه أن يرتكب الذنب .

وخرج بقوله : منا ما جاء في بعض الروايات : اللهم صل على محمد وارحمه محمدأ ، وخرج بقوله : استقلالاً ما كان تبعاً كقول الأعرابي : اللهم ارحمني وارحم محمدأ ، ومن ثم لم ينكر عليه إلا قوله : ولا ترحم معنا أحداً بقوله : حجرت وأسمأ يا أخي العرب ، وكم من شيء يجوز تبعاً ، ولا يجوز استقلالاً ، وبكلام الأعرابي أجاز بعض إطلاق الرحمة عليه صلى الله عليه وسام ، والمراد زيادة النعم والدرجات ، وإنما يكون سوء الأدب في قول القائل : اللهم انصر له والسلام ، مثل المصلحة فلا نسلم على غير الأنبياء والملائكة إلا تبعاً لهم .

ويجوز بالخطاب استقلالاً ، ولو على غائب بالكتابية أو بالوصية باللسان نحو : السلام عليك ، ومنعه الجويني استقلالاً على الغائب المخاطب وأجاز خطاب الحاضر به ، فلابد يقال : قال عمر صلى الله عليه وسلم أو عليه السلام ، بل رضي الله عنه ، وأجازت التشيمية : قال على صلى الله عليه وسلم ، وكراه ذلك لأنه شعار الأنبياء والملائكة كما مسار عز وجل ونحوه شعاراً له تعالى فلا يقال : قال محمد عز وجل ، ولو كان جليلاً عزيزاً ، ويستثنى من قيل بنبوته ، وتتنوع فيها كرميin ولقمان ، فإنه يجوز لنا التسليم عليه دون المصلحة استقلالاً .

والحق أنه إن بنينا على أن ذلك المتراء فيه شيء جازت صلاتنا وسلامنا عليه استقلالاً وآفة أعلم .

الأعراب: ثم حرف عطف ، وترتيب ومهمة مبنية على الحركة ،
لثلا يلتقي ساكنان ، وكانت فتحة للتخفيف اشتقها بالتضعيف ، وعطى
بثم لأن بين حمد الله والصلة على رسوله والله ومحبه مسافة
لا تحسى ، لأن حمد الله أحق بالتقديم ، وأهم ولأن حمد الله مقدم
على كل أمر ذي بال ، فعطى بها ليفيد الترتيب صرحاً ، أو هي مجرد
الترتيب بلا مهلة ، لأن الصلة عليهم قرينة من الحمد إن لم يتکاف
لكونها حمداً ، أو هي مجرد الترتيب الذكى ، ومحل الإطالة في ذلك
علم النحو .

والصلة مبتداً وإل للحمد الذهبي ، أي الصلاة المعمودة في
التراجيم ، وفي مقامات الدعا ، وعلى خير متعلق بمذوف جوازاً إن
قدر خاصاً أي واجبة ، أو آت بها أنا أو نحو ذلك ، ووجوباً إن قدر
عاماً أي حاصلة أو مستقرة أو نحو ذلك ، ويقدر أيضاً في ذلك فعلاً ،
ومحل الترجيح والاطالة النحو ، وذلك المذوف خبر ، وجملة المبتدا
والخبر معطوفة على جملة الحمد لله عطف اسمية انشائية على الواضح
على الاسمية الخبرية ، بناء على جواز عطف الاشئاء على الاخبار
وعكسه مطلقاً أو إن جمع بينهما مقام ، وهو هنا التبرك كما جمع بين
الاسمية والصلة في بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا
محمد إذا أثبنا الواو قبل صلي ، وجعلناها للمطف لا للاستئناف .

وقلنا : متعلق البسمة أخبار وان جعلنا جملة الحمد لله انشائية
كان عطفه انشاء ، والأول فيه مشكلة من حيث عطف اسمية على
اسمية ، والثانى فيه المشكلة من المعيارية المذكورة ، ومن حيث عطف
اشئاء على انشاء ، وان نصينا الحمد فالجملة معطوفة على جملة
أحمد ، أو نحمد عطف اسمية خبرية أو انشائية على فعلية انشائية
أو خبرية .

تيل : ويرجح هذا عدم الفصل بين المطوف والمطوف عليه ، وعليه
أبو يحيى .

قلت : إنما ي عدم الفصل اذا جمل لا أبغي حالا ، وجعل حمدًا
مصدرًا للحمد ، أو لأحمد المقدر قبل الحمد ، أو بدلًا من الحمد بالنصب ،
اما اذا جمل مصرا لأحمد مقتولا متصلًا به غير أحمد المتقدم ،
فجملة أحمد المقدرة فاصلة إلا إن جعلت بدلًا من أحمد المتقدم ، وهو
لم يجعلها كذلك .

ويجوز نصب الصلاة بأصل مقدراً فتعلق على أحدهما على ما في
 محله من الخلاف ، فتعطف جملة أصل ، وهي انشائية على جملة
أحمد كذلك إنشائية أو خبرية ، وإن عطف أصل على الحمد لله ، فمعطف
فعالية على اسمية ، وعلى حرف مبني على سكون الألف ، والورى مضاف
إليه ، أي خير الأمم أو البشر ، بل خير المخلوقات ، والاضافة لتعريف
المهد الخارجي ، أي الأفضل المعنى المعلوم عند أهل الله ، وأل
للاستغراق ، والواو حرف عطف ، وعلى حرف جر وسادات أو سادة
 مجرور بها ، والجار والجرور معطوفان على قوله على خير ، وإنما
أعاد كلمة على مع جواز تركها والاستغناء عنها رداً على الشبيهة حيث
منعوا في مقام الدعاء ، الفصل بينه صلى الله عليه وسلم وبين الله
 بكلمة على ، مستتدلين في ذلك إلى حديث موضوع وهو : « لا تفصلوا
 بيني وبين آلى بعلى » .

ونا مضاف إليه مخفوض المحل بالاضافة أو بالمضاف ، أو بحرف
الجر المنزو على ما في ذلك من البحث ، وبنى لشبيهه بالحرف في

الوضع على حرف أو لشبيه في المعنى معنى انحرف الذي هو ناف قوله
إيانا ، بناء على أنه حرف ، والاضافة لتعريف المعهد الخارجي ، أي
السادات المعينين المعلومين عند أهل الملة ، وأآل بدل الشيء من انسى ،
من سادات أو سادة ، بدل مفصل من مجلد أو بيان ٠

ومحب معطوف على آل ، فالمراد بالسادة أو السادات الآل
والأصحاب ، وهو آله مضاف إليه ، وكذلك هاء محبه اضافة تشريف ،
والفضل نعت لمحبته نعت مدح لأنك احتراز ، لأن الصحب عند
كلهم فضلاء ، وأما لو عبر بذلك بعض أصحابنا فإنه للاحتراز عن نيس
بفضل مثل : معاوية وعلى وعثمان ، أو هو أيضاً للاحتراز عند
الناظم ، أخرج به من كان محبانياً وملت مرتدًا ، لأن ربما توهم دخونه
في الأصحاب مع أن الأصحاب في مقام الدعاء ليسوا إلا من ماتوا
مسلمين ٠

وان قيل : لا يتوجه ذلك فهو أيضاً لل مدح ، وعلامة جره كسرة
محفوفة مع المزة ، لأن أصله المد وقصر للضرورة ، أو نعت لآل
محب ، ولا يكون نعتاً لسادة أو سادات ، لأن النعت يسبق البدل
أو البيان اذا اجتمع مع أحدهما ، لأن التوابع اذا اجتمعت يقسم
النعت ثم البيان ثم التوكيد ، ثم البطل ، ثم النسق ، وانظر
بسط ذلك في حاشيتي على القطر وشرحه ٠

ويجوز عطف محب على سادات أو سادة ، فيكون المراد بالسدادات
أو السادة الآل فقط ، فيكون إيدال الأول من السادات أو السادة إيدال
شيء من شيء ، ولا مجلد ولا تفضيل ٠

ويجوز قطع الفضلاء الى الرفع اي المدحون هم الفضلاء ، والى النصب اي مدح الفضلاء ، والرفع والنصب محفوظان مع المهزة ٠

ويجوز رفع آكل وصاحب مما على قطع البيان والبدل ، ونصبهما كذلك بناء على جواز ذلك ، وقدم الآكل على الصحب ولو أدخلناهما مما في سادة أو سادات ، لأن الصلة على الآكل جامدة بالنص ، وعلى الصحب بالقياس ٠

ويعد فالفعل من يحكم تصرفه
يحرز من النفع الأبواب والسبلا

أى وبعد البسمة ، وحمد الله ، والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلى آل الله وصحبه ، فإن الفعل من يتقن تقبيله ، أى اختلاف صيغة لاختلاف معانيه يحصل أبواباً وسبلاً من اللغة ، وفائدة ذلك الاستعانة على فهم كتاب الله تعالى ، وسنته نبيه صلى الله عليه وسلم .

وإن قلت : مضمون الجزا وهو حوز متقن تصرف الفعل أبواباً وسبلاً من اللغة ثابت ، سبقت من الناظم البسمة والحمدلة والصلوة أم لا فما فائدة تقييده بالبعدية بفتح الباء الموحدة ؟

قلت : المعنى وبعد ، فاعلم أو فاقول الفعل من يحكم الخ ، فانجواب محذف وهو أعلم أو أقول أو نحوهما ، ومحذف القول وبقاء الفاء مختلف في جوازه كما بينته في مطلع ، أو قوله بعد قوله للأخبار والإعلام ، بأن من يحكم تصرفه يحرز ما ذكر ، فإن القيد تعلق به ، كأنه قال : أخبرك وأعلمك بعد الحمدلة والصلوة أن من يحكم تصرف الفعل يحرز أبواباً وسبلاً من اللغة ، أو قوله بعد مستعمل مجرد الانتقال ، ولم يقصد معناه ، وهذا بعيد ، والمقصود تحقق ما بعد الفاء ، لأن الواو أفادت معنى إمّا لنيابتها عنـا ، وإمّا دالة على معنى مهما يكن من شيء بعد الحمدلة والصلوة أى أى شيء كان بعدهما فال فعل من يحكم الخ .

فالقصـد لزوم تحقيق ما بعد الفاء بعد ما تقدم ، فإن وقوع شيء في الدنيا بعد الحمدلة والصلوة لازم متحقق ، فكذا مدخل

الفاء لازم متحقق ، لتعلقه باللازم المتحقق ، وبعض يفسر مهما في مثل
هذا بيان الشرطية ، ان وقع شيء ما بعد الحمدلة والصلوة ، فال فعل
من يحكم إلخ ، وإن شيء وقع قطعاً ، فال فعل من يحكم تصرفه يجز
قطعاً أبواباً وسيلاً .

وقد أطلت الكلمة على ذلك كله ، وما يتحقق به في غير هذا ،
فانظر شرح عصام الدين وإنما يؤتى بقولك : ويعد ،
أو أمّا بعد ، للانتقال من غرض لآخر ، فلا تقع أول الكلام ولا آخره ،
ولا بين كلامين متحدين ، بأن يكون الغرض واحداً ، بل تقع بين كلامين
متناهرين غرضاً بينهما مناسبة ٠

فإن الحمد والصلوة معايران لحوز متقد تصرف الفصل أبواباً
وسيلات ، وبينهما وبينه نوع مناسبة لتعلق الكل بالتأليف ، ففي قوله :
وي بعد اقتضبنا قريباً من التخلص ، لأن المتنقل منه معاير للمتنقل إليه
من حيث الغرض ، وبينهما مناسبة ، والانتقال بما افتتح به إلى مناسبة
يسمى تخلصاً وإلى غير مناسبة اقتضاياً ، والإتيان بقولك : ويمد
غير سنة ، وإنما السنة الإتيان بأصله ، وهو أمّا بعد ، لأنّه هو الذي
يأتي على الله عليه وسلم به في خطبه وكتبه .

وقال ابن عبد الحق في شرح شيخ الإسلام : الإثبات به سنة
إعطاء للفرع حكم الأصل ، وأصلها : أمّا بعد ، بدليل لزوم
الفاء كذا قيل ، ويأتي ما فيه ، وخصت أمّا بذلك لضعف دلالتها على
الشرط ، لأنها بطريق النهاية عن مهما فلزمتها الفاء متقوية للدلالة ،
أي مهما يكن من شيء فال فعل من يحكم إلخ ، فمهما منحول مطلق ،
أي أيّ كون يكن شيء على زيادة من الإثبات ، وهو قول ، أو لأن
الشرط للتغلق الذي فيه كان كالنفي ، وعن بعض مهما مبتدأ ، والاسمية
الازمة للمبتدأ ، ويكون شرط ، والفاء لازمة لجوابه ، حيث لا يصح

شرطًا وهو تام ، وشىء فاعله ، ومن زائدة على ما مرّ وهو باطل لعدم الربط بين المبتدأ والخبر ، أو تامة وفاعلاها عائد لهم ، وهو الرابط ، ومن شىء بيان للضمير حال منه أولهما نعت لها إن قيل بجواز نعتها .

والبيان هنا مساً و للمبين لجواز ذلك حيث أريد العموم ودفع بوسم إرادة نوع بعينه ، ويجب في غير ذلك كونه أحسن منه نحو : (ما ننسخ من آية) وقيل مما حرف بمعنى إن يكن تام وفاعله شىء ، ومن زائد ويرده أن منها اسم لعود الضمير عليها في مما تأتنا به ، والضمير لا يعود للحرف إلا إن كان لها إلا استعمالان ، وحذفت مما يكن من شىء ، فأقيمت أمّا مقامها ولزمها الاسم دائمًا وهو في البيت بعد ، لأنّما نابت عن مما وهو اسم ، ولزمتها الفاء للزومها لجواب مما في الجملة هذا مذهب الزمخشري .

وأمّا نحو : (فاما ان كان من المقربين) فالتقدير فيه : فاما المتوف فقد ولها الاسم تدبيراً .

وقال ابن هشام والجمود : لا يلزمها الاسم ان تلتها ان الشرطية ، فلا يقدرون في الآية شيئاً ، وتلك الواو حرف فيه معنى الشرط والتوكيد لنعيتها عن أمّا التي هي كذلك ، وبدل على الشرطية الفاء بعدها في الفالب ، وبدل على التوكيد تعليق وجود ما بعد للفاء بوجود ما لا بد من وجوده ، وهو شىء ما وليس تلك الواو ولا أمّا النافية هي عنها للتمكيل في مثل هذا المقام نحو : أمّا زيد فذاهب .

وأمّا تقدير التفصيل بنحو : وأمّا غيره فجائز ، وأمّا بعد ذكر حوز متن القول تصرف الأبواب والمسبل ، فلننوجه الى تصريف الأفعال وبيانه أو نحو ذلك كما هو مذهب من يقال : إنّما التفصيل

دائماً وكذا الواو النافية عنها فغير محتاج اليه ، ولا معول عليه ،
وانحق أنها للتفصيل غالباً لا دائماً ٠

ومعنى كونها حرف شرط في عباراتهم حرف فيه معنى الشرط كما
قاله الدمامي ، فبطل قول بعض إنها لابد لها من شرط ، كشرط إن لأنها
حرف فيه معنى حرف الشرط لا أدلة شرط ، والا اختصت بالأفعال والتالي
باطل إجماعاً فكذا المقدم ، وقد يقال : إن أما والواو النافية عنها في هذا
القام ونحوه لا توكيد فيها ، لأنه يخاطب بالتوكيد من أنكر الحكم أو
تردد فيه ، ولا إنكار ولا تردد للمخاطب في أوائل الكتب ، فليسنا للتوكيد
دائماً كما قيل ، وتنتزيل المخاطب منزلة المتعدد أو المنكر حتى يؤكده له
الكلام ليس بالزيم ٠

والجواب : أنا لا نسلم أنه يؤكّد للمنكر والمتعدد والمنزل منزلتهمما
فقط ، بل لنغيرهما أيضاً لغرض ترغيب أو نحوهما ، ويفصل بين أما والفاء
بالمبتدأ أو بالخبر ، أو بالظرف أو بالجار وال مجرور المعمولين للخبر ، ويمعمول
الجواب معمولاً به أو ظرفاً أو غيرهما ، وجملة الشرط ومعمول الفعل
المحنوف المفسر بما بعد الفاء ، ويقدر بعد المعمول وقبل الفاء ، اذ
لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة الا ان كانت للدعاء ، وفصل فاصل نحو :
اما اليوم علمك الله ما جعلت فالامر كذا ، لا تاليأ لأنها نابت عن فعل مع
اسم وفعل لا يبني الفعل إلا بتأويل ، وعلمت من كون الواو نافية عن
اما أنه لا يجمع بينها وبين أما ، إذ لا يجمع بين العوض والمعمول ٠

وأجاز السكاكي الجمجم حيث قال في مفتاحه : وأما بعد فان خلاصة
الأصلين إلا إن جعلها (ح) عاطفة أو استثنافية لا عوضاً ، تأمل ولا يطرد
حذف أما عند المصاص إلا إن كان في الكلام أمر أو نهي نحو : (وربك ذكر) ^و
ويطرد حذفها مطلقاً عند الجمهور ، بدليل دخول الفاء بعد ، وبعد في كلام
لا أمر فيه ولا نهي نحو : وبعد فيقول فلولا تقدير أما لما جاء الفاء ٠

ورده العصام باحتمال أن الفاء للتزيل الظرف متزلة الشرط كما في : (واذ لم يمتدوا به فسيقولون) وأجيب بأن الفاء لو جاءت للتزيل المذكور لم تلزم ، وقد لزمت فليست للتزيل ، لأن التزيل غير لازم إلى أن قال العصام : الترموا التزيل حال اقتران بعد بالواو في خصوص هذا المقام ، أو قال : إن الواو تنيبتها عن أما انتي فيها معنى الشرط لزمنها الفاء ، وأول من نطق بما بعد دود عليه الصلاة والسلام ، ورجح واعترض بأنه لم يثبت أنه تكلم بغير لغته .

وأجيب بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، وهي فعل الخطاب عند كثير أئمها فاصنفة بين كلامين مرتبطين وقيل : يعقوب إذ جاءه ملك الموت فقال : أما بعد فإننا أهل بيت موكل بنا البلاء ، وقيل : قس بن ساعدة ، وقيل : كعب بن لؤي ، وقيل : يمرب بن قحطان ، وقيل : سحبان ابن وائل .

وقد يقلل : الخلاف لفظي بأن يكون نطق بها بعض من ذكر أو لا حقيقة ، ونطق بها البعض الآخر ثانيا له ، وأولاً من نطق بها من قبيلته ، بل أول ناطق بها آدم عليه الصلاة والسلام لقوله تعالى : (وعلم آدم الأسماء كلها) والمراد الأسماء النحوية والأفعال والحراف ، فبطل ادعاء من ادعى نطق غيره بها أولاً حقيقة .

ويجب بأن آدم علمها ولم ينطق بها ، هذا احتمال ، والاحتمال يبطل الاستدلال والفعل بكسر الفاء لغة هو المعنى الصادر من الشخص .

وقال أو يحيى : هو المعنى الصادر من الفاعل وفيه دور لأن معرفة الفاعل تتوقف على معرفة المصدود الذي هو الفعل ، إلا أن أجيب بأنه حد من عرف الفاعل ، ولا يعرف الفعل أو بأن الفاعل تتوقف معرفته على

معرفة لفعل بفتح الفاء أي اصدار ذلك الشخص ذلك المعنى من نفسه ، لأنه اسم فاعل الفعل بفتح الفاء والعين ، ومصدره الفعل بفتح الفاء .

وأما الفعل بالكسر فليس مصدرًا واصطلاحاً المصيغة المخصوصة الدالة على ذلك المعنى ، وهي المراد هنا ، وإن شئت فقل الكلمة الدالة على الزمان بهيئتها ، وعلى الحدث بمادتها ، وعلى الفاعل التراوأ ، ولا يرد لأفعال الجامدة إذ ذلك قلت تعرinya للفعل المتصرف ، والكلام على ذلك بسطته في النحو ، وليس المتضمن بالفعل في البيت الماضي والمضارع والأمر ، والوصف والمصدر ، وأسماء الزمان والمكان والآلة كما زعم في فتح الأقفال .

بل الماضي والمضارع والأمر فقط ، أو الماضي فقط ، وهو أولى وأما غيرها فيدخله قوله تصرفه أي تصرفه من المصدر ، وتصرف غيره منه ، أو تصرفه مع غيره منه ، أو تصرف الجميع منه ، أي من الفعل ونحو ذلك .

وذلك أن التصرف أعم من الاستدراك كما قال أبو يحيى تأمل ، ويجوز أن يكون الفعل في البيت بفتح الفاء بالمعنى المصدر ، ويقدّر مضان في تصرفه ، أي وبعد فال فعل أي فاصدار الحدث من يحكم تصرف دالة بشدّ الدال ، والدال على اصدار الحدث هو الماضي ، وما ذكر كله كذا ظهر لي ، وتصرف الشيء تقبله من حال إلى حال ، وتصرفه تقبليه كذلك ، وبه سمي هذا الفن .

وعلم التصريف يبحث فيه عن أحوال أبنية الكلمات التي هن الأفعال التي ليست بجامدة ، وأسماء العربية ، وهو مختص أصلانه بين ، لا تكون الأصلان في الفعل الجامد ، والاسم المبني ، والحرف ، ولم يكن في الاسم المبني والفعل الجامد لقّوة شبّهما بالحرف ، لأنها لا تقبل التغير ، وسيأتي تعريفه إن شاء الله .

والناظم خص هذا النظم بالفعل وما اجتمع معه في الاستنقاق ، وهو الوصف والمصدر ، والزمان والمكان ، والألة وما كثر ، ومعنى اجتماعه مع المصدر في الاستنقاق استنقاق أحدهما من الآخر على خلاف ، والتصريف في الفعل أصل لكترة تغيره بظهور الاستنقاق فيه ، والفعل مجردأ أو مزيداً فيه ماض ومضارع وأمر ، وقد ذكر كلاً في موضعه ٠

ولكل فعل متصرف تصرفها تماماً مصدر ، وقد جعل للمصدر باباً ، ولكل فعل فاعل ، وقد جعل لاسم الفاعل باباً مع اسم المفعول ، والفعل المتدى له مفعول ، وقد جعل لاسم المفعول باباً مع اسم الفاعل ، وقد يحذف الفاعل فينبوب المفعول ، فيتغير الفعل أولاً ووسطاً وآخرأ في الجملة ، أو في أحدهما ، فجعل للفعل المبني للمفعول موضعاً ذكره فيه ، ولا بد لوقوع الفعل من زمان ومكان ، فمقد لها موضعاً ذكرهما فيه ويكون للفعل آلة وعقد لها موضعاً مع ما يلتتحق بها وبالزمان والمكان ٠

ولم يذكر الزيادة والأصالحة والأوزان والتصريف ، في غير تلك المذكرات ، ويحكم بضم الياء وكسر الكاف مضارع أحکم كأکرم بمعنى يتقن ، وإحکام الشيء بكسر المهمزة إيقانه ، وليس ذلك بلازم كما توهם بعض ، ولو اقتصر عليه صاحب فتح الأقفال فيه وفي صغیره لجواز أن يكون يحكم بفتح الياء وكسر الكاف ، كضرب يضرب بمعنى يتقن أيضاً كما في القاموس ، ويحز بفتح الياء وضم الحاء المهملة بمعنى يحوى ، وحزت الشيء حويته وضمنته إلى أو إلى ملكي ، وأحيطت به وملكته مثلاً ٠

قال أبو يحيى : اللغة ألفاظ يعبر بها كل قوم عن قاصدهم ، وهو في معنى قول القاموس : اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن مقصددهم ، وفي معنى قول بعضهم : اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ٠

وقال السعد : اللغة الألفاظ الم موضوعة للمعنى .

قلت : يبحث في تلك الحدود كلها ، بأن مفهوم اللغة إفرادي ، بدليل قولهم قياساً مطرباً : الأصل لغة كذا ، والقياس لغة كذا ، ونحو ذلك ، والحد لا يصدق بصيغة الجمع على الآحاد التي كلا منها ما صدق مفهومها ، فالأولى أن يقال : لفظ أو صوت بالإفراد ، كقول الرازى : اللغة اللفظ الموضع ، وهو في نفسه بحث قوى لقول النحاة وغيرهم : إن لعل لغة ، وعل لغة ، وحيث لغة ، وحوث لغة ، وقول الفقهاء أمثال ذلك ، وقول بعض : من هو كالعربى أمثال ذلك كالأصممى وابن دريد وأبى نواس ، بل قالت العرب مثل ، فأطلقوا اللغة على اللفظ الواحد .

نعم الاستدلال بقولهم قياساً مطرباً الأصل لغة كذا .. الخ باطل ، لأن معناه مثلاً الأصل في اللغة ، أو حالة كونه في اللغة ، أو من حيث اللغة ، فلم يلزم كون اللغة محمولاً على كذا حتى تكون صادقة على المفرد ، واعتراض الناصر اللقانى على حد السعد بأنه غير جامع ، لأنه غير صادق بالمركيبات : كخمسة عشر ، وقام زيد علماً لأنها غير موضعية ، وهى من اللغة اتفاقاً ، وإنما وضع الواضع خمسة على حدة ، وعشراً على حدة ، وقام على حدة ، وزيد على حدة ، وكذا يرد على حد الرازى .

ويجب بأنها موضعية من حيث أجزاءها وهى المفردات أى الألفاظ الموضوعة ، إما بنفسها أو بأجزائهما ، وفيه تسعف مع أن الأصح أنها موضوعة ، لكن بالوضع النوعى ، فالمراد بالوضع ما يشمل الشخصى والنوعى ، وهو اقتصار الواضع فى وضع المركيبات على بعضها ، لكن قد بذلك الوضع البعضى النوع والحقيقة ، لا خصوص ذلك البعض ، بل كثير من المفردات موصوف بالنوعى ، فلا إشكال .

واعتراض على حد الرازى والسعد أيضاً بأنه غير مانع لصادقه

بالمقولات الشرعية والعرفية ، العامة والخاصة ، وأحاجي المقامي : بأنها باعتبار المعانى المنقول إليها موضوعة لها في اللغة بوضع ثان بال النوع ، فهو مجازات اللغة المشتملة عليها وعلى الحقائق ، واعتبره ابن قاسم بأنه جواب لا يخلص من الإشكال ، لأنها تبقى باعتبار وضعيتها للمعنى المنقول إليها ابتداء بحسب العرف ، غير داخلة فيما أن يقال : إن هذا تعريف بالأعم أو إن الاصطلاحات لا وضع فيها كما ذهب إليه القرافي ، أو أنها وضعيتها صاحب الشرع وصاحب العرف ، وليس القصد اللغة القريبة فقط ، ولا الواضح لأول فقط ، تأمل .

وقال صاحب تحقيق المقال : اللغة كلام القوم الذى به يتحاورون فى تعريف بعض مقاصد بعض ، وأراد بالكلام ما يشمل المفرد ، والا ورد عليه ما ورد على التعبير باللفاظ وأسماء .

واللغة فى تعارف حملة الشريعة : عبارة عما حفظ من كلام العرب الخلق ، ونقل عنهم من الألفاظ الدالة على المعانى ، هذا وقد يقال : إن اللغة تطلق على المفرد وعلى المركب وعلى جملة كلام القوم ، يقال لمجموع كلام العرب : لغة العرب ، ولمجموع كلام البربر : لغة البربر ، ونحو ذلك ، والفعل لغى بكسر الفين يلفى بفتحها أى لمعج أى تكلم بلمجته أى بلسانه ، ويقال : لغا يلفى كدوا يدعوا .

وأصل اللغة الذى بضم اللام وسكون الفين ، أو اللتو ، كذلك يحصل أن يكون أصله واوا ، قلبت ياه وأن تكون الياء أصلية ، أو لفتان حذفت الياء أو الواو ، وعوضت عنها الياء أى التاء ، ولفتحت الفين لأن ما قبل التاء المكتوبة على صورة الياء يكون ما قبلها مفتوحا ، أو ساكنًا غير صحيح ، وكذلك ما قبل تاء التأنيث الماضي ، فأصل اللغة لغة أو لغة كفرنة ، هذا ما ظهر لى ، ومن أنت بأولى منه فهو أولى مني ، ولغى كمدى جمع لا اسم جنس .

قال النطلاوي : لعدم صحة تصغيره على لفظه ، بل صفر على لفظ مفرد ، وذلك شأن اسم الجنس الجمعي ، ولعدم صحة كونه تميزاً لباب خمسة عشر الذي لا يميز إلا بمفرد ، واسم الجنس يصدق بالمرد قبل : تصغيره لنفي بضم اللام وفتح العين ، وتشديد الياء تصغير ابن ، وهو صالح لأن يكون تصغير مفرد ، ولأن يكون تصغير جمع .

قلت : هذا باطل ، لأننا لم نسمع ورود لنفي ، بل يقال لنفي بالضم ، فالفتح فالتشديد بعده هاء ، وهو تصغير لنفي ، ولو قيل لنفي لكن تصغير لنفي لا لنفي ، وصرح ابن جنی أن اللغة فعلة بضم الفاء وفتح العين مخدوفة اللام ، وهي واو ، تتول : لنوت ، أى تكلمت ، كللة بتخفيف اللام أصلها قتولة وكذا أصلها ثغوة ، يقال : قلوت بالقلة وهي عودان يلعب بها الصبيان ، والباب لنفي ، المدخل الى الشيء .

وأصطلاحاً اسم لجملة مختصة من العلم تحته فصول وفروع ومسائل غالباً .

قال بعض أصحابنا : الباب في اللغة المدخل إلى الشيء ، وحقيقة فرجه في سائر يتوصل منها من خارج إلى داخل ، ومن داخل إلى خارج حقيقة في الأجسام : كتاب الدار ، مجاز في المعانى كتاب الإعراب ، والتفسير بعضهم فيه :

وما شئْ حقيقة مجاز
تراء ممراً ولِّي البشاء
وأوله وآخره سواه

والفه عن واو بدليل جمعه على الأبواب ، وتصغيره على بويب ، ومجيء الفعل في بيت ، السبل جمع سبيل ، السبيل الطريق إلى الشيء ، يذكر رؤونث ، قال في الخلامة :

و فعل لاسم رباعي بمد
قد زيد قبل لام إعلاً مفدي
ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف

وقياسه أيضاً ان قيل بتائيه : اسبل
. . . . وللرباعي اسماء أيضاً يجعل
يعنى أفعالاً .

إن كان كالعنق والذراع في
مدد وتأييث وعد الأحرف

وقياسه أيضاً أسلبة بكسر الباء ان قيل بتذكيره قال :
ف اسم مذكر رباعي بمد
ثالث أفعاله عنهم اطرد

وقياسه أيضاً سبلان ، قال :
و فعل اسمها وفعيلاً وفعلاً
غير مدل العين فعلن شمل

ولكن لا يقال من ذلك إلا ما سمع وهو الأول ، وقد تسكن ياءه تخفيها ،
وآل في الأبواب والسبيل للحقيقة لا للاستغراف ، لأن كثيراً من أبواب اللغة
وسبيلها لا يحوزها من أتقن تصرف الفعل ، وذلك ما كان موقوفاً على
السماع ، ولا يلتقي فيه إلى القياس .

قال ابن جنی : وهو الباب الأكثر كرجلة وفرس وحجرة وهذا مما

لا يقدم عليه بقياس ، وكذا ما ورد على خلاف القياس ، مما له قياس فإنه لا يعلم من التصريف بل بالسماع ، ونقل الآئمة : بل يؤخذ جزءه كبير من اللغة بالقياس لا يتوصل إليه إلا من طريق التصريف ، مثل أن تعلم أن مضارع فعل بالضم تضم عنده ، لماذا مع عندك أن كرم مضموم ضممت عن مضارعه دون أن تحتاج إلى سماعه ، وحكمت على ماتحه بالخطأ ، وإذا علمت أن المصدر المبغي من غير الثلاثي على زنة اسم مفعول ذلك الغير قلت مثلاً : مكرماً ومنطقاً ومستفجراً ، أى اكراماً وانطلقاً واستفرجاً ولو لم تسمعهم قالوا هذه الإلتفاظ ، فلعلت أن ليس المراد بالأبواب والسبيل جميع الأبواب والسبيل ، وأن تبعيسية أى أبواباً وسبلاً هي بعض أبواب اللغة وسبلها .

وقد يقال : المراد بالأبواب والسبيل أبواب الفعل وتصارييفه ، وسبل ذلك مآل للتعریف أو عرض أى أبوابه وسبله ، أى أبواب الفعل وسبله ، خلاناً لما يوهمه صاحب فتح الأقفال في الكبير والصغرى ، من أن المراد الجميع وهو باطل لما نصمنا عليه من أن الباب الأكثر من اللغة لا يعرف بالتصريف بل بالسماع ، ونص عليه ابن جنی في شرحه لكتاب أبي عثمان المازني ، لأن من أحكم تصرف الأفعال ولو ضبط السمعاوية أيضاً يعني عنه باب : رجل وزيد ، فإنه لا يؤثر فيه ذلك الاقتنان ، بل جل ذلك المقياس متوقف على اللغة ، فإنه لا تعرف كرم مضموماً فتضمم مضارعه إلا بالسماع ، فلا تقدم لضم راء يكرم حتى تعرف باللغة بضم راء كرم ، ولا لكسر راء يضرب حتى تعلم بفتح راء ضرب ، ولا تقدم لفتح لام يعلم حتى تعلم من اللغة بكسر لام علم .

ولا يعني معرفة الأبنية فقط كمعرفة أن قياس مضارع فعل بالضم ، وقياس مضارع فعل بالفتح يفعل بالكسر ، وقياس

مصارع فط بالكسر ي فعل بالفتح ، فلا بد بعد معرفة الأبنية من معرفة مواد الأفعال ، ليرد كل مادة إلى بنائهما مادة فعل بالضم ، ومادة فعل بالكسر ، ومادة فعل بالفتح كظرف وعلم وضرب ، وهذا افتخار إلى التقليل الفارق بين المواد ، فإنما المتن العظيم الذي هو تصريف لغوى ، من عرف الأقيسة والوازن ، ثم تتبع مواد اللغة ، وهذا هو الجائز .

وأما من عرف الأبنية والأوزان دون المواد فهو تصريف فقط ، وهو غير مستقل ، وغير مكتف عن علم أن قياس فعل بالضم يفعل الضم ، لا يعرف مثلاً أن كرم مضموم فضلاً عن أن يعرف أن مصارعه مضموم ، وهذا يحتاج إلى عدم اللغة الفارق له ، بنقل المواد .

وأما من عرف المواد ولا يعرف الوازن والأقيسة ، فهو لغوى فقط ، لكن لم يذق حلاوة علم اللغة ، علم التصريف ، كمن علم بالنقل والمطالعة فقط ، أن راء كرم مضمومة ، وأن وصلة كريم ، وأن راء ضرب مفتوحة ، وأن وصلة ضارب ، وأن راء فرح مكسورة ، وأن وصلة فرح بكسرها أيضاً ، وكذلك لو علم بالنقل والمطالعة أن يكرم مضموم ، وأن يضرب مكسور ، وأن يفرح مفتوح .

الإعراب : الواو نكبة عن أما ، فهي حرف فيه معنى الشرط ،
هذا أظهر .

وقال الغزى في حاشيته : التلويع إن جعل الواو عوضاً يقتضى
 المناسبة بين الواو ، وإما مصححة لتعميرها عنها .

قلت : المسبب أن الواو هي التي تكون معها نحو : أما زيد فقلتم ،
 وأما عمرو فنأعد ، ولا يقبل المعنى هنا سوى الواو من حروف المطف إلا
 الداء ونهم ، وقد ألغى عندهما للنظر بعد .

وقال أبو يحيى : الواو عاطفة ، وعطفت الجملة على الجملة الأولى ،
لأن المطوفات ذا كثرت فهى كلها راجمة إلى الأول ١٠٥ .

وأقول : يعني أنها عطفت الجمل المتعددة المسوقه لغرض هو الالتباس
بالتاليف ، وذكر انتاليف ، وبيان سبب التاليف ، وذكر أوصاف المؤلف ونحو
ذلك على مجموع جمل متعددة مسوقه لغرض آخر وهو العمل بما ورد
من الأمر بالابتداء بالحمدلة ، وأنعم الله والأمر بالصلة على النبي صلى
الله عليه وسلم والله ، فيشترط التناسب بين المجموعين دون إعادة الجمل
والتناسب هنا ، هو أن كلاً منها متصل بالتاليف .

واعتراض كونها عاطفة باستلزمها عطف الغير على الإنشاء إن كانت
جملة الحمد أو الصلة انشائية .

وأجيب بأن عطف الغير على الإنشاء ، وإن منه البيانيون وأبن
مانك وأبن عصفور والجمهور ، ولكن جوزه سيبويه وطلنثة ، ويائنا
نقدر الجملة المطوف عليها خبرية ، وبأن ذلك عطف قصة على أخرى
بأدئي جامع ، وذلك مجوز لعطف الإنشاء على الغير وبالعكس ، ومننى
عطف النقصة على القصة هو ما مر من عطف مجموع جمل متعددة
مسوقه لغرض ، على مجموع جمل متعددة ، مسوقه لغرض .

قال السيد في حواشى الكشاف : وهذا أصل عظيم في باب العطف
لم يتتبه له كثيرون ، فأشكل عليهم الأمر في مواضع شتى ١٠٥ .

قلت : حاصل الجامع هنا أن الحمد والصلة تمهد للتصنيف ،
وما بعد الواو بيان لما فيه التصنيف ، ومن أجاز كونها عاطفة الفزى
في حاشية التلويع ، وأجاز بعض أن تكون الواو استثنافية ، واعتراض
بأن كون الواو استثنافية نادر .

ويجب بأننا مطقا لا نسلم التدرة ، وإن سلمناها فمحظها في غير الأبواب والفصول والتراجم ، وأول القصائد كما صرخ به ابن هشام في شرح : بانت سعاد ، الذي في البيت في حكم أول القصائد ، ويبحث بأنها لو كانت تلمطف أو للاستئناف لم تلزم الفاء ، لا يقال : لزمت لتزيل انظرف منزلة الشرط ، أو لتقدير أما .

لأننا نقول : التزيل والتقدير لا يلزمان ، ولا يقال : الترمي انعرب ذلك في خصوص بعد دون الظروف ، فالفاء لتزيلها كالشرط لا لنيابة الواو عن أما ، لأننا نقول : لو صح ذلك للزمتها الفاء ، وإن لم تقرن بالواو ، فدل على أن لزومها لأجل الواو ، وما ذلك إلا لنيابتها عن أما .

وقد يقال : الترميوا ذلك التزيل حال اقترانها بالواو في خصوص هذا المقام ، ولا يخفى أن كونها نائبة عن أما لا يحسوج إلى شيء من ذلك ، فهو أظهر ، وإن ذكرت أما بعدها فهي للمطف أو للاستئناف ، لا نائبة لأنها لا يجمع بين النائب والمنوب عنه ، وبعد ظرف زمان نظرا إلى النطق بالحمدلة والصلوة ، وذلك هو الكثير ، ويجوز على قلة كونها ظرف مكان باعتبار المكان الذي نقشت فيه الحمدلة والصلوة .

قال أبو يحيى : وصاحب تحقيق المقال حذف المضاف إليه ، ونوى معناه دون لفظه ، فبنيت لشبيها بحرف الجواب في الاستغفاء به عما بعده ، مع ما فيها من شبهة في الجمود والافتقار ، وذكره كثير وقالوا إنه الحق .

وأقول فيه نظر لأن هذا يقتضي بناءها متى نوى معنى المضاف إليه ، وإن كان نكرا لوجود ذلك وهو مخالف لما نقل ابن قاسم عن

الجويني والبكرى فى كتبه ، وابن حجر فى شرح العباب ، وصرح به الرشيدى فى حاشية الرمنى من أن شرط بناء بعد المضافة للمحفوف المنوى معناه دون لفظه أن يكون المضاف اليه المحفوف معرفة ، وإن كان نكراً أغرت ، لأنه اذا كان معرفة كان معناه جزئياً ، فالقييد به الذى تضمنته بعد يكون معنى جزئياً ، حقه أن يؤدى بالحرف لمعدم استقلاله ، فتكون بعد مشبهة لحرف حقه أن يوضع لهذا المعنى الذى تضمنته ، وإن كان نكراً فهو كلىً ، فالقييد به الذى تضمنته بعد هو معنى كلىً ، ومعنى الحروف جزئية وضعاً ، واستعمالاً على التحقيق ولو كان متعلق معنى الحرف كلياً كما حفظته فى شرح « شرح عصام الدين » فلم تكن بعد مشبهة للحرف حين كون المضاف اليه المنوى معناه نكراً ، فالتحقيق أن علة بناها التقييد الخانع بالمضاف اليه لها الذى هو معنى جزئي حقه أن يؤدى بالحرف ، ولم يوضع له ٠

فالمراد بمعناه من قولنا : ونوى معناه ، هو ذلك التقييد لا مدلوله ، أى لا مدلول المضاف اليه ، ولا يرد على جملنا علة البناء التقييد المذكور أنه يلزم بناء المضافة لمعرف مذكور ٠

لأنا نقول : المفید لذلك التقييد حين ذكر المضاف اليه هو ذلك المضاف اليه لا هن ، ولو سلمنا أنها المفيدة له ، ولم يرد أيضاً لضمف شبهاً بالحرف بالإضافة لفظاً الى ما ينوى ثبوته لو لم يلفظ به ، وأما نحو : حيث مما يلزم بالإضافة للجملة ، فبني لأن بالإضافة الى مضمنون الجملة وهو غير مصرح به ، ولا منوى ثبوت لفظه ، بل معناه تأمل ، وقد أطلت الكلام على ذلك كله فى النحو ، وبنيتها على الحركة ، ثلاثة يلتقطى ساكتان ٠

وقال أبو يحيى : وصاحب التحقيق لعرض البناء ، فمعها شيء من

التمكن ، لأنها تعرّب اذا نوى لفظ المضاف اليه أو لم ينوي لفظه ولا معناه ، أو ذكر او نوى معناه ، وكان نكرة ، وإنما كانت الحركة ضمة لأنها لا تكون لها حال الإعراب لأنها حالة منصوبة او مجرورة بمن ، فكملت لها الحركات ، او كانت ضمه لتفاوت حركة بنائتها حركة اعرابها ، او جبراً لها بأقوى الحركات ، وما يوهمه دلالم فتح لاقفال وتحقيق المقال ، وصرح به أبو يحيى من تعين بناء بعد في البيت ، إما قصور منهم ، وإما اختصار وهو الحق لا تنسّب بالعلاء ، بل يجوز اعرابها بانصب غير منونه ، بأن ينوى لفظ المضاف اليه وهو فصيح ذكر ظهر لي ، وهي أعني بعد متعلقة بالواو منصوبة المحل او النقطة بها ، لنيابتها عن أما النائب عن اسم الشرط وفعله ، او بما المذكورة لنيابتها عما ذكر هذا مذهب سيبويه واجمورو .

فاما نائبة عن الفعل معنى وعملاً فكذا اللاؤ بواسطة نيابتها عن أما
وبعد من متعلقات الشرط ، وقيل : متعلقة منصوبة بفعل الشرط المقدر ،
فيه أيضاً من متعلقات اشرط ، فاما نابت عن الفعل معنى لا عملاً فكذا
اللاؤ بالواسطة ، وقيل : متعلقة بما بعد الفاء من وصف أو فعل ظاهرين
أو مقدرين من النقول وغيره ، والفاء لا مصدر لها هنا ، وحذف النقول وبقاء
الفاء جائز عند كثير وهو الحق ، وإذا كان ما بعد الفاء له مصدر مثل أن
فقيل : بخروجه عن المصدر هنا .

والحق عندي اذا كان ما بعدها له المصدر او جملة ليس فيها ما يتعلق به ، او فعلاً جاماً او نحو ذلك إن تعلق بالنسبة المفهومة مما بعد الفاء ، فلا يكون خروجاً عن المصدر فهي من متعلقات الجواب ، وأما نائبية معنى لا عملاً عن الفعل ، وكون بعد متعلقة بالجواب هو مذهب الرضي وأبن الحاجب ، ولكن قدره قوله ، أي مهما يكن من شيء .

فالقول بعد الحمدلة والصلة الفعل من يحكم ٠٠ إلخ ، فاقتبس ما في حيز
الجزاء مقام الشرط ليفيد مع الاختصار أنه ملزم الحكم كما أن الشرط ملزمونه ،
واختار بضمهم التعليق بالجواب ، لكون المطلق عليه غير مقيد بكونه بمد
البسمة والحمدلة والصلة ، بخلاف غيره فإنه مقيد بما ذكر ، ولا مرية في
أن التعلق على المطلق أقرب في تحقق وقوع المطلق من التعليق على المقيد
في الجملة ، لأن الأمرين هنا بانتظار لما في الخارج شيئاً ، والمطلق عليه
محقق فيما ، ويجوز تعليق بمد باخرج محفوظاً ، سواء جعلت الواو
للعطف أو لل الاستئناف ، أو نائبة عن أما ، أي مما أخرج به بمد
المذكور ، فال فعل أي أخرج مما نحن فيه من البسمة والحمدلة والصلة
إلى غيره ، وهو انفرض المقصود ، كما قال ثعلب ، فهي من متعلقات
الشرط ٠

فاما نائبة عن الفعل معنى وعملاً ، وكذا الواو ، وذلك اذا جعلت
الواو نائبة عن أما ، ويجوز تعليقها بأفهم أي : افهم بعد البسمة
والحمدلة والصلة ما أقول لك ، فالواو للعطف أو لل الاستئناف ، والناء
فاء الجواب ، أو زائدة لتنزيل الظرف منزلة الشرط ، والفعل مبتدأ ،
ومن اسم شرط مبتدأ ثان مبني لشبيه بأن الحرافية الشرطية في المعنى الذي
هو الشرط ، أي تعلق شيء على شيء أو لشبيهها بالحرف في الوضع على
حرفين وهو صحيح على الحق ، ويحكم مضارع مجزوم على الشرط ،
وفاعله مستتر جوازاً والجملة لا محل لها لعدم الطلب ، وتصرف مفعول
به ، والماء مضاد إليه ، ويحز مضارع مستتر الفاعل جوازاً مجزوم على
أنه جواب ، ولا مطر للجملة لعدم الطلب ، وجملة الشرط والجواب في مطر
رفع خبر المبتدأ الثاني ، وربط بضميرين : ضمير يحز وضمير يحكم ،

وإنما لم يكن محل لجملة يحز ولا لجملة يحكم على الانفراد ، لأن من طببت الجزم ، وقد علته في مجردى الفعلين لا في الجملتين ، والخبر مجموع الجملتين ، فمحل الرفع لمجموعهما لا لكل واحدة منها وإن جعلنا الخبر جملة الشرط فمحلها الرفع على الخبرية ، ولا محل لجملة الجواب ، وإن جعلناه جملة الجواب فبالعكس وذلك أقوال وجملة المبتدأ والخبر في محل خبر المبتدأ الأول ، والرابط هاء تصرفه ، وجملة هذا المبتدأ وخبره لا محل لها ، لأنها جواب حرف فيه معنى الشرط غير جازم وهو أما ، أو الواو الثانية عنها ، ومن باللغة متعلق بيحز أو بمحذف حال من الأبواب ، والسبيل على حد ما مر في قوله : يبلغ من رضوانه الأملا .

فماك نظما محيطا بالهم وقد
يحيى التفاصيل من يستحضر الجملة

أى اذا أردت او إن أردت أن تحكم تصرف الفعل ، وأن تحوز عن
اللغة أبوابا وسبلا ، فخذ أنت كلاما منظوماً عظيماً موصلا الى إدراك
الشيء المعتنى بشأنه من جميع جهاته ، ويحوز قليلا ، الأمور الجزئية
كمعرفة أن مضارع كرم مضموم الراء ، وأن وصفه كريم من عالج
حضور الأمور الكلية ومعرفتها ، مثل أن يعرف الأبنية كان يعلم أن
مضارع الماضي المضموم العين مضمومة عينه ، وأن مصدره فعالة
أو فعلة ، وذلك بحسب الاعتناء والرغبة ، لأن من يستحضر الكليات فقد
يحتوى على الجزئيات ، وتسهل عليه معرفتها ، ومن لم يستحضرها
فلا وثوق له معتبر بشيء .

وها بمعنى خذ ، والكاف خطاب الواحد المذكر ، ونظما بمعنى
منظوم ، كالقصد بمعنى المصود ، وتتكيره للتعظيم ولا رباء في ذلك
كما توهم في مثل هذا المقام ، لأن المصود بالإخبار بعظمة مرتغيب
الطالب فيه ليستقيد منه ، وفي ذلك من الأجر ما لا يحسى ، وأيضا
المقصود التحدث بنعمة ربه ، وفي التحدث بها مدح له تعالى ،
ويغض شكر ونظم الشيء لغة تركيبيه على وجه مخصوص ، ولا يشترط
فيه التناسب والتطابق ، كما يوهمه قول صاحب فتح الأفعال الكبير
والصغير ، أن نظم الشيء تأليفه على وجه مخصوص إلا إن أراد
بالتأليف مطلق الجمع والتركيب استعمالا لا للفظ المنيد في المطلق .

قال أبو يحيى : والنظم اصطلاحاً كلام موزون قصدأ له معنى
واقافية .

قلت : خرج بالكلام ما ليس بكلام أى بلفظ ، فلا يسمى نظاماً ،
وبقوله : موزون قصداً ما تكلم به صاحبه ، ولم يقصد وزنه ، فعرض
على الوزن ثالثة ، كقوله صلى الله عليه وسلم :

هـل أنت إـلا إـصـبـع دـمـيـت
وـفـي سـبـيل الله مـنـ لـقـيـت

وقوله صلى الله عليه وسلم :

أـنـا النـبـيـ لا كـذـبـ
أـنـا اـبـنـ عـبـدـ الـطـابـ

قاله : ذلك على جهة قول للنثر مع ، أن القولين كبيتين ثانبيهما مجزوء
من الرجز ، ولم يعلم بذلك ولم يقصده فلا يسمى نظاماً ، وقول بعض :
يا صاحب المسح تبع المسح ، قاله نثراً فمن عرضه على الوزن
وجده شطر بيت من الرجز غير المجزوء ، ولذا فطن به أبو العتاهية
فأعقبه قوله :

* فـانـ عـنـدـيـ إـنـ أـرـدـتـ رـبـحـاـ *

وهو شطر آخر مقصود ، ولا يسمى الأول شطراً ، وخرج
ما تكلم به صاحب نثراً ، وقد علم بأنه على وزن بيت كقوله تعالى :
(فعن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) فإنه كشطر بيت من الطويل ،
ولا يسمى شطر بيت ولا يقرأ على قراءة وزان البيت ، بل يخرج أيضاً
ما تكلم به صاحبه ، ولم يقصد وزنه مجرد قوله : موزون ، فان
ما وافق الوزن يقال له متزن لا موزون ، ولا يقال : موزون إلا لما وزن
بالقصد ، بل يقال : متزن أى عرض على الوزن ، ثالثة كما يخرج به

المثار ، ولا يعني قوله : موزون قصداً ، لأن ما تكلم به صاحبه كالنثر ، وقد علم بأنه على وزن بيت لا يخرج بموزون ، بل يقصد إن أريد به قصد وزنه ، على أنه بيت .

ونخرج بمعنى ما لا معنى له كالتبيت الواحد الذي لم يتم فيه المعنى فإنه لا يسمى نظاماً بخلاف ما لو تم معناه ، فإنه نظم ، وكالكلام الذي لم يؤت به لمعنى ، وخرج بقافية ما ليس له قافية ، لأن لم يكمل البيت ، واشترط بعض تعدد الأبيات ، فالتبني الواحد لا يسمى نظاماً ، لأنه يتحقق كونه له قافية بالفظ إلى بيت قبله أو بعده ، وهذا القول يحتمله الحد المذكور ، وهو حد غير مانع لشموله ما هو لفظ مفيد موزون له قافية على غير العربية ، مع أنه لا يسمى نظاماً حقيقة ، وشمل كلام العرب والمؤذين ، الكل نظم ولم يذكر الدماميني القافية ، بل قال كلام وزن على قصد بوزن عربي ، وذكرها شيخ الإسلام ، واكأن ذكر ذلك في حد الشعر وهو مراد للنظم في قول فيشملهما حد واحد .

والنظم حقيقة عرفية في ذلك أو مجاز بالاستعارة شبه جمع الكلمات ببعضها إلى بعض بإدخال اللاليء في الخطيب بجامع ضم بعض الأشياء مطلقاً ، أو الأشياء المتناسبة إلى بعض ، فإن هذا القدر المطلق مشترك بين المشبه الذي هو جمع الكلمات ، والمشبه به الذي هو إدخال اللاليء لا عن واحد منها ، واستعار لذلك المشبه اللفظ الموضوع لذلك المشبه به ، وذلك اللفظ هو لفظ النظم ، فإنه موضوع لفظة لإدخال اللاليء مثلاً لا لجمع الكلمات استعارة تحقيقية ، لأن المشبه به المذكور متتحقق لا متوجه متخيلاً تصريحية للتصرير باللفظ الموضوع للم المشبه به ، وهو لفظ النظم المستعمل لجمع الكلمات أصلية أي غير متفرعة على غيرها ، لأن النظم اسم جنس غير مشتق ، لأن مصدر والقرينة الدالة على أن ليس مراد الناظم بالفظ النظم حقيقة التي هي

مثلاً إدخال الكلمة الحال ، لأنه يعلم من الحال أنه لم يرد الإدخال المذكور ، بل جم الكلمات .

وقوله : هناك على تقدير الشرط تجريد ، أي مناسب للعشبة المذكورة ، ومجرد له عن بعض المبالغة ، لأنه ما استumar ذلك إلا بعد ادعاء أن جمع الكلمات من جنس إدخال اللاليء مبالغة ، وإنما كان تقيينة لأن التقدير إن أردت أحكام تصرفه فهو أبواب وسبل من اللغة ، فخذ نظما ، واطلع على إدخال اللاليء لا يكون سببا للاحكام والحوز المذكورين فنقوله : هناك مع الشرط تجريد بل الشرط وحده تأمل .

ثم بعد استعارة النظم استعمل فيه التجوز الإرسالي ، حيث أطلق النظم الموضوع للمعنى المصدرى ، وأراد به اسم المعمول ، أي النظيم ، والعلقة الاستلاق كذا قيل في الملاقة ، والحق أنها التعلق أي اتصاف المتعلق بالفتح وهو الكلام المنظوم ، بمعنى المتعلق بانكسر ، وهو النظم بالمعنى المصدرى .

وقيل : النظم أعمّ من الشعر ، لأنّه جنس له ولغيره من المظومات ،
لأنّهم قالوا في حقيقة الشعر : نظم عَرَقٌ ، أو محدث موافق له وزناً
وحكماً ، فكل شعر نظم من غير عكس وفيه نظر ، لأن ذلك باعتبار أن
النظم بمعنى الوزن المخصوص ، وبمعنى إدخال نحو التالي فيتالي أيضاً :
الشعر بمعنى الوزن المخصوص ، ومزيد الفطانة في بينما عموم
وخصوص من وجه ، وهذه القصيدة نظم وشعر ، لأنها داخلة تحت
حد النظم وحد الشعر ، وهي من البحر المسمى البسيط ، لتوسيع
العرب فيه لمعذوبته من حيث انبساطه في الذوق ، وسمواته على الطياع
إنشاء وقبولاً ، وقيل : سمي بسيطاً لأنبساط الأسباب في أوائل أجزاءه
السباعية ، وقيل : لأنبساط الحركات في عروضه وضرره غير المقوض
الأجزاء ، وقيل لأنبساطه .

وأجزاءه السباعية ما كان منه على وزن مستقطن ، فإن فيه سبعة أحرف ، وبسط فيه السبب حيث كان فيه اثنان ، فإن الميم والسين سبب خفيف ، والباء والفاء سبب خفيف ، وفعما من أوله والسبب حرفان مكن ثالثهما ، ومثال ذلك : الحمد لله ، فإنه جزء سباعي إلى سبب خفيف ، وحـمـ سبب خـفـيف ، والـدـالـ وـلـامـ الـجـرـ وـالـلـامـ السـاـكـنـةـ المـدـغـمـةـ وـتـدـ مـجـمـوعـ .

والجزء ما ترکب من وتد وسبب ، أو سببين كما رأيت ، مثل : فاعلن ومستقطن ، وما وازن أحدهما مثل : الحمد لله ، والعروض الجزء الآخر من الشطر الأول ، هذا هو المراد هنا مثل قوله بـلا وزنه فعلن بالحركات ، ويدون ألف ، وأصله فاعلن بالألف ، غالباً أول السبب الخفيف ، ولم يؤت له بحرف ثان ساكن ، وعدم الإتيان بالحرف الثاني الساكن من السبب يسمى خـبـناـ ، وقد اتبـطـتـ فيهـ الحـرـكـاتـ حرـكـةـ الـبـاءـ وـالـدـالـ وـالـلـامـ .

والضرب الجزء الآخر من الشطر الآخر مثل قوله : اـمـلاـ وزـنـهـ فـعلـنـ بـالـحـرـكـاتـ وـيـدوـنـ الأـلـافـ بـعـدـ الـفـاءـ ، وـأـصـلـهـ بـالـأـلـافـ بـعـدـ هـ ، فالـهـمـزةـ أولـ السـبـبـ الـخـفـيفـ ، وـلـمـ يـؤـتـ لـهـ بـحـرـفـ ثـانـ سـاـكـنـ ، وـعـدـمـ الإـتـيـانـ بذلكـ يـسـمـيـ خـبـناـ ، فـقـدـ اـتـبـطـتـ فـيـهـ الـحـرـكـاتـ حـرـكـةـ الـهـمـزةـ وـالـمـيمـ وـالـلـامـ ، وـأـعـارـيـضـ هـذـهـ الـقـصـيـدـةـ وـضـرـوـبـهاـ كـلـهاـ كـذـلـكـ مـخـبـونـةـ مـنـبـسـطـةـ فـيـهـاـ الـحـرـكـاتـ ، لـحـذـفـ الـأـلـافـ فـاعـلنـ فـيـهـاـ ، وـقـدـ أـعـلـمـكـ بـالـخـبـنـ ، وـهـوـ الـكـثـيرـ فـيـ الـبـسيـطـ عـرـوـضـاـ وـضـرـبـاـ ، وـقـلـ عـدـمـ الـخـبـنـ فـيـهـاـ وـعـدـمـهـ هـوـ إـثـيـاثـ الـأـلـافـ فـاعـلنـ الـذـيـ هـوـ آـخـرـ الـشـطـرـ الـأـولـ ، وـآـخـرـ الـثـانـيـ ، أوـ ماـ يـواـزنـ ذـلـكـ الـأـلـافـ مـنـ الـحـرـوفـ السـاـكـنـةـ ، كـوـلـهـ :

يارب ذى سودد قان له مرة
إن المعسلى لن ينفى متولى العلا

فإن قــوله مــرة وزنه فــاعلن بــالــألف وــهو المــعروض ، فــالــليلــمــ والــراء
الــساــكــنــة ســبــب خــفــيف نــظــيرــ فــا من فــاعــلن ، وــالــراءــ المــفــتوــحة ، وــالــتــاءــ وــالــتــوــين
وــتــد مــجــمــوع نــظــيرــ عــلــن من فــاعــلن ، وــالــلــامــ من تــوــالــي ، وــالــلــامــ من العــلاــ
ســبــب خــفــيف أــيــضاــ نــظــيرــ فــا ، وــالــيــاءــ مــحــذــفــة لــدــفعــ التــقــاءــ الســاــكــنــينــ ،
وــهــمــزةــ آــلــ هــمــزةــ وــصــلــ لــاــ تــثــبــتــ فــي الــدــرــجــ ، فــلــاــ تــعــدــانــ فــي الــوــزــنــ ، لــأــنــهــمــا
وــلــوــ كــتــبــناــ خــطــاــ لــاــ يــنــطــقــ بــهــمــ ، وــعــلــاــ وــتــدــ مــجــمــوعــ نــظــيرــ عــلــنــ ، فــائــبــتــ فــي
الــمــعــروــضــ وــالــضــربــ نــظــيرــ الــأــلــفــ فــاعــلنــ ، وــهــوــ الــرــاءــ الــســاــكــنــةــ فــي مــرــةــ ، وــلــامــ
الــعــلــاــ الــأــلــيــ لــمــنــهــمــاــ غــيرــ مــخــبــونــينــ .

والإهاطة بالشيء إدراكه من جميع جهاته والهمّ الأمر الذي يهمك شأنه
فتعتني به

وهذا النظم مشتمل على مسائل يهتم بها الطالب لشدة حاجة
اليها ، وعموم انتفاعه بها ، وهو اسم فاعل مكسور الماء ، أو اسم
مفعول مفتوح الماء ، أي يَهْمُّ بها من عرف نفسها قاله الطبلي في
شرح شيخ الإسلام حين قال بذكر فوائد مهمة ، ويحوى معناه يحوزوا
للتوصيل جمع تفصيل وإنما لم تختلف الياء في الجمجم مع أن المراد
جاوز أربعة أحرف وفيه حرف زائد وهو الياء ، لأن هذا الزائد حرف
لين متلو بالحرف الآخر .

قال في الخلاصة:

وزائد الموارى الرباعى احذفه ما
لم يك لينا أثره النفتـما

ولو هذف الياء من التتمثيل لجاز كما يجوز هذف ياء مالك ونحوه مما كان على وزن مفاعيل ، وهو مذهب الكوفيين ، والنظم في التسهيل مستثنيا فواعيل ، فلا تجذب ياء إلا شذوذًا ، وعلى مذهبهم بنية قولى في الترجمة المتنفع بعلمه الأحرار والمالة بحذف ياء مالك ، تخليقاً لموافقة السجع ، وإنما جمع التتمثيل مع أنه مصدر ، لأنّه أريد به التتمثيل على أنواع ، ولأنّه بمعنى اسم مفعول أي المصطلح ، أي يحوي المصطلحات وهي الأمور الجزئية ، كمعرفة أفراد اللغة : تكرر وضرب ، وكريم وضارب ، أو للضرورة وفي جمعه موافقة للجمل من حيث إن كلا منها جم ، ويستحضر أي يحضر بضم الياء وكسر الفاء مقارع أحضر ، فالاستعمال هنا لموافقة المثل كاستبيان بمعنى أبيان ، واستيقن بمعنى أيلق ، أو معنى يستحضر الجمل يجد لها حاضرة عند :

فلاستعمال الامانة على صفة كاستعظمت زيداً ، أى وجدته عظيماً أو غير ذلك مما يعلم من معانى استعمل فيما يأتي إن شاء الله ، ويجوز أن يكون للطلب على أصله ، أى يطلب من نفسه حضورها ، والجمل جماع جملة ، وهن الأمور الكلية ، كمعرفة الأبنية ، كمعرفة أن مسارع فعل بالضم يفعل بالضم .

قال في الكبير : والممعن أن هذه المنظومة قد احتوت على المهم من علم اللغة ، وهو الأبنية والأقىسة التي يتوصل بها إلى حفظ أفرادها ، ورد كل نوع منها إلى أصله ، وذلك مما يدعو الطالب إلى حصر المواد واستقرارها .

وفي الصغير معنى قوله : هناك نظاماً محيناً بالهم ، فخذ نظاماً محيناً بالهم وهو معرفة الأبنية ، وحصر ما شذ منها دون موادها الأصلية القياسية لضيق النظم عنها لكرتها ، قال : فيه وأشار بقوله : وقد يحوي التفاصيل من يستحضر الجمل ، إلى أن من حوى الجمل أداه ذلك إلى حيازة التفاصيل بحسب الاعتناء والرغبة ، إذ لا تعظمفائدة معرفة الشاذ من معرفة الأصل له ١٤٠ .

قلت : وأشار بقوله : وذلك مما يدعو الطالب ، وبقوله : وأشار إلى بيان وجهه كون من يستحضر الجمل ، قد يحوي التفاصيل والله أعلم .

الإعراب : الناء رابطة لجواب شرط محفوظ ، إن قدرت أداة الشرط جازمة فما بعد الناء من اسم الفعل وفاعله ، أو من الفعل الثنائي هو عنه ، وفاعله في محل جزم على الجوابية ، أو غير جازمة فلا محل له أى إن أردت أو إن قصدت ، أو متى أردت أو قصدت ، أو إذا أردت أو قصدت باتفاق الفعل تصرف ، وحوز أبواب وسبل ، هناك

وهذا أولى من جعلها للاستثناف عند من يحيزه ، وأولى من جعلها لطف اسم الفعل وفاعله ، وهو طلب على جملة ٠

ويعد فال فعل من يحكم إلخ ، وهي خبر ، وهو اسم فعل مبنيٌ على سكون الألف ، وعلة بنائه شبيهة بالحرف في كونه ي عمل ولا ي عمل فيه غيره ، فقد عمل الرفع في محل الضمير المستتر فيه ، وعمل النصب أيضاً في : نظماً ، ولا يعمل فيه غيره ، وإنما ي العمل في جملته مع فاعله ، وفاعله مستتر فيه وجوباً كما هو قاعدة اسم الفعل بمعنى الأمر ، وكون ما ونحوها مما يقال له اسم فعل أسماء حقيقة هو المحيي الذي عليه جمصور البصرين ، بدليل أن منها ما هو على حرفين أمسالة ، والفعل لا يكون كذلك ، وإنها لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة ، وإن منها ما يخالف أوزان الأفعال : كتزال ، وإن الطلبى منها لا تتحققه نون التوكيد ، والفعل ليس كذلك قاله ابن قاسم ٠

وقال بعض البصرين : إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء من حيث إنها تتون تارة ، ولا تتون أخرى ، ومن حيث إنها منها ما لا ينون ، ومنها ما ينون ، وأنها لا يتصل بها ضمير الرفع البارزة كالتاء ، ومخالفة بعضها لأوزان الأفعال ، وموافقتها لأوزان الأسماء ، وعدم لحوق نون التوكيد بالطلبى منه ٠

وقال الكوفيون : إنها أفعال حقيقة لدلائلها على الحديث والزمان ، ويرده ما مرّ من مخالفة أوزان الأفعال ، وعدم قبول الطلبى نون التوكيد وعدم الاتصال بضمير الرفع البارز والتقوين في بعضها ، والحق أن الكوفيين لا يقاون بذلك ، ولو كان ظاهر عبارتهم ، بل مذهبهم مذهب بعض البصرين وقيل : ما سبق استعماله في ظرفية أو مصدرية باق على اسميته كرويد دون وما عاده فعل : كتزال ومساء ، وفيه

ما في مذهب الكوفيين المنسوب إليهم أولاً ، وقيل : هي قسم برأسه لا اسم ولا فعل ولا حرف يسمى خالفة الفعل أى خلقة ونائبه في الدلالة على معناه ، واختلف من قال بأنها اسمًا حقيقة ، فقيل : مدلولها لفظ الفعل لا الحديث والزمان ، بل تدل على ما يدل عليهما وهو الفعل منها اسم مدلوله لفظ خذ من حيث إن خذ دال على المعنى الموضوع . له الذي هو طلب الأخذ الآن أو استقبلا لا من حيث كونه لفظاً من الألفاظ وهذا في بقية أسماء الأفعال ، ويدل على ذلك تسميته باسم الفعل .

وقال الرضي وغيره : إن مدلولها الحديث والزمان ، فهى أسماء بمعنى الأفعال ، لكن تدل عليها بالسادة أى بحروف الكلمة لا بالوئية على الزمان ، وبالسادة على الحديث : كالفعل ، وقيل : مدلولها الناظر المصادر النائبة عن أفعالها ، وعليه الفارضي ، فها مدلوله وسماه ، أخذ النائب عن خذ ، وإنما بنيت مع إعراب تلك المصادر لدخول معنى الأمر ، والمضى والاستقبال التي هي من معانى المروف كذا للمرادى : وعلى ذلك القول ، فالمراد بالفعل فى قول أهلة أسماء الأفعال ، الأفعال اللغوية التي هي معانى المصادر كما فى الارتفاع لأبي حيّان ، ولا مطر لاسم الفعل كما هو مذهب الناظر على القول بأنه فعل حقيقة ، وعلى القول بأنه اسم لمعنى الفعل ، ونسبة بعضهم كونه لا محل له للجعوى ، وهو مذهب الأخنس .

ونقل عن سيبويه والفارضي وقيل : في محل رفع مبتدأ وأعلى مرفوعه عن الخبر بدون اعتماد ، كما يقالا في : أقائم الزيدان .

قال خسالد والفارضي : هو مذهب من قال اسم لمعنى الفعل وليس بظاهر بناء كونه مبتدأ أعلى مرفوعه عن الخبر على القول ، بأنه

اسم لمن فعل ، وقيل : هو في محل نصب بفعله النائب عنه ، وهو قول من قال : مدلوة المصدر النائب عن فعله ، وعليه المازني ، ونقل كونه في محل نصب كذلك عن سيبويه والمدارسي أيضا ، والكاف حرف خطاب عند صاحب التحقيق ، وصاحب فتح الأقفال في الكبير والصغرى وأبي يحيى ، وهو مذهب ابن باشاذ في نحو : عليك ، وهو صحيح فيما نحن فيه ، وفي منه وغير صحيح في نحو عليك ، فإن ابن باشاذ يقول : الضمير المتصل بأسماء الأفعال مطلقاً حرفاً ، ويرده أنه لو صبح استعمال على وحدها ونحوها ، وتولهم على عليه .

وحكایة الأخفش على عبد الله زيداً بجر بعد على أنه بدل من ياء التكلم على إنقلة من ييدال الظاهر هن ضمير الحاضر ، بدل كل لم يفدي الإحاطة ، أو على على أنه عطف بيان ، وهو أولى وزيداً مفعول به ، بل قيل الروایة على عبد بالآلات في على الجارة لمعبد ، وقد يقال : الكاف في محل رفع فاعل لها استعير ضمير الجر وتنصب للرفع أو في محل نصب على المفعولية ، أى ناول نفسك نظماً ، ويرده أن فيه عمل عامل واحد في ضميري مخاطب متصلين ، هي والمستتر وذلك مختص بفعل القلب ، وفقد وعدم وغير ذلك أو في محل جر بالإضافة بناء على أن ها اسم للأخذ النائب عن خذ ، ونظمًا مفعول به ومحيطاً نعته ، وبالهم متعلق بمحيطاً ، والباء حرف جر مبني على الكسر والتنوع مفرد مذكر مهذوف أى بالأمر المهم ، والباء بمعنى على ، والواو لطف الجملة الخبرية بعدها على الطلبية بناء على جواز عطف قصبة على أخرى ، والجامع أنها معاً مساططتان على فن واحد ، فتكلك معناها خذ نظماً محيطاً بالهم من علم التصريف ، وهذه معناها قد يحتوى تفاصيل التصريف من يستحضر جمله .

ويجوز أن تكون الواو للاستئناف ، وقد حرف تحقيق مبني على السكون ، بقطع النظر عن كون ذلك المحقق بفتح القاف وهو حوز مستحضر الجمل التفاصيل قليلاً أو كثيراً ، ووجهه أن الإحاطة بالجمل تسهل تعرف الجزئيات المندرجة تحت الكليات ، أو حرف تقليل ، ويؤديه أن قد يفعل عند المصنفين للتقليل كما نص عليه خالد ، ووجهه أن توسع العرب في لغاتها وتتنفسن في أساليبها معلوم ، والإحاطة متعددة على إنجم الغير فيما هذه سببها ، فكيف بالإفراد ولا سيما أن استخراج الجزئيات من الكليات مفتقر إلى عقل وافر ، وذهن ثاقب ، ولا سيما في التصريف ٠

قال صاحب تحقيق المقال : وقد كان الناس يأخذون في النحو ، فلما حدث التصريف عسر عليهم ، فتركوا النحو جملة ، ولمــذا لا تكاد ترى من المهرة إلا من له فيه سقطات ، وللبصرين فيه القدح الفالج ، وللناظر السديد الذي تفتح به المهمات ، وتسع المخارج ١٥٠ ٠

ويحوى فعل مضارع مرفوع بضمــة مقدرة على الياء المذوفة نطقاً ، لالتقائــها ساكنة مع التاء الساكنة المدغمة المتقلبة عن لام آلة ، وهــمزة آلة للوصل ، فلم تثبت في غير الابتداء ، ولا يفرنك كتابة الياء في مثل ذلك ، فتقدر عليها الإعراب ، فإنما كتبت نظراً للأصل ، ولتدخل على المذوفة نطقاً ، والتفاصيل مفعول يحوى ، ومن فاعل يحوى اسم موصــول مبني على السكون ، لشبيــه بالحرف في الافتقار ، ولشبيــه بالحرف في الوضع على حرفين ، أو نكرة موصــوفة مبنيــة لشبيــه بالحرف في الوضع على حرفين ، ويستحضر مضارع مستترأ للفاصل جوازاً لأنــه يخلفه الظاهر ، والضمير البارز ، وهذه طريقة الناظم ،

وجملة الفعل والفاعل صلة من ، فلا محل لها ، أي الشخص الذي يستحضر الجمل أو صفة من فهى في محل رفع نعت لمن ، أي شخص يستحضر الجمل ، والرابط على كل حال الفسیر المستتر ، والجمل مفعول يستحضر والألف للإطلاق والإشارة ، وهكذا في مثله وبين التفاصل ، والجمل طباق لأن كلاً منها ضد الآخر وهو من الطباق الواقع بين الأسمين .

باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه

أى هذا باب أبنية إلخ ، أو أقر أو حق أو باب أبنية إلخ
وهذا

فباب خبر ممحوف ، أو مفعول الممحوف ، أو مبتدأ خبره ممحوف ،
أو نحو ذلك مما ذكرته في الحواشي النحوية ، وليس بمبني كما زعم
بعض ، لأنه لا سبب لبنائه على ما أدعاه سوى عدم التركيب ، وهو
مركب مع الممحوف ومع ما بعده بالإضافة إليه ، والذي يظهر أن هذا
القول محله فيما إذا لم يكن بالإضافة إلى ما بعد ، كقولهم تبنيه ، وقولهم
فصل ، وقولهم باب ، ومختار السيد المحقق أن نحو الكتاب والباب والفصل
اسم للألفاظ المسورة بعده ، وقيل : اسم لها ، ولمعانيها ، وقيل :
لمعانيها ، وقيل : للنقوش ٠

وحاصل ذلك أنه اسم بالإضافة الذهنية المخصوصة الدالة على
المعانى المخصوصة ، وهو الأرجح ، وعليه البرجاني ، وقيل : اسم
للنقوش الدالة على تلك المعانى بواسطة دلائتها على تلك الألفاظ ، وقيل :
للمعانى المخصوصة من حيث إنها مدلولة لتلك العبارات والنقوش ، وقيل :
اسم المركب من المعانى والألفاظ والنقوش ، وقيل : اسم للمركب من
المعانى والألفاظ ، وقيل : اسم للمركب من المعانى والنقوش ، وقيل :
للمركب من النقوش والألفاظ ، وذلك الخلاف في سائر الترجم ، وأسماء
الكتب ، وأسماء المعلوم ٠

والكل من قبيل علم الشخص ، ووضعها من الوضع الشخصي
الخاص لموضوع له خاص ، قال : اذ الكتاب الذي هو عبارة عن الألفاظ
والعبارات المخصوصة ، لا يتعدد إلا بتعدد التلفظ ، وذلك التعدد تدقيق
فلسفي لا يعتبره أرباب العربية ، ألا ترى أنهم يجعلون وضع الضرب

والقتل وضمنا شخصياً لا نوعياً ، لجمل الموضوع أمراً متعيناً لا متعددًا ،
ومسميات المعلوم وهي الأحكام المعقولة المخصوصة ، إنما تتعدد
بتعدد التمثيل ، وهذا التمثيل تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية ٠

هذا هو المتجه عندي ، وإن اشتهر الفرق ، واختار بعض أن ذلك
من قبيل علم الجنس وهو المشهور وأبنية مضاف إليه جمع بناء :

الاسم مذكر رباعي بمد

ثالث أفعاله عنهم اطرد

والمراد بالأبنية كون الأفعال رباعية أو ثلاثة ، وذلك في معنى
صيني الفعل ، ويأتي إن شاء الله تفسير الأبنية ، والفعل مضاف
إليه ، وال مجرد نعته أي ما حروفه كلها أصول مجردة عن الزوائد .
وتصاريف معطوف على أبنية بالواو مضاف للهاء ، وفي يائه ما مر في
تفاصيل ، وفي النسخ وتقاصيله ، والمراد بالتصاريف أو بالتفاصيل
أحكام المضارع من ضمّ عينه وفتحها وكسرها ، لا أحكامه وأحكام
الأمر ، و فعل ما لم يسمّ فاعله وغير ذلك ، ولو قاله أبو يحيى ، لأنّه قد
فصل بين هذا الباب ، وباب الأمر ، وباب ما لم يسمّ فاعله بالفقط
المزيد فيه ، وفصل به بين ذلك الباب أيضاً وباب حروف المضارعة
وفتحها وضمّها وكسرها ، وفتح ما قبل آخر المضارع وكسره الداخل
وذلك الباب في قوله ، وغير ذلك للتميم إلا إن قيل : إن هذه فصول
داخلة في ذلك الباب الأول ، تكلم فيها على تلك الأفعال مطلقاً مجردة ،
ومزيداً فيها ، وفصل بينها وبين بابها بالفعل المزيد فيه ، لأنّه فرع
المجرد ، وبكل منها يعرف الآخر ، وفي جمع التصريف مع أنه مصدر
ما مرّ في جمع التفصيل ٠

وأصل تعريف تَضْرِيرُفَ بفتح اللام، وسكون الصاد وكسر الراء الأولى وسكون الثانية ، وإنما كان براعين لأن فعله صرف براعين أدغمت أولاهما في الأخرى ، والمصدر يجب اشتتماله على حروف فعله أبدلت الراء الثانية الساكنة في المصدر ياء من جنس ما قبلها حركة . وما قبلها هو الراء الأولى ، وحركتها الكسرة الملائمة للباء ، وإنما سكتت الباء لأنها بدل من راء ساكنة ، وإنما أبدلواها ياء إزالة للتخل العامل من تكثير الحرف الواحد وهو الراء ، وإنما أبدلوا الراء الثانية دون الأولى ، لأن التكرار حصل بها قائله الخضرى .

وأوضحته بزيادات مني ، ويبحث فيه بأن اشتتمال المصدر على حروف نفعه غالب لا لازم في كل مصدر ، وهو عبر بالوجوب وأنهم أنه لازم في كل مصدر ، وإنما يجوز كون علة إيدال الثانية دون الأولى ، هي أن الثانية أقرب إلى المعرف الآخر ، والأخر محل التغدير ، فغيرت بالقلب ياء ، وكون الملة ما ذكر من حصول التكثير بها ، ومن قربها لآخر مما ، والزاده هي الراء الثانية المبطة ياء لكونها ساكنة ، والحكم بزيادة الساكن أولى ، لأن حرف واحد ، وأما الأولى فمتصركة ، ففي الحكم بزيادتها الحكم بزيادة حرف وحركة ، فيكثر المزيد وهذا نقله أنسا وهي عن ابن موسى ، واختاره هو وابن الحاجب وغيرهما ، ونقل عن الأكثرين .

وقال ابن مالك كالخليل وابن حسغور : إن الزائد هي الأولى : والقول الأول مذهب سيبويه ، وبه حكم ثم قال : وكل الوجهين صواب ومذهب ، وهكذا في مثل : صرف تصرينا ، كتدس تديساً ، وكرم تكريماً ، وشدّ تشديداً وهكذا في فعل بالتشديد الذي مصدره على تملة .

وأقل الصبان : الخليل وسيويه على أن الزائد الأول ، لأنه في مقابلة الياء من بيطر ، وقال آخرون : الزائد هو الثاني ، لأنه في مقابلة الواو من جمور ، وكلا الوجهين حسن والتصريف تفعيل من الصرف للعبالفة في وصف الماهمية بالكمال ، أو للتكتير في عدد المرات ، أو للعبالفة في المعنى كفسارب وضراب ، أو للتكتير للأمثلة والآبنية .

والتصريف لفحة التغير ، ومنه تصريف الرياح ، أي تغييرها وهذا هو المعنى الذي وضمه له واسع لغة العرب ، ويطلق التصريف اصطلاحاً على ثلاثة :

الأول : قال بعض : تحويل الكلمة إلى آبنية مختلطة لضروب من المعانى ، كالتصغير والتكتير ، واسم الفاعل واسم المفعول ، والتثنية والجمع ، وجرت عادة أكثر المصنفين بذكر هذا القسم قبل التصريف مع علم النحو ، كما فعل الناظم في الخلاصة ، وهو في الحقيقة من التصريف ، وهذا قال الخضرى ، غير أنه عبر بقوله : لاختلاف المعانى ، بدل قول من قال : لضروب من المعانى .

قلت : إن أراد بقولهما كالتصغير التعييل للضروب من المعانى المختلفة ، احتاج قولهما وأيم الفاعل واسم المفعول إلى تقدير مضاد ، أي ودلالة اسم الفاعل إلخ ، أو التعييل للأبنية المختلفة ، كلّ التصغير والتكتير بمعنى المصيغتين المعروفتين ، لا بالمعنى المصدرى ، ويقدر مضاد أيضاً في قولهما بذكر هذا القسم ، وبذكره أي بذكر متعلقه الذي هو تلك الأبنية المختلفة ، إذ هي المذكورة قبل التصريف مع علم النحو ، لا التحويل ، وقولهما : قبل التصريف ، أي قبل التصريف بالمعنى الأعم ، أي قبل موضعه ، أو قبل التصريف بالمعنى الثاني الآتى كالثالث .

ثم إن أراد بقولهما : في التصريف أو من التصريف التغير وهو

التصريف اللغوى ، فهو غير محتاج إليه ، وإن أرادا التصريف بالمعنى الثاني الآتى فباطل لتعارض المعنين الاصطلاحين ، وإن أرادا المعنى الأول المذكور فباطل أيضاً ، إذ لا معنى لكون الشىء من خمسه أو في نفسه .

ويحاب : بأن المراد التصريف بالمعنى الأعم المشترك ، وأرادا بالتحويل ، التحويل المتعدى أي النقل لا القاصر ، بمعنى التحول والانتقال بمقدم صحة حمله على التصريف ، لأنه لا يصح حمل اللازم على المتعدى ، لمدم اتحادهما ما مقدماً ، ومن شرط صحة الحمل الاتحاد في المصدق ، والاختلاف في المفهوم ، اللهم إن أرادا بالتصريف المحدود المعنى الهاصل بالمصدر ، فيصبح حمل التحويل القاصر عليه ، والتغيير بتحويل الكلمة أولى من تعبير للزنجانى ، بتحويل الأصل الواحد ، لأن قوله : الواحد حشو مقدماً ، لأنه يخرج من العدّ مجموع تحويلين للأمثلين ، إلى أبنية ، وإن كان كل منها داخل فيه ، قاله الناصر النقانى ، ولعله التزم أن كل تحويل في الكلمة يستحق اسم تصريف .

لمى قال مثلاً ، تصريفان يستطيعان فتح الواو وقبلها ألفاً ، قال : وتنكيم أصل أولى من تعريفه المشر بوحنته ، وكونه معروفاً عند المخاطب أمه .

وكذا يقال في تعريف كلمة فيما مرَّ .

وأجلب ابن قاسم : بأن التقدير جنس الأصل الواحد ، وبه يحاب عما يقال الوصف بالواحد ، وصف للأفراد والتعريف الماهية ، من غير نظر للأفراد .

قلنا : لعل المراد الوحيدة الجنسية لا الشخصية ، فلا يرد على ابن قاسم أن الوصف بالواحد يخالف اعتبار الجنس .

وقد يقال : كيف حملوا التحويل وهو فعل على التصريف وهو من الانفعال النفسي يكون بالكلام ؟

فلا : أولاً : التقدير التصريف علم بتحويل الكلمة ، وثانياً : أنا لا نسلم أن التصريف غير فعل ، وثالثاً : أنا نؤولهما معًا بالتحول والتصرف ، وإنما اختاروا التعبير بالتصريف على الصرف ، مع أن الصرف الأصل ، لأن في هذا العمل تصرفات كثيرة ، فلاختاروا لفظاً يدل بسبب زيادة حروفه على البالغة في الفعل بالوصول إلى منتهاه ، والتكتير عدد مراته بإيجاد أشخاصاً كثيرة منه .

والمراد أن هذا العلم لما كان فيه تلك التصرفات الكثيرة ،
ناسب التعبير باللغط المناسب لذلك ، وإن لم يرمدوا به خصوص اللكنة ،
لأنه قد يتحول الأصل إلى مثال واحد ، وإنما اختاروا التعبير
بالتحويل عن التعبير بالمعنى ، لأن في التحويل معنى التقىيل ، والتمريض
فيه تقىيل ، فهو خامن والتفسير عام مجرد تغيير ، وللتغيير ونقل .

والظاهر أن المحوّل كلّ من يصلح للتحويل ، سواء كان هو الواضع الذي هو الله ، أم هو الخاق على خلاك في مطه ، أو كان هو غير الواضع كالنحوى ، لكن في التتحقق هو الواضح ، وأما غيره فتحويله على طريق تحويل الواضح ، ومشروط به ، وكلحكالية له ، وإنما عبروا بالكلمة وبالأصل في قولهم : تحويل الأصل ، وتقولم : تحويل الكلمة ، ولم يقولوا : تحويل المصدر ، ايصدق الحد على مذهب أن الأصل المصدر ، وعلى القول أنه الفعل وغيره ، وليمدق على تحويل غير المصدر ، وكتحويل زيد إلى زبيد ، والى الزيدين ، والى الزبود نحو ذلك .

وعبرا بالأبنية ولم يعبر بالالمثلة كما عبر بها الزنجانى ، ثلا
تتهم أنه الجزئى الذى يذكر إيضاً للقاعدة ، مع أن المراد بها
الأبنية ، وبالأبنية والصيغ .

فسر السعد الأمثلة في كلام الزنجانى ، والأبنية جمع بناء بمعنى
مبنيّ ، أي مبنيات ، والصيغة جمع صيغة بمعنى مصوغ ، أي
مصوغات ، وهو متعدد ذاتاً ، مختلفاً اعتباراً ، لأن الكلمة المتفرعة
عن أصل باعتبار كون حروف الأصل أساساً لما يتعدد من حروف
وحركات ، بناء باعتبار كون الحروف المذكورة كالمادة لها صيغة .
ويحدان بأنهما حروف الكلمة باعتبار هيئات تعرض لها من الحركات
والسكتات ، وتقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه ، وخرج
باعتبار الهيئات اعتبار الجوهر ، وهو الحروف ، وخرج بالعروض الأصل
نفسه من المصدر مثلاً ، والمفرد المكبر مثلاً ، وفيه أنهم يسمون المصدر
بناء وصيغة ، لكن باعتبار الأخذ من مطلق الحروف ، وباعتبار
البناء القوى ، ودخل به نحو جنب للواحد وغيره فإن الضمة فيه
غير مفرد غير ضمته مفرداً .

والمراد بالحركات الجنس كثرب بالفتح من الضرب بالسكون ،
فالعارض جنس الحركة ، لسكن الراء في الأصل ، والفعع كفرح من
الفرح ، فالعارض في فرح نوع الحركة لوجود التحرك في الأصل ،
وهو الانفتاح ، وعرف بعضهم الأبنية بالإنفاظ باعتبار حروفها وحركاتها
وسكتاتها الموضوعة لها ، باعتبار كونها مادة الكلمة ، والمراد بأحوال
الأبنية العوارض التي تتحققها بحسب كل غرض ١٠٠ .

قلت : ويرد على قولهم : إلى أبنية ، وقولهم : إلى أمثلة أنه يوهم
وجود الأمثلة والأبنية ، وتحققتها قبل التحويل ، مع أن التحويل علة
في وجودها وتحققتها ، كيف تجعل غاية له ؟

ويجب : بأن غاية الفعل تتأخر قطعاً وذلك مشهور فلا تصح دعوى تتحقق قبله ، وأما الجواب بجواز تعارض الغاية والمنيا ، كالملة والمطلوب فباطل ، لأن الغاية التي تكون بمعنى إلى إنما تكون غاية لما كان تدريجياً لا وقرياً ، فكيف تتصور المقارنة مع أن الواقع هنا أن لا مقارنة ، لأن الامثلة والأبنية ذات أجزاء تحصل على التدريج .

ومن لازم ذلك تجزى التحويل المطلق بما ، وإن تحققتها إنما يكون بأخر أجزاءه ، فهى مع آخر التحويل أو عتبه ، فلابن المقارنة له ، ويريد على قولهم أيضاً إن الحد غير جامع لخروج التحويل إلى بناء ومثال ، ومتاعين ومثالين ، مع أنه تصريف ؟

ويجب : بأن الأبنية أو الأمتلة اسم جنس معدود ، والمراد الجنس هنا لا العدد ، وعبارة الزنجانى تحويل الأصل الواحد الى أمتلة مختلفة لمان مقصودة ، لا تحصل إلا بما ، أى بالأمتلة ، ويرد على حصره أن الضريبة المفادة بضارب مثلًا ، تحصل بغیره ك Kidd مدر منه الفرق .

والمراد بالتصريف في الحد المذكور أعني التصريف المحدود بما ذكر أو لا غير علم التصريف الذي هو معرفة أحوال الأبنية، وإلا لسم

يصح حمل التحويل عليه ، لأن التحويل ليس معرفة ، بل متعلقاً ،
وما قيل من أن المراد عدم بتحويل يرد عليه أنه تصرف ، وأنه غير جامع
لخروج ما لا يتعلق بتحويل .

وقال ابن قاسم : لقائل أن يقول : بل المراد علم التصريف الذي
هو معرفة ما ذكر ، بناء على أنه أريد بالتحويل المعرفة اطلاقاً للمزوم
على اللازم ، تتبعها على أنه معرفة حاملة من التحويل ، حتى أن معرفة
العرب ذلك بحسب المثلية لا يسمى علم التصريف ، وما مرَّ من قولنا
غير علم التصريف الذي هو معرفة أحوال الأبنية قاله السعد ،
والمراد الأبنية الكلية .

قال اللقاني : أي العلم بالقواعد التي يعرف بما أحوال الأبنية
الكلم التي ليست باعراب ولا بناء ، كما لابن الحاجب في الشافية ، وفيه
إشارة إلى أن قوله : معرفة أحوال الخ على ظاهره ، لظهور أن ليس
علم التصريف عبارة عن تصور تلك الأحوال ، بل عن التصديق
بالمسائل المشتملة على ثبوت تلك الأحوال للموضوعات ، فقول اللقاني :
أي العلم بالقواعد أراد به التصديق بما لا مجرد تصورها ، فان
المبادر من استناد العلم إلى القواعد هو التصديق والتعريف بالمعرفة
من قبيل المساهمات التي لا تفل بالتصحُّر ، لاشتهر أن الملم
بإما عبارة عن الملكة أو الأصول والقواعد ، أو ادراكها ، ويجوز أن
يراد بالتحويل الملكة البنية عليه ، والمعرفة ليست شيئاً منها .

والمراد بأحوال الأبنية العوارض التي تلحقها بحسب كل عرض ،
فالمراد بالأحوال الأصول الكلية ، وبالمعرفة المضافة إليها ، إما المعلم
مجازاً بمعنى التصديق أن خصت المعرفة بالجزئيات والعلم بالكليات ،
كما هو اصطلاح لبعضهم ، وأما حقيقة إن كانت مرادفة له كما هو مذهب
بعض .

قال الناصر : وعلى كل فالتعريف بمعرفة أحوال الأبنية منقول بعلم النحو ، فإنه علم بأصول تبييد معرفة الإعراب والبناء ، وهذا من أحوال الأبنية ١٠٥ .

ويحاجب : بأنه تعريف بالأعمم ، وقد أجازه المتقدمون قيل : والمحتجون ، وارتكب هنا لأن الغرض تعييز التصريف بمعنى العلم عن التصريف ، بمعنى الفعل وهو حاصل بمجرد ما ذكر ، وقد فسر ابن الحاجب الأحوال بالماضي والمضارع ونحوهما حين قال : وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع والأمر ، واسم الفاعل واسم المفعول ، والصلة المشبهة ، وأشمل التفضيل والمصدر ، واسم الزمان والمكان والآلة ، والمصر والنسب ، والتثنية والجمع ، والتقدير اسلكين ، والابتداء والوقف ١٠٦ .

فأشار إلى أن أحواله مسائله ، وأن الاحتياج لفظي كما ذكر أو معنوي كما أشار إليه قبل ، ثم أشار إلى أن أحوال الأبنية قد تكون للتوضيح في اللغة لوزن أو روى أن تجنيس أو غيرها ، كالمقصود والمهدود ، وذى الزيادة ، وقد تكون للمجازة كالأمام ، وقد تكون للاستثناء تخفيف المهمزة والإعلال والإبدال والإدغام والمحذف ، هذا وما اقتضاه ضيق المسد من أن التصريف قد يعرف بما يعرف به علم التصريف من العلم بالأحوال المذكورة ، هو مذهب المحققين رادين به به زعم بعضهم تقدير علم قبل التصريف في قول ابن الحاجب : التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست باعراب ، زعموا منه أن التصريف مخصوص بالفعل ، وعلم التصريف بالأدراك ، لأن التصريف علم لعلم خام كالفقه والنحو ، فلا حاجة إلى هذا التقدير .

واعتراض تعريف ابن الحاجب بأنه لا يشتمل بحث التصريفى عن

أصول يعرف بها نفس الأبنية كالماضي والمضارع والمصدر ، أو أحكام لا تتعارق بالابنية ، ولا بأحوالها كالوقت واللقب والإدغام والتخفيف ، إذا كانت في الحرف الآخر ، لأنه لا تعتبر حالاته في بناء الكلمة ، وبأنه تدخل في المبنيات .

وأجيب عن الأول بأن المذكورات فيه أحوال الأبنية مثلاً إذا قلت : طلب ماض ، فطلب بناء ، وماض حال عارض له ، كالطلب المضارع لقال ، فالمراد بالمذكورات ملحوظاتها لا ما صدقاتها ، وعن الثاني وهو قول المترض أو أحكام الخ ، بأننا لا نسلم أن أحوال الحرف الآخر ليست أحوالاً للأبنية إذ أحوال بعض الشيء أحوال لذلك الشيء ، وبذلك سقط ما قبل أنه لا حاجة لقوله التي ليست باعراب بناء على أنه لا يعتبر في بناء الكلمة حالات الحرف الآخر ، وعن الثالث بأنه أراد بالاعراب ما يشمل البناء تطليباً لشهرة اهلاكه على ما يشمله ، يقال : هذا كتاب إعراب القرآن ، وهذا كتاب إعراب الألقانية ، وإن اشتمال على ذكر البناء ، وببيان : إعراب هذا الكلام كذلك وكذا وكذا مع اشتمال على البناء .

والمعنى الثاني للتصريف : تغير الكلمة عن أصل وضعها لمعرفة غير اختلاف المعانى كالأهانة والتظلم من السكونين ، ومن اجتماع اللاؤ والياء ، وسبق إهدافها بالسكون ، ويسمى هذا التغير بالإعلال ، وهو المراد بالتصريف في آخر الكلمة ، وينحصر في الحذف والزيادة ، والابدال والطلب ، والنكل والإدغام ، كما في الصبان وفي الشافية وشرح الغزى أن الإعلال خاص بتغيير حرف حرف العلة بحذف أو قلب ، أو إسكان للتخفيف ، وما عدا ذلك ليس إعلالاً ، وقد يطلق التصريف على ما يعم المعنى الأول والمعنى الثاني معاً ، قاله الفضرى ، وهذا المعنى الثاني تغير الكلمة لغير معنى طار عليها ، بل لفرض لفظى ، وإنما أخذ حمل ذلك من المرادي والأشمونى .

والمعنى الثالث للتصريف : ما ذكره ابن الناظم من أن التصريف هو العلم بأحكام بنية الكلمة ، بما لحروفها من أصللة وزيادة ، وصحة وإعلال ، وشبه ذلك ، ويقدر مضاف أي علم التصريف هو العلم بالخ ، أو أراد بالتصريف علم الصرف ، كإطلاق النحو على علم النحو ، ففي ذلك أوجه ثلاثة تذكر في أسماء الفنون ، وهو كونه بمعنى المدل بذلك السن أو المسائل أو الإدراكات ، وأراد بشبهه ذلك نحو الإخفاء والإظهار والإدغام ، وفيه أن الإخفاء والإدغام من الإعلال ، وفي معنى ذلك قول ابن عقيل : التصريف عبارة عن علم يبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية ، وما لحروفها من أصللة وزيادة ، وصحة وإعلال وشبه ذلك ، وأراد بشبهه ذلك نحو نحو الإخفاء والإظهار ، والإدغام على ما قاله شيخ الإسلام والسيد الباجي والخطي .

فلنا : يرد عليهم أن الإعلال منه الإخفاء والإدغام كما مر ،
والمصححة منها الإظهار ؟

ويجب : بتخصيص الصححة والإعلال بغير ذلك وبأنه بنى على مذهب ابن العاچب ، أن الإعلال خاص بتغيير حرف الملة بحذف أو تلب أو إسكان للتخفيف كما هو المتادر ، وغير ذلك ليس اعلال كذا ظهر لى تامله منصنا ، ويشمل المعنى الأول للتصريف ، والمعنى الثاني له ، قوله التوضیع : التصریف تضیر فی بنیة الكلمة لغرض معنوى أو افتراض ، وخرج بذلكه كابن عقيل وغيره بنية الكلمة النحو ، فإنه لا يتعلق ببنية الكلمة ، بل بالعوارض اللاحقة للكلمة ، من فاعلية ومقولية ، واسنانه وغيرها ، والبحث عن أحوال آخر الكلمة اعرابا وبناء ، فإنه علم النحو ، وخرج بالغرض التمهيد والتصریف ، فالتضیر لغرض معنوى كتغیر المفرد الى تثنية وجمع كذا في التوضیع وغيره .

ويبحث شيخ الإسلام : بأن الأنسب أن يقال الى المثنى والمجموع .

والجواب : إنها يطلقان على المثنى والمجموع حقيقة عرفية خاصة أو مجازاً إطلاقاً للمصدر على اسم مفعول ، وكتغير المصدر الى الفعل والوصف ، والتغيير لغرض للفظي كتغير قول وبأيّع وغَرَّ و ، محرّكات الى قتل وباء وغزا ، وتغيير وقت بتشديد القاف مكسورة مضمومة الواو قبلها الى أقت بالهمزة بدل الواو ، وتغيير قنول بضم القاف وسكون الواو ميتاً واللام حيا الى قل ، وتغيير ردد الى رد ، ولتشبيه التغيير والتكمير والنسب والوقف والإملاء بعلم النحو ، من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه ، كذا قيل .

وذكرها طائفة منهم ابن الحاجب في التصريف ، وهو أولى لأنها منه ، وتسمى معرفة تلك الأحكام علم التصريف كما في التوضيح ، وهذا العلم فيه التصرف من حال إلى حال ، من جهة متعلقة ، إذ هو متعلق بالتصيرفات الموجودة في الإلفاظ العربية ، فسمى باسم متعلقه ، وموضع التصريف الأسماء الممتدة ، والأفعال المتصرفة في اللغة العربية ، وقد مر أن التصريف وإن كان يدخل الأسماء والأفعال ، لكنه الأفعال بطريق الأصلة لكترة تضييرها ، ولظمور الاستئناف فيها ، أي بخلاف الأسماء ذكر ذلك المرادي ، فخرج بالأسماء والأفعال العروض ، فإنها لا يدخلها تصريف ، لأنها مجوبة الأمل ، موضوعة وضع الأسموات ، لا تقابل بلغاء والعين واللام ، بعد معرفة اشتغالها ، ولذا كانت ألفاظها أصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة قاله الشيخ خالد .

قلت : الظاهر أن الف الى ونحوها معروف الأصل ، إذ قوام اليه
واليك وإلى بتشديد الباء دليل على أنها عن ياء ، وما ورد من التصريف
فـ الحرف فشاذ تياساً يوقف عندما سمع منه ، ولا يقاس عليه غيره ،
بل ينطق بما سمع فصيحاً استعمالاً كالتصريف في إلى وهي ، بتلب اللذين
يأمين ، قالوا : وكحذف هاء سوف ، وإبدال هاء حتى عينا ، وهمزة إين
وأن هاء وعينا نحو : أشهد عنَّ محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم :

وأعجبنى عن تقويم ، وحذف النسون من أن المشددة فتصير محققة ،
وحذف اللام الأولى من لعل ، وإيدال الثانية نونا ، وهكذا قالوا كلام ،
وسلمه صبانهم وخضرتهم ٠

والصواب عندي أن جل ذلك كله لغات لا تصريف ، فإن من يقول مثلا
في سوف سو ليست لفته سوف ، فتصرف فيها بحذف الفاء ، بل لفته
سو من أول الأمر ، ودليل ذلك أن لا يقدر أن ينطق بسوف تماماً
إلا بإنجهاد نطقاً بلغة غيره ، ومن يقول عتى بالمعنى في حتى لفته
ذلك بلغتين من أوله الأمر لا بالحاء ، فأبدلها عيناً وهكذا في مثل
ذلك إلا ما كان مثل إلى وعلى وإن بالتشديد ، فانهم يتصرفون بقلب
اللف إلى وعلى ياء ، وتخفيف أن وليس ذلك بلغة مختتمة بأحد ، فان كل
من ينطق بإلى زيد وعلى زيد ، ينطق إليه وعليه ، ومن ينطق بأن زيداً
قائماً ينطق بعلم أن سوف يقوم زيد بفتح المهمزة فيهما ، ومن ينطق بأن
زيداً قائماً بالكسر والتشديد ، ينطق بأن زيداً قائماً بالكسر وانتخفيف ٠

وخرج بتقييد الأسماء بالمتကنة أي المرببة الأسماء المبنية ،
فلا يدخلها تصريف قياساً ، بل اذا دخل التصريف في بعضها فهو شاذ
قياساً ، فصحيح استعمالاً ، يوقف عندما سمع تصغير ذا الاشارية ، والذي
وفروعهما ، وتشتيتها وجمع الذي والتى ، بل مصحح غير واحد أن
تشتيتها وجمعها صوريان لا حقيقيان ٠

وخرج بتقييد الأفعال بالمتصرف للأفعال الجامدة ، فلا يدخلها تصريف
قياساً على حد ما مر ، فيوقف عندما سمع من تصريف بعضها ، فيستعمل
ذلك البعض تصيحاً كإيدال ألف عسى ياه في نحو عسيت وعسينا وعدين
وتحذفها في عست ، وكحذف ياه ليس في نحو لست ولسنا ولسن ، وتسكين
سينه في ذلك ، وإنما لم يدخل التصريف قياساً في الأفعال الجامدة والأسماء
المبنية لشبيها بالحروف في الجمود ، بل لا يرد علينا تصغير ذا والذى

ونحوهما ، إلا إذا أريد بالتصريف التغير لمعنى طاريء ، وأما إذا أريد به التغير لنغير معنى طاريء فليس منه انتصاف حتى يرد تصريف ما ذكر .

وخرج باللغة العربية الأسماء العجمية كإبراهيم وأسماعيل ، لأنها وإن كانت متمكنة إلا أن التصريف من خصائص لغة العرب ، قاله ابن جنی ، وأقره الشيخ خالد .

قلت : يبحث فيه بأن من التصريف آلتتصير والتكتسir والجمع ، وقد جازت قياساً في الأسماء العجمية تقول في تصغير إبراهيم وتكتسیره ، وكذلك في اسماعيل : أبيره وأبیره وأسیمیع وأسامیع ، ولا يقال : إن الشيخ خالد أراد بالتصريف التغير لنغير معنى طاريء كالتحفيز لمعنى طاريء حتى يرد ذلك ، لأننا نقول الشيخ بنی على التوضیح ، والتوضیح قد ذكر التصریف بالمعنین ، ولعله أراد أن اللفظ المجمی نفسه غير مصروف من شیء قبله ، كصرف يضرب من الفرب .

فائدة : ذكر بعض أصحابنا من أهل عمان أن الصرف ألم العلوم ، وانهو أبوها ، قلت : وأصله لأحمد بن مسعود بن على في مراح الأرواح .

وأقول : وجه كون التصریف أاما أنه كما أن الأم من الحیوان سبب لتولد الأولاد ، كذلك علم الصرف سبب لتولد الكلمات مثل أن يتولد من الضرب : ضرب ويضرب واضرب وضارب ومضراب وغيرها ، فشبه التصریف بالأم بجامع التولد ، ووجه كون النحو أباً أنه كما أن الأب سبب لإصلاح الأولاد ، كذلك علم النحو سبب لإصلاح الألفاظ ، فشبه النحو بالأب بجامع الإصلاح ، وكلا التشبيهين بلینغ إن حذف أدلة التشبيه كما سطر ، وإن ذكرها مثل أن قال : الصرف كالأم ، والنحو كالآب فغير بلینغ كما متقرر في حاله ، والله أعلم .

بفعل الفعل ذو التجريد أو فعل يأتي ومكسور عين أو على فعلا

يعنى أن الفعل المصاحب للتجريد من الزوائد يأتي من كلام العرب رياعا حال كونه على وزن فطل بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام بمدتها : كدحرج ، وثلاثيا حال كونه على وزن فعل بفتح الفاء وضم العين : كشرف ، وعلى وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين كدرج ، وعلى وزن فعل بفتح الفاء والعين كضرب ، فالرياعى المجرد له وزن واحد ، وهو فعل بفتح الفاء واللام ، وسكون انعن بينهما كذا للناظم وابنه هنا بناء على أن المبني للمعنى نحو : دحرج بضم الدال وسكون الحاء وكسر الراء فرع المبني للفاعل ، وأن الأمر نحو : دحرج بفتح الدال وسكون الحاء وكسر الراء فرع المضارع .

وان قلنا : المبني للمعنى أصل والأمر أصل ، كان للرياعى المجرد ثلاثة أوزان ماضية المبني للفاعل وما فيه ، المبني للمعنى وأمره ، وعليه ابن الناظم في شرح الألفية ، وهو ظاهر قول الناظم في شرح الكافية : جرت عادة النحوين أن لا يذكروا في أبنية الفعل المجرد فعل الأمر ، ولا فعل ما لم يسم فاعله ، مع أن الأمر أصل في نفسه ، اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضي والمضارع منه ، ومذهب سيبويه والمازنى أن فعل ما لم يسم فاعله أصل أيضا ، فكان ينبغي اذا عدت صيغة الفعل المجرد من الزيادة ، أن يذكروا للرياعى ثلاثة صيغ : صيغة الماضي المصوغ للفاعل ، وصيغة للماضي المصوغ للمعنى ، وصيغة للأمر إلا أنهم استغنوا بال曩ضي المصوغ للفاعل عن الآخرين ، لجريانهما على سنن مطرد ، ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتهما ، كما لا يلزم على الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء أصالتها .

ومذهب البصريين في الأمر أنه أصل ، ومذهب جمهورهم في المبني للمعنى أنه فرع ، وعليه فللريابي المجرد وزنان : ماضيه المبني للفاعل ، وأمره ، وإن قيل : إن الأمر فرع كما هو مذهب الكوفيين والمبني للمعنى أصل كما هو ظاهر الألفية في الريابي ، حيث عد الثلاثي المبني له أصلا ، وصريحها في الثلاثي كان للريابي المجرد وزنان : ماضيه المبني للفاعل ، والمبني للمعنى ، وأما الثلاثي المجرد فله ثلاثة أوزان : فَعَلْ بفتح القاء وضم العين وكسر العين ، وفَعل بفتحهما ببناء على أن المبني للمعنى فرع وهو ظاهر النظم .

وصريح باب الفاعل من شرح الكافية ، ومن الكافية ، وإن عد أصلًا للثلاثي المجرد أربعة أوزان ، وهو صريح الألفية ، إذ قال : ورد نحو : ضمن ، وصريح التصريف من شرح الكافية ، وأما الأمر فلا نده في أوزان الثلاثي المجرد ، ولو قلنا : إنه أصل لأن منه ما لم يرد فيه نحو : قم وبع وعه وعد ورد ومر أمرین ، ومنه ما زيد فيه نحو : اضرب وادع وارم واخشن واردد وأمر ، فليس ثلاثيًا مجردا دائمًا ، بل أمر الثلاثي أبداً مزيد فيه همة الوصل مكسورة أو مضمومة ، إما لمنظما أو تقديرًا ، فأصل قم أقوم بضم فراسكان ، فضم وأصل بع أبيع بكسر فراسكان ، فكسر وسيأتي إن شاء الله الكلام على أصلة الأمر والمبني للمعنى وفرعيتهما في بابيهما .

قل شارح مراح الأرواح ، وشارح الهروى وغيرهما : إنما كان للريابي المجرد وزن واحد ، وهو فعال ، لأنهم لم يتصرفوا فيه بضم عينه وفتحها وكسرها ، كما تصرفوا في الثلاثي ، وإنما لم يتصرفوا فيه بذلك لنقله بكثرة الحروف بالنسبة للثلاثي ، ولنقله باربع حركات متواليات بحسب الأصل ، لا من أصله فعل بفتح الفاء والعين واللامين ، بدليل حركة عين الثلاثي ، إلا أن حركة هذه الفتاح لا غيره تقديرًا كما قلا ، وإنما فتحت حروفه كلها لنقله بكثرة الحروف ، وخفتها الفتاحة ، ولكن لما

لم يكن في كلام العرب أربع حركات متطلبات في كلمة واحدة ، ولا فيما هو كالكلمة الواحدة ، احتاجوا إلى تسكين أحد حروفه .

وأما علَيْط وهنبد ، فأصلهما علَيْط وهدابد ، وسكنوا ثانية لأنَّه لو سكتوا الأول للزم إما الابتداء بالساكن ، وهو لا يجوز بالتقاض إذا كان حرف علة ، ولا يجوز على النصيحة الصواب إذا كان حرفاً صحيحاً ، وإما زيادة همزة الوصلة والزيادة خلاف الأصل ، وقد وجدها تخلصاً عنها ، ولو سكتوا الثالث لزم عليه التقاء ساكتين عند اتصال ضمير الرفع المتحرك ببرابعه ، وهو على الصواب لا يجوز إلا إذا كان أولهما حرف ممدّ ، والثاني مدغم أو في الوقف ، وإنما يلزم التقاء الساكتين عند اتصال ذلك الضمير به ، ولو لم يلزم من فتحه ويسكن الرابع أيضاً لاتصال ذلك الضمير به ، ولو لم يلزم من فتحه تعالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة طرد للباب .

ولو سكتوا الرابع لورد أن الماضى يبنى على الفتح لا على السكون ، إلا إذا اتصل به ذلك الضمير ، فيبني على السكون في قول ، أي لأنَّ الضمير الرفقى يرد الفعل للأصله كما رد الألف إلى أصلها من الواو والباء في دعوت ورميت ، وعلى فتح مقدر من ظهوره سكون التخفيف في قول أَ ه بزيادات وايقاح منه .

وانما كان للماضى المجرد ثلاثة أوزان ، لأنَّ أوله لا يكون إلا متحركاً لأنَّه لا يبتدأ بالساكن كما مر ، ولا تكون حركته كسرة أو ضمة لتشقهما ، وشق الفعل بل فتحت لفتها إلا إذا بني للمفوعول ، فإنه يضم أو يكسر نحو : مرب وقيل وبيع ، والثالث لا يكون إلا مفتواحاً للفة والثاني لا يكون إلا متحركاً لثلا يلتقي ساكنان عند الاتصال بضمير الرفع المتحرك والحركة ضمة أو كسرة أو فتحة ، ولا يسكن أصله وأما نحو :

رد وقال وعلم بفتح العين وسكون اللام وفتح الميم ، فإنه ولو سكن
ثانية أصله الفتح أصل رد كضرب فسكت الدال الأولى ، وأدغمت
في الثانية ، وأصل قال قول كضرب تعركت الواو بعد فتحة فقلبت الفاء ،
وأصل علم علم بفتح العين وكسر اللام ، وسكتت اللام تخفيض
فلا يرد ذلك على حصر أوزان الشلائى المجرد في ثلاثة لرجوعه
إليها .

وأما نعم ويئن وليس فلا محل لها هنا ، لأنها جامدة لا يدخلها
تصريف ، وأصلها تحريك عيونها بالكسر كما بسطته في حاله ، وقد
نص المرادي وغيره أن ما جاء من الأفعال مكسور الأول كشهد بكسر
الثنين موافقة لكسر الماء ، أو ساكن الثاني كشهدْ وَعَلَمْ وظرف
بفتح الأواوئل وسكون الثوانى تخفيضاً أو مكسور الأول ساكن الثاني كشهد
بكسر الندين موافقة للكسر الماء قبل أن تسكن ، وسكون الماء فليس
بأصل ، بل مغير عن أصل ، والأصل شهد وعلم بفتح أولهما ،
وكسر ثالثهما ، وظرف بفتح أوله وضم ثانية ، وضابط ذلك أن فعل
بضم العين يجوز إسكان عينه تخليضاً ، وذلك أن تنقل ضميتها إلى الماء
قبلها إذا أريد به التعجب .

وقيل : هذا النقل سماعي ، وأما فعل بكسر العين فإن كانت
حرف حلق عينه جاز التسكين وإتباع إلغاء العين ، والتخفيف يساكن
العين بعد الإتباع نحو شهد ، وإن كانت غير حرف الحلق جاز
التسكين ، وربما وجد التسكين بعد الإتباع نحو علم .

وإن قلت : لم كان أقل المجرد ثلاثة أحرف ، ولم يكن حرفين ؟

قلت : أشار الشيخ خالد ومصرح غيره أنهم احتاجوا إلى حرف
يبدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وحرف يكون واسطة بين المبدأ به ،
والموقف عليه ، ل أنه يجب أن يكون المبدأ به متحركاً ، والموقف عليه

ساكتاً ، فلما تناهيا في المسأة كرهوا مقارنتهما ، ففصلوا بينهما بما يتحرك تارة ، وسكن أخرى .

فإن قلت : المتوسط لا يخلو أن يكون متحركاً أو ساكناً وأيّ ما
كان يلزم القتال مع أحدهما ؟

أجيب : بأنه لما جاز الحركة والمسكون على المتوسط من حيث توسيطه ، لم يتحقق التناقض ، وذكر ذلك الطبلاوي في شرح المسند على التفاصيل .

وقال المسعد : لم يكن أقل المجرد حرفين ، لأن كونه حرفين يؤدى إلى انصف عن قبول ما ينطوي عليه من التغيرات ، وأما بعده ونحوهما فأصلها ثلاثة : حذف حرف في بعض لاتقاء المساكين وهو الياء عن الكلمة ، وأما ع حذف منه حرفاً : الفاء واللام ، لأنه أمر وعى لما تقرر في محله ، وكان أكثر الفعل المجرد أربعة أحرف لا خمسة ولا ستة ، لتأدية الفماس والسداسي إلى التقليل ، قاله المسعد .

قال الطبلاوي : مع كثرة تصرفهما ، وقلالا ذلك بالمعنى ، والإشارة ،
وقال الطبلاوي أيضا : لم يأت الفعل المجرد خامسيا ، لأنه اذا اتمل
به ضمير الرفع المترافق مار كالجزء منه بدليل تسكن آخره له ،
فكانه سادسي ، فالخامسى في الفعل كالسداسى في الاسم المجرد ،
والاسم المجرد السادسى مرفوض لثلاثة يتوجهون أنه كلامتان ، لأن الأصل
كون الكلمة على ثلاثة ، وإن شئت فقل من أول الأمر : إن الفعل المجرد
لم يأت سادسيا لثلاثة يتوجهون أنه كلامتان .

وقال الدماميني : لم يأت خماسياً لثلا يساوى الاسم ، وهو نازل عنه بدليل احتياجه إليه ، واشتقاته منه ، كما قال السعد التفتازاني في

شرح تصريف الزنجاني ما نصه : ولم يمنع الخماسي في الاسم حطا لرتبة الفعل عن رتبته ، ولكونه أُنقل من الاسم لدلالة على الحدث والزمان والفاعل ١٠٥

قال اللقاني : كون الفعل أُنقل من الاسم في التحقيق إنما هو على لمنع الخماسي من الفعل ، لا لترك المفعوم من الاسم ١٠٦

ووجهه أنه لا يناسب أن يكون نقل الفعل على حاملة على تجويف تكثير بناء غيره ، وإنما يناسب أن يكون علة حاملة على منع تكثير بنائة للزوم التقليل ١٠٧

وقال ابن قاسم : يمكن أن يكون علة لترك المذكر باعتبار ما تضمنه من كون الاسم أخف من الفعل ، لأن كون الفعل أُنقل يتضمن كون الاسم أخف فتأمله ١٠٨

قلت : وفي دلالة الفعل على الفاعل ببحث طويل أثبته في النحو ، وكان أقل الاسم ثلاثة لـ مـ رـ في كون أقل الفعل ثلاثة ، وتجاوز إلى الخماسي للأمساله وخفتـه ، وعدم اتصال ضمير الرفع المتحرك به ، ولم يأت مجدداً سدايسياً لـ ثـ لـ يـ توـ هـ أنه كـ لـ مـ تـ نـ ، ولـ لـ تـ لـ ١٠٩

وقال الكوفيون : لا يكون في للفعل ولا في الاسم أكثر من ثلاثة أصول ، فراء جمـر ، وجيم دـ هـ رـ زـ اـ دـ لـ نـ وهو باطل ، ويقال أيضاً : لم يأت الفعل مجرد سدايسياً ، لأنـه قد يتصلـ به الضمير المذكر ، فـ كـ لـ نـ سـ بـ اـ عـ ، ثمـ إـ نـهـ لـ سـ كـ اـ نـ بـ نـاءـ الـ جـ رـ دـ بـ اـ يـ اـ عـ ثـ يـ لـ اـ بـ اـ مـ سـ بـ اـ يـ اـ عـ ، ثمـ إـ نـهـ لـ سـ كـ اـ نـ بـ نـاءـ الـ جـ رـ دـ بـ اـ يـ اـ عـ ثـ يـ لـ اـ بـ اـ مـ سـ بـ اـ يـ اـ عـ الـ اـ بـ اـ بـ اـ لـ قـ لـ لـ لـ ، ولوـ كـ اـ نـ فـ رـ عـ ، والـ اـ لـ اـ لـ المـ فـ عـ اـ مـ سـ بـ اـ يـ اـ عـ أـ خـ فـ مـ الـ رـ بـ اـ يـ اـ عـ ، فـ موـادـهـ أـ خـ لـ مـ سـ بـ اـ يـ اـ عـ ، فـ قـ دـ مـهـ عـ الـ كـ سـ بـ اـ يـ اـ عـ ، الـ كـ سـ بـ اـ يـ اـ عـ الـ مـ فـ تـ وـ ، فـ موـادـهـ أـ خـ لـ مـ سـ بـ اـ يـ اـ عـ

أما الرباعي المجرد ، فيكون متعدياً ولازماً ، وهو الأصل مثال
اللازم : حشّر أى تغّرّ عن الموت ، وتردد نفسه ، وحشّر الحمار
مطلاً تردد صوته في حلقة ، وما بالجيم وفريش بالحاء المهملة أى
وثب أو قعد مسترخياً وألصق فخذيه بالأرض ، أو فتح بين رجليه ،
ودربخت العمامة لذكراها طاوّعه للسفاد ، ودربغ الرجل طاطاً رأسه
وبسط ظهره ، وما بالباء الموحدة ، فالحاء المعجمة آخر ، أو عرّيد
الرجل بالذال المهملة ساء خلقه على نديمه أو غيره ، لا على نديمه فقط
كما هو ظاهر فتح الأفعال ، وعرّيد آذى نديمه في سكره ، وعسّدت
السماء بالذال المعجمة فضفط مطرها .

وجمز بزاي فراء نكش و Herb ، وجربز الرجل بباء فزاي ذهب
أو انقبض أو سقط ، وجرمز ببيم فزاي انقبض واجتمع بعضه إلى
بعض ، ونكش وفر ، وكرفنس بالسين المهملة مشى مشية المقيد ،
وكركس الشيء تردد ، وببرطش الدلال أو السباعي بين البائع والمشتري
تردد ، أو بالسين المهملة ، وقرفص في مشيه قارب خطاه ، وقرفص
شدّ يديه من تحت رجليه ، ودخلت أخلط في كلامه ، وبيركع قام على
أربع وسقط على ركبتيه ، وخذرف بالحاء والذال المعجمتين أوله أسرع ،
وخذرف الإبل رمت الحصى بأخلفهما ، وقرفت ارتمد ، وخربق في
مشيه خطب ، وعلق في كلامه تعمق ، وبهدل بالهملة أسرع في مشيه ،
وعظمت ثندوتة ، وهي احمد الثدي أو أصله .

وخزعل الفسبع عرج وخم ، والماشى نفخ رجليه ، وبرعن
تروج براء ، وعشجل نقل عليه النهوض لعُزم بطنه ، وببرشم وجم
وأظهر الحزن وأدام النظر أو أحداه ، وببرطم انتفع غصباً ، وحضرم
لحن في كلامه وانتزع لحاء الشجر ولعثم بالثلاثة في الشيء تملك وتوّقف
وتائى أو نكش عنه ، وتبصره وهدرم في الكلام أو القراءة أسرع ،
ويرذن بالذال المعجمة قهر وغلب ، وأعيا عن الجواب ، ومشى مشى

البرذون ، وهينم أخفي مسوته أو تكلم كلاماً لا يفهم ، وهينم قال
آمين ٠

ومثال المتعدّى : قحطبه صرעה ، وقحطبه بالسيف علاه به ،
وقرصبه بالصاد المهملة قطعه ، وبالصاد المعجمة قطعه ، وقرضب
اللحم كذلك في البرمة جمعه ، وقرضب الشيء فرقه ، وقرضب اللحم
أكل جميعه ، وأما قرضب أي عدا أو أكل شيئاً يابساً فلازم ،
وقرطبه بالطاير المهملة صرعة مطلقاً ، وقيل على قفاه ، وقرطبه الجزور
قطع أظالمه ، وأما قرطبه بمعنى عدا شديداً أو عصب أو هرب فلازم ،
وحدرج أحبل فتلها ، والشيء أحكمه ، وحرفع زيد عيشه ، وسمه
ودحرجت الشيء تابعته في حدور ، وفرطحت الشيء عرضته أي
جعلته عريضاً قاله الجوهرى ، وقيل الصواب فلطخته باللام ،
وكروحت الشيء صرعته ، وبعثرت الشيء نظرته أو لفسته أو فرقته
ويبدته ، وقلبت بعضه على بعض ، واستجرجته نكسلته وأثار
ما فيه ٠

وبعثر العوض هدمه وجعل أنسفاه أعلى ، وبعثره فرقه أو بعثه
أو استخرجه ، أو نكسه وبعذرها حرکه ، وبعذررت زيداً تقضته ،
ويعكره بالسيف قطعته ، وجحدرت الشيء صرعته ، وجعبره صرعة
أيضاً ، ومحشر الماء جمعه ، ودحر القربة بالماء ملأها ، وبالخاء
المعجمة كذلك ، ودخرمت الشيء بالخاء المعجمة سترته وغطيته ، ودعترت
الشيء هدمته أو كسرته ، وعصفرت الثوب صبغته بالعصفر ،
وكركست الشيء ردتها بشدید الدال الأولى ، أو قيدته أو جمعته بعضه
إلى بعض ، وكردست الشيء وثنته ، وكردسته جمعت يديه ورجليه ،
وبرقش كلامه خلطه ٠

وأما برقش بمعنى تفرق أي أقبل على الأكل فلازم ، وقرفصت
الشيء شددت يديه ورجليه أو يديه من تحت رجليه ، وقرفصت المرأة

جمعت بين طرقهما في الجماع ، وترنم زيد كتابه أدق حروفه ، وشرجعت الشيء طولته ، وشرجت الخشبة المربعة تحت أطوانها ، وكرفت البعير بالكلف قيده ، وضيقته عليه أو الدابة مطلقاً ، وكربنت الشيء قطعه بالسيف ، وكررت قطعه أطوانه ، وذغلت الماء مسبيته صباً شديداً .

وأما دفع المطر أشدَّ فلازم ، وشبرق اللحم بشين فباء فراء هنفان قطعه صفاراً وقتيل : قطعه صغاراً وطبخه ، وهو معرب ، وشبرق الثوب جطه قطعاً ، وشريق بتقديم الراة على الباء اللحم قطعه صفاراً ، وشريق الثوب قطعه ، وعربل اللحم قطعه كباراً ، وصبل الإبل أهلها ، وزعل الدقيق نخله ، وبعثل الشيء فرقه ، وحرجم الإبل ردّ بعضها إلى بعض ، ولخدم الشيء قطعه .

فذلك نحو من ستين مثلاً ، ويأتي أكثر من ذلك إن شاء الله ، لكن ربما أعدد التمثيل ببعض مثل : عصرت الثوب .

قال الناظم في تصعيده وغيره : ولد يصاغ أي الرباعي المجرد من مركب لاختصار حكايته ، قلت : يسمى اختصاراً ، ويسمى نحتاً نحو : بسم الله الرحمن الرحيم ، وسبح بالسمين فالباء ، أي قال حسبن الله ، وحمدل ، أي قال : الحمد لله ، وحولق وحقول ، أي قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وجطل أي جعلني الله فداءك ، وحيبل قال : حيبل المصلحة بالباء ، وحيط قال : هي على الصلاة بالعين ، ولذلك بالذال المعجمة حسابه أي أجمله بتقوله بذلك كذا ، وقد استعمل هذه المادة الزمخشري وغيره ، ولا يتشرط في ذلك أن يتوتى من كل كلمة من المحكي بحرف ، وقد يتقدم بعض الحروف كما في جفل بتقديم الفاء على اللام مع تأخيرها عنه في جعلني الله فداءك ، إلا أن قيل : إنه اختصار لجعلني الله فداء لك .

ومات النحت أوسع لشموله نحو : عبد في عبد الدار ، وعبقس في عبد قيس ، وأحيثه في أي شئ ، وقد أطلت النحت في حاشيتي على إعراب الألفية .

وذكر الناظم في تسهيله أنه قد يصاغ الفعل الرباعي المجرد من اسم رباعي أي سمعاً أعمل مسماه ، أو لشبيهته ، أو لجعله في شئ ، أو لإمساكه بشئ ، أو لإمساكة شئ به ، أو لاظهاره ومراده بالصوع الأخذ ، هو التقاء شين مثلاً في مادة ، وبعض المعنى لا الاستفراق ، لأن الأسماء الرباعية التي أشار إليها جلمدة ليست مصادر يشق منها ، بل أسماء أعيان ، ولمل تلك الأفعال مشتقة من مصادر ، ولو لم تسمع ، فرجبيت بمعنى ضررت بالمرجون ، فعله مشتق من المرجان ، أو من العرجنة ، أو من الأول لا غير .

ومثال صوغه من اسم رباعي لعمل مسمى هذا الاسم الرباعي : كعطرت الكتاب أي عملت له تغطراً ، أي وعاء ، وبندت الطين أي عملته كالبندق ، وهو حمل الشجرة ، شجرة الجاوز ، ودخلت القميص ، أي عملت له دخريضاً ، وقرمت عملت القرموص ، واحد القراميس .

قال أبو يحيى : وهي حفر مسغار يسكنها الإنسان عند البرد ، وقبلت الخيل جعلتها قنابل ، وجعلتها بجيم فحاء مهملة جعلتها جمال .

ومثال صوغه من اسم رباعي لشبيهة معناه : عقربت الشئ بالعين فالقف فالراء فالباء ، أي لوقيت كالطرب ، وعقارب الشئ التوى بنفسه كالمحرب يتعدى ويلزم ، وعكلت الشعر بمثلثة أرسلته كالمحاكيل وهي الأذاق والشماريغ ، وحنظل طبع الرجل مسار كالحنظل كذا

قالوا ، مع أن نون الحنطل زائدة ، فافهم وهو شجر مرّ ثمره جداً
وعلق أى مصار كالعلقم ، أى كالحنطل والعلقم أيضاً كل شيء مرّ ،
والتبقة المرة .

ومثال صوغه من اسم رباعي مجرد لجعل معناه في شيء : فللت
الطعام أى جعلت فيه اللثفل بضم الفاعين ، وكبريرته أى جعلت فيه الكبر
بضم الكاف والباء ، وقد تفتح الباء وهو بزر ، وشبرمته جعلت فيه
الشبرم بضم الشين والراء ، ويفتحان أيضاً وهو شجر ذو شوك ينفع
الوباء ، ونبات له حب كالعدس ، وأصل غليظ ملكن لبناً والكل مسل ،
وعصفرت الثوب صبغته بالعصفر بضم العين والفاء ، وهو نبات يهوى
اللحم الغليظ ، وزبرره القرمط ، وزبرنته صبغة بالزبرق ، وهو الصبغة
الحمراء والصفراء ، وهو بالفتح للزاي والراء ، وقيل : بكسر الزاي ،
وعندته صبغة بالعنديم بلفتح العين والدال ، قيل : وهو دم الأخوين
فانظره .

وعبرت الدواه جعلت فيه العبر بلفتح العين والماء ، وهو
الياسمين ، ونبت آخر ونرجسته جعلت فيه النرجس بكسر النون والجيم ،
وقد تفتح النون وهو نبات ثابت عنه في حاشيتها على شرح
الأجرمية .

كذلك مثل بعض شراح التسميد وغيرهم ، بناء على قول مالح
المزهر : إنه أصول وإلا للتد نص القاموسي والزمكانى في شرح المفصل
أن النون زائد ، فهو تعلقه بكسر النون والعين ، لا فطل بكسر الفاء
واللام ، لأنه ليس في كلام فطل بكسر اللام الأولى وفيه بحث ، وعبرت
الطيب جعلت فيه العنبر .

ومثال صوغه من اسم رباعي لإصابة مسمى هذا الاسم : غلصمه
أى أصاب عظمته بالموس أو نعوها ، وهي رأس الحلق يوم بشواريه ،

أو أصل اللسان أو اللحم بين الرأس والمعق ، أو العجزة على ملتقى اللحمة والمرى ، وغلظمه أخذ بقلنته ، وحرقه أصاب حرقته بفتح الحاء والكاف ، وهي رأس الطقطوم أو عقدة الضجرة ، وحرقه أيضاً أصاب حرقته بكسرهما ، وهي أصل اللسان ، وعرقه أصاب عرقه بفتح العين وضم القاف ، وهو عصب غليظ نوق عقب الإنسان ، ومن الدابة في رجدها بعنزة الركبة في يدها ، وما انحنى من الوادي ، ومن القطا ساقها ، وطريق في الجبل ، والحيلة وعرفان المجة .

ومثال صوفة من اسم رباعي لاصابة الشيء بسماء : تهزنته بالقاف والباء المهملة فالزاي فالنون أصبته بالقصنة ، وهي المصا أو العراوة ، وغرنجه أصابه بالرجون ، وهو أصل العناكل ، ويقال له : المدق ، وقيل : إن يس واعوج ، وقيل أصله ، وقيل : عود الكباسة ، وعرجت الثوب أصابه بصورته ، أي مسور فيه صورة العرجون ، والكل بضم العين والجيم ، وفرجن الدابة أي حسما بالفرجون بكسر الفاء وفتح الجيم واسكان الواو إسكاناً حياً وهي المصة التي يحس التراب بها عنها ، وعرفته أصابه بالعرفان بكسر العين وهو السوط مطلقاً ، أو الذي يعاقب به السلطان ، وعرفت الهودج أصبته بالعرفان ، وهو خصلة يشد بها رعوس خشباته ، والكل الآت وكذا ما أشبه ذلك .

ومثال صوفة من اسم رباعي لإظهار صهي هذا الاسم : عجلت الشجرة أي أظهرت عاليجها ، والمسلوح والصلح بضم العين واللام ما لأن واخضر من التقبيل ، ويرعمت الشجرة بالعين المهملة أهْرَجْت ببرعها ، ويقال : ببرعهما ، وبرععتها وبرعومتها بضم عين الكل وبائه ، والمعنى كم ثمر الشجر أو زهرتها قبل انتتاحها .

وزاد بعض شراح التسهيل صوفة من اسم رباعي للستر بسمى هذا الاسم : كثرمدت البناء أي سترته بالقرمد بلقع الكاف واليم وهو

الجص ، وحجارة لها خروق تتضج ويسمى بها ، والخزف المطبوخ والأجر كما عهد ذلك بقرطبة من بلاد الاندلس ، وبالبلدية من أعمال الجزائر ونحوهما في بلاد الظاج رد الله الجميع للإسلام ببركة سيد الأنسام عليه وعلى آل الصلاة والسلام .

وسردقت البيت جلت له سرادق ، وسترت به صحفه وهو البناء المحيط بصحفه ، وهو بضم السنين ، وسردلت رجلاً ألبسته سريالاً يكبر السنين وهو القميص ، وقيل : الدرع ، وقيل : كل ما يلبس أي سترته به ويرقعته أي سترته بالبرقع ، وألبسته إياه بضم الباء والكاف ويفتح الكاف أيضاً ، ويضمون ، وقبل العين واو : كعصفور وهو لباس يمكن النساء والذواب ، وبرنسنته ، أي سترته بالبرنس وألبسته إياه ، وهو بضم الباء والنون قلنسوة طويلة ، وقيل : كل ثوب رأسه منه ، دراعة كان أو جبة أو معطرأ .

قلت : ولا يستدرك ذلك على الناظم بجواز دخوله في
القسم الأول ، أي عملت للبيت قرمداً ، وجطته عليه ،
وعلمت له سرادقاً ، وعملت للرجل سريالاً وبرقماً وبرنساً ، وألبسته إياها
أو في القسم الخامس ، أي أصببت البيت بالقرمد والسرادق ، والرجل
بالسريان والبرقع والبرنس تأمل و تلك الأفعال المسوقة المثل بما ،
والأشغال المذكورة قبلها تقارب مائة مثال لل فعل الرباعي المجرد مع ما في
بعضها من النظر .

وبقيت أفعال من ذلك عجلت عنها ، وتأتي أفعال قريباً إن شاء الله
إذا بنينا على أنها رباعيات أصول ، وضمنها إلى ذلك زاد المجموع
على المائة ، وذلك أن الفعل الثلاثي المضاعف إذا ضوعث ثانياً مسار
رباعياً ، وكانت ثلاثة أحرف منه متماثلة : عينه ولامه والحرف المزيد
بينهما ، وزياسته للتكتير ، ويجوز إيداله من جنس الفاء ، وذلك فرق بين

فعل المضف المعين نحو : قدس ، وفعل المضف اللام كدرج ،
فيكون من باب فعل وحروهه أصول عند البصرين .

وقال الكوفيون : من مزيد الثلاثي للالحاق بفعل ،
فوزنه من حيث الالحاق فعل ، ومن حيث الزيادة
فعل بتشديد المعين ، وذلك في كل مضاعف من باب نحو ككب وللم ،
وذلك مقيس ، لأن التضعيف نحو التكثير مقيس ، والكثرة دليل ضعيف
على القياس ، وذلك وارد كثيراً يدل على قياسه قول الجوهرى : سغست
الشيء في التراب فتسقى ، أي دمسته في التراب فدخل ، الأصل
سغسته بتشديد المعين الأولى ، فذلك ثلات غينات ، لأن المشددة
غينان ، لأن الحرف المشدد حرفاً : الأولى عن الكلمة ، والثانية الدغم
فيما الأولى يجوز إيدالها من حرف هو من جنس فاء الكلمة وهو
السين ، فرقاً بين فعل بتشديد المعين و فعل ، والثالثة لام الكلمة ،
قال : وكذا القول في جميع ما أشبهه من المضاعف ۱۰ ه بتصرف .

ويجوز ابقاء الحرف الثالث من جنس فاء الكلمة كما قيل سغسته ،
وقد سمع الإبدال وعدمه كثيراً ، والكثرة دليل القياس ، وورود من ذلك
كببه على وجهه وكببه بتشديد الباء الأولى ، أصل كببه كببه
بتشدد الباء الأولى ، فأبدلت الباء الثانية الدغم فيها حرفاً من جنس
فاء الكلمة وهو التاء ، وهببه من الفسوم أي أيقظه بتشديد الباء
الأولى ، وهببه ، وأصل هببه هببه بتشديد الباء الأولى ، أبدلت
باء الثانية الدغم فيها الأولى هاء من جنس فاء الكلمة ، وهي الماء ،
وخجحت الريح الشوب في هبوبها بتشديد الجيم الأولى ، خجحت
وأصل خجحت خجحت بتشديد الجيم الأولى أبدلت الثانية حرفاً
كالحرف الذي هو فاء الكلمة وهو الفاء المجمعة ، ودفع الليل بتشديد
الجيم الأولى أبدلت الثانية حرفاً من جنس الفاء وهو الدال في دجاج ،
فأصل دجاج دجاجت بتشديد الجيم الأولى .

وهكذا يبدل العرف الثاني من الشّلّاثة المتماثلة من جنس فاء الكلمة ، أو يبقى بدون إيداله نحو : بمحجع بمحسوته بشدّيد الجيم الأولى ، وعجمجه بإيدال الجيم الثانية عيناً ، أي رفع صوته ، ورججه بشدّيد الجيم الأولى ، ورججه بإيدال الثانية راء أي حركه وزلزله ولحج في كلامه بشدّيد الجيم الأولى ، ولحج بإيدال الثانية لاما ، أي تردد فيه ، وزوجه عن كذا بشدّيد الجيم الأولى وزوججه بإيدال الثانية زاياً ، أي باعده عنه ، وسحّ الماء بشدّيد الحاء الأولى ، وسحّه بإيدال الحاء الثانية سيناً ، أي صبه وفرقه ، ولحّ بالمكان بشدّيد الحاء الأولى ، ولحلّه بإيدال الحاء الثانية لاما ، أي لم يمرّ منه ، ولحّ بشدّيد الحاء الأولى ، ونخّن بإيدال السين الأولى ، وعنصّر بإيدال الثانية عيناً ، أي طاف فيه ، وبتشّيش بالشّيء بالشين المعجمة مشدّدة بعدها أخرى غير مشدّدة ، وبتشّيش بإيدال الثانية باه أي فرح به ، وتعّنه بشدّيد العين الأولى ، وتعّنه بإيدال الثانية تاء دفعه بعنف ، وشفّه الهم بشدّيد الفاء الأولى ، وشفّشه بإيدال الثانية شيناً مجمّعة أهزله وأضناه ٠

وصل بشدّيد اللام الأولى ، وصلصل بإيدال الثانية ماداً أي صوت ، أي صات ، ومن ذلك ما ورد حكاية صوت نحو شاشا بالحمار أي قال له شوش ليمضي ، وأصله شو بشدّيد الواو الأولى ، أبدلت هي والثالثة ألفين والثانية شيئاً ، وهجّم بالسبع صاح عليه هاج هاج ، أصله هجّم بشدّيد الجيم الأولى أبدلت الثانية هاء ، وبخّيغ بالرجل قال له : بخ بخ أصله بخّ بشدّيد الخاء الأولى ، أبدلات الثانية باه ، وقمعت بالسلاح أصله قع بشدّيد العين الأولى ، قلبت الثانية قاناً ، ودققت الباب وطفّف الميزان أصلهما دققت بشدّيد انفاف الأولى أبدلت الثانية دالاً وطفف بشدّيد الفاء الأولى أبدلت الثانية طاء ، وعننت الحديث أصله عننت بشدّيد النون

الأولى ، أبدلت الثانية عيناً ، وقهره أصله قمه بتشديد الماء الأولى
قنت الثانية قافاً وهكذا في مثل ذلك ٠

ومرادى بالأوائل ، المعروف بالأوائل الساكنة من الثلاثة المتماثلة ،
والمثانى الحروف الدغم فيها الأوائل الساكنة ، ويقى بعد ذلك الحرف
الثالث المختوم به الكلمة المماثل للأوائل والثانى من الحروف المتماثلة
الثلاثة ، وأصل ذلك كله فعل ثالثى مضاعف ، أى عينه ولا مه من جنس
واحد ، ثم ضوع مرأة ثانية ، فصار رباعياً ، يقى ثالثه كما هو
أو يبدل من جنس فاء الكلمة مثل كب وككب ، الأصل كب بكاف
فباء مشددة ، وذلك ثلاثة أحرف زيدت باه أخرى فقيل : كب
بكاف فباء مشدد ، فتلك ثلاثة أحرف فباء بعد ذلك و تلك أربعة أحرف ،
ثلاثة منها ياءات ويقال : ككب يابدال الباء الثانية كافاً وإياء الأولى ،
والثالثة وما أطلقنا الزيادة على الثاني من الثلاثة المتماثلة على قول
البصرىن ، إلا من حيث شبهه بالزائد وليس بزائد ٠

وأما فعل بفتح الفاء وضم العين ، فلا يكون إلا لمعنى مطبوع عليه
ما هو أى ذلك المعنى قائم به : كحسن وقبع ، أو لمعنى غير مطبوع
عليه بل حدث بالاكتساب لكنه كالمطلوب في عدم المفارقة ، ويقال له :
متعدد ثابت كتصح وخطب وشر وفقه ، أو لمعنى شبيه لشبيه المطبوع
في الحدوث ، ويقال له زائف متعدد ٠

شبيه باثبات كجنب فإنه أشبه نفس من النجاسة المعنوية الالزمة
بعد حدوثها كالكر ، ولكن فعل بالضم لا يكون إلا للمطبوع أو مثله ،
أو مثل منه كان لازماً لا يتعدى لخصوص معناه بالفاعل ، وعدم
طلبه زائداً على الفاعل ، وذلك لأنّه وقف على السجايا أي الطائع
وما شابها كما مرّ مما يقوم بفاعله ، ولا يتتجاوز ٠

والتعدي يقتضى توقف الشيء على المتعلق به ، أعني التجاوز إليه ، وهاهنا لا توقف ولا تجاوز ، وربما تمدّى لأجل تضمنه معنى فعل متعدّ ولم يرد منه على ما في الصاحح إلا رحب ، سمع رحبتكم الطاعة قال : قال الخليل : قال نصر بن سيار : رحبتكم الدخول في طاعة الکرماني ، وقال عن الخليل : انه لم يجيء فعل بضم العين في الصحيح متعدّياً غير رحبتكم الدخول ١٠ هـ

ويقال أيضاً : رحبتكم الدار وغيرها ، وكذلك قال صاحب بغية الآمال : لم يتعد فعل بالضم إلا كلمة واحدة حكاماً الفطابي ، وثبتت صاحب الدلائل وأبن سيده في العويس وهي : رحبتكم الطاعة ١٠ هـ

وزاد في المفني طلع قال على بن أبي طالب : إن بشرا طلع اليمن ، وكذلك زاد المرادي ، وإنما تمدّى لتضمن رحب معنى وسع ، وتضمن طلع معنى بلغ ، ووسع وبلغ متعدّيان ، وقيل : رحبتكم من باب حذف الجار ، وإ يصل مجروره منصوباً على نزع الخالق بالفعل ، أي رحبت بكم حذفت الباء لكثر الاستعمال ، ونصوا على أن الفعلين شاذان قياساً ٠

يبحث في ذلك بأنه إذا كان التعدي للتضمين جاز التقياس عليهم ، لنصل كثير على قياس التضمين ، وبأنه إذا مع عند كثيرين قياس حذف الجار سعة مع نحو : شرفت البلد أي على البلد قياساً ٠

الجواب : أن خلافهم في قياس التضمين وحذف الجار مع غير فعل بالضم ، وأما معه فممنوع لعلة منع تمدّيه ، ومع حذف الجار ونصب مجروره به يكون على صورة التعدي ، قال الجام بردي : إذا أول نحو : رحبتكم الدار برحيبتكم ، كان رحب غير متعدّ فشخذه من جهة استعماله على صورة التعدي ٠

وأما ما كان من الثلاثي المجرد المفتوح واوى العين : كقال وطال وساد المتعديات إذا نقل الى فعل بالضم فإنه لا يرد علينا تعديه نحو : قلته وطلته وسنته ، فإنه هو التعدى الثابت حين كان على وزن فعل بالفتح استصحب بعد نقله الى فعل بالضم فما صدر ذلك فعل بالفتح ، ولما سكن آخره لضمير الرفع المتحرك لزم حذف عينه ئلا ينتهي ساكنان هي والآخر ، وحول الى فعل بالضم بنقل حركة العين الى الفاء .

وفائدة التحويل الإعلام بأنه واوى العين إذ لو لم يحصل لم يعلم أنه واوياها ولا يائيمها ، لأن الفتحة لا تدل على ذلك ، والألف كما تكون عن واو تكون عن ياء ، وظاهر قول الدمامي فحصول بالفاء بعد قوله : لزم حذف عينه ، أن التحويل بعد الحذف ، وليس كذلك .

الجواب : أنه إنما يظهر من ذلك أن التحويل بعد لزوم الحذف لا بعد الحذف ، وهو مسلم ، فان أصل : قال قول بفتح الواو ، تحركت بعد فتح وقلبت ألفا ، وإذا نقل الى فعل فأصله قول بضم الواو ، تحركت بعد فتح فقلبت ألفا نقلت خمته الى القاف عند ارادة حذف العين لاممه ولا بعده ، لأن النقل متقدم على الحذف ، وذلك مذهب قوم منهم الكسائي والناظم في التسهيل ، وهو مذهب سيبويه وأصحابه .

وقال ابن الحاجب : ان الصحيح أن الضم في باب سنته ليبيان الكلمات الواويفات العين لا للنقل .

قال صاحب تحقيق المقال : ان الأول للمحققين ، وإن الأئمة عليه مشوا ، وإن الدليل على أنه منقول من فعل بالفتح تعديه ، وإن ظاهر كلام بعض أنه حول قبل الإسناد فقال : يحصل الى قول بالضم ، وعروض كونه على بناء فعل بالضم لا يمنعه من استدامة التعدى ،

وإن قسول ابن مالك في التسهيل ، وإن كانت فتحة أبدلت بمحاجس المذوق ، ونقلت خلاف ما تقرره ، وأنه لو كانضم ليبيان بنات آنوا لفعل مثله في خفت ، وهم كسروه ، ولتشغل فعل بضم العين لـ يجئ مضاعفا ، لأن المضاعف ثقيل أيضا إلا لبب أي صار لبيسا ، وشرر أي صار ذا شر ، وعززت المناقبة بزيادتين ، أي كل لبنها .

وذكر هذه المسادة ابن خالويه ، وأبن القطاع ، قال ابن خالويه : وجدت هذا اللفظ بعد سبعين سنة ، وهو غريب على كل نصوى وصاحب لغة ، ومن حكمى شررت ابن جنى عن قطرب ، ومن حكمى : لبيت يونس ، وحكمى أبو يحيى : حبيب وقتلت زيادة على ذلك ، وزاد أبو يحيى وصاحب القاموس ذمت ، ونص صاحب القاموس على قلته ، وذرت صاحب القاموس عززت ، وفسره بضيق إحليلها ، وذكر أيضا فكتت أي حمقت في استرخاء ، وذلك كله أفعال مضعفة مضمومة العين ، فبطل قول غير واحد من اللغويين وال نحوين أن المضاعف لم يأت فيه فعل بالضم إلا لبيت .

وممن ذكر ذمت ابن القطاع عن الخليل ، وورد الفتح في جميع ذلك وهو الأشهر إلا لبب وفكك بمعنى حمق في استرخاه ، فالأشهر فيما الكسر .

قلت : ومحل قلة فعل بالضم في المضاعف غير باب التعجب ، وأما في بابه فكثير مقياس ، وكذا باب المدح والذم ، فإن كل فعل مضعف العين واللام منه حرف واحد ضمن معنى المبالغة في مدح أو ذم أو تعجب ، فإنه يحول من بنائه إلى فعل بضم العين ، وتنتقل ضمة العين إلى الغاء ، وأثبتت صاحب التحقيق مع عززت ولبيت وشررت وحبيب حق ، وذكر أنه سمع فتحه ، وقوله : (وأذنت لربها وحق) يتحمل البناء للفاعل ، والبناء للمفعول ، وكذا قوله : بكت عيني وحق

لها بكاهما ، فوجه البناء للفاعل أن أصله حق بضم القاف ، نقلت
ضمه إلى الحاء فأدغم في القاف بعده كما قيل في حسن بالضم حسن
ينقل الضم إلى الحاء قال الشاعر :

لم يمنع الناس مني ما أردت وما
أعطيهم ما أرادوا حسن ذا أدبًا

أى حسن بضم السين وفتح الحاء ، ووجه البناء للمفعول أن
أصله حق بضم الحاء وكسر القاف ، سكت وأدغمت في القاف بعدها
كرد بضم الراء ، واختار صاحب بغية الآمال البناء للفاعل ولم يجيء ضم
فعلم يائى العين لنقل الضمة على الياء ، وان كان يعلم بقلب الياء
ألفاً لتحركها وافتتاح ما قبلها ، فتحفف الكلمة ٠

قال سيبويه : ليس في بنات الياء فعل بالضم ، وذلك لأن الياء
أخف عليهم من الواو ، وأكثر تحسيراً للواو من الواو لها ، وكرهوا
أن ينقلوا الخفيف إلى ما يستثنون ، فلو قلت : فعمت بضم العين في
الياء كت مخرجاً الأخف إلى الأنفل ٩

قلت : وجه ذلك التقل أنه يلزم من بناء فعل بالضم في اليائى ، قلب
الياء وواوا في المضارع ، والواو أثقل من الياء ، وشذ هيئه بضم
الياء ، أى حست هيئته وهو لفظ ، وفيه لفستان آخر يان هيا بفتح
الياء يهيئه بفتحها أيضاً ، وهيا بفتحها يهيئه بكسرها ٠

قال الخضرى : وانظر لمَّا قُلَّتْ الياء أَلْفَأْ أَيْ لَتَحْرِكَهَا
وافتتاح ما قبلها ، كما قلبت الواو في طال ، مع أن أصله طول
بالضم ١٥٠ ٩

قلت : لم يقلبوا أَلْفَا لأنها في فعل لا يتصرف لتشابهه بباب التعجب ونعم وبئس ، قال في بنية الامال : قال أحمد لم يجيء من بنات ابياء على فعل بالضم إلا كلام واحدة فقط وهي : هيؤ الرجل من الهيئة ، حكاہ ابن جنی عن بعض الكوفيين .

قال ابن جنی : وهو بناء لا يتصرف لمشارعته بما فيه من المبالغة لباب التعجب ، ونعم وبئس قال : فما لم يتصرف لحق بصحه الأسماء ، فكما صح نحو القود والمصيد والغيب ، كذلك صح هذا فلهذا احتموا فيه خروجه في هذا الموضوع ، مخالفًا لباب ، انتهى كلام بنيية الامال .

وعن بعض : أن كاد التي من أخوات كان في العمل وزنها فعل بالضم ، وأنفها عن ياء أصلها كيئ بالضم ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فثبت أَلْفَا ، فهو نظير هيؤ ، ويأتي ما فيه ان شاء الله ، هذا وقول القاموس هيؤ كرم ، يدل على تصريف هيؤ بأن يكون له مضارع كيكرم ، ولم يأت فعله بالضم يائى اللام متصرفا إلا : نهو بضم الماء وفتح الواو أي صاروا ذا نهاية ، أي ذا عقل ، أصله نهي قلبت الياء ودوا لوقعها بعد ضمة ، وإنما قل ذلك ، ولو كان تقلب الياء واوا ، لأنته كما ثقلت النسمة على الياء تقلل من حرف قبلها .

واحترزت بقولي متصرفا عن فعل المضموم العين ، المصوغ من يائى اللام للتعجب نحو : قَضَوْ الرجل بالضم أي ما أجود قضاه ، ورمُوا بالضم أي ما أمر ماه الأصل قضى ورمى قلبت الياء واوا لأنها بعد ضمة ، فإن ذلك مطرد كما في محله بسط .

وأما كون فعل بالضم واوى اللام أصلالة لا قليبا عن ياء ، فكثير كسر وأى شرف ، وبهؤ أي ملا العين جماله ، وبدوا أي سفة في

بعض اللغات ، وسخواي جاد أو أعطي بعد بخل ، وفضو المكان
أي اتسع ، ثم ألق إلى سمعك أمل عليك مواد من باب فعل بالضم ،
وهي : دنا بالهمزة ، وورد مفتوحاً أيضاً دنوة ودناه فهو دني ، وأدب
أدباً فهو أديب وأرب إرباً بكسر فتح وأرابية بالفتح والألف فهو
أرب ، وأرب أي عاقل وجنب جنابة فهو جنب بضمتين ، وورد جنب
كلم وصلب صلبة ، وورد صلب كسم ورحب رحباً بانضم ورحابة
 فهو رحب ورحيب ورحاب بالضم ، وورد رحب كسم وشحب لونه
شحوباً وشحوبة تغير من هزال أو جوع أو سفر ، وورد شحب كمنع ،
وشحب كنصر ، وشحب كعنى وعرب أي غمض وخفى وقرب منه قرباً
وقرباناً وقربانا ، فهو قريب ، وقبض الثوب قشابة أي صار قشياً
أي نظيفاً ، أو أبيض ، ولزب لزباً ولزوباً دخل بعضه في بعض ٠

وأما لزب بمعنى المصوق فورد فيه الفض والكسر لا الكسر فقط ،
ونجب نجابة أي كرم حسبة ، وبخت بحوتة بمثابة فوق خلص ، فهو
بحت ، وزمت زماتة وقر ، وصلت جبيته ملوثة فهو صليت أي واضح ،
وفرت المساء فروثة فهو فرات أي عذب ، وكمت كمت وكمة وكماته خالط
حرته سواد ، وخبط بالثلثة خبئاً وخيانة وخيانة فهو خبيث ، وبهج
بهاجة فهو بهج وبهيج ، أي حسن ، وسمح سماحة أي قبيح ، وسمح
بالحاء المهملة سماحة أي كرم ، وسماحاً وسموهاً وسموحة وسمحاً
وسماحاً ، وصبح وجهه فهو مسيح أي حسن ، وصرح الشيء صراحة
وصروحه فهو صريح ، أي خالص ، وفسح المكان أي وسع فهو فسيح ،
وفصح الرجل فصاحة فهو تصريح ، وقبح قبها وقبها وقبوا
وقباها وقباحة وقبوحة فهو قبيح ، وجلد جلادة وجلودة وجلاذاً بفتح
الجيم واللام أي قوى ، أو تكلف القوة فهو جلد بالسكون ، ونجد
بجدة فهو نجد ، أي شجاع ماضي العزم ٠

وبحدر بالأمر فهو جدير به أى حقيق ، وخطر قدره ارتفع ، وغدر
الشيء فهو غزير أى كثير ، وفخر الرجل فخوراً فهو فاجر ، وقصر
قصراً بالضم وقصراً بكسر القاف وفتح الماد فهو قصير ، وصغر صغيراً
بالضم وصغيراً بالكسر فالفتح فهو صغير ، وكبير أى عظم كبيراً وكبراً
كذلك فهو كبير وكبار بضم الكاف وتسديد الباء ، وكثير كثراً وبالفتح
ثرة بالضم فهو كثير ، ونذر أى كل فهو نَرَر ، ووعس المكان فهو وعر
بالمفتح ، وبالفتح فالكسر أى ليس بسهل ، وبؤس بأساً فهو بشّ بفتح
الباء وكسر المهمزة أى شديد شجاع ، وشكس فهو شكس بكسر الشين
وسكون الكاف ساء خلقه ، وفرس فراسة بانفتح صار فارساً حانقاً
بركوب الخيل وفروسة وفروسيّة .

ونفس نفاسة ونفاساً ونفاساً بالفتح في الكل وسكون ناه الآخر فهو
نليس أى مرغوب فيه ، وفحش فحشاً بالضم فهو فاحش زانه ،
أو فاعل ما يشتد قبحه من الذنوب ، أو فاعل كبيرة مطلقاً ورخص السر
رخصاً بالضم فهو رخيص أى غير غال .

أما رخص رخامة ورخومة ، فهو رخص أى ناعم ، فمجائز فتحه
وخلص عيشه خلصاً فهو خفيف ، كالمصدر بمعنى الدعة والراحة ، وعرض
عرضًا بالضم فهو عريض ، وغرض اللحم بالفين المجمدة غرضاً بكسر
الفتح فهو غريض أى طرى ، وبدع بداعة وبدوعاً فهو يدع بكسر الباء
وسكون الدال ، أى غاية في الشيء كالعلم والشجاعة ، وسرع سرعة بالضم
هو سريع ، ويقال في المصدر سرعاً أيضاً بكسر الفتح ، وشجع شجاعة
هو شجاع بتشليث الشين المجمدة ، وشجيع وشجع بفتح فكسر ،
وشجعة بكسر ففتح وأشجع ، وشئن شئنة فهو شئيّع ، وشئن بفتح
فكسر وأشئن أى قبيح فاحش .

وطمع طماعية فهو طمع بفتح فكسر ، أى كثير الطلب وأما طمع

طاماً وطماعاً وطماعية فهو طامع ، أى حريص متكبر ، وفظع بالظاء
الملاعة فهو فظيع ، أى شديد الشناعة ، وودع وداعه فهو وادع ووداع
بالفتح أى ساكن متسرق ، وورد ملتوحاً ووسع وساعة وسعة فهو واسع
وواسع ، أى الخطأ والذراع ، وأما وسعة سمة فبالكسر ، وبدغ بغير
معجمة بداغة فهو بدغ بكسر الباء وسكون الدال ، أى باطل متفوط في
ثيابه ، وبدغ بداغة فهو بدغ بفتحتين أى سمين ناعم ، وخصف خصائص
هو خصيف ، أى مستحكم بكسر الكاف كرصف رصانة فهو رصيف ،
وسخف العقل والثوب وغيرهما رق فهو سخيف ، وظرف ظرفماً بالضم
فالسكون وقل ظرافته فهو ظريف ، وشرف شرفماً بفتحتين فهو شريف ،
وكثد بمثلثة كثافة فهو كثيف أى غليظ ، ولطف لطافة ولطفاً بالضم
فاللسكون فهو لطيف أى دقيق أو صغير .

ونظف نظافة فهو نظيف أى نقى ، ووطف وطأ بفتحتين فهو أوطف
أى طويل شعر العين أو الحاجب ، وحمق حمقاً بضم فسكون وبضمتين
هو أحمق ، أى قليل العقل ، كخرق فهو آخرق ، وزعع الماء زعاً بالضم
مصدراً وومهداً أى مرّ غليظ لا يطاق شريه ، وسحق المكان سحقاً
بضم فسكون أو بضمتين فهو سحيق ، أى بعيد ، وورد ملتوها ، وصفق
الثوب مسافة فهو صفيق أى غليظ ، أو بين الملازمة بشدید الباء ،
ووجه صفيق بين الصفاقة ، وعمقت البئر ونحوها عمقاً بضمتين فهو
عميق ، أى بعيد القمر ، وضنك الشيء ضنكًا بفتحتين وضنكًا
وضنكًا فهو ضنك بفتح فسكون أى ضيق .

ووشك الامر قرب ، ويسأل الرجل بسالة ويسالا فهو باسل ، أى شجاع لا يفلت قرنه ، ويمطر بطالة فهو بطل بفتحتين أى شجاع تبطل عنده الدماء وتصبّع ، ولا يؤخذ بها ، أو يبطل جراحته لا يكتثر لاما ، ونقل ثقلا بفتحتين أو بكسر ففتح وثقالة فهو ثقيل ، وطفا

طفاله وطنوله فهو طفل بكسر فسكون أى رخص ناعم ، ونبيل نبالة فهو
نبيل أى نجيب .

ويقال في المصدر أيضا : نبلا بضم فسكون ، وجسم جسامه فهو
جسيم وجسام بالضم أى عظيم الجسم ، وحرم عليه الشيء حرمة
بالضم فالسكنون فهو حرام ، ويقال أيضاً للمصدر : حرام ، وهزم
بالزاء هزماً بكسر الهمزة وسكنون الزاء فهو حازم وحزيم ، وهزم هزماً
بكسر فسكون فهو حلليم أى عاقل ، وشهم شهامة فهو شهم بالسكنون
ذكى الفؤاد متقد ، وصرم الصلف صراوة فهو صارم أى قاطع ، وصرم
الرجل صراوة فهو صارم أى ماض شجاع .

وضم فسخامة وضخاماً بكسر ففتح فهو ضخم بالسكنون ، أى عظيم
الجسم أو مع كثرة اللحم ، وعظم عظاماً بكسر ففتح وعظاماً بضم فسكون
 فهو عظام بالضم وعظيم ، ولحم لحامة وفحوماً فهو فاحم أى أسود ،
وقدم قدمًا بكسر ففتح وقدامة فهو قدام بالضم وقاديم ، وكرم
كرامة وكarma بفتحتين فهو كريم وكرام بالضم ، وكرام كالمصدر
وكرمة بالكسر فالسكنون ، ومكرماً ومكرمة ، ولؤم لؤماً بالضم فهو
لئيم أى غير كريم ، وثخن بمثلثة ثخانة وثخونة وثخناً بكسر ففتح غلط
وصلب فهو ثخين ، وجبن جبانة وجبناً بضم السكون وجبناً بفتحتين
 فهو جبان بالفتح مع التخليل أو التشديد وجبن ، أى حيوب .

وحسن حسناً بضم فسكون فهو حسن بفتحتين ، وحسين وحسان
بالضم مع التخليل أو التشديد ، وخشى خشانة وخشنة وخشونة
وخشنة بضم الخامن فهو خشن بفتح الكسر ، وأخشن أى آخرش غير
لين ، وحسن حسانة فهو حسين معتم على وحسان أياً بالفتح ،
وهجن هجانة وهجونة وهجنة بضم الماء وسكنون الجيم فيما فهو
هجين أى لئيم ، وهجانة فهو هجان بالكسر الخيار من كل شيء والبيض
من الإبل .

ورفة عيشه رفاهة ورفاهية ورفاهية لأن ورגד ، فهو رفيه ورافقه ، وفرفة فراحة وفراحة فهو فاره أى حاذق ، ونبه نبها بضم فسكون ونباهة فهو نابه ونبيه ، أى ذو شهرة ، وأما نبه بمعنى شرف فشملت الباء ، والله أعلم .

وأما فعل بكسر العين فازومه أكثر من تعديه كما نص عليه الناظم والمرادى وغيرهما ، قالوا : ولكون لزومه أكثر من تعديه غالب وضمه للنحوت الالزمة ، أى للصفات اقائمة بالذات ، الالزمة لها التي حقها أن يكون فعلها فعل بالضم ، والمراد بالفتح المعنوية للمدح أو اللذم ، فهو نعت لنوى ، وزعم بعض أن النعت للمدح والصلة له وللذم فبينهما عموم وخصوص مطلق ، وليس ذلك بمراد هنا ، والحق ترافقهما في الذم والمدح ، وللأعراض وللألوان ، وفي ذى الأعضاء ، بل لكبر الأعضاء .

ومعنى المعانى لا تطلب زيادة على قيامها بمحالها ، فلم يتمدد الفعل الدال عليها مثل النحوت الالزمة شنب ، والشنب بفتحتين ماء ورقه ويرد ، وعدوية في الإنسان أو نقط بيض فيها أو حدة الأنثى كالتعرق تراها كالنشار ، وقلع بالفأه والجيم أى تباعد أسنانه ، وتمثيل بعض بقلع بالقاف والحااء المهملة مشكل ، لأن القلع صفة الأسنان ، وهي تحدث وتزول إلا إن أراد المفردة المولود بها الوليد الالزمة له بمد .

ومثل الشيخ يحيى بعض ويقال فيه مثل ذلك ، أو أراد باللزوم ما لازم ولو بعد حدوث مكسورة حدثت ولزانت في الأسنان .

ومثال الأعراض شيء وجرب ، وعقب ورجح ، وعوج وبخر ، أى عظم بطنه وبخر أى نتن فمه ، وجبر لا يبصره في الشمس ، وحرزت

عينه مفتر وخفرت الجارية أى اشتد حياءها ، ودعر خبث وفجر
وشترا ، أى انغلق جلن عينه أو انشقت شفتة الطبا ، وصر بالمهلات
اعوج وجهه ، وعجز غلظ عجزه أى مقدنته ، وخرس وشوس نظر
بعؤخر عينه تكبر أو نطس أنهه انفرشت قصبة وبرش ، أى فيه
نقط بيض وطريش أى مسم ، وعمن أى ضعف بصره مع سيلان
الدم مع غالبا ، ومع عدمه في غير الفالب ، ونشش فيه نقط بيض وسود
خالفت لونه وبرص ، ورمحست عينه اجتمع وسخ أبيض في مأقيها ،
وغمضت سال رصمها ، وغضض بطنه وجع ، ونعنع شعره رق
جدًا ، ورمض وحيط البعير انتفع بطنه مع احتباس الخارج .

وصلح رأسه وقع تساقط شعره ، ولثث لسانه أبدل حرفًا بحرف ،
وترف بطنه نم ، وتلف ودنك لزمه المرض ، وذلك أنهه صفر أو
استوى في دقة أو صفر ، ودق أو غلط ، واستوى ، ونطف البعير كثر
نفه وهو دود يخرج من أنهه ، وبهق أى صار ذا علة دون البرص ،
وفوق البرش وجدل فرح وخجل دهش ، وجدم بالبناء للداعل في غير
الأكثر ، وترمت سنه انكسرت من أصلها ، وبكم خرس ، وحشم
غضب ، وحشم بالمعجمة أنهه تغيرت رائحته ولا يقاد يشم شيئا .

وسم ندم ، وغلام اشتدت شهوه للجماع ، وهرم وجبن عالم
بطنه لداء يسمى الجبن ، وجاه انهسر شعره عن مقدم رأسه كله
وهو فوق الجلح ، والجلح فوق الترع .

مثال اللون : صهب شعره أحمر أو أشرق ، وغرب سود وبفتح ،
ويبرجت عينه أحدق بياضها مسودتها ، ودعجت أى اشتد مسودتها
وانتسبت ، وسود وحرم وخضر وصفر وعقر الظبي ، أى غالب بياضه
حمرة ، وغير لونه فهو أغبر ، وغدر الليل أظلم ، وتمر لونه ضرب
بياضه إلى حضرة ، ومنغ وجهه أحمر كالملغرة ، ونمر لونه أى فيه

نقط بيض ، وسود كلون النهر ، ودبس أى لونه بين السواد والحرمة ،
وغيش ضرب بياضه الى السواد ، وبيض فهو أبيض ، وشمع رأسه
خلط سواده بياض الشيب ، ويقعن الطائر أى كان كلامبلق من الدواب ،
وزرقت العين وحلكت ، أى اسودت ، وشهلت العين أى كان فيها اهل
من الزرقة ، وأحسن ودسم أى فيه غبرة الى السواد ، ودهم اشتند
سواده ، وسحم أى اسود كضم بالخاء المعجمة ، وسحم ضرب
سواده الى صفرة ، وظلم انتيل ، وعصم الظبي والوعول أى في
ذراعهما بياض دون سائمه .

وغتم لونه أى غالب بياضه السواد ، وجسم غالب سواده
البياض ، وفتم اغبر ودجن اليوم أطبق غيمه ، والليل أظلم ،
والرجل اسود لونه شديداً ، ودكن ضرت حرمته الى السواد ، ومره
العين ابيض لتراك الكحل ، ومره لونه أى ابيض دون مخالطة غير
البياض .

ومثال كبر الأعضاء ، وهذا نوع مقيس ، قيل في كل عضو ثلاثي
الحروف : رقب عظمت رقبته ، وعجزت المرأة كبر عجزها ، وطنط كبر
طحاله ، وجهه كبرت جبهه . وغضلت عظمت عضلة ساقه أى لحمته ،
وأذن كبر أذنه ، وعين كبرت عينه ، ولسن كبر لسانه ، وشفه كبرت
شفته ، وشدق عظم شدقه ، ولا مادة لهذا النوع أصلية في الرباعي
المصوغ من أسماء الأعيان .

ومثال فطل اللازم المكسور لغير ما ذكر : بريئ ذمته ، وطفئت النار ،
وظلم ، وتعب وحرب اشتند غضبه ، وسفب جاع ، ويلتفع أيضاً ،
وطرب وعجب وغضب ولجب ارتفع صوته ، وتزب به ولصب اصبع
به ، ولعب وشب علق ونصب أى قumb ، وشمعت به فرح بعصبيته ،

وَعَنْتْ أَثْمَ وَدَخَلَتْ عَلَيْهِ مُشْتَةً ، وَهَرَتْ الْوَعَاءَ اتَّسَعَ ، وَتَثَثَ شِعْرَهُ تَسْعَتْ ،
وَحَنَثْ وَدَمَتْ الْمَكَانَ سَهْلًا •

وَسَعَتْ شِعْرَهُ اغْبَرَ لِطَوْلِ عَمَدَهُ بِالْأَدْمَنْ ، وَسَعَتْ الْأَمْرَ تَفْرِقَ ،
وَعَبَتْ وَغَرَثَ جَاعَ ، وَلَبَثَ وَلَهَثَ عَطْشَ ، وَأَمَا لَهَثَ مِنَ الْعِيَاءِ بِالْفَتْحَ ،
وَأَرَجَ الطَّيْبَ تَوْهِجَ ، وَحَرَجَ أَثْمَ أَوْ فَسَاقَ صَدَرَهُ ، وَلَحْجَ السَّبِيلَ
فِي غَمَدَهُ نَشَبَ ، وَلَزَجَ تَمْطِطَ ، وَلَمَعَ وَنَفَسَجَ الْأَلْحَمَ وَنَفَجَتِ الشَّرَةَ
أَدْرَكَتْ ، وَبَرَحَ زَالَ ، وَبَرَحَ الْخَلْفَاءَ ظَهَرَ ، وَرَبَعَ وَلَقَحَ النَّاقَةَ وَمَرَحَ
أَشَرَ ، وَجَرَدَ الْمَكَانَ لَانِبَاتَ فِيهِ ، وَجَمَدَ عِيشَهُ نَكَدَ ، وَسَعَدَ وَسَدَ
أَرْقَ ، وَسَعَدَ فِي السَّلْمِ وَعَمَدَ إِلَيْهِ أَوْسَى ، وَنَنَدَ فَنَى وَنَنَدَ ضَاقَ ،
وَأَثَرَ نَفْلَهُ عَلَى أَمْصَابِهِ وَأَثَرَ بَظَرَ ، وَأَصَرَ كَبْرَا وَبِطَرَا وَأَثَرَ وَهَرَ
صَدَرَهُ ضَاقَ وَلِسَانَهُ عَيْنَ ، وَسَخَرَ مِنْهُ وَبِهِ ، وَسَكَرَ وَشَرَ ، وَشَكَرَتْ
النَّاقَةَ امْتَلَأَ ضَرَعَهَا ، وَالْدَّاَبَةَ سَمَنَتْ ، وَضَجَرَ وَقَلَرَ وَقَلَرَ طَيَامَهُ
لَا إِدَامَ لَهِ ، وَكَبَرَ أَسْنَ ، وَمَذَرَتْ الْبَيْتَةَ مَسْدَتْ ، وَهَدَرَ فِي كَلَامَهُ
أَكْثَرَ مِنَ الْلَّفْوَ ، وَخَرَّ اللَّهَمَ تَحْيِرَ ، وَغَرَزَ الشَّنَّ عَلَظَ ، وَأَيْسَرَ ،
أَيْ قَنْطَوْهُ لَفْنَةَ •

وَبَشَ اشْتَدَتْ حَالَتَهُ ، وَحَسَنَ الْمَكَانَ صَلَبَ ، وَالرَّجُلُ اشْدَدَ فِي
دِينِهِ ، وَدَنَسَ وَمَلَسَ لَانَ وَانْقَادَ ، وَشَرَسَ سَاءَ ذَاهَهَ كَشْكَسَ ، وَعَسَنَ
الْوَسْخَ بِهِ يَسَسَ ، وَلَفَسَتْ نَفْسَهُ عَثَتْ ، وَلَعَسَ بِالْعَيْنِ مِنَ الْأَلْوَنَ ،
وَمَرَسَتْ الْبَكْرَةَ نَشَبَ حَبْلَهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّمَوَّعِ ، وَتَنَسَسَ سَرَعَ لَهُمْ •
وَسَمَعَهُ ، وَنَفَسَ بِالشَّيْءِ بَخَلَّ بِهِ ، وَنَفَسَ عَلَيْهِ حَسَدَهُ ، وَنَدَسَتْ إِذَا
كَانَ بِالْبَنَاءِ لِلنَّاعِلِ ، أَيْ وَلَدَتْ ، وَدَهَشَتْ تَحْيِرَ ، وَكَرَشَ جَلَدَهُ اجْتَمَعَ
وَأَنْتَفَسَ ، وَرَمَقَتْ قَدْمَهُ احْتَرَقَتْ مِنْ شَدَّةِ الرَّمْفَاءِ ، وَغَلَظَتْ فِي
الْحِسَابِ وَتَغَيَّرَهُ •

وَقَيْلٌ : يَقَالُ فِي الْحِسَابِ : غَلَظَ وَمَشَطَتْ يَدَهُ غَلَظَتْ مِنَ الْعَمَلِ ،

ونشط أى لم يكسل ونقط ذكره قام ، وبشع وطعم فى الشئ ، وفزع عليه
وفزع منه ، وقمع وقيل : بالفتح ، وهل اشتد حرصه وجزعه ،
وأزف قرب ، وردف اقترب ، وأسف حزن ، وأنف تكبر ، وشنف عن
الطريق عليه أعرض ، ومصلف جاوز قدر الظرف ، وأرق سهر ،
ووثق السقاء امتلا ، وثقب اشتدت علمته ، وشرق بريقه وصعق
غشى عليه ، وعقب به الطيب لزق ، وعرق رشح ، وغدق الماء غزر ،
وغرق وفرق منه فزع ، وفاق انتزع ولحق به ، ولزق ولسع ولصق وملق
تودد ، وسمك بدت منه رائحة كريهة كرائحة السمك واللحم الخنز ،
وضحك وأجل الشئ تأخر وتفلت رائحته وثمل .

وحبت المرأة حملت ، وشجل الثوب بلى ، وخصل وخطل أخطأ
في كلامه ، ودخل غفله أى صار فيه خساد وعثش ، وكذا غير العقل ،
وكذا دغل ودمل جرمه برىء ، ورجل أى لم يكن له ظهر يركبه ،
ورمل الشعر أى ليس بجعد ، وشكل الأمر أليس ، وعجل وعطت المرأة
لا حل علىها ، وفشل ضعف ، وكسل وكحل ونجلت عينه اتسعت ، ونغل
الأديم نسد في الدباغ ، وأنثم وألم وبرم به ضجر ، وبشم تخم ودرم
الكعب أو العظم ستره اللحم حتى لم بين له حجم ، ودرم الساق
استوى ، والبعير ذهب أستانه أودنا وقوعها .

ودرم انقطع كلامه كرزم ، وسلم وسم ضجر وشيم الماء برد ،
وضرمت النار اشتعلت ، وقرم اشتهى اللحم ، ولحم في الشئ شتب به ،
وندم ونهم انفرطت ويتم الصبي ، وأحن حقد ، وغضب وأذن به
علم ، وأذن له آياح له وأذن اليه استمع ، وأنف ضعف عقله ، وأمن
وحزن ودرن الشئ اتسخ ، وذعن خضم وزمن طال سقمه ، وسمن
وضفن بالغين المعجمة حقد ولحن أشنن ولسن ، أى فصح ، ولكن لكتة
ضد لسن ، والله تحمير ، والله اليه نزع ، وبله غفل أو سلم

صدره ، وتله أى حقير وشره اشتد حرصه ، وكمه أى عمي أو خاص
يمن ولد أعمى ، يل هذا من النوع اللازمة ٠

ومثال فعل المكسور المتعدى : شاءه يشاءه ، وشربه وصحبه ، وقربه
ذاته ، وحمده وزرد اللقمة بلعها ، وشده وحقره ويفتح أيضاً وندره
علمه كذرره ، ونكره وعلمه وجهه ولبسه ولحسه وسرطه بلعنة ،
وحفظه وبعلمه وتبتعه ، وسمعه وواسعه ، وألفه ولقنه تناوله بسرعة ،
ورقة لحقه وعشته أى عشقة ، ولعنه أخذه بأصابعه
• فلحسه .

وفرکها وفرکته فراكا وهو البعض ، ونکله فقده ، ورحمه وسئمه
مله ، وطعمه ذاقه ومصدره الطعم بالضم ، وعدهه وعلمه وغشه
وفهمه ، وقضمه أكله بأطراف أسنانه ، ولزم ولقمه ، وزكته
وضمنه ويقنه تحقة ، وفقهه وكرهه .

وکتر مجی، فعل بالکسر لطاؤة فعل بالفتح کكسرته فکسر
ای انکسر ، وعفترته فعقر ای انعقر ، وهدمنه نهدم ای انهدم ،
وثرمتنه خشم ای انثم ، وصلمته فسلم ای انسلم ، وثرمتنه نشم ۰

وظاهر المرادى قوله ذلك ونص بعضهم على أنه كثير جداً ، وأن معرفته متوقفة على معرفة مواد فعل المفتوح ، ويجمع بأن المراد بكثرةه كثرته في حد ذاته وبقلته قلته بالنسبة إلى مجده لغير المطاوعة أو إلى مجىء انفعل ونحوه لها ، وأنكر بعض مجىء فعل بالكسر المطاوعة فعل بالفتح ، وقد يشارك فصل بالكسر فعل بالضم في فعل واحد ، فتكون فيه لغتان : النص والكسر لاشتراكمها في الدلالة على النحو اللازمة نحو نهى اللحم ، وهو لم ينفع ، وبهئت الأرض ووبؤت أصابها الوباء أي الطاعون ، وهنىء الشيء وهنؤ انتي بلا مشقة ،

ورحب المكان ورحب اتسع ، ورطب الشيء ورطب وشسب البات
وستسب ييس °

وزاد بعضهم فيه الفتح فهو مثلث ، وشسب نونه وشسب ، وكعب
لونه وكعب أي هو اسود أو اغبر الى سواد في الناس والإبل وزهر
لونه وزهر وزاد بعض فيه الفتح ، فيكون مثلثا ، وسمير وسفر وشقر ،
وبلق وبلاق ، وأدم وأدم ضرب بياضه الى السواد هذا في
الإبل °

وفي الناس بمعنى سمر ، وكث الفرس وكثت وفحم الشعر وفحى
وصلب وصلب ، وبعید وبعید وبلد وبلد ورغم ورغم ، وشهد وشهد
أي أخبر بما علم ، وأما شهده أي حضره فبانكس فقط ، وبشر وجهه
وبشر ، وبصر به وبصر ، وحضرت الناقة وحضرت خاق إطيلها ،
وحضر وحضر الرجل لم يشه النساء ، وعسر وعسر ، وفقر وفقر
بمعنى افتقر عند من أثبته خلافا لمن منعه وهم الأكترون ، ووفر ووفر
اتسع وكثر ، ووجز ووجز في منطقة قللها وأسرع فيه ، ورجس ورجس
عمل القبيح ، ونجس ونجس ونحس ونحس ضد سعد ، وحرص
وحرض طال سقمه ، وسبط الشعر وسبط لم يكن جدعا ، وسلط وسلط
لسانه طال ، ويقط ويقط نبه ، ومن التوم فاق °

وثلم عنقه وثلم أي هو طويل ، وثقف وثقف أي حاذق خفيف ،
وحنف في مشيه وحنف مشى على ظهر قدميه ، وخرف وخرف فسد
عقله ، ورعن ورعن وحمق ، وحمق وعجم عجم أي هزل ، وقشف
وقشف ساعت حاله ، ونحف ونحف دق ، وعمق وعمق بعد قعره ،
وبخل وبخل ، وجثيل وجثيل كثر والتلف ورذل ، ورذل أي حس ، وكذا
فسسل وفسسل ، وشتلت أصبعه وشتلت غلظت ، وكذا شتلت وشتلت ،
وحرم الصوم والصلة على الحائض ، وحرما وسقم وسقم ، ولحم

جسده ولحمه أى كثرة لحمه ، وشجن وشجن حزن ، ويعن ويمن بورك
له ، وسفه وسفه وأما سفه نفسه فبالكسر فقط .

ونفه ونفه وأما نفهه فبالكسر لا غير ، وتسكين عين فعل المضوم
ونقل لغة لبني تميم .

قال في تحقيق المقال : وقد يعني أى فعل بالكسر عنه أى
عن فعل بالضم وبسوها كما في اليائى واللام نحو : هي
وسي وغنى ، لأنَّه لم يأت يائى اللام متصرفاً ، يعني فعل بالضم
كما تقدم ، وإنما قيل فيها إنها مفنبة عنه ، لأن الصياء والمعنى
والمعنى معان مطبوع عليه والمراد غنى النفس وغنى المال شيئاً به ،
ومحمول عليه وجوازاً ، وعبارة أبى يحيى وسماعاً في غير يائى
اللام : كتوى ونقى ، وهما من القوة والنقلابة ، وكسمن وحتماً أن
تكون على فعل أى بالضم ، وقد جات كذلك : كمتن ونظف ، ولحم
وشحم اللذين بالأصللة لا بالحوث ، وكأضدادها لأن الفد كثيراً
ما يحمل على ضده كضعف ونجس وشحب ، ولذا كان ضد قصر فعل
بالضم .

وأما في فنته في الطول بمعنى غلبته فيه ، أو مطت عليه من الطول
بمعنى الفضل ، فهو فعل بالفتح ، وإن حoul ويدل على أن هذه
المذكرات مفنبة عن فعل بالضم ، وبرود الوصف منها على فعيل :
كتوى ونقى ، وبه استدل أيضاً على أن طال فعل بالضم ، لأن الوصف
منه طويل ، والله أعلم .

وأما فعل بفتح العين فيكون متعدياً ولازماً بكثرة ، لأنَّه لما كان
أخف الأبنية وضعوه للنحوت الازمة ؛ والأعراض والأعراض والألوان
التي سبقت في فعل وفعل ، ولسائر ما قصد ، والدلالة عليه من المعانى
لتى لا تنضبط كثرة .

قال الدماميني : وتمديه أكثر من نزومه عكس فعل بالكسر ، ويختص ، بباب المعابه نحو كاتبى فكتبه ، وضاربى فضربيه ، وهو استناد القلبية في فعل بين اثنين مثل الى الغالب فيه منها ، ويجيء مطوعته فعل بالفتح أيضاً كقوله : قد جبر الدين الإله فجبر ، أي فاجبر ، ومننى مطوعته كغيره الأشعار بتاثير فاعله بفعل آخر ملأ له في الاستنقاق ، ويجيء لمان :

منها : غلبة المقابل بليلاء الموحدة ، وللمطابقة المذكورتين .

ومنها : السلب نحو قررته أي أزلته عن مقره .

ومنها : النيابة عن فعل المضموم في المضاعف كجل وعز وشح ، وعنـه في يائـي العـين نحو طـاب وـلان وـيان ، لأن فعل المضموم لا يكون مضاعـعا ولا يائـي العـين على ما مـرـ ، ومـثـل ذلك من النـعـوت انـلـازـمـة وبحـوـهـ حـقـهـ آـنـ يـكـونـ عـلـىـ فعلـ بالـضـيمـ .

قال أبو يحيى : واطرد مسوغه من أسماء الأعيان لاصابتـها ، أو إـنـتـهاـ أو عملـ بهاـ ، وأصلـهـ للنـاظـمـ في تـسـهـيلـهـ ، وهذا النـوعـ مما لا مـادـةـ لهـ أـصـلـيـةـ عـلـىـ ما سـبـقـ فـيـ الثـلـاثـيـ : المـكـسـورـ والـرـبـاعـيـ ، وـانـماـ يـصـاغـ منـ أـسـمـاءـ الأـعـيـانـ اـثـلـاثـيـةـ .

ثالـ بنـائـهـ منـ اـسـمـ ثـلـاثـيـ لـاصـابـتـهـ أيـ لـاصـابـةـ مـسـمـيـ هـذـاـ اـسـمـ الثـلـاثـيـ : رـأـسـهـ أيـ أـصـابـ رـأـسـهـ ، وـجـلـدـهـ أـصـابـ جـلـدـهـ ، وـعـانـهـ أـصـابـ عـيـنـهـ ، وـأـذـنـهـ أـصـابـ أـذـنـهـ ، وـفـخـذـهـ أـصـابـ فـخـذـهـ ، وـبـطـنـهـ أـصـابـ بـطـنـهـ ، وـرـآـهـ أـصـابـ رـئـتـهـ .

ومـثـلـ مـسوـغـهـ منـ اـسـمـ ثـلـاثـيـ لإـنـذـلـةـ مـسـمـاهـ : لـحـمـهـ أيـ أـعـطـاهـ اللـحـمـ ، وـشـحـمـهـ أيـ أـعـطـاهـ الشـحـمـ ، وـتـعـرـهـ أيـ أـعـطـاهـ التـمـرـ ، وـابـنـهـ أيـ أـعـطـاهـ اللـبـنـ .

آ مثال صوغه من اسم ثالثي للعمل يسماه ، فيكون كالتالي : رمحه
أى أصابه بالرمح ، وسممه أى أصابه بأسهم ، وعصاه أى أصابه
بالعصى ، أى استعمل الرمح والسم والعصى ، فأصاب بين ، فالأولى
آن يقول في هذا أو لإصابه بها بدل قوله أوى عمل بها .

قال في التسجيل : وقد يصاغ لعلها أى لعلم الأعيان أى أحديها
نحو : جدر جدارا ، أى بناء ، وبمار بئرا أى حفر بئرا ، ومنور نورا ،
أى حفره أى استخرجه .

قال : ويحمل لها أى يصاغ فعل المفتوح من أسماء الأعيان للدلالة
على عمل صادر منها نحو : كلبه الكلب ، وسبعه السبع .

قال : أو أخذ منها نحو نصف المال أخذ نصفه ، وثلثه أخذ
ثلثه ، وربعه أخذ ربعه ، وهكذا من معانى فعل بالفتح الجمع : كحشد
وحضر ، والتفريق كبذر وقسم ، والإعطاء : كمنع ونطر ، والمنع :
كحبس ومنع ، والامتناع : كأبى وشرد ، والإيذاء : كلسخ ولدغ ،
والطيبة : كفهر وملك ، والدفع : كثراه ودفعه ، والتحميم : كنقائه
وحرقه ، والتحول : كذهب ورحل ، والاستقرار : كسكن وتقوى بمنثأة ،
والسير كحمل ودرج ، والستر بالمنثأة فوق : كحجبه وخباء ،
والتجريد : كسلخه وقشره ، والرمى : كتفذه وحذفه ، والإصلاح :
كنزل ونسج ، والتصويب : كبكى وصرخ .

ويستعمل الفعل الواحد متعديا ولازما : كدفقت الماء ودق الماء
بنفسه ، وقد يشتراك فعل وفعل وفعل ، فيصير الواحد مثلث
الماضى : كتسب عليهم صار نقيبا ، ورفث في كلامه أبغض ، وعند
عن الطريق مال ، وأمر عليهم صار أميرا ، وشفن اللبن صار ثيفنا ،
وعثر الماشى كب ، وعمر المال صار عامرا ، وقدر صار قدرًا ، وأما

قفره فلا يأتي فيه الضم ، وكدر مسار كدرا ، ومضر اللبن حمض ،
ونضر وجهه نعم وأنس به . وشخص بطنه ضمر ، وقنط أيس ، ورفق
به وسفد وكل صار كاملاً وعمقت المرأة .

وقد مرت أفعال وتاتي أفعال ان شاء الله من هذا النوع وال فعل
على سبعة :

الأول : الصحيح ، وهو ما خلا من حرف علة ، وتضعيف وهمز ،
وذلك أن التضعيف والهمز تترتب عليهما أحكام حرف العلة من قلب
وليبدال وبذف ، فلذلك أخذ عدمهما في تعريف الصحيح ويقال له :
السالم ، وهو متراافقان ، وقيل : السالم ما ذكر ، والصحيح ما ليس
في مقابلة الفاء والعين واللام منه حرف علة ، ولو كان فيه حرف
علة لكنه ليس بلام ولا عين ولا فاء ، أو كان فيه تضييف فبينهما
عموم وخصوص من مطلق كل سالم صحيح من غير عكس ، وعليه أكثر
الصرفين .

وقال السعد : السالم هنا ما سلمت حروفه الأصلية التي تمثل
بالفاء والعين واللام من حروف العلة ، وهي الواو والألف والياء
والهمزة ، ومن التضييف ، وأخرج بقوله هنا : النحو ، فإن المعتل
منه ما آخره عرف علة ، فاكرم سالم لأنه ولو زيدت فيه الهمزة
لكن ليست فاء ولا عينا ولا لاما ، واعشوشب لأنسه ولو تكررت فيه
الشين لكنه غير مضاغف ، ولو زادت فيه الواو لكنه أيضاً غير معتل .
لأن أحدي الشينين ليست ضعف أصل ، والواو غير لام ولا فاء ولا عين ،
وكذا ما أبدل أحد حروفه الصحيحة حرف علة فإنه سالم نحو :
سديتهم أي جعلتهم ستة ، أخذوا من السادس في السادس ، وسمى سالماً
لسالمته من التغيرات الكثيرة الجارية في غير السالم قاله السعد .

قال اللقاني : لو علل بالسلامة مما ذكره في التعريف كلما أجري
على قاعدتهم في التعريف من تضعيته وجه المناسبة في التسمية .

يطلب : بأنه أنها علل بما ذكر ، لأنها السبب بالحقيقة في التسمية ، ولا حاجة إلى الجواب بأنه أطلق السبب وأراد المسبب ، واثلثى من الصحيح يجيء على ستة : فتح الماضي ، وكسر المضارع : كضرب ويضرب ، وكسر الماضي وفتح المضارع : كطم ويعلم ، وفتح الماضي وضم المضارع : كدخل ويدخل ، وتشتمي هذه دعائم الأبواب لكترتين واختلاف حركاتهن في المستقبل ، مع الماضي واختلافها يحد على الأصلية ، لأن معنى الماضي مخالف لمعنى المضارع ، فينبغي أن يكون اللفظ مخالفًا من جهة الحركة ، ليكون اللفظ مطابقاً لمعنى في المخالفة .

ومعنى دعائم الأبواب : أصل الأبواب ، أما الفعل الذي فتح ماضيه ومضارعه : ففتح ويفتح أو ضم ماضيه ومضارعه نحو : كرم ويكرم ، أو كسر ماضيه ومضارعه : كنتم وينعم اذا كسرا فلا يسمى ذلك دعائم الأبواب لقلته بالنسبة إلى الدعائم ، ولعدم اختلاف المركتين .

الثانية : المثل : وهو ما جاء واو كوعد ، او ياء كيسر وينع ويتم ، وسمى مثلاً لأنه مماثل للصحيح في مجبيه على فعل بالضم ، وفعل بالكسر ، وفعل بالفتح ، وفي تحمل الحركات وعدم الاعمال ، قيل : سمي مثلاً لا انتساب حرف الملة أوله ، والثول الانتساب ، ومنه سمي علم الأمير مثلاً لانتسابه أمامه .

٦٠٣٢

قيل : سمي مثلاً لأن أمره مماثل لأمر الأجواف في البناء على حرفين في الجملة نحو : عد أمراً للمثال ، وقل أمراً للأجواف ، أو في الوزن في الجملة نحو : عد من المثال ، ويع من الأجواف ، وفي ذلك نظر فإن اليائى الفاء لا يبقى أمهوه على حرفين ، ولا يوازن أمر الأجواف .

يجىء المثال على خمسة بحسب الماضي والمضارع ، فتح الماضي وكسر المضارع : كوعد ويد ، وفتح الماضي وفتح المضارع : كوقع ويقع ، وكسر الماضي وفتح المضارع نحو : وجده ويوجد ، وضم الماضي وضم المضارع : وسم ويسم ، وكسر الماضي وكسر المضارع : كوميق وييق ، وسقط فيه من أنواع الصحيح فتح الماضي وضم مضارعه بالاستقراء ، إلا وجود يوجد في لغة بنى عامر ، يحذفون الواو مع وقوعها بين ياء وضمة لثقل الواو مع ضم ما بعدها ، وقيل : هذه اللغة ضعيفة لا تعتبر لخروجها عن القياس ، واستعمال الفصحاء ، وسيأتي الكلام على هذا إن شاء الله .

وانواو والياء الواقعتان أولا لا تعلان بالامكان ، لئلا يبتدا بساكن ، ولا بالقلب ، لأن المقووب به حرف علة ، فيلزم تحصيل الحاصل وقلبهما ألفا يلزم الابتداء بالساكن ولا بالحذف للنقطان من القدر الصالح ، هذا في الثالثي ، وتحذف الواو في المضارع ونحوه من نحو : وعد ، وقيل : لا تعلان لقوة التلجم عند الابتداء .

الثالث : الأجوف : وهو ما عينه ياء كباع وهاب ، أو واو كثال وخف وطال ، فإن الفى باع وهاب عن ياء ، وألفات قال وخف وطال عن واو ، وقسمه بعض إلى ثلاثة أنواع : كثال يقول ، وماز يميز ، وهاب يهاب ، فضم المضارع مع فتح الماضي ، وفتح الماضي وكسر المضارع وعكسه .

ويبحث في ذلك بزيادة نحو : طال يطول بضم الماضي والمضارع .

ويجاب : بأنه مندرج في : قال يقول ، لأن قال يحول إلى فعل بالضم كما مر ، فيكونان من نوع واحد ، لأن فعل في الأجوف الواوى إما أصالة أو تصويبا ، وهذا أولى من جواب بعض ، بأن

قلت : وجهه إنما عد الضمير حرفنا من حروف الفعل حتى أنه يطلق عليه أنه على ثلاثة أحرف ، لأن ذلك الضمير منزل من الفعل منزلة الجزء كما مر ، وأنه إنما عد الضمير حرفنا مع أنه اسم قبله حرفان فقط ، لأن المقصود حروف الهجاء الشاملة الأسماء الموضوعة على حرف واحد ، وتسميتها ذا الثلاثة لا يستلزم اختصاص التسمية بالثلاثي كما هو ظاهر ، فلا يرد عليه أن نحو : أقمت واستقمت يسمى ذا الثلاثة أيضا ، ولو سلم الاستلزم لتبييل إنه على ثلاثة أحرف في الأصل ، لأن أصل أقمت واستقمت قمت .

**الرابع : اللثيف المفروق ، وهو ما فاًه واو لامه ياء كوف ووقي ،
فان اللثيمها عن ياء ، واللثيف المفرون وهو ما عينه واو لامه ياء
كطوي كذا**

قال أبو يحيى : وهو غير جامع لاقتسمان اللطيف ، لأن ما فائوه ياء
ولامه ياء إن ورد ، وما فائوه ياء لامه واو ، وما عينه لامه واو
وما عينه ياء ، لامه واو وما اشتمل على حرف علة مطلقاً وعلى
تضصنف من اللطيف .

ويجب : بأن اطلاق اللفيف على ما ذكر أبو يحيى فقط قول من الأقوال ، لا غلبة عن بعض الأقسام ، كما أن بعضاً يسمى الفعل المشتمل على حرف علة مطلقاً لغينها ، ولا يسمى لغيفاً ما اشتمل على حرف علة وتضييف ، فصار يقول : اللفيف ما اجتمع فيه حرفاً علة ، وإنما لم يقيد أبو يحيى حرف العلة بالأصالة ، لأنه يتكلم في الثالثي ، وقد ذكر أن أحدهما فاء والآخر لام ، أو أحدهما عين والآخر لام ، فلابد أنهما أصلان ، فلن الفاء والدين والألام عبارات عن الأصول ، وسمى باللغيف لوضمه على حرف علة ، أو حرف علة وتضييف لالتقائه على حرف العلة ، أو على حرف علة وتضييف ، فهو فحيل بمعنى مفعول أو بمعنى فاعل وهو أظهر .

وقيل : سمي ليفا لأن فيه اللف ، أو الخلط ، لخلط حرف
صحيح بحرف علة أو تضعيف فيه .

وسمى المفروق منه مفروقاً لفرق حرف صحيح فيه بين حرف العلة، أو حرف العلة والتضييف.

وسمى المقويون مقوينا لاقتران ذلك فيه وعدم الفرق بحرف
صحيح.

قال صاحب التحقيق ، وصاحب مراح الأرواح : حكم فاء المتروق
حكم فاء المثال ، وبحكم لامه حكم لام الناقص ، وحكم المترون حكم
الناقص ، قيل : ويجىء اللئيف على نوعين : فعل يفتعل بفتح الماضي

وكسر المضارع : كروي يروى ووفى يغنى ، وفعل يفعل بكسر الماضي وفتح المضارع كروي يروى ، وأما نحو : وري يرى وولى يلى بكسر الماضي والمضارع فيأتي إن شاء الله .

الخالص : المهموز ، وهو ما خلأه أو عينه أو لامه همزة كامر وسائل وقرأ ، وسمى مهموزاً لوقوع الهمزة فيه ظاء أو عيناً أو لاماً ، وحكم الهمزة حكم الحرف الصحيح في تحمل الحركات ، بل هي عند كثيرين حرف صحيح إلا أنها قد تخفف بالقلب أو بالتسهيل أو بالحذف ، ولكن الهمزة تقلب حرف علة لم يقولوا للمهموز : صحيح .

وقد اختلفوا في المهموز قيل : صحيح ، وقيل : معتل ، فلذا تراهم كثيراً ما يذكرون الصحيح ثم المضارع ثم المهموز ، وأنا لم أر اع هذا الترتيب ، بل أذكر بحسب ما يحضر لي ، وقيل : مقوسط وكذلك في الهمزة حرف علة ، أو حرف صحة ، أو حرف متوسط أقوال ، ويأتي مهموز الغاء على فعل يفعل ، بفتح الماضي وضم المضارع كأكل يأكل ، وعلى فعل يفعل بضمها كاذب ياذب ، وعلى فعل يفعل بفتحهما : كأذهب يأهـب ، وعلى فعل يفعل بكسر الماضي وفتح المضارع : كأخرج يأرجـع وعلى فعل يفعل بفتح الماضي وكـبر المضارع كـأـلـيـأـلـ يـأـلـ ولا يأتي على فعل يفعل بكسرهما .

ومهموز اللام يأتي على فعل يفعل بكسر الماضي وفتح المضارع كـشـنـىـ ، يـشـنـئـ ، وعلى فعل يفعل بفتح الماضي وكسر المضارع : كـشـنـاـ يـشـنـىـ ، وفعل يفعل بضمها : كـوـضـىـ ، يـوـضـئـ ، وفعل يفعل بفتحهما : كـهـنـاـ يـهـنـئـ ، ولا يأتي على فعل يفعل بفتح الماضي وضم المضارع ، ولا فعل يفعل بالكسر فيهـما ، ومهموز العين يـجـىـ على فعل يفعل بفتحهما : كـرـأـيـرـىـ وفعل يفعل بكسر الماضي ، وفتح المضارع كـبـئـسـ يـبـأـسـ وفعل يفعل بضمها كـلـؤـمـ يـلـؤـمـ ، وبـائـشـ نحو : بـئـشـ إن شاء الله .

السادس : المنقوص : وهو ما لامه واو أو ياء كدعا ورمى ويقى ،
وان شئت فقل : المعلم اللام وسمى بالناقص لنقصان حرف منه في
الجزم والأمر نحو : لم يدع وادع ، أو لنقصان حركة الفمة ،
فإنها لا تظهر فيه ، فإن النصب يظهر ، والخضن لا يدخل الفعل ،
والضم لا يظهر ، وكذلك الفتاح لا يظهر ، والجزم ليس بحركة ، وقد
يظهر الضم ، وقد يقدر النصب ، ويقال له : ذو الأربع ، لأنـه يصير
على أربعة أحرف عند اتصال ضمير الرفع المتحرك به نحو : دعوت
ورميت على حد ما مر في الثلاثة ، ولا يقال ذلك يقتضى تسمية الثلاثي
الصحيح ذا الأربع ، لأنـه يصير أربعة عند اتصال ذلك الضمير به ،
لأنـ وجه التسمية لا يستلزمها أو مقابلة للأجوف إذ يصير ذا ثلاثة
عند اتصال الضمير به ، ويجيء بفتح الماضي وضم المضارع كدعا
يدعو ، وبضمهما كسر ويسـر ، وبفتح الماضي وكسر المضارع كرمـي
يرمى ، وعكسـه كرضـي يرضـي ٠

وأما نحو : أبي يائى فيأتى إن شاء الله قال شارح مراح
الأرواح : يجيء من مجموع الأبواب إلا من باب فعل يفعل
بكسرـهـما ٠

والسابع : المفاعـع وهو المجتمع فيه حرفان متماثـلان ، قيل :
أو متقاربـان ، أو يدركـان بأحد التـماثـلين الآخـرين : كـلمـم ، والتـضـيـيف
هو في أصولـ الثلاثـيـ كـونـ عـيـنهـ وـلامـهـ من جـنسـ واحدـ وـفـيـ أـصـولـ
الـربـاعـيـ كـونـ ظـاهـرـ وـلامـهـ الـأـولـيـ من جـنسـ واحدـ ، وـعـيـنهـ وـلامـهـ
الـثـانـيـ من جـنسـ واحدـ ٠

وـأـمـاـ التـضـيـيفـ مـطلـقاـ فـقـدـ يـكـونـ بـيـنـ كـلـمـتـيـنـ ، وـيـقـالـ لـلـمـفـاعـعـ :

الأسم لأن الحرف الأول المدغم فيه (١) لا يسمع كلام سمع ، لأن المفاسع يستدعي الجهر لأنّه شديد ، كما أن الأسم من الناس يستدعيه ، أو لأن المفاسع لا يتحقق إلا بتكرير الحرف الواحد ، كما أن الأسم لا يسمع الصوت إلا بتكريره في الجملة ، ولا يقول الصرفيون للمفاسع صحيح ، لأن أحد حرفيه قد يبدل حرف علة ككتفي البازى ، أصله تقضى ، أبدلت الفاد الثالثة ياء (وقد خلب من دسها)
أى دسها أبدلت السين الثالثة ألفا .

ويجيء بفتح الماضي وضم المضارع : كسر يسر ، وفتح الماضي
وكسر المضارع : كفر يقر ، وعكسه كفري يمض ، وذلك دعائم الأبواب ،
ولا يجيء إلا منها ، ولا يجيء بضمها إلا قليلا أو نادرا : كحب ولب
في إحدى اللغات ، بدليل كون الوصف على فعل .

ولا تجيء المزة في المفاسع إلا ناه نحو : آن "يئن" لتنظيمها ،
ولاجله لم تكن كلمة عينها ولامها مزة كما كان ذلك في غيرها ،
ولين كان طقياً أو ليناً ، ولاجله أيضاً أعمل كون همزتين أصليتين
معاً ، ولا تقع المزة في موضع حرف العلة ، فلذا لا يجيء ، في المثال
إلا مهموز العين أو اللام نحو : وال إذا لجا ، ووما ووبأ ، وفي
الأجوف إلا مهموز الفاء أو اللام نحو : آن وناه وباء ، وفي الناقص
إلا مهموز الفاء أو العين نحو : أرى ورأى ، وفي اللفيف إلا مهموز
الفاء نحو : أوى كذا قيل .

(١) قوله فيه منطق بالمدغم والضمير للمفاسع الأسم وذلك على اسلوب
قولك : نمت في الدار ، وليس المراد تعليم مواضع الدار باللون ، بل موضع
واحد مثلا ، نكتبه مثل : اللنظ الذي وقع فيه الأدغم لا كما تفهم بعض
الطلبة لرقةني له وبایام .

وفيه للبحث مجال ، وترى بما يعقب الصحيح بالضاغط لقربه منه ، ويعقب الضاغط بالمعوز لأن الموز حرف صحيح يجوز إيداله حرف علة أو حرفًا شبيهاً بالصحيح ، ويعقبه بالمثال ، لأن الاعتلال في ذاته فقط يعامل معاملة الصحيح ، ويعقبه بالأجوف ، لأن فيه اعتلالاً في عينه فقط ، وليس كالمثال في تلك المعامدة ، ويعقبه بالناقص ، لأن فيه اعتلالاً في لامه فقط ، وهو يتغير أكثر من تغير المثال والأجوف ، ويعقبه باللفيف ، لأن حرف العلة فيه يكون لاماً وفي غير اللام كما مر ، والله أعلم .

ويجوز تقديم المثل على الصحيح كما فعل ابن الحاجب ، لا يقال : اللازم تقديم الصحيح ، لأنه الأصل ، لأننا نقول ذلك لو كان المراد ذات الصحيح والمتغل ، بل المراد المفهوم ، لأن المراد تعريفهما ، والتعريف بحسب المفهوم لا بحسب الذات ، ومفهوم المثل يستدعي التقدم لكونه وجودياً لوجود حرف العلة ، ومفهوم الصحيح يستدعي التأخير ، لأنه عدم لمدر حرف العلة فيه ، وأيضاً التصرف التحويل وهو بالمثل أولى وأكثر ، وكل من الأجوف والمثال والمعوز واللفيف والضاغط والمنقوص يقال له في التصرف : معتل ، ويقابله الصحيح الذي هو ما عدأها .

الإعراب : ينطلي متعلق بيأتي ، قدم لوزن ، وليه تقديم معمول الخبر النطلي على المبتدأ وهو جائز على الصحيح لعدم الإلابس كما قرر في محله ، والباء بمعنى على بدل له قوله أو على فعلاً أي على وزن فعل ، ويجوز أن تجعل للاستعانة ، وهي باء الآلة التي تدخل على آلة فيضمن ، يأتي معنى يوزن أو يقابل ، ويجوز جعلها للمصاحبة متعلق بمضاف حال من ضمير يأتي ، أي يأتي مع فعلاً أي ثبتاً مع وزن فعل ، أي مصلحباً لوزن فعل ، وعلامة الجر في فعل الكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها فتحة الحكائية ، ويجوز ترك الحكائية فيكسر

اللام ولا ينون لضرورة ، ويجوز فتحه فتحاً نائباً عن الكسر من
لصرفه لأجل الضرورة لا لوجود علة من الصرف سوى الضرورة ، لأن
فطل ولو كان علماً لفتحه : بحاجة لكن لا علة أخرى مع العلمية إلا أن
أولى بمؤنة أي الصيغة فيتضمن للعلمية والتأنث ، وهذا في مثله
معاً يأتي .

وال فعل مبتدأ ، وذو نعته عالمة رفعه وأو مخدولة لدفع التقاء
الساكنين ، والكتوبة خطا فقط دليل عليها ، لا هي حرف الإعراب مضارف
للمعرفة ، وهي لتجريد إضافة مضافة .

وان هنا : إن أصلاته المظية هو بدل من الفعل وأو حرف عطف مبني على السكون ، وفعل بضم العين معطوف على فعل ، والله للاشباع شبيه بحرف الاطلاق ، ويأتي فعل مفاسع فاعله مستر جوازا ، والجملة خير المبدأ ، والرابط هو ذلك الضمير ، وجملة المبدأ والخير مستانفة .

والواو حرف عطف ، والمطوف جملة ممحوقة أي ويأتي مكسور عين ، ومكسور حال من ضمير جملة يأتي الممحوقة المطوفة على جملة يأتي الذكورة ، وعين مضاف اليه ، واو حرف عطف والمطوف محذوف ، أي أو يأتي على فعل بلقمع العين ، والمطوف عليه يأتي الاول أو الثاني .

وعلى فعل متعلق ببيان المقدار ، ويجوز تطبيق قوله بفعل بمحددوف حال أي يأتي ثابتاً على فعل ، فحينئذ يمْلِك مكسور بالواو على ذلك الحال المذكور ، وهو لفظ ثابت مثلاً ، وان تدوا احال فعلاً جاز عطف مكسور عليه ، لأنَّه اسم مفعول كال فعل ، وعلى فعلاً آخر البيت معطوف على فعل ، أو يملِّك بمحددوف حال معطوف على مكسور ، أي ومكسور عين ، وثابتاً على فعل ، ويجوز في مكسور أن يكون منه لا معه .

والضم من فعل الزم في المضارع وافت ستع موضع الكسر في المبني من فعلا

أى الزم الضم في مضارع فعل بضم العين ، أى ابْقِ ضم فعل في مضارعه ، والزم فتح عين مضارع فعل بالكسر ، وإنما قدم الكلام على مضارع فعل بالضم ، لأن الكلام فيه قليل ، لأنه جل على منعاج واحد مطرد قليل الانتشار ، والتقدم لذلك من مقاصد المؤلفين ٠

ومن هذه الجهة قدم الكلام على مضارع المكسور لأنه أقرب للضبط بالنسبة لفعل المفتوح ، وأيضاً قدم فعل بالضم على فعل بالكسر لتقديمه في قوله : أو فعلاً يأتي ، ومكسور عين مع أنه يجوز أن يضبط فعلاً الأول بالفتح ، والثانية آخر البيت بالضم في قوله : أو على فعلاً ، وإنما لزم ضم عين مضارع فعل بالضم لأن فعل بالضم للمعنى اللازم ، أو كاللازم فاختير في الماضي والمضارع حركة لا تحصل الا بانضمام احدى الشفتين الى الأخرى رعاية للتتناسب في الانفاظ ومعانيها ، ساكنوا بقطع طريقة واحدة وهي الضم ، لأنهم خصوه بالمعنى الذي لا يفارق ونحوه ٠

قال الناصر اللقاني : انضمام الشفتين تلزمهما حال النطق . وبه مع اتصاف العين بالضم ، وبه حوصلات المناسبة بين الانفاظ ومعانيها ٠

قال الطبلاوي : وتوضيحه أن انضمام الشفتين لازم لهذه الحركة التي هي الصفة لا لغيرها من الحركات ، كما أن انضمام هذه الصفات لازم للموصوف ، لما تلبية في الانفاظ من جهة وجود الضم ، ومن جهة المعنى ملزمه تلك الصفات ، وقوله : وبه أى بالالتزام حال النطق ، مع اتصاف العين بالضم أى مجازاً ، والا لما مضمون في الحقيقة أنها الشفتان عند النطق بها ، فإنضمام الشفتين لازم لهذه الحركة التي هي

الضمة لا لغيرها من الحركات ، كما أن انضمام هذه الصفات لازم للموصوف ، وفيه أن افتتاح الشفتين لازم لغيرها .

ويحاب : بأن اللزوم في تحقيقيةضم الغير المفارق ، فاختير في اللفظ أيضاً الضم ليتم ، وسواء في لزومضم الصحيح : كظرف يظرف ، أو معتل الفاء بالواو كوسيم يوم اذا حشر ، ووهم يوم حم اذا نقل ، وتنصع الواو فيه لا تتحذف ولا تقلب لعدم اختلاف المضارع ، ويفتح حرف المضارع او معتل العين بالواو كطبال مد قصر ، وأصله طول بضم الواو ، قلبت ألفاً لتحركمها بعد فتحة ، وأصل مضارعه يطئو لبسكون الطاء وضم الواو ، نقلت ضممتها الى الطاء فشملت لكونها بعد ضمة أعلى المضارع ليجري على و蒂ة الماضي في الإعلال ، أو معتل اللام بالواو كسر و ومه ويد و .

وفي هذه الألفاظ لغات : سرا كدعا أى شرف ، وسرى كبقى ، وبها وبهي كدعا وبقى وبدى كذلك وبدو بالضم والهمز ، ويقال سخو يسخو وسفنا وسفى ، وإنما سلمت الواو لنضم ما قبلها ، أو معتل الفاء بالياء كيتم يئتم بإثبات ياء الماضي في المضارع ساكنة ، ولا تسقط لفقتها ، ولا تحذف إلا في يئس يئس على خلاف كحذف الوا وعده في يهد حكاهها سيبويه شادة ، والمشهور بإثبات الياء فيها ، أو معتل العين بالياء وهو هيؤ أى حسنة هيئته ، أو معتل اللام بالياء كنهو أصله نهى قلبت الياء واواً انضم ما قبلها ، أو كانت فاءه هزة نحو : أسل الخد يأسل ، أى لان ، وأصل الرأي والعقل كان لها أصل ، ويقال : أمر الرجل اذا تعجب من امارته وعظم شأنه وهو لا يصرف ، لانه تعجب .

أو كانت عينه هزة كبوس بيؤس أى شجع ، وصطل البعير أكل الناس أخطب بيديه ورجليه ، أو كانت لامه هزة : كبطؤ بيطؤ تأخر ، وجروي يجرؤ شجع ، وبكتن الناقاة تبكؤ قل لبنيها ، وهنؤ يهنؤ تيس بلا مشقة ، ووضؤ يوضؤ ، ووطأ يوطؤ ، أو كان مضاعفاً كليب ثاب .

وشذت من معتل العين أربعم كلمات ، ضم عينهن في الماضي دون المضارع وهي : كاد العاملة عمل دان ، ودام وحاد ومات ، حيث قيل :
كدت تداد ودمت تدام ، وحدت تحاد ، ومت تمات ، أصل كدت
كيدت أو كودت بضم الباء أو الواو ، أسقطوا فتحة الكاف ونقلوا اليها
ضمة الباء فسكنت الباء ، فقنتب واوا لضم ما قبلها ، أو نقلوا اليها
ضمة آنواو ، وأبقيت الواو بدون إيدال تكونها بعد ضمة ، ثم سقطت
الواو لسكنها وسكون الدال بعدها ، والضمة دليل عليها ، وكذا في
دمت ومت وحدت .

وجاءت من المضاعف كلمة واحدة مضمونة الماضي مفتوحة المضارع
شذوذًا وهي : لبيت تلب فتكل خمس كلمات ضمت عينهن في الماضي ،
وفتحت في المستقبل ، وقد قيل في ذلك إنه من تداخل اللغتين :

الأولى : كدت تكوند ، ودمت تدوم ، ومت تموت ، وحدت تحسود ،
ولبيت تلب بضم الماضي والمضارع .

والثانية : كدت تكاد ، ودمت تدام ، ومت تمات وحدت تحاد ولبيت
تلب بكسر الماضي وفتح المضارع ، فمن قال : كدت تكاد ، ودمت تدام ،
ومت تمات ، وحدت تحاد ، ولبيت تلب بضم الماضي وفتح المضارع
فقد أخذ الماضي من اللغة الأولى ، والمضارع من الثانية ، على أنه قد
يقال الضم في الأربع الأولى للنقول عند اتصال ضمير الرفع البارز :
كقال وقلت ، أو لبيان بنات الواو ، لأن كاد واوية وكذا ما بعدها ،
ويidel على أن كاد واوى المعين حكاية الأصمعي عن العرب لا أفعـل
ذلك ولا كود أولاهما أى ولا أكاد كودا أفعل .

قال في الصحاح : كاد يفعل كذا يكاد كودا ، وحکى سعیویه كدت
أفعل كذا بضم الكاف ، ولكن هذا يحتدل أن يكون كفتلت في ذات
نفسه .

وقال الفراء ولغويون : ضم الكاف ليفرقوا بين المقاربة والكيد
قالوا : كدنا بالضم أى قارينا ، وبالكسر من الكيد أى الحيلة .

قال صاحب التحقيق : لعل هذا في الكلام الذي لا فريضة معه ،
فإن الله يقول : (إن كدت لترديني) بالكسر بمعنى قررت ، أو يكون
هذا يقرأ على لفته بالضم ، وقيل : إن كاد بمعنى قارب وضعت أولاً على
 فعل بالضم ، وجاء المضارع على ما يقتضيه القياس ، لأنه يائى ،
 وجاء المضارع على ما ينبعى أن يكون عليه الماضي لا على الشذوذ .
 وهذا يميد ، وبدل له حكاية المطرز عن الفراء عن العرب : كدت بالكسر
 بمعنى قاررت ، ونقل بعض كاد كيدا أى قارب ونقل أبي الخطاب :
 أن ناسا من العرب يقولون : كيد زيد يتعلّم ، وما زيل يفعل ، يريدون
 كاد وزال ، الأصل كيد وزيل كلام ، نقلوا الكسرة إلى الكاف والزاي ،
 وقد جاعت أيضا تلك الأفعال على القياس كما مر . كدت تكون ، ودمت
 تدوم ، وحدت تحود ، ومت تموت ، ولبيت ثلب بالضم في الماضي
 والمضارع .

وأما يظرف بسكون الراء وفتح الظاء فأصله الضم في الراء ، سكتت
 الراء تخفيها وأما يظرف بضم الظاء وسكون الراء فأصله يظرف بالعكس ،
 نقلت ضمة الراء إلى الظاء الأولى مضارع ظرف بفتح الظاء وإسكان الراء
 تخفيها من الضم والثانية مضارع ظرف بضم الظاء نقلًا من الراء
 وإسكان الراء .

وأما طال يطولها فالأصل طول بضم الواو ، قلبت ألفاً بعد سلب
 ضميتها لتحرركها في الأصل وانفتح ما قبلها في الحال ، ويطول بضمها ،
 نقلت ضميتها إلى الظاء الساكنة ، وإذا علمت ذلك والجواب عن الخمسة
 المذكورة ظهر لك أنه لم يشذ من فعل يفعل بالضم شيء في
 الحقيقة ، والله أعلم .

وإنما فتحوا عين مشارع فط بالكسر : كلام يعلم ، وشرب يشرب ، وفرح يفرح ، وقدم يقدم ، لأنه لما اختلف معنى الماضي والمضارع رأموا التخالف بين لفظيهما باختلاف حركة العين ، وكانت حركة عين المضارع فتحة طلباً للخلفة ، لأن فعل بكسر العين ثقيل بالنسبة إلى فعل بالفتح ، ولو كان خفينا بالنسبة إلى فعل بالضم مختلف مضارعه بالفتح ، فهو متوسط بين فعل بالضم وفعل بالفتح ، ولذلك التقليل وتلك الخفة في الثلاثة وجوب لزوم فعل بالضم ، وكثير تعمد فعل بانفتح ، وكثير لزوم فعل بالكسر ، ولك أن تقول فتحت عين مضراع فط بالكسر لتحقيق المخلافة بين لفظي الماضي ، حيث اختلف معنياهما .

ولذلك لأن الفتح بعيد عن الكسر جداً ، وكذلك عن الفم بل أكثر بخلاف الفم والكسر فيهما بعض قرب ، لأن الفم يحمل بامتداد المضلين مما الوامليتين إلى طرف الشفة ، والكسر يحصل بالمضلة الواحدة الجاذبة إلى أسفل ، والفتح إنما يحصل بأدنى فتح الفم ، والضم ينشأ عن ضم الشفتين أولاً ، ثم ارتفاعهما ثانياً ، ولذلك سمي فما ، والكسر ينشأ من انجرار اللهي الأسفل إلى أسفل انجراراً قوياً ، ولذلك سمي كسراً ، والفتح يتولد من مجرد فتح الشفتين . ولذا سمي فتحاً قاله الشيخ خالد ، وقد بسط ذلك في النحو ، وتفتح عين مضارع فعل بالكسر سواء كان محياناً كلام يعلم ، وحدى يحضر ، وبطر يسيطر ، وفرق يفرق ، وركب يركب ، وقد جاء المضارع مكسوراً كالماضي في الصحيح وهو موقف على السمع : كحسب ، ويأتي إن شاء الله .

وجاء كسره في المعتل أيضاً كما يأتي إن شاء الله أم كان متصل اللاء بالواو كوهل في الشيء ووهل عنه ، أي نسيه يوهل ، ووهلت المرأة توله ذهب عقلها بفقد ولد أو حبيب ، ولا تحذف الواو من نحو ذلك .

لأنه لم تجتمع في المضارع ياء وكسرة ، لأن المضارع مفتوح ، وقد جاءت من معتل الفاء بالواو أفعال مكسورة شذوذًا ، لمحذف حينئذ الواو لوقوعها بين ياء وما حمل عليها ، وبين كسرة كورم يرم ، وتتأتى إن شاء الله .

أو كان معتل العين بالواو كخاف زيد الأسد يخافه ، وراح يومنا يراح ، والأصل خوف وروح بكسر الواو ، تحركت وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا بعد سلب حركتها ، ويخوف ويروح بفتح الواو نقلت فتحها لما قبلها ، فقلبت ألفا وشدّ نحو : دمت تدوم بكسر الماضي وضم المضارع ، ومت تموت كذلك ، وقد مرَّ الجواب عنهم وعن نحوهم ، أو كان معتل اللام بالواو تقوى ورضي وعيي ، فإن الأصل قَوْ ورضو وعيو من القوة والرضاون والعيادة أى العي ، وكذا شقى أصله شقو ، قلبت فيهن الواو ياء لانكسار ما قبلها ، والياء أخف من الواو ، وكان معتل الفاء باليء نحو يَتَلِيل بتأثيثات الياء ، وهو من الليل وهو انتشاء أسنان الإنسان إلى داخل الفم ، وقيل قصرها ، ويسير الرجل بيسير استغنى .

ويأتي وجحان في نحو : يئس ، ومرَّ أنه شدّ حذف ياء في يئس . ومثله ييس بباء المضارعة فباء موحدة بحذف ياء الماضي ذكره على باشا في شرح التسهيل ، فإذا فسم إلى يئس بمثناة فهمزة ، بطل قول صاحب بغية الآمال بحصر الحذف في يئس ، أو كان معتل العين بالياء : كهاب زيد عمراً يهابه ، ونال زيد الخير يناله ، وحار طرفه يحار ، أو كان معتل اللام بالياء نحو خسى زيد عمراً يخشأه ، وهو يهواه ، وردى الكافر يردى ، وغوى الفضيل يغوى .

وطبي، يقلبون الياء في هذا النوع الفا يقولون : خشى وهو
وردى ، ويقوّون في بقى : بقى وفي رضى رضى ، وفي غشى غشى
أشد الفراء :

لعمرك ما أخشى التصطلوك ما بقى
على الأرض قيسى بيسم الأباء

قال : وسمعت أعرابياً منهم يقول : غشانى السيل ، ميريد غشينى ،
أو كان مهومز الفاء نحو أدرِي يادر اي ، عظمت خصيّاته وأذن ياذن
سمع ، نحو : (وأذنت لريها وحق) وأمر يامر كتر أو عزم كقول
أبي سفيان بن حرب : لقد أمر أمّر محمد اي عزم ، ويقال أيضاً
بضم الماضى والمضارع ، أو كان مهومز العين نحو : تتق الإناه
يتائق امتهلا ، والرجل غصب ، ومئى الثوب يصئى ، وصئب رأسه
يصئب كتر صئبانه ، وضمّ يضمّ ، وصئب أيضاً شرب ، وسئم
يسئم ملء ، ويأتي وجهان في يئس ييأس بياء مثناة تحت فهمزة ،
ويئس ييأس ياء موحدة ، فهمزة الكسر والفتح في المضارع ، أو
كان مهومز اللام كوهىء إلى الشىء يهؤ بوزن يسع اي اشتاق ، وشدّ
برىء يبرؤ بكسر الماضى وضم المضارع ، أو كان مضاعغاً بفاصل
نحو سلس يسلس ، وقلق يقلق ، أو بلا فاصل لمست الشىء أمهه
وبورت الرجل أبهه ، ومللت أمدّ وصمّ يضمّ .

ويجوز حذف أحد المثلين عند ضمير الرفع المتملّب البارز ،
وقد مرّ أنه شذّ لم يبيت ثلب بكسر الماضى وضم المضارع ، ومرّ
الجواب عنه ، وسواء في فتح عين مضارع فعل بالكسر اللازم والمتعدى
كما رأيت ، ويأتي على الشواذ كلام إن شاء الله .

وأمثال مضارع فعل بالفتح : فإن كانت فاءً وواوً كوع يمد ، أو عينه ياءً كباع يسفع ، أو لامه ياءً كرمي يرمي ، أو كان مضارع لازماً فقياسه الكسر ، وإن كان مضارعاً معداً كمدّه يمده ، أو كانت عينه وواوً كثقال يقول ، أو لامه وواوً كنزاً ينزو ، أو كان لغيبة المفخرة من الصحيح كسابقني أسبقه ، فقياسه الفم ٠

وإن كانت لامه أو عينه حرف حلق كمن يمنع ، وسائل يسأل ، فقياسه الفتح ، وما لم يكن من ذلك ولم يشعر بضمّ كتمره ينصره ، أو بكسر كصربي يصربي ، فقياسه الفم وأفتح كuttle يعتله ويعتنك ، أي دفعه بمنف ويأتي ذلك مثصلاً بين شاء الله مع شواذَه وتبثت الواو إذا كانت فاءً لتعلّم إذا فتح ما بعدها في المضارع : كوميل يوهنل بفتح الماضي وكسر المضارع ، وأمثال نحو : وسع يسع بفتح الماضي والمضارع ، وحذف الواو فإنما حذفت فيه الواو ، لأن الأصل يسم بالكسر فتح لحرف الحلق ، وكذلك ثبتت الواو إذا فضّ بمدّها إلا وجَد يجُد بفتح الماضي وضم المضارع ، وحذف الواو مع أنها وقعت بين ياءً وضمة فحقها الثبوت ، لتفصل بين الياء والضمة ، لأنهما كرهوها الضمة بعد الياء ، فلذلك شذّ حذفها في يجُد بالضم ٠

قال سيبويه : حذفها ناس من العرب في هذه الكلمة ، ولا يكاد ذلك يوجد في الكلام ، وكان الأصل ثبوتها كوضئٍ يومئذ ، قال : ونم يقولوا : يؤجُد بالضم وإثبات الواو ، ليعلموا أن أصله يجد بالكسر والحذف للواو لوقوعها بين ياءً وكسرة ٠

قلت : هو المشهور أعني ما ذكر من الكسر والحذف ، لأن القاعدة حذفها قبل كسرة : كوع يمد ، وورم يرم ، وتبثت الواو قبل فتحة لغة الفتحة وقبل ضمة ، لأنهما تلائماً ، وأيضاً إذا كان مضارع فعل بالضم ، فلان مضارع فعل بالضم لا يختلف ، وحذفها

اختلاف منه مع ماضيه ، وتقلب عين الفعل ألفاً واوا كانت كمال وطال ، أو ياء كباع ، تحركت في الماضي وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً بعد سلب حركتها ، وفي المضارع نقلت كسرة الياء إلى ما قبلها لثقلها عليها فسامت الياء من القلب ، لأنها بعد كسرة ، ونقلت ضمة الواو لما قبلها لثقلها عليها فسلمت لوقوعها بعد ضمة .

ونو قالوا : قول بالفتح لقانوا يقول بالضم ، ولو قالوا بيع بالفتح لقالوا بيع بالكسر ، وذلك ثقيل مع كثرة هذا النوع ، وخففوا ذلك بالقلب ألفاً في الماضي ، والنقل في المضارع ، لزوال الواو المضمة وإلياء المكسورة الثقيلتين جداً ، هذا ما امتنلت به كتبهم قديماً وحديثاً .

ويبحث فيه بأن الواو والإياء إذا سكن ما قبلهما جرياً مجرى الصحيح ، ولا تستنزل الحركة عليهما فتنقل ، فالحق أنهم أعلوا المضارع بإسكان يائه وواوه لاعتلال الماضي ، لئلا يكون أحدهما صحيحاً والآخر معتلاً ، ولو تركوا الواو والإياء ساكدين في الماضي بدون قلب ألفاً لأشبه المصدر نحو : القول والبيع ، ولم ينقولوا حركتها إلى ما قبلهما لتحرك ما قبلهما ، بل سكتوهما وقلبوهما ألفاً ، ليكون القلب ألفاً دليلاً على أنها قد كان أصلها متحركاً ، وتصح عين الفعل واواً أو ياء في الثلاثي المثل اللام نحو : خوى المكان أي خلا ، وطوى الأرض قطعها ، وتوى أقام ، وثنوى هلك ، وغوى ، إذ لو انقلب العين ألفاً لالتقت ساكتة مع لام الكلمة ، ولام الكلمة أولى بالإعلال لنظرها ، والطرف أولى بالتشير ، وإن قلبت لام الكلمة واواً لاتبنت الكلمة بمحروف التجمى تقول في هذه الأمثلة : خاً وتاً وثاً ، وكذا قيل ووجهه أنه يتوجه قراءة الهمزة واواً ، لكن ليس كل بلقة تجعل الهمزة ، بل الكثير

إسقاطها ، ولا تقلب العين ألفا في كلمة هي في معنى ما يصح كعور وحول وصيـد ، لأنـها في معنى اعـوار واحـوال واصـيـد بالـتشـديـد والـتمـصـحـ .

قال في بنية الآمال : والذى يضـبط ذلك أنـ يـقال : متى تـحركـ الواـوـ والـيـاءـ بـحرـكةـ لـازـمـةـ ، وـانـفـتحـ ماـ قـبـلـهـماـ ، وـلمـ يـكـونـاـ فـيـ كـلـمـةـ هـيـ فـيـ مـعـنـىـ كـلـمـةـ يـصـحـانـ فـيـهـاـ ، وـلمـ يـؤـدـ إـعـالـلـهـاـ إـلـىـ حـذـفـ يـكـونـ مـعـهـ إـلـبـاسـ فـيـ بـنـيـةـ أـوـ مـعـنـىـ يـقـعـ ، وـلمـ يـغـرـجاـ تـشـبـيـهـاـ عـلـىـ الأـصـلـ فـيـهـماـ يـقـلـبـانـ الـفـاـ ، وـقـدـ جـاتـ أـفـعـالـ وـأـوـيـاتـ الـمـيـنـ صـحـتـ فـيـهـاـ الواـوـ عـلـىـ وزـنـ فـعـلـ بـالـكـسـرـ ، وـهـيـ : فـوـقـ السـهـمـ انـكـسـرـ فـوـقـهـ ، وـجـوـفـ عـظـمـ جـوـفـهـ ، أوـ خـلـاـ منـ الطـعـامـ ، وـخـوـتـ الـرـأـةـ اسـتـرـخـ بـطـنـهـ ، وـسـوـلـ اسـتـفـرـتـ سـرـتـهـ ، وـسـوـلـ السـحـابـ تـدـلـىـ ، وـشـوـكـ الـبـرـدـ خـشـنـ مـلـعـصـهـ لـحـدـتـهـ ، وـشـوـلـ بـالـمـعـجمـةـ خـفـ ، وـسـوـعـ انتـشـرـ شـعـرـهـ وـتـفـرـقـ ، وـمـصـوـفـ الـكـبـشـ كـثـرـ مـسـوـفـهـ ، وـعـوزـ لـمـ يـوـجـدـ ، وـعـوـصـ تـعـدـ ، وـعـوـقـ دـمـ سـائـلـهـ ، وـعـوـشـ دـخـلـتـ خـدـاهـ ، وـأـكـثـرـ مـاـ يـكـونـ هـذـاـ اللـفـظـ عـنـ الضـحـكـ .

وعـوجـ سـاءـ خـلـقـهـ ، وـفـوهـ عـظـمـ ثـوـهـ قـيلـ : مـعـ طـولـ أـسـنـانـهـ ، وـقـوسـ انـحنـىـ ، وـهـيـمـ الـبـعـيرـ عـطـشـ ، وـأـصـلـ يـاـهـ وـاوـ ، وـشـوـهـ أـسـرـعـ الإـصـابـةـ بـالـعـيـنـ ، وـهـيـفتـ الـرـأـةـ رـقـ خـصـرـهـ ، وـأـصـلـهـ الواـوـ ، وـعـوزـ افـتـرـ ولـودـ لـمـ يـتـقـنـ الـأـمـرـ ، وـكـوـعـ أـقـبـلـتـ إـحـدـيـ يـدـيـهـ عـلـىـ الـأـخـرـيـ أـوـ يـدـاهـ إـلـىـ مـكـبـيـهـ ، أـوـ عـظـمـ كـوـعـهـ ، وـهـوـجـ اضـطـرـبـ ، وـهـوـكـ حـقـ ، وـهـوـجـ أـيـضاـ شـجـعـ وـمـنـ الـيـائـىـ مـسـيدـ وـهـيـوـ .

قال ابن جنـيـ فيـ كـتـابـ الـخـصـائـصـ : إـنـ الـثـلـاثـيـ المـعـلـلـ الـعـيـنـ لاـ يـرـاجـعـ أـمـاـهـ أـبـداـ ، أـلـاـ تـرـىـ أـنـهـ لـمـ يـأـتـ عـنـهـمـ فـيـ نـثـرـ وـلـاـ نـظـمـ شـيـءـ مـنـهـ مـصـحـحـاـ نـحـوـ : قـوـمـ وـبـيـعـ ، وـلـاـ خـوـفـ وـلـاـ طـوـلـ اـهـ وـكـذـاـ قـالـ غـيرـهـ .

وقد عليهم تلك الأفعال المصححة المذكورة ، فإن الواو والياء فيها تحركت بعد فتح ، ولم تقلبا ألفاً ، بل صحتا ولم يطلع بعض إلا على عور وحول وصيد ، وعمل تصحيحاً بأنها في معنى ما يتزم تصحيحة وهو : اعوار واحوال واصياد ، ومصححة في المضارع لصحتها في الماضي ، وكذلك لما كان ازدواجوا في معنى تراوجوا ، واجتوروا في معنى تجاوزوا ، واعتنوا في معنى تعاونوا ، واعتبروا في معنى تعاوروا مصححوها ، كما مصححة في تراوجوا وتجاوزروا وتعاونوا وتعاونروا .

نعم إن آيا الفتح بن جنى استثنى أو دياود بكسر الماضي وفتح المضارع قال : إنه صح عندي ^{لأنه} مثل عرج يعرج ، وما مصححة فيه الياء عيناً لفعل بالكسر ، ثيل البعير عظم ثيله ، وهو وعاء قضيبه . وريش البعير كث وير أذنيه ، وعين الشخص عظمت عيناه ، وعين في النطق ويعط طال عنقه ، وغين بمعجمة لأن من نعمة ، وغين الشيء أخضر ، وكيس حدق ، وهيل سال .

وتصح لام فعل بانكسر إذا كانت ياء لوجود الكسر قبلها ، فلا تقلب رضي وبقى ، وطبي ، يقلبونها ألفاً بعد قلب الكسرة فتحة ، وتصح لام فعل بالضم ، وفعل بالفتح لاتصال ألف الاثنين كدعوا ودعوتا ، ورميا ورميتا ، وادعوا وارميا بفتح الواو والياء ، وتصح الواو في فعل المخصوص للتعجب نحو : دعْواَ الرَّجُلَ ، وزهُوَ بفتحها وتقلب الياء الياء نحو : رمُواَ زيداً مَا أرْمَاهُ أو لغير التعجب كسرُواَ وبهُوَ وبدُوا .

قال أبو يحيى : في البيت مع ما قبله لف ونشر معكوس ، قلت : هذا منه بناء على أن فعلاً في آخر الشطر الأول من البيت قبل هذا هو بفتح العين ، والذي في آخر البيت مضمومة ، ويكون قضية هذا أن يتكلم على مضارع فعل بالفتح ، ثم مضارع فعل بالكسر ، ثم مضارع فعل بالضم فيكون لف ونشر مرتب ، وحيث تكلم أولاً على

مصارع فعل بالضم مع أنه آخر في البيت ، وأعقبه بالكلام على مصارع فعل بالكسر ، مع أنه ثانٌ كان لفأ ونشرًا ممكوساً ، وقد علمت أنه لف ونشر مرتب على ما قدمنا قبل من أن فعل آخر الشطر الأول بالضم ، وآخر الثاني بالفتح ، ثم ظهر لي أنه قد يقال ليس ذلك من باب اللف والنشر ، لأن قوله : من فعل أول البيت الثاني إن جعل من متعلقات الفم معين ، تكون الكلام مصارع فعل بالضم .

وقوله : موضع الكسر معين تكون الكلام على مصارع فعل بالكسر ، واللف والنشر مما ذكر متعدد على الإجمال أو التفصيل ، ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من غير تعين تكثة ، بأن المأمور يهد كلًا إلى ما هو له يعلم بالقرائن اللفظية والمعنىوية ذلك ، وبين كل واحد من الفتح والضم والكسر ، وبين الآخر طلاق أي جمع بين متقابلين ، وبين الفم والفتح طلاق واقع بين الاسم والفعل ، وكذلك بين الكسر والفتح ، وأمامًا بين الفم والكسر نطلاق واقع بين الاسمين ، أي والزم الفم الذي في فعل في مصارعه ، والفتح موضع الكسر وهو المعين في المصارع المبني من مصدر فعل ، أو من مادة فعل ، أو المأخوذ من فعل ، لأن الأخذ أوسع من الاستئناف أو البناء بمعنى الأخذ ، وذلك لأن مختار الناظم استئناف المصارع كغيره من المصدر لا من الفعل الماضي .

وقوله : في المبني من فعل يوم اشتئاق المصارع من الماضى ، فيؤول قوله المبني بالمخوذ والأخذ يعم الاستئناف وغيره ، والمراد غير الاستئناف وهو الاجتماع في لفظ ما ، ومعنى ما أو يجعل قوله : بمعنى المشق فيقدر مضاف ، أي المشق من مصدر فعل أو مادة فعل بمعنى مصدره فهو من مجاز العذف على ما قرر في محاله .

ثم إنه قد جرت عادة المصنفين بالتعبير بما يوم الاستئناف

من الماضي ، ولو كان مذهبهم الاشتراق من المصدر لحكمة هي التبيه على الحروف المعترضة في الاشتراق ، إذ بعض المصادر كأنفروج والقبول قد يشتمل على حروف لا تعتبر فيه ، ويأتي إن شاء الله الكلام على اشتراق غير المصدر من المصدر أو من غيره ، وانشتقاق المصدر وعدهما .

الإعراب : الواو للاستئناف بناء على جوازها ، وكلم يقوّون ذلك ، وعندى كل الواو استئناف هي عاطفة وإلا جاءت أول الكلام ، وليس بجائحة ، وإنما تجيء بعد كلام ، أو لمحض الازم جملة فعل وفاعل طلبية على جملة الفعل ذو التجريد يأتي الاسمية الخبرية بناء على جواز عطف الطلب على الخبر ، والفتحية على الاسمية ، وذلك اذا نصينا الفسم مفعولا به مقدماً للوزن على عامله ، وهو الازم .

أما اذا دفعناه على الابتداء ، وأخبرنا عنه بجملة الازم من فعل أمر وفاعل مستتر وجوباً وقدرنا الرابط أى الازم بناء على جواز الإخبار بجملة الطلب ، وهو الصحيح ، وعلى جواز حذف العائد حيث يوهم أن المبتدأ مفعول مقدم في السمعة قليلاً ، أو في النظم فقط ، فالمعنى عطف اسمية على اسمية ، واكأن الخبر في المطوفة طلب ، وفي المطوف عليها خبر .

وزعم صاحب التحقيق أنه سهل حذف العائد ما في الفسم من عوم ، لأن آل فيه للضمن ، وهو باطل لأنه لا وجه لكون ذلك سهلاً لحذفه ونصله ، ويجوز رفعه بالابتداء يعني رفع الفسم ، والجملة يعني الازم خبره ، والعائد محنوف ، وسهل ذلك ما فيه من عوم لأنه مصحوب بالجنسية ١٠٥ .

إلا إن أراد بقوله : ذلك الإشارة الى لزوم الفسم من فعل في

المضارع ، كأنه قيل : كيف يلزم انتقام من فعل في فعل آخر وهو المضارع ؟

وأجاب بأن المراد بالقسم الجنس الصالق بضم فعّل ، وضم يفطّل ، ومن فعل متعلقاً بمضاف حال من المضارع المجرور ، وتقدير الحال ومتطرقها على صاحبها المجرور ، أو تقديم متطرقها أحوازه الناظم مطلقاً كجماعة منهم الفارسي ، وقد بسط ذلك في الفحص أي الزم القسم في المضارع مأخذوا من فعل ، أو مشتتاً من مصدر فعل ، فالحذف جائز ، لأنه كون خاص .

ولن نقدّرنا ثابتاً من فعل أو مصدر فعل ، فواجب لأنّه كون مطّلق ، وفي قوله : من فعلا هنا ما في قوله في المبني من فعل من تقدير مضاف والتتجوز ، ويجوز تعليقه بمضاف على طريق التبيين ، أي أعني من فعل أي الزم القسم في المضارع ، أعني من فعل ، وقدم التبيين على المبين بناء على جوازه ، ويجوز تعليقه بمضاف نعت للضم أو حال منه إن أجزنا الحال من المبتدأ ، أو جعلنا القسم مفعولاً مقدماً أي القسم الكائن من فعل ، أو القسم كائناً من فعل ، وإنما جاز تعليقه بمضاف نعت للضم ، مع أنّ القسم معرفة ، لأنّ آلة فيه للجنس ، بل أحواز كثير من التأثرين جمل الجمل ، وشبيهها نموذجاً من المصارف مطلقاً بتقدير المتطرق معرفة .

وتؤدي الجملة بمفرد مرف ، وهذا ضعيف لأن الجملة في معنى النكرة كما بسطته في شرحه على شرح مختصر العدل ، ويجوز جمل آلة في القسم للحقيقة ، ومعنى كون القسم من فعل كونه من بنية فعل فهو على حذف مضاف ، ويجوز كون من بمعنى في ، فلا تقدير ، ويجوز تعليقه بالضم ، وإذا علق من فعل بمعنى محفوظاً أي في المضارع

أعني من فعل . فذلك إفهام بالفاء بعد إيهام بالياء الموحدة ، وهو من محسن الكلام .

وفي المضارع متعلق باللزم ، وأل عوض عن الفسق أولاً ، أي مضارعه أو المضارع منه ، وافتتح فعل مستتر الفاعل وجوباً ، والجملة معطوفة على الاسمية في قوله : والضم إلخ بالرفع على الابتداء عطف فعلية على اسمية ، والفعلية في قوله الزم اذا جعلنا الفسق مهولاً به لا على جملة الزم ، مخبراً بما عن الفسق لخوا المعطوفة عن الرابط ونائبه ، وآخر الشطر الأول هو فاء افتتح ، وأول الثاني تاء افتتح ، فالبيت مدرج ، ويقال له مدور ، وما البيت الذي وقت الكلمة فيه بعضها الشطر الأول منه ، وببعضها للثاني .

وموضع مفعول افتتح مضاف للكسر ، وفي المبني متعلق بمحفوظ حال من موضع ، أو نعت له ، أو متعلق بالفتح ، ولا يصح أن يكون حالاً من الكسر ، لأن المضاف ليس من الأسماء العاملة كالمضاف والمصدر ، فإن الموضع اسم مكان في الأصل تعلقت عليه الاسمية فensi ذلك المعنى فيه ومن فعلاً متعلق بمعنى " .

ووجهان فيه من احسب ، مع وغرت وحر
ت انعم بئست يئست ايله بيس وهلا

أى يجوز وجهان : الفتح على القياس ، واتكسر على الشذوذ
قياساً ، والفصاحة استعمالاً في موضع الكسر ، وهو عين فعل المكسور
من المضارع في تسعه أفعال :

الأول : حسب بكسر السين بمعنى ظنٌ يحسب بفتحها ، وبحسب
بكسرها محسبة بفتح اليم والسين ، وبكسر السين ، وحسباناً بالكسر
للحاء ، وبفتح المضارع وكسره قرىء ، والفتح قراءة ابن عامر وحمة
وعاصم ، والكسر لفظ الحجاز وهو شاذ قياساً ، فصحيح استعمالاً .

وأمثالاً حسب بمعنى عدٌ فهو مفتوح السين في الماضي ، مكروه
في المضارع .

وأاماً حسب بمعنى شرف مصارع ذا حسب ، فهو مضموم ،
وكذا مصارعه .

الثاني : وغر بغير معجمة مكسورة يوغر بواو ساكتة بعد فتح ،
ويفتح الغين وهو القياس ، ويغفر يحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ،
وبكسر الغين وهذا شاذ قياساً فيصح استعمالاً ، يقال : وغر مصدره
أى توقد غيظاً أخذأً من وغرت الماجرة تغز بفتح الماضي وكسر المضارع
أشد حرها ، وغراً بفتح الواو وسكون الغين ، وغراً بفتحهما ، ويقال :
وغر مصدره التعب حزناً أو غيظاً أو كلّيما بكسر الغين ، ويستعمل
بمعنى الختد أيضاً ، والضلن والمداوة والمصدر الونغر بفتح الواو
وسكون الغين ، أو بفتحهما ، وسمع وغر مصدره بفتح الغين يغز
بكسرها كوعد يمد ، ويغفر بكسر حرف المضارعة وقب الواو ياء
اسكونها بعد كسرة وفتح الغين .

الثالث : وحر مصدره بالحاء المهملة المكسورة يوحر باثبات الواو ساكنة ، وفتح الحاء ويحر بقلب الواو ياء وفتح الحاء ، وكلاهما من حيث الفتح مقيس ، ويحر بحذف الواو وكسر الحاء وهو شاذ قياساً ، فصحيح استعمالاً ، وحرأ بفتح الواو وسكون الحاء وحرأ بفتحها فهو وحر بفتح الواو وكسر الحاء ، أى أضرر الور و هو الحقد والنقطة والغض .

واعلم أن راء وحرت آخر الشطر الأول وتأهله أول الشطر
الثاني .

الرابع : نعم بفتح النون وكسر المهملة ينتمي بفتح العين وهو القياس ، وينتمي بكسرها وهو شاذ قياساً فصحيح استعمالاً ، والمصدر نعمة بفتح النون وسكون العين فيما قال صاحب فتح الأقفال ، ونص القاموس أنه اسم لا مصدر ، والمصدر التسع والتسعى بالضم أى حسن الحال ، كما يستعملان أسمين للمتتم به من نحو المال ، وكذلك نعمة وهو الحق لا ما قال صاحب فتح الأقفال ، ونعم هذا بفتح النون وكسر العين هو أصل نعم بكسر النون وسكون العين الذى هو فعل لا يتصرف ، وهو ناعم أى حسن الحال متوفه .

الخامس : يئس بباء موحدة مفتوحة فهمزة مكسورة يئس بحرف المضارعة بعده باه موحدة ساكنة بعدها همزة مفتوحة على القياس ، مكسورة على الشغوذ من حيث التقليل ، والفصاحة من حيث الاستعمال ، وهو ضد نعم المذكر ، ي ساءت حاله ، وقيل من الشدة ، والمصدر البؤس بفتح نسكون ، والبؤس بضم نسكون ، والبيس بسكون الياء بعد فتح أو كسد والبيس بآلف التائيث المقصودة ، والبؤس بالضم ، وألف التائيث والقصر ، والباء بالـ ، وقد يستعمل ذلك كله أسماء وكذلك البيس أيضاً ، وبئس هذه أصل بيس التي لا تتعرف .

السادس : يئس بباء مثنية تحت بعدها همزة مكسورة ، يئس بحرف

المضارعة بعده ياء ساكنة هي ياء الماضي بعدها همزة تفتح قياساً ، وتكسر شذوذأ من حيث القياس ، فصاحة من حيث الاستعمال ، والفتح أفصح ، وعليه جميع القراء في : (ولا تيأسوا من روح الله إله لا يبيس من روح إله إلا القوم الكافرون) وغيرهما من مواده في القرآن ، والمصدر اليأس والإيس واليائسة والوصف يأس ويوس بهمزة بدون مد ، ويوس بالمد كعبور ، والمعنى انقطوط وانقطاع الأمل .

السابع : وَيْه بكسر اللام يوله يائيات الواو ساكنة ، وفتح اللام قياساً ، وكسراها شذوذأ من حيث القياس ، فصاحة من حيث الاستعمال ، ولما بفتح الواو واللام ولوهانًا فهو والله ، ولوهان ياسكان انلام ، أى حزن أو ذهب عقله حزناً أو هاراً وخف ، لفقد حبيب من أهل أو مال .

الثامن : ييس بباء مثناة تحت ، فباء موحدة ييس بحرف المضارعة بعده ياء مثناة تحت ساكنة ، بعدها باء موحدة مفتوحة قياساً مكسورة شذوذأ من حيث القياس ، فصاحة من حيث الاستعمال ، أى ذهبت رطوبته والمصدر يس باسم الباء المثنية ، وسكون الموحدة والبيوسة ، والوصف يابس وييس بفتح الباء مع سكون الباء وكسرها ، أى ذهبت رطوبته ، وأما ييس بفتحهما مما فإنما هو وصف لما أصله البيوسة ، ولم يعمد رطباً لا لما كان رطباً ، وذهبت رطوبته كما قيل .

التاسع : وَهِل بكسر الماء يوط بسكون الواو وفتح الماء قياساً ، وبه بحذف الواو وكسر الماء شذوذأ من حيث القياس ، فصاحة من حيث الاستعمال ، والمصدر وهل بفتح الواو والماء ، وهل فزع أو قلق ، ووهل عن الشيء جبن عنه ، ووهل فيه غلط فيه أو نسيه .

واما وهل الى الشيء بمضي ذهب وهو بفتح الماضي والمضارع وقد يكسر المضارع فتحذف الواه ، فتتك تسعه أفعال مكسورة عن ماضيها جائز فتح عين مضارعها ، وكسر عينه والفتح والكسر واردان فصيحان ، لكن الفتح فصيح استعمالا وقياسا . ولكسر معه بفتح استعمالا ، شاذ قياسا .

ويقين عن النظم أفعاله وردت بالوجهين الفتح والكسر في المضى كذلك وبما ذكر في الماضي ، وهي فضل بكسر الصاد يفضل بفتحها قياسا وكسرها شذوذأ وقط بكسر النون يقتضي بالفتح والكسر كذلك ، وعرضت له النون بكسر الراء تعرض بفتحها وكسرها كذلك ، وصلت بكسر اللام أصل بفتح الصاد وكسرها كذلك نقلأ من اللام في لغة تميم ، وقدر بكسر الدال يقدر بفتحها وكسرها كذلك في لغة بعض ربيعة ، ولونع الكلب بكسر اللام يوضع بفتح اللام وإثبات الواو قبلها ساكنة ، وبكسرها وحذف الواو كذلك .

دوزع بكسر الراء يورع بإثبات الواو وفتح الراء ، وبحذفها وكسر الراء ، ووهن بكسر الناء يوهن بفتحها وإثبات الواو ، وبكسرها وحذف الواو أي ضعف ، ووبق بكسر الباء يوبق بفتحها ، وإثبات الواو وبكسرها وحذفه . وأبق بكسر الباء بعد همزة يابق بفتحها وإبقاء بكسرها كذلك ، ووصب في ماله وعليه بكسر اتصاد المهملة يوصب بفتحها وثبتوت الواو ، ويمض بكسرها ، وحذفه أحسن "قيام فيه" ، يولع بمعنى كذب بانعين المهملة وكسر اللام قبلها يولع بفتحها ، ويلع بكسرها ، وطاح أصله طبع بكسر الباء كما مر في باع يطاح بالفتح ويطبع بالكسر ، ووهم بكسر الناء يوهم بفتحها ، ويهم بكسرها ، ونجد بكسر الجيم ينجد بفتحها وكسرها ، ووحتمت الجيم بكسر الحاء المهملة ترحم بفتح الحاء وتحم بكسرها كذلك ، اشتهر شيئاً من المأكول فهو ذه ستة عشر فعلا يقين من الناظم لم يذكرها ، مع أن ماضيها مكسورة ، ومضارعها فيه الوجهان افتح والكسر .

نفي قول مالح نفع الاختلال أنه بقى عليه ثلاثة : ولغ ووبق ووهم ، تصور بل قد بقيت أكثر من ستة عشر كما ستراءه بن شاء الله .

وقد يقال : لا شذوذ في الكسر في شيء مما ذكر الناظم ، ولا في شيء مما ذكرنا أو ذكر ، بل تلك الأفعال كلها ورد ماضيها مكسورة ، فالمللر الع المفتح مضارع ، وورد ماضيها مفتوحاً ، فالمملل الع المكسور مضارع بذلك من تداخل اللغات ، وقد نص على ذلك بعضهم ، وقد قال في بنية الآمال : جاء الفتح وإنكسر في ماضي بعض أفعال الياء ، قالوا : ولغ ولغ ، ولغ ، ولغ ، ووبق ووبق ، ووسم ووسم ، ووري الزند ووري ، ووهن ووهن ، ونص على أن الفتح وإنثبات الواو أجود من حذفها والكسر ، وجاء حذفها ما الفتح وإنكسر في ودع يدع ودع .

وقد قال ابن الحاجب : إن فضل يفضل بالكسر فيما ليس بشذوذ ، بل من باب التداخل ، لأن العرب يقولون : فضل بالفتح يفضل بالكسر ، وفضل بالكسر يفضل بالفتح ، فأخذ الماضي من الثاني ، والمضارع من الأول ، فقيل : فضل يفضل بالكسر فيما ، وأوجب ابن الناظم في بنية الطالب في يس ونحوه مما كان مكسور العين ، فاؤه ياه فتح مضارع وهو مخالف لباقي النظم وشره له .

وحكم الناظم وزع بالشىء بزاي معجمة يوزع بالفتح وزع بالكسر شذوذًا ولغ به ، وقيل : إن المفتح مضارع وزع مكسوراً والمكسور مضارع وزع مفتوحاً ، ونص في النظم على تعين كسر يدع مضارع ورع بالكسر للراء المثلثة ، وهو خلاف ما هو من أن فيه وجہن : الفتح والكسر ، وأثبت الفتح والكسر سيفويه .

قال الطبلاوي : ولعل الناظم اعتبر الأشجار الأكثر ، ونص الطبلاوي على أنه لا شذوذ في ووري الزند يوري ويري ، بل من

التدخل ، فإن يوري بالفتح مضرع وري بالكسر ، ويري بالكسر
مضارع وري بالفتح .

ونص في القاموس على أن وغر بالفتح كوعد ، فمصارعه يغزى كعيد ، وإن وغر بالكسر كوجل ، فمصارعه يوغز وياغر بالفتح كويوجل وماجل بالفتح ، بل يقال في مصارع وغر بالكسر عنده ياغر ، وسيغزى بفتح آنياء وكسرها ، وفتح الفين لاته نظره يوجل ولم يذكر في مصارع وجل إلا ياجل وييجل بفتح الآياء وكسرها ، وفتح الجيم وهكذا حيث نظر يوجل ، وإن وحر بالفتح مصارعه يحر بالكسر ، ووحر بالكسر مصارعه يوحر بالفتح ، وإن يئس كيمن ويضرب .

وقد نص في المقاموس أيضاً أن نعم كسمع وضرب يعني تكسر
عينه فتقطع عين مضارعه ، وتفتح عينيه وتكسر عين مضارعه فينهم
بالفتح مضارع نعم بالكسر ، وينهم بالكسر مضارع نعم بالفتح ، وأن
حسب كلام في لغتيه ، ونص على أن وإيه ورد بالكسر كورث ، لمضارعه
يله بالكسر ، وكوجل لمضارعه يله بالفتح ويشه كذلك ، وكسر الياء ،
وكوعد لمضارعه يله بالكسر ففي قوله الفتح كوعد وانكسر كوجل وورث ،
وعلى أن يقتضي بالفتح مضارع قنطرة بالكسر ويقتضي بالكسر مضارع قنطرة
بالفتح ، وإن يعرض بالفتح مضارع عرض بالكسر كسمع ، ويعرض
بالكسر مضارع عرض بالفتح ، وإن قدر كثرب لمضارعه يقدر بالكسر ،
وكثرب لمضارع يقدر بالفتح .

واجه قدر يقدر كسر ينصر ، وورد ولن بالفتح يلن بالفتح فقد
يقال : حيث سمع يلن بالفتح أنه مسارع ولن بالفتح كوهب يهب ،
لا مسارع ولن بالكسر ، ومنص في انقاوموس أنه ورد ولن يلن كوهب ،
يهب ، ولولن يلن كورث ييرث ، ولولن يالسن كوجل ياجل ،
وبلعن بكسر الياء وفتح اللام كيجيل ، وسمع وهن بالفتح وبالضم
أيضا ، وسمع وبق بالفتح فيتصح بعد المسارع المكسور مسارعا له ،

والملتوح مضارعاً لويق بالكسر ، وسمع أبق بفتح للباء فيمضي جمل
يبق بالكسر مضارعاً لا مضارع أبق بالكسر ، وسمع وصب بادئ
فيصب بالكسر مضارعاً ، لا مضارع وصب بالكسر وسمع ولع بالفتح
فيطلع بالكسر مضارعاً لا مضارع ولع بالكسر ، وإن وهم في العسلب
مكسور كوجل يومهم بالفتح كيوجل ، ووهم في الشيء بالفتح يوم
بالكسر ، فقد يقال : يوم بالفتح مضارع وهم بالكسر لا مضارع
وهم بالفتح ، وإن تهم بالكسر مضارع وهمت بالفتح لا مضارع
وهمت بالكسر .

وأما وعم بالكسر يوم بالفتح فلم يذكره الناظم .
لأن عم صباحاً عنده غير متصرف ، وليس كذلك بل متصرف ، ومن حفظ
حجة على من لم يحفظ ، فالحافظ لهذه الأكمال ملبياً مفتوحاً يكسر
له المضارع حجة على من لم يحفظ في ماضيها إلا الكسر ، فلدعني أن
مضارعاً يفتح ويكسر أشار إليه أبو عبد الله إشارة ، ونص عليه
غيره نصاً .

وجاء أيضاً أفعال مكسورة وجاء مضارعاتها مضمومة : كففر
يفضل بكسر الماضي وضم المضارع ، ونعم بكسر العين ينضم بضمها ،
وقنط بكسر النون يقتضي بضمها ، وركن بكسر الكاف يركن بضمها ،
ولببت بكسر الباء ثلب بضم اللام ، نقل في الباء المدغمة ، وحضر
بكسر الفاء المجمعة تحضر بضمها ، ونضر بكسرها ينضر بضمها .

وحكى ابن السيد عن ابن درستويه : نكل بكسر الكاف ينكل
بضمها ، وشمل بكسر الميم يشمل بضمها .

وحكى ابن عديس في كتاب الصواب عن ابن القياني وعن انفاز :
فرغ يفرغ من الفراغ .

وحكى أبو عبد الله بن مخلد الشاطبي في شرح كتاب الجمل :
نجد ينجد إذا عرق ونبه لصاعد اللغو صاحب كتاب الفوص ،
ويبرىء بكسر الراء يبرؤ بضمها عن صاحب المبرز ، وهو محمد بن
يوسف الحجاري بالراء المهملة ، قال عنها : وهي قبيحة ، ودمت بكسر
الدال تدوم ، ودمت بكسر الميم تموت الأصل دومت تدوم وموته
تعوت بكسر الواوين في الملائكة ، قلبت ألفاً لتحركمها وافتتاح ما قبلهما ،
ويضمها في المضارع وسكون ما قبلهما ، نقلت ضمتهما لما قبلهما
فصحت فيه لسكونهما بعد ضمة ، والأصل تدام وتمات كما قال
الشاعر :

يَا أَمْ لَا مُّرِوْ وَلَا مَلَامْ
فِي الْحَبْ إِنَّ الْحَبْ لِنْ يَدَامْ

وأصل هذا الأصل تدوم وتعوت بفتح الواو بعد سكون نقلت
فتحها للساكن ، فقلبت ألفاً مضارع يدام ويات .

والجواب عن هذه الأفعال أيضاً : أنها من التداخل ينعد بالضم
مضارع فضل بالفتح كنصر ينصر لا مضارع له فضل بالكسر .

قال في القاموس : فَضَلَّ كَثُرَ وَعِلْمٌ ، وَأَمَا فَضَلِّ كَهْلٌ يَفْضُلُ
كَيْنَرْ فَعُرْكَةٌ مِنْهُ ، وَأَمَا يَنْعَمُ بِضَمِّ الْيَاءِ فَمَضَارِعٌ نَعْمٌ بِفَتْحِهَا
لَا نَعْمٌ بِكَسْرِهَا ، لَأَنَّ فِيهِ لَفْنَاتٍ نَعْمٌ يَنْعَمُ كَسْعٌ يَسْعُ ، وَنَعْمٌ يَنْعَمُ
كَثُرٌ يَنْصُرُ ، وَنَعْمٌ يَنْعَمُ كَثُرَبٌ يَضْرُبُ ، بَلْ وَرَدٌ أَيْضًا نَعْمٌ بِالضَّمِّ
غَيْجُوزٌ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ يَنْعَمُ بِالضَّمِّ مَضَارِعًا لَهُ .

وأما يقطن بالضم فمضارع قطن بالضم ، أو قطن بالفتح لا مضارع
قطن بالكسر ، وذلك لأنَّه ورد قطن كنصر وضرب وكرم ومرح يقطن
كينسر ، ويقطن كيضرب ويقطن كيكرم ويقطن كيفرح .

واما يركن بالضم فمضارع ركن بالفتح كنصر ينصر لا مضارع
ركن بالكسر ، لأنه ورد ركن يركن تنصر ينصر ، وركن يركن تعليم
يتعنم ، وركن يركن بفتحهما كمنع يمنع .

واما تلب بضم اللام فمضارع لبيت بضم الباء .

واما يحضر بالضم فمضارع حضر بالفتح كنصر لا مضارع حضر
الكسور ، لأنه حضر يحضر وكنصر ينصر وحضر يحضر كعلم
يعلم .

واما ينصر بالضم لمضارع نصر بالضم او نصر بالفتح ، لا مضارع
نصر بالكسر ، لأنه جاء من باب كرم ونصر وفرح .

واما ينكل بالضم لمضارع نكل بالفتح لا مضارع نكل بالكسر ،
لأنه ورد من باب ضرب ونصر وعلم .

واما يشمل بالضم فمضارع شمل بالفتح كنصر ينصر لا مضارع
شمل بالكسر ، لأنه ورد شمل يشمل بفتح الماضي وضم المضارع ، وشعل
يشعل بكسر الماضي وفتح المضارع .

واما يفرغ بالضم فمضارع فرغ بالفتح كنصر ينصر ، لأنه جاء
كذلك وجاء بفتحهما كمنع يمنع ، وجاء بكسر الماضي وفتح المضارع
كمعم يسمع .

واما ينجد بالضم فمضارع نجد بالضم لا مضارع ينجد
بالكسر .

واما يبرؤ بضم الراء فمضارع برأ بالضم او بالفتح يتقال :

برؤ الله الخلق بالفتح بيرؤ بالفتح ، ويرا من المرض بالفتح للراء بيرا
بافتح ، ويرى بالكسر بيرا بالفتح ، وبرء بالضم بيرؤ بانضم ، ويرى
من العيب والدين بالكسر بيرؤ بالفتح ، وقد يقال بيرؤ بالضم والواو
ساكه بدون همزة ، وماضيه بروء بالضم ٠

واما يدوم ويموت فمضارعان ندمت ومت بالضم .

واما يئس بضم المهمزة من النباس وهو العذاب والشدة فمضارع
بسن بضمها ، كرم يكرم لا مضارع بئس بكسر المهمزة فلن مضرر
هذا يئس بالفتح ، كسمع يسمع ، وقد يقال بآيس ياسكان المهمزة تخليها
من الكسر ، كما يقال في شهد شهد باسكن الاهاء ، وعليه خرج
الدمامني قوله :

* وما ياس نوردت عليهاتمه *

ای ما بئس ردها التحیة علينا ای ما امساب بؤسا ای شدة
استظف ذلك وجعله أولى لجريه على القاعدة من جعل باس اسماء
مركب منها ندورا كما ، تركب لامع اسمها .

وأما بورع بالضم فمضارع ورع بالضم كرم ، لأنه ورد أيضًا كذلك لا مضارع ورع بالكسر .

في مثل ذلك وان عجزت عن الحفظ فعليك بكتب اللغة ، ومراد انا نظم
بقوله وجهان : الفتح والكسر ، بدليل شورتها في مشارع حسب ووغر
ووحر وما بعدها ، ولأن قوله : وأفرد الكسر يرشد الى اجتماعه مع
الفتح فيما ذكره تأمل .

وهاء فيه عائد الى موضع الكسر اي وجهان في موضع الكسر الذي
هو فعل بالكسر ، اذا كان في المضارع وقوله : من أحسب من مجاز
الحذف اي من التوسيع بحذف مضارف ، اي مضارع أحسب بناء على
ان أحسب أمر ، او من المجاز الذي هو تغير اعراب كلمة الزيدادة
شيء او نقصه ، وقد كان أحسب مجروراً على اضافة مضارع اليه ،
ولما حذف مضارع جريراً آخر بمن ، وقد يقال : لا حاجة الى ذلك
بأن يراد بأحسب المضارع ، وتقدير صاحب التحقيق المضاف هكذا من
مادة أحسب ، او مصدر أحسب مشكل لصحة الحقيقة بأن يراد بأحسب
المضارع ، فلا نصيير الى المجاز مع وجودها ، ولأنه قد رجع
ضمير فيه لموضع الكسر والمصدر ، وهو المادة ليس فيه الوجه من
إلا إن قدر مضافاً آخر ، اي من مضارع مصدر أحسب ، ولا حاجة
إلى ذلك ، وإلا إن أجزاء رجوع هاء فيه للمضارع المبني من فعل
في قوله : في المبني من فعلما اي وجهان في المضارع المبني من فعل
بالكسر المستقى من مصدر أحسب وهو جائز .

ويجوز أن لا يقدر مضارف ، ويكون الكلام كتامة أريد لازم
معناها ، اي وجهان فيه من الأمر الذي هو أحسب ، ويلزم من كون
الوجهين في الأمر كونهما في المضارع وهو المراد ، او تعبيراً باللازم
عن اللازم مجازاً مرسلاً لعلامة اللزوم ، وقرينة كون المقام المضارع
اللازم ، هو كون الأمر بالوجهين ، واللازم هو كون المضارع بهما
او باللازم عن اللزوم اللازم ، كون الأمر بهما ، واللازم كون
المضارع بهما ، لأنه يلزم من كون المضارع بهما كون الأمر بهما .

ويجوز أن لا يقدر مضاد ، ويكون الكلام حقيقة بأن يجعل أحسب ضارعاً سكن الوزن ، وقول أبي يحيى : إذا جعل أحسب مضارعاً فهمزته مفتوحة ، وإذا جعل أمراً فمكسورة فهو ظاهر ، فإن المهمزة على كل حال غير ثابتة بل محفوفة من اللبسـان للوزن ، لأن الوزن لا يقبلها ، لأن الميم والنون والهاء من قوله من أحسب وتد مجموع نظير عـان من فاعلن ، وإن نطق بالهمزة مفتوحة أو مكسورة مثلاً لصارت زائدة بين حروف الـوتـد ، وهـاءـ فيـهـ أول السـبـبـ الخـفـيفـ نظـيرـ هـاءـ فـاعـلنـ حـذـفـ آخرـ ذـاكـ السـبـبـ الذـىـ هوـ نـظـيرـ الـفـ فـاعـلنـ إـلاـ إـنـ أـرـادـ أـبـوـ يـعـيـيـ الفـتحـ وـاـنـكـسـ بـحـبـ الـأـصـلـ ، أـيـ إـنـ جـطـنـاـ أـحـبـ ضـارـعاـ فـهمـزـتـهـ فـيـ الـأـصـلـ هـمـزـةـ قـطـعـ مـفـتوـحـةـ ، وـلـكـمـاـ حـذـفـتـ الـآنـ لـلـضـرـورـةـ ، وـوـصلـتـ لـلـضـرـورـةـ ٠

وإن جعلناه فعل أمر فهمزته همزة وصل تكسر في الأصل لـين بدـىـءـ بـهـاـ ، ولـماـ وـقـعـتـ الـآنـ فـيـ غـيرـ اـبـتـادـ النـطـقـ لـمـ تـحـركـ ، بلـ حـذـفـ لأنـ هـمـزـةـ الـوـصـلـ لـاـ تـشـبـهـ فـيـ الـدـرـجـ إـلاـ ضـرـورـةـ ، وـلـاـ ضـرـورـةـ هـنـاـ تـحـوـجـ إـلـىـ إـثـبـاتـهـاـ ، وـنـونـ مـفـتوـحـةـ أوـ مـكـسـوـرـةـ ، وـلـابـدـ اـنـتـعـ للـتـخـيـفـ ، وـيـتـخلـصـ بـهـ مـنـ التـقـاءـ سـاـكـيـنـ ، وـالـكـسـرـ عـلـىـ الـأـصـلـ فـيـ التـقـاءـ السـاـكـيـنـ مـنـ كـسـرـ الـأـوـلـ ٠

وهـذاـ حـيـثـ وـقـعـتـ مـنـ قـبـلـ سـاـكـنـ ، وـتـسـكـيـنـ عـيـنـ مـعـ ضـرـورـةـ أوـ لـغـةـ أوـ بـنـاءـ أوـ غـيرـ بـنـاءـ خـلـافـ : بـسـطـتـهـ فـيـ النـحـوـ ، وـكـذاـ بـسـطـتـ فـيـهـ الـكـلـامـ عـلـىـ نـونـ هـنـ ، وـيـقـدـرـ مـضـادـ عـلـىـ حدـ ماـ مـرـ فـيـ قـوـلـهـ : مـنـ أـحـبـ فـيـ قـوـلـهـ : مـعـ وـغـرـتـ ، أـيـ مـضـارـعـ وـغـرـتـ وـمـضـارـعـ وـحـرـتـ ، وـمـضـارـعـ أـنـعـمـ إـلـيـخـ ، لأنـ الـوـجـهـيـنـ فـيـ الـمـضـارـعـ لـاـ فـيـ الـمـاضـيـ ، أـيـ يـقـدـرـ ضـافـ وـاحـدـ مـفـرـدـ أـرـيدـ بـهـ مـعـنـىـ الـجـمـعـ أـيـ مـضـارـعـ أـحـبـ وـغـرـتـ وـحـرـتـ إـلـيـخـ ، أـوـ جـمـعـ إـلـيـخـ جـمـعـ أـيـ وـجـهـانـ فـيـهـ مـضـارـعـاتـ أـحـبـ مـعـ وـغـرـتـ وـحـرـتـ إـلـيـخـ أـوـ وـجـهـانـ فـيـهـ مـضـارـعـ أـحـبـ ، أـيـ مـنـ أـحـبـ

الذى هو مضارع مع مضارعات وغرت ووحرت إلخ وذلك أسلوب من الوجه الأول لقلة الحرف ، وانحذف المذكور من مجاز الحرف على حدماء .

ثم انه قد يجوز في كل من قوله : وغرت ، وقوله : وحرت إلخ . لأن المضارع إنما هو لل فعل وحده وهو وغر ووحر مثلا ، لا مضارع لل فعل والفاعل ، فالمطلق الكل وهو وغرت ووحرت وبشت وبشت ، وأراد البعض أي من مضارعات وغر ووحر وبش وبيش مجازاً مرسلاً نحلاقة الكلية والبعضية أو إحداها ، أو ذلك مجاز بالحذف أي مضارع فعل وغرت ، أو مضارع بعض وغرت ، وهو وغر وهكذا .

وأما أنتم فمضارع وصلت هزءه المفتوحة للضرورة ، وسكن لها أيضاً أو أمر يقدر مضاف قبله أي مضارع انتم ، أو أمر عبر بجواز الأمرين فيه عن جوازهما في المضارع كلامية أو مجازاً للزوم .

واما أيله ثامر كذلك ومعنى جواز الوجهين في ايله الفتح فنقول ايله والكسر فنقول له بكسر اللام مثل : عد .

واما ييس فعاض وحده سكن للضرورة ، ومعنى قولنا أن أحسب في البيت وأنتم وأيله أو أوله مضارعات أو أمر ، وأن ييس ووهل ماضيان ، وأن وغرت وحرت وبشت وبشت المثال ماضية ، وفاعل كل واحد أن ذلك بحسب الأصل .

واما الآن فكل واحد من قوله : أحسب ، وقوله : وغرت إلخ اسم ، واعلم أن ايله أتي به الناظم على وجه الفتح ، ويقال على وجه الكسر او بكسر اللام رياسته الواو ، وأمثل ايله اوله بكسر هزة

فإذا حفظت هذه الألفاظ بطرائقها المذكورة أعلاه ، فسوف تجد أنك قد انتهى إلى إتقان قواعد اللغة العربية .

و فعل ذلك صاحب فتح الأقفال في صغيره ، ورأيت نسخة واحدة من كبيرة ووجدت فيها إيله بالياء نظاماً وشرحاً ، وأظنه إصلاحاً من الناسخ ، والحق عندي أن يقال إيله ، فيكون أمراً ، وأن يقال أوله باللواو فيكون مضارعاً ، فأن وجد الـبيـت إـيلـه بـالـيـاء فهو أـمـرـ لـأـغـيرـهـ ، وإن وجد أوله باللواو فهو مضارع وصلت همزته وسكن آخره للضورـةـ ٠

وأما أن يقال أوله بـلـلـأـوـاـوـ مع أنه فصل أمر كما قال من ذكر
نبـاطـاـلـ ، ونصـ كـلـامـ صـاحـبـ التـحـقـيقـ وـهـمـزـةـ أـوـلـهـ وـصـلـ أـتـىـ بهـ عـلـىـ
يـفـعـلـ بـالـفـتحـ ، وـلـوـ أـتـىـ بـهـ عـلـىـ لـفـةـ الـكـرـ لـقـالـ : أـنـمـ بـشـتـ يـشـتـ
لـهـ يـسـ وـهـلـاـ ، وـلـوـ قـلـهـ كـذـلـكـ لـكـانـ أـبـعـدـ مـنـ إـيمـانـ أـنـ هـمـزـةـ أـوـلـهـ
قطـعـ ، وـصـلـتـ خـرـوـرـةـ أـمـراـ مـنـ أـوـلـاهـ يـوـلـيـهـ .

وقـولـ أـبـيـ يـحـيـىـ : إـنـ بـيـنـ أـنـمـ وـبـشـتـ فـيـ الـبـيـتـ طـبـتـاـ سـوـ ، لأنـ
الـطـبـاقـ هوـ الجـمـعـ بـيـنـ الـمـقـابـلـيـنـ أـيـ مـتـابـلـيـنـ ، وـلـاـ مـنـفـاـةـ بـيـنـ لـفـظـ أـنـمـ
وـلـفـظـ بـشـتـ ، بلـ المـنـفـاـةـ بـيـنـ مـعـنـيـهـاـ فـيـ قـوـلـكـ مـثـلاـ : أـنـمـ يـاـ زـيـدـ
بـشـتـ يـاـ عـمـروـ ، وـلـمـ يـرـدـ فـيـ الـبـيـتـ مـعـنـيـهـاـ ، بلـ الـمـرـادـ فـيـهـ لـفـاظـهـاـ كـماـ
أـرـيدـ لـفـظـ قـامـ فـيـ قـوـلـنـاـ : قـامـ فـصـلـ مـاضـ لـمـضـاهـهـ الـذـيـ هوـ أـنـهـ
فـصـلـ الـقـيـامـ .

وـالـطـبـاقـ إـنـمـاـ يـقـعـ بـيـنـ الـمـعـانـيـ لـاـ بـيـنـ مـجـرـدـ الـلـفـاظـ ، إـلـاـ إـنـ أـرـادـ
أـنـ بـيـنـهـاـ طـبـاقـاـ بـحـبـ الـأـصـلـ حـيـثـ كـانـ أـنـمـ نـعـلاـ ، وـبـشـتـ فـعـلاـ
أـرـيدـ مـعـنـاهـاـ ، كـماـ مـثـلـتـ بـهـ وـبـيـنـ وـغـرـ وـوـحـرـ الـجـنـاسـ الـمـسـارـعـ وـهـوـ
تـشـابـهـ الـلـفـاظـيـنـ فـيـ الـتـلفـظـ فـيـ إـعـدـادـ الـعـرـوفـ وـهـيـاتـهـاـ وـتـرـتـيـبـهـاـ
وـتـخـالـفـهـاـ بـحـرـ فـيـ كـلـ وـاـحـدـ قـرـيبـ الـمـفـرـجـ مـنـ الـحـرـفـ الـآخـرـ ،
فـانـ عـدـدـ جـرـوـفـ كـلـ مـنـ وـغـرـ وـوـحـرـ ثـلـاثـةـ وـهـيـاتـهـاـ وـاـحـدـةـ .
فـانـ أـوـلـهـاـ مـفـتوـحـ وـالـآخـرـ مـفـتوـحـ ، وـتـرـتـيـبـهـاـ سـوـاءـ ، فـانـ أـوـلـ كـلـ
وـاـحـدـ وـاـوـ ثـلـاثـةـ رـاءـ ، وـتـخـالـلـاـ بـحـرـ وـاـحـدـ وـهـوـ الـحـاءـ الـمـهـمـلـةـ فـيـ
وـحـرـ ، وـالـغـيـنـ الـمـجـمـةـ فـيـ وـغـرـ ، وـالـحـاءـ وـالـغـيـنـ مـتـارـيـانـ مـخـرـجاـ
وـبـيـنـ بـشـتـ بـيـاءـ مـوـحـدـةـ فـهـمـزـةـ ، وـبـشـتـ بـيـاءـ مـثـنـاهـ تـحـتـ ، فـهـمـزـةـ
الـجـنـاسـ الـلـاـحـقـ لـتـوـافـقـ الـكـلـمـيـنـ فـيـ اـعـدـادـ الـعـرـوفـ وـهـيـاتـهـاـ وـتـرـتـيـبـهـاـ
وـتـخـالـفـهـاـ بـحـرـ فـيـ كـلـ وـاـحـدـ بـعـدـ الـمـفـرـجـ مـنـ الـآخـرـ فـيـ الـآخـرـ ،
فـانـ بـيـاءـ بـعـدـ مـخـرـجاـ مـنـ مـفـرـجـ الـبـيـاءـ الـمـثـنـاهـ تـحـتـ ، وـبـيـنـ يـسـ
بـمـثـنـاهـ تـحـتـ ، فـهـمـزـةـ مـنـ قـوـلـهـ : يـقـسـتـ وـبـيـنـ قـوـلـهـ : يـسـ بـالـمـثـنـاهـ

فالوجه جناس لاحق لتوافقهما عدداً وهيئة وترتيباً ، وتخالفهما بحرف بعد المخرج في واحدة من حرف آخر في الأخرى .

فإن المهزأ بعيد مخرجها من الباء الموحدة ، وذلك إذا راعتني أن التاء بعض كثمة ، ولابد من مراعاتها كذلك ، لأن المراد مجموع هذا اللفظ ، ولو كان المقصود بالذات ماعدا التاء .

تبيه : قال في القاموس : وما أصله البيوسة ولم يعهد رطباً فليس بالتحريك أي بفتح الباء والباء . وأما طريق موسى في البحر فإنه لم يعهد قط طريقاً لاطباً ولا يابساً ، إنما أظهره الله لم يعهد مخلوقاً على ذلك ، وسكن اليه ، أيضاً ذهاباً إلى أنه ، وإن لم يكن طريراً فإنه موضع كان فيه ماء ليس ، أ . ه والله أعلم .

الإعراب : وجهاً مبتدأ نكرة سوغ الابتداء به تقدير الوصف . أي مرويان أو مخصوصان ، أو التقويم أو الوصف بمفعول تعلق به قوله من أحب ، أي وجهاً ثابتان من أحبب في موضع الكسر ، وفيه الفصل بين النعت والمفعم بغير المفعم وهو قوله : فيه ، بل متنه الممحض أي حاصلان فيه ، أي في موضع الكسر ، أو في المبني من فعل وعلامة الجر في أحبب الكسرة المقدرة في آخريه ، منع من ظهورها سكون الحكایة ان جعل أمراً وسكون الضرورة ين جمل مضارعاً ، وكذلك في أنتم ومنع من ظهورها في أوله بالواو وسكون الضرورة ، وفي أيله بالياء سكون الحكایة ، وفي يس آخرأ سكون الضرورة ، وفي وغرت ووحرت ويئست وبشت فتحة الحكایة ، وكذلك في وهلا ، أو متحدة الإشباع بين قلنسا إنما غير الأصلية .

ويجوز في ذلك منع الصرف للطعمة على الكلمة والتأنيث بارادة الكلمة أو اللفظة ، وكذلك في نحو ذلك ، ويجوز تطبيق من أحب

بمحذوف حال من هاء فيه ، كما أجزاءه صاحب التحقيق وهو أظمر ، وإنجازته كونه حالاً من موضع الكسر باطلة ، ويجوز على ضعف تعليقه بأعني محفوفاً ، ومع ظرف في محل نصب أن قلنا سكونه بناءً لتشبيه بالحرف في المعنى معنى حرف المصاحبة ، مثل باء الجر الدالة على المصاحبة أو لتشبيه بالحرف في الوضع على حرفين ، لأن يكون بانيهما على السكون وهو الواضح وضعها على حرفين من أول الأمر وام يقدر ثالثاً بخلاف من اعرابها ، فإنه وضعها على ثلاثة أسقط واحداً .

وان قلنا سكونه للتخليف لا لغة لمغرب من ظهور نصبه سكون التخليف المجلوب للضرورة أو مطلقاً ، وهي متقطعة بمحذوف هنال من أحسب ، ووغرت مضاف إليه ، ووحرت وما بعده معطوفات على وغرت أو على أحسب ، أو كل معطوف على ما يليه أي من أحسب الذي هو مضارع ، ومن مضارع وغرت مضارع وحررت إلخ ، أو من مضارع أحسب ومضارع وغرت إلخ على أن أحسب أمر وقدر مضارعات بلحظ الجمع أو بلحظ الأفراد مراد به معنى الجمع قبل أحسب أو قبل وغرت إلا قوله : أنتم ان جمل مضارعاً وقوله : أوله بالواو وهو مضارع فلا يعطينا على الفعل الماضي ، ولا على فعل الأمر ، بل على مضارعات أو مضارع لثلا يلزم أن يكون المعنى : ومضارع أنتم وأوله مع أنه قد فرضناها مضارعين فلا يكون لها مضارع ، لأن المضارع لا مضارع له ، وحذف العاطف لجواز حذفه عند الناظم سمة وضرورة عند وجود الدليل على ما في التسهيل تبعاً للفارسي وصاحب المقرب .

ويجوز ضرورة اتفاقاً ، وقد أطلت الاستشهاد في النحو على الجواز سمة ، وأطلت الرد والجواب في ذلك .

فائدة : ذكر بعضهم أنه نم يحيى بالكسر والفتح مضارع فعل بـ كسر يائى إنفاء إلا يئس ويس .

وأنفرد الكسر فيما من ورث وولى
ورم دعست ومقت مع وقفت حلا
ونقت مع وري المخ أحسوها
· · · ·

أى أنفرد الكسر شذوذًا في عين مضارعات هذه الأفعال الثمانية
المكسورة أيضًا عين ماضيها ·

الأول : ورث بكسر الراء يirth بكسرها أيضًا ورثا بكسر الواو
ويإسكن الراء ، ووراثة بكسر الواو وارثًا بكسر الهزة ، وسكون الراء
ورثة بكسر الراء كدة فهو وارث ، ورث زيد أباه وورث منه أى المآل ،
وورث الله الخلق بقى بعد فنائهم وورثني سمعي وبصري ، وورثا منى
أى بنها معى إلى أن مت ، وورشت النار تحرك ·

الثاني : ولى الشىء وولى عليه بكسر اللام يلى بكسرها أيضًا يتعدى
بنفسه ، وبطى ولایة بالكسر والفتح ، وقيل : الولاية بالفتح النصر ،
وبالكسر الإمارة والسلطان ، أى القوة والسلطان ، وقرى بالفتح
والكسر : (ما لكم من ولایتهم من) ، (هنالك الولاية لله الحق)
ولوى الرجل البيع ولایة بالكسر والفتح ، ولوى البلد ولایة كذلك ،
ولوليت من الشىء ولوليته وليلًا بفتح الواو وسكون اللام ، أى قربا
قال الشاعر :

* وعادت عواد دون وليك تشعب *

وبتاعدنا بعد ولى أى بعد قرب ، ومضارع الكل مكسور كالماضى ،
ورد كل مما يليك أى مما يعرب منه ·

الثالث : ورم بكسر الراء يرم بكسرها أيضًا أى انتفع ، وورم أنه

يُرمي برمي الألف غصب ، ومصدر الكل الورم بفتح الساوا والراء ،
ومضارع الكل يرمي بالكسر .

الرابع : ورع بكسر الراء يرمي بكسرها أيضاً أي كف عن المصيبة
أو الشبهة أو الدنس ، أو ما يوصل إلى ذلك ، وررعاً بفتح الواو والراء
وروعة بكسر الراء كحدة ، وما ذكره الناظم من وجوب كسر مضارع
ورع مخالف لما حكاه سيبويه من جواز فتحه وكسره ، وما لفتن ،
وقد مر .

وحكى ابن الناظم والطبلاوي وغيرهما ذلك عن سيبويه أيضاً فهو
على هذا من أخوات حسب ووغر ووحر كما مر ، فانظر ما مر ،
وقد تقدم أن اقتصاره على الكسر باعتبار الأشهر ، وورد أيضاً
ورع يورع بضمها وراعة بفتح الواو ، وورعاً بفتح الواو مع سكون
الراء وفتحها ، وورعواً بفتح الساوا وضمنها فهو ورع بفتح الساوا
وكسر الراء ، والاسم الرعه بكسر الراء ، والريمة بكسرها أيضاً ،
وقب الواو مما قبلها إلى بعدها ياء لانكسار ما قبلها ، وورع
بفتح الراء يرمي بفتحها أيضاً مع حذف الواو ، أي جبن أو صغر ،
وروع بالضم يورع بالضم جبن أو صغر وراعة وورعاً ، وورعة بفتح
الكل وسكون راء الأخير ويضم أوائلها أيضاً ، وورعوا بالضم وورعوا
بضم فسكون أو بضمتين ، وورع يورع بضمها وراعة بالفتح وورعوا
بضم فسكون ، وورعوا بالضم بمعنى المدى أو حسن الميئنة
أو سؤوها ، أو الشان .

الخامس : ومقه بكسر الميم يمه بكسرها أيضاً ومقه بفتح الساوا
وسكون الميم ، ومقه كحدة بحذف الواو وتقويف الماء عنها ، فهو
وامق أي أحبه .

ال السادس : وفق بكسر الفاء يقال : وفق زيد أمره بكسر الفاء يفتحه
بكسرها أيضاً صادقه موافقاً ، كذا رأيت في القاموس .

وقال ابن الناظم في شرح النظم تبعاً للناظم تبعاً للناظم في شرح
التبسيل وفق الفرس يفق حسن .

وقال أبو يحيى : وفق الشيء يفق اذا حسن ، وقال في بعثة الآمال
وفق أمره يفق اذا حسن .

السابع : وثق به بكسر الثناء المثلثة يثق بكسرها ايضاً ثقة
كمدة ، وموثقاً بكسر الثناء ائتمنه كما في القاموس ، واعتمده كما في
ابن الناظم ، والمراد واحد فهو واثق به ، وأما يوثق بإثبات الواو
وضم الثناء فمضارع وثق بالضم أي صار وثيقاً أو أخذ بالوثيقة
في أمره لا مضارع وثق بالكسر ، فلا يرد على الناظم .

الثامن : ورى المخ بكسر الراء يرى بكسرها ، أي كثر ووربىت الإبل
ترى بكسرها كذلك أي سمنت ، والمخ بضم الميم بقى العظم واندماغ .
وشحمة العين واحتزز بإسناد ورى الى المخ من ورى الزند أي اخرج ناره
فأنه يقال ورى الزند بكسر الراء يورى بفتحهما ، وإثبات الواو قبلهما ،
ورى بفتح الراء يرى بكسرها وحذف الواو لفutan فصيحتان جاعتا على
القياس .

واما ورى يرى بكسر المضى والمضارع فليس بكسر المضارع فيه
شذاً ، ونيس ذلك لغة مستقلة ، ولا من أخوات ورث وولى وورم ،
بل من تداخل اللغتين ، فيرى بالكسر مضارع ورى بالفتح استثنى به
عن مضارع ورى بالكسر ، وهو يورى بالفتح ، وإثبات الواو ، ولذا لم
يذكره الناظم مع ورث وأخواتها ، ولا احتاج الى استثنائه ، بل إنما
احتزز بورى المخ عن ورى الزند بالكسر ، فان مضارعه يورى بفتحهما ،
والمشهور ورى الزند بالفتح على القياس ، وبالكسر على الشذوذ .
والحق ما ذكرناه ، وهو ما عليه ابن الناظم .

قال في القاموس : وری الزند کوعی وولی وریا ووریا وار ،
وری خرجت ناره ، وأما وری القیع أو الدم أو قمرح شدید
جوخه أی أفسده ، ووری زید عمراً أصاب رئته فهو بالفتح ،
وکذا ورت النار بمعنى انتقدت على ما في القاموس ، بل ظاهره إن ورت
الابل أی سمنت فکثر شحتما ونقیها بالفتح أيضاً ، فإیضاً قال : وری
القیع جـ وفه کوعی أفسده ، وفلان فلاناً أصاب رئته ، والنار
وریا وریة انتقدت ، والإبل سمنت ، فکثر شحتما ونقیها ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰

فتكلك ثمانية أفعال مكسورات العين في الماضي والمضارع شخوذًا ۰

قال صاحب بحث الآمال : فهو ذه الأفعال لا خلاف في ماضيها ولا
في مضارعها إیضاً بالكسر ۰

قلت : هو باطل لورود جواز الفتح في مضارع ودع بالكسر كما
مر ، وقد يحاجب عنه وعن الناظم بأنه مضارع ودع بالفتح كفشنع
يخشى . حسني أنه ورد ورع بالفتح ، كما ورد بالكسر ۰

وأورد أبو يحيى على الناظم وعم بكسر العين ، فإنه يجب كسر عين
مضارعه كورث يرث ۰

ويحاجب : بأنه لم يذكره لسمع يوم بالفتح ، أو نص الأئمة على
جوازه كالكسر فهو من أخوات وغر ووحر كما في القاموس ، إلا أنه
قد يقال : ان يوم بالفتح مضارع وعم بالفتح لا وعم بالكسر ، فإنه
ورد وعم بالفتح ووغم بالكسر ، أو لم يذكره لأنه يرى أن وعـم
لا يتصرف بلا مضارع له ، لا مفتوح ولا مكسور كما نص عليه في
التسهيل ، ولكن نقل يونس تصرفه وهو أولى بالاتباع لسماعه من العرب ،
وتقدمه ونقله الأعلام أيضاً ۰

أما يعنى فقال : وعمت الدار أعم أى قلت لها : أنعم وأما الأعلم
قال : يقال وعم يعم بمعنى نعم ينعم ، نعم ويعلم كمد ويعد نكلامها
دليل التصرف ، فلذلك نص في القاموس على تصرفه ، قال ووعم
الديسار كوعد وورث ، قال : أنعم ومنه عم صباها وماء
وظلاماً ۱۰۰ هـ

قال امرؤ القيس :

* وهل يعما من كان في العصر الخالي *

وأراد بقوله : كوعد أنه مفتوح عين ماضيه ، مكسور مضارعه ، محفوف
الواو : كيعد ، وبقوله : وورث أنه تكسر عين ماضيه ومضارعه ، وتحذف
او مضارعه : كيرث ، فهذا ثبات للمضارع وهو تصريف ، ومن نص على
تصرفه الطبلاوى وأبو يحيى واستدرك صاحب فتح الألفاظ على النظم :
وجد به يجد بكسر الماضي والمضارع وجدا إذا أحبه ، ووجد عليه يجد
بكسرها أيضا حزن حزناً شديداً ، وليس بشيء فإنه يجوز فتح المضارع
قياساً ، وضمه شذوذأ كما أجاز الوجهين في القاموس ، بل يظهر من
القاموس إن وجد بمعنى أحب مفتوح الماضي ، وبمعنى حزن مكسوره ،
وقال فيه : وجد بالفتح يجد بالكسر ، ويجده بالضم بمعنى غصب ،
وووجه المطلوب بالفتح يجده بالكسر ، وووجهه بالكسر يجده بالكسر
 ايضاً ويجهه بالضم ، واستدرك عليه وعى يعى بكسرهما كورث يرث ،
أى عجل ۰

قال في القاموس : وعقت على يا رجل كورثت عجلت ، وما أوعلك
ما أعلجك ، واستدرك عليه ورك يرك بكسرهما ، وروكاً بالضم اضطاجع ،
كانه وضع وركه على الأرض ، واستدرك عليه وكم يكم بكسرهما ،
كورث يرث اغتم كما في القاموس ، واستدرك عليه وقه يقه بكسرهما
أى أطاع وسمع ويستدرك عليه عندي ورحت المرأة تره بكسرهما أى كثر

شحمة ، وكون الكسر فيما ذكر الناظم وما استدركنا علىـ . شذاً هو الأكثر في نقل مذهب البصريين .

وقال ابن الحاجب : وإن كان على فعل أي بالكسر فتحت عينه أو كسرت إن كان مثلاً أي وأوى الفاء هذا مراده ، قال الجار بردى في شرح ابن الحاجب : أي إن كان عين الماضي مكسورة فالضارع مفتوح العين نحو علم يعلم تحقيقاً لخالفة عينهما أو مكسورة بشرط أن يكون وأوى الفاء لتسقط الفاء في المضارع ، فتحصل الخلة نحو : وهيء بين ، وما جاء منه بالكسر مع صحة الفاء قليل نحو : نعم ينعم ، مع أنه يجوز فيه الوجهان ، ولم يجزضم للاستقال ١٠٠ هـ .

فظاهر من كلام ابن الحاجب والجار بردى أن الكسر في معتدل الفاء ليس بشذوذ ولا مقصور على السماع ، وهو مخالف لنقل الأكثر عن البصريين أنه شاذ سمعي كما قال الطبلاوي : إن قياس فعل بالكسر يفضل بالفتح ويكسر شذوذًا مع مجيء الأصل في حسب ووغر وأخواتها ، ومع عدم مجيء الأصل في ورث وولى وأخواتهما .

والجواب : أن ابن الحاجب إنما أراد توجيه ورود الكسر في الماضي والمضارع مما لا قياسه ، وأنه إن فتح فقد حصلت المخالفة ، وإن كسر فللخلة بحذف الواو ، ولا يزيد على قوله : لم يجيء الضم يركن ويفضل ويحضر وينعم ويموت ويحوم ويقطن وينظر وينكل ويشمل وينب ونهى ذلك بضم المضارع في ذلك ، فإن تلك الأفعال مضارعات لأنفعال ماضية مفتوحة العين ، وما جاء مضموماً فلضمه ضم مضاعه على حد ما مر لا لксиورة العين .

فإذا قيل مثلاً : يفضل يكسر الماضي وضم المضارع . فالضارع ماضيه فعل بالفتح وذلك من تداخل اللغات ، وهو أن يثبت

للماضى بناءان ، وللمضارع كذلك ، ثم تكلم العرب بأحد بنائى المضارع الذى ليس له فيتورهم أنه جار عليه ، وليس كذلك ، والمراد بفضل المأمور من الفعلة لا من قوله فعلته أى غلبته فى الفعل ، فإنه ليس فى هذا إلا الفتاح فالماضى والضم فى المضارع ، ولئن سلم أن ذلك ليس من تداخل اللغات ، فليحمل كلام الجار ببردى ونحوه على أنه لم يرد فعل بالكسر يفعل بالضم على ما هو الغالب الشهور ، وإنما نروا فى الأفعال المذكورة فى البيت ونحوها عن الفتح الى الكسر فى المضارع استقلالا للواو فى يفعل بالكسر ، ولذلك توسعوا فى يوجل وما أشبهه .

وقد جاء من الصحيح إفعال بالكسر . كيحسب وينعم ، والسبب وقوع الماءلة والنصف بينه وبين فعل بالفتح . فكما جاء فعل المفتوح مفتوح الماضى ومكسوره ، جاء فعل بالكسر كذلك ، إلا أنه أكثر ما جاء فى الواوى الفاء لما ذكر ، وقد بالغوا فى مساواة فعل بالكسر يدخل بالفتح حتى جاعوا بمضارع فعل بالكسر مضموما على القله ان لم نقل من تداخل اللغات كما مر مرارا ، كما جاء مضارع فعل بالفتح مضموما نحو : نصر ينصر .

قال صاحب التحقيق : ويستدرك على الناظم وطه ووسع وأن ، إذ أصله أون قيل لم يجيء فعل عينه واو مكسورة فى الماضى والمضارع ، إلا آن يئن الأصل أون يئون ، وأما طاح يطبح ، فلعله جاء على تطبيح ، لأنه سمع فيه تطوح وتطيح واوياً وياياً ، فاستغنى بمضارع اليائى عن الواوى لاستقلال الواو ، لأنها تظفر في بعض التصاريف ، والله أعلم .

وإنما زاد وطه ووسع ، مع أن مضارعهما مفتوح ، لأن أصله الكسر بدليل حذف الواو فيه ، وفتح لأجل حرف الحق ، ولو فتح أصلة

لثبتت الواو كما في **وَجْل يُوجَد** ، فنحو : **وَطِيء يُطَا** . ووسع يسع بكسر الماضي وفتح المضارع ، والفاء الواو محفوظة المضارع من باب فعل يفعل بكسر الماضي والمضارع ، ويأتي ابن شاء الله سبب حذف الواو .

الإعراب : الواو حرف عطف وأفرد فعل أمر مبني على سكون مقدر منع من ظهوره الكسر المدفع بـه التقاء السكاكين ، وفاعله مستتر وجوبا ، والكسر مفعول به ، والجملة ممطوفة على جملة وجهـان فيه ، عطف فطيبة طلبية على اسمية خبرية بناء على جواز ذلك ، فالهمزة مقتوحة .

نكن الذي الذى نص عليه ابن هشام أن مذهب الناظم منع عطف الإنشاء على الأخبار كمسه ، ويجوز أن يكون أفرد فعلاً ماضياً مبنياً للعمول ، والكسر نائب فاعله ، فالهمزة مضمومة ، والدال مفتوحة ، والجملة ممطوفة على وجهـان ، فيه عطف فطيبة خبرية على اسمية خبرية ، ويجوز كون الواو للاستثناف ، فيما حرف جر وهو في مبني سكون الياء و مجرور ، وهو ما مومولة في محل جر ، بنيت لتشبهها بالحرف في الوضع على هرفين ، أو لتشبهها به في الافتقار إلى ما بعده لأنها تفتقر إلى ملة وعائد ، وبنيت على سكون الألف ويتعلق ذلك بأفرد . ومن ورث يتعلق بمحفوظ جوازاً هو وفاعله ملة ما ، أي فيما أخذ من ورث أو اشتق أو صيغ من مصدر ورث بتقدير مضاف ، أو بمحفوظ وجوبا ، أي فيما ثبت من ورث أي أخذ منه أو اشتق من مصدره .

وهذا المحفوظ مع فاعله المستتر فيه ، أو في الجار والمجرور ملة ما ، وما واقمة على المضارع في المضارع الذي من ورث ،

ويصنف هنا جمل ما نكرة موصوفة بالجملة المقدرة المذكورة بوجهها ، أي في مسارع مشتق من مصدر ورث ، أو مأخوذ من ورث ولد ، مطوف على ورث باللاؤ .

وقوله : ورم مطوف بواو محفوظة على ورث أو على ولد ، وقوله : رعت مطوف ، بواو محفوظة على ورم أو على ورث ، أي وبعض رعت وهو الفعل ، أو فعل رعت لأن المسارع للفعل وحده لا مسارع لل فعل والفاعل ، وكذا المصدر حذف المضاف ، أو عبر بلطف الكل وأراد البعض ، وكذا يقال في قوله : ورقة ، وقوله : ورقة حلا .

وقوله : ورقة مطوف على رعت أو على ورث ، ومع متعلق بمحفوظ حال من تلك الألفاظ كلها ، أو من متلوه أي ثابتة أو معدودة ، أو ثبتنا أو معدوداً مع وقت ، ورفقت حلا مضاف اليه ، لأن مجموعه اسم واحد محكي ، وكذا ورقة ورعت ، وما تقدم مما يفهم أن التاء فاعل إنما هو بحسب الأصل ، وكذا ورم وورث ولد أسماء محكية ، وكذا ورقة وردي للخ اسمان محكيان ، أصلهما فعل وفاعل .

وقوله : ورقة مطوف بواو محفوظة على ورقة أو على ورث ، ومع متعلق بمحفوظ حال من ورقة أو منه ، وما قبله ومجموع وردي الخ اسم واحد مضاف اليه محكي ، يقدر الخفض على آخره من من ظهوره حركة الحكاية ، ويقدر الخفض في وقت حلا على الآلف ، وإنما سكن أواخر ورث ولد وورم للضرورة ، وهي بحسب الأصل أفعال ماضية كذا قال صاحب فتح الأفوال .

وليس عندي بمعين في قوله : ورم لجواز كون واوه عاطفة ورم فعل أمر يوزن عد ، كما خلط الأمر والمعنى أو المسارع والمعنى في البيت قبل هذا ، وأصل وقت حلا فعل وفاعل ومدلول به إن جمل

وذلك بمعنى صادفت . والحلا الماء . وفعل وفاعل ومنعول مطلق إن جعل وفقط بمعنى حست أي حست حلا أي حست حسنا ، كجعت جلوساً أو فعل وفاعل .

وتعتبر مهول عن الفاعل ، أي وفقط حلاً يسكن الناء ، أي حست أو وفقت ثم جعل مجموع ذلك اسمًا واحدًا مضانًا إليه مع ، كما أن أصل وري المخ فعل وفاعل ، ثم جعل كلمة واحدة مضانًا إليها فعبر بالكلل وأراد البعض ، لأن المراد ورع ووهم وفق وورى وحدهه مسندًا معناه إلى المخ لا هي ، ومعمولاتها لأن المضارع لها وحدها لا مع معمولاتها ، فيبورع مثلاً مضارع ورع لا مضارع ورع مجموع ورعت ، فنقول صاحب فتح الألفاظ : إن حلاً مصدر منصوب على حد قعدت جلوساً ، أي حست حسناً أو مهول وفقط أي وجدت حلاً سوًالاً لين أراد ذلك بحسب الأصل .

ويجوز أن يكون حلاً حالاً من تلك الألفاظ قبلها لازمة ، لأنها ولو كانت بحسب الأصل أفعالاً لكنها الآن أسماء محكية جزئية ، يمنع نفس تصورها من وقوع الشركة فيها مشخصة ، أي متباعدة لأنها أعلام وسمياتها الأفعال المقصود معاناتها في مثل قوله : ورث زيد المال ، فمجيء الحال منها بحسب سمياتها أي حال كون هذه الألفاظ أي حال كون سميات هذه الألفاظ حلاً أي صفت لتصف بها أو خبراً لمحذف أي هي حلاً ، أي هذه الألفاظ حلاً أي سميات هذه الألفاظ حلاً .

والجملة حال من تلك الألفاظ ، وحلاً بضم الحاء المهملة بمعنى الحسن على ما مر أو جمع حليبة بكسر الحاء كذا لصاحب فتح الألفاظ ، وليس بمعنى لجواز كسر الحاء جمع حليبة بالكسر . بل هو القياس والضم مسموع ، ولجواز فتحها فعلاً ماضياً أثار به إلى عذوبة

الملم ، أو يكون قصد تفسير وفق لأن الصن يسطحي ويستدعي
أى حلا ، ما نحن فيه من الملم أو حلاما ذكر لأنه من الملم واحد
فعلم أمر مبني على حذف آخره الذي هو الياء ، وفاعله ستر وجوبا ،
وها مفعول به عائد الى الألفاظ الممدودة في البيت ، والجملة في محل
نصب مفعول لقول ممحض ، وذلك القول حال من تلك الألفاظ ، أى مقولا
فيها أحشوها أى احظتها ولا تسمها ، ولا تجهلها ، أو احظتها حفظا
لا تتفس عليها غيرها قياسا .

وظاهر ابن الحاجب والجار بردى قيليس مثلما غنيما . أى حيث
لم يرد السماع كما يعلم مما مر ، ويجوز أن تكون الجملة مستأنفة .

هذا ويجوز أن يكون جلا آخر البيت بالجيم فتكون فعلا ماضيا
ستر الفاعل والجملة صلة ما أوصفتها ، ومن ورث يتعلق بجلا بالجيم
قدم للوزن أو له وللحصر الحقيقي ، فيد عليه ما مر من الأفعال
المكسورة ماضيا ومضارعا أو الادعائى أو الإضافى ، أو يتعلق بممحض
حال من ضمير جلا ، أى فيما جلا أى ظهر من ورث أى في المضارع
الذى أولى مضارع جلا .

ورث أى أخذ منه أو اشتق من مصدره وأدْم
كسر المعن مضارع يلى فعلا

ذا السوا فاء أو اليسا عيناً أو كائناً
كذا المضاعف لازماً كجنب طلا

أى واكسر أبداً عين مضارع فعل المفتح العين الذى ناؤه واو :
كوعد يمد أو عينه ياه : كباع بيع ، أصله بيع بفتح الياء قلبت
الثنا بعد سلب فتحها لأنفتاح ما قبلها ، أو لامه ياه كائناً يأتي ،
وأمل أتىأتي بفتح الياء ، قلبت الثنا لتحرركها بعد فتح ذلك ، أو كان
لازماً مضاعفاً أى عينه ولامه من نوع واحد : كحن يحن ، أصله
حنن بفتح النون الأولى سلب فتحها فسكت ، فادعنت في النون بعدها ،
وأمل يحن يحن بسكون الحاء وكسر النون ، نقل كسرها فادعنت
في النون بعدها ، كما أن أصله بيع بسكون الياء وكسر الياء
الثنا ، نقل كسرها للباء قبلها .

فتلك أربعة أنواع يجب فيها كسر عين مضارع فعل المفتح ، وستاتي
تفاصيلها وتماثيلها لمن شاء الله .

ومعنى كون المضارع يلى فعلاً أنه يليه على تاعتكم في التصريف من
أنهم يأتون بالماضي ، ويتبعونه بالمضارع ، كقولك وعد يمد ، وبابع
بيبع ، وأتى يأتي ، وحن يحن كذا في الصغير والكبير ولية ركة ،
وال الأولى أن يقال معنى كون المضارع يلى فعلاً أنه يقرب منه لأنهما
مشتقات من مصدر واحد ، وحرفيهما واحدة ، إلا ما وقع من زيادة
أو نقص ، أو قلب فوعد يمد مشتقات من الوعد ، ولفظاهما
متقاربان ، ووجه ركة ما ذكر في الصغير والكبير أن الإيمان بالمضارع

ف التصريف تالياً للماضي ، ولو شاع استعماله لكن غير لازم لجواز سبق المضارع ، ولتقدير غير واحد المضارع ، ولو قوع الفصل تارة نحو : ضرب ضرراً يضرب ، وضرب ضارب يضرب ، لأنّه لا يتبارد أن المواالة معناها ما ذكر . لأنّها مواالة للفظية لا معنوية ، أي يليه ف التلظ .

وأما أن يقال : المعنى يلى فعلاً في الزمان بأن يكون المستقبل متاخرأ عن الماضي فباطل ، لأن المستقبل على الصحيح متقدم على الماضي ، لأنّه لم يكن الشيء ماضيا حتى كان مستقبلا ، لأنّه يكون الشيء أولاً مستقبلاً منتظرا ، ثم يقع ليكون ماضيا ، وما يظهر من أن الماضي سابق على المستقبل فانما هو فيما إذا فرضنا المضى والاستقبل في شيئين ، مضى أحدهما ويأتى الآخر .

وليس الكلام في ذلك فإنه مسلم بل الكلام في شيء واحد قبل وقوعه أو بعده ، فإنه مستقبل ، ثم لما وقع كان ماضيا فيجوز أن يقدر مضاهان : أحدهما بين يلى وضميره المستتر ، والآخر قبل فعلاً أي على عينه جاء فعلم ، ولما حذف المضاف الذي هو عين ثاب عنه المضاف إليه وهو الماء ، فارتسم واستتر ، وذكر الفعل لتفكير الضمير .

ولما حذف المضاف الذي هو فاء ثاب عنه المضاف الذي هو فعل ، فهذا معنى آخر للعواالة ، أو يجمل ضمير يلى عائدًا للعين المضاف للمضارع وتذكيره ، إما لجواز تذكير عين الكلمة أو لتؤوليمها بالحرف ، أو لإضافتها لذكر ، ويقدر مضاف واحد أي يلى هو أي العين جاء فعلاً ، وهذا والذى قبله في معنى واحد ، وإنما قدم الكلام على المضارع المكسور العين على المفتح ، لأن المخالفة بين المفتح والكسر أعظم من المخالفة بين انفاس وافتتاح ، إذ الفتحة علوية والمكسرة سفلية ،

وأنصمة بينهما ، وقد مر غير ذلك ، وكان أصل ماضلع فعل بالفتح يغطى بالكسر لتحقق المخالفة جداً بين الماضي والمضارع ، كما تتحقق المخالفة بين ماضيهما .

وقد مر فيما مضى تعريف المضاعف ، وإنما سمي الفعل الذي لا يتطلب المفعول به لازماً لأنَّه لازم نفسه ، ولم يتجاوز فاعله إلى طلب مفعول به وحده بعض بأنَّ اللازم ما يلزم الفاعل ، ولم يتجاوزه أى ما يلزم تعلقه وتصوره تعلق محل صدوره وهو الفاعل ، ولم يتجاوز تعلقه منه إلى المفعول به .

وأقول : قوله ولم يتجاوز فاعله مستدرك ، لأنَّ ما لازم الفاعل لم يتجاوزه ، وذلك صادق بما له فاعل ، ولم يتجاوزه كحسن زيد ، فإنَّ الحسن لم يتجاوز زيداً ، بل ثبت فيه وبها لا فاعل له ككان وأخواتها ، وقيل لا هي لازمة ولا متمنية ، وقد بسطته في النحو ، وكطالب وكل المكتوفتين عن الفاعل ، وكذا كثُر المكتوفة عن الفاعل عند من قال بذلك .

قال الصد : غير المتعد هو الذي لم يتجاوز الفاعل ، ويسمى لازماً للزومه على الفاعل ، أى لتصوره عليه ، وقال : وعدم انفكاكه عنه .

قال ناصر الدين : هذا لا يطرد في الأفعال التي تتعدد وتتفensi : كقام وقصد ، فالذى ينبغي أن يعبر بدل الانفكاك بالتجاوز .

ويجب : بأن المراد بعدم الانفكاك عدم مجاوزة الفاعل بغيره مقابلة المتعد به ، كما يعلم من سياق كلامه ويسمى غير واقع لعدم وقوعه على المفعول به الصريح ، ويسمى قاصراً وغير متعد ، وغير مجاوز ، لأنَّه لم يتجاوز الفاعل إلى المفعول ، ويسمى مطاوعة لأنَّه أثر الفعل المتعد ، فلما كان حاملاً من المتعد سمي مطاوعاً ، وهذا

فيما طاوع ما تدعى لواحد . ولما طاوع المتمد لاثنين فمعتمد
لواحد ، وحن عليه اشتاق ، وحن عليه عطف ، والطلا ولد الظبي
والشاة وغيرها من ذوات الظل ، قاله أبو عبد الله بن العباس في
تحقيق المقال .

وقال أبو يحيى : الطلا : الولد من ذوات الأربع ، وتقال في القاموس :
الطلا ولد الظبي ساعة يولد والصغير من كل شيء ، وهو مفتح الطاء
مقصورة لفحة عن واو وإن .
عن واو ولين .

قلت : من أين يعلم أن فعلا في قوله : يلى فعلا مفتح العين ؟

قلت : من قوله وأدم كسرأ إلخ فلن نظر بالقسم ليس له ينطر
بالكسر ، وفعل بالكسر أصل مسارعه ينطر بالفتح ، وقد فرغ من الكلام
على ما شدّ منه ولتقديم الكلام على فعل بالقسم وفعل بالكسر ،
وللدلالة عليه بالأمثلة كاتب فلانه مفتح وكحن فان من بحث وجده
مفتواها أصله حن بفتح النون الأولى ، ومن أمثلته أعني أمثلة فعل
بالفتح ما في قوله ، واضعن مع اللزوم في أمر ربه إلخ ، فييطم بالأمثلة
أن الكلام على فعل بالفتح ومنها ما في قوله ، فهو التمدّي بكسر حبه
إلخ ، فكانه قال : وأدم كسر عين مسارعه فعل بالفتح اذا واوى الفاء ،
او يأتي العين او يأتي اللام او مضاععاً لازما ، والله أعلم .

فاما الواوى الفاء ، فإنه تكسر عين مسارعه طلباً للخلف مطلقة
على ما يظهر من النظم والتسهيل ، سواء كانت لامه غير حرف حلق
أم حرف حلق ، وسواء كانت عينه غير حرف حلق ، أو كانت حرف حلق .
والامر كذلك .

واما ما ذكره صاحب فتح الاتصال من أن ذلك الإطلاق عجيب . وأنه
قد جاعت أفعال من فعل المفتح الواوى الفاء بالفتح ، وأن شرط

الكسر ليه كون لامه غير حرف حلق ، وأنه تتبع مواده فوجد حلقى
اللام منه مفتوحاً : كوجاً التيس يجاه ، وودعه يدعه ، وزعه
يزعه ، ووضعه يضنه ، ووقع يقمع ، ووثق رأسه يثفع ، وولع
الكلب يلعن ، ووبه يبته ، وأنه لم يطلع على مسارع المعلم المفتوح
الحلقى اللام الواوى اللاء ، مكسور إلا وفتح الفساد يضيع
بكسرها شذواً ، لغفلة منه وسموه تبع فيه أبو هيلان ، ومن تبعه من
شراح التسهيل وغيرهم كمساهم بفتحة الآمال .

بل شرط أبو هيلان ومن تبعه أن لا تكون أىضاً عينه حرف حلق ،
فإن كانت هي أو لامه حرف حلق فالفتح إلا ما شدّ من نحو : وضع
يضع وغيرهم في ذلك نحو : وهب هب ، ووقع يقمع ، ووضع يضعن ،
ووثق يقمع ، وولع يلعن ، ونحوهن مما مر آنذا ، فإن تلك الأفعال كلها
ولو نعمت لكن أصلها الكسر ، فأصل يقع مثلاً يقع بكسر اللام ، ثم
فتحت مكان حرف الطلاق فأصله مكسور والفتح عارض لأجل حرف
الطلاق ، فلعله أجريت الكلمة على حكم الأصل وهو الكسر ،
فأخذت الواو مع الفتح إيقاعاً لخذلها من حيث كانت الكلمة مكسورة
العين ، ويدل على ذلك إبطائهم على أن وطه ووسع بالكسر مما جاء
على يفعل بالكسر أىضاً ، وأن الفتح الذي يرى في مخارعهما عارض
لحرف الطلاق ، ولذا بقيت الواو على المذهب بدليل ظهور الكسر حيث
لا حرف حلق في بابهما أعني فعل المكسور الواوى كولي يلى ولم يجيء
مفتوح العين لفظاً إلا يسمع ويطأ .

ومر الكلام على ورع بالكسر يرجع بالفتح وقد وجد الدليل هنا
أىضاً وهو المذهب للبيهقي ، ولم يستلزم سببويه لحرف الطلاق في فعل
المفتوح الواوى اللاء ، وذكر أنه لا يؤثر في المساعد ولا ما اعنت
عينه ، وأنه يؤثر في المعلم اللام ، وأن حكمه حكم الصحيح ، فظاهر
أن الحلقة لا تتأثر له في فعل المفتوح الواوى اللاء ، ولتأثير الحلقة
شروط تأتي لمن شاء الله .

فما توهّمه صاحب فتح الأفّال من أن الناظم إطلاقه عجيب هو عجيب ، ولو سلمنا ما ذكره فالناظم كلامه على القياس وتلك الماد يقول خرجت عن القياس ، وأنها قليلة فلا ترد عليه ، ولم يشترط صاحب بنية الآمال ، ولا صاحب فتح الأفّال لكسر المضارع فعل المفتوح الواوی المفاء ، لأن تكون عنه حرف طلاق .

فقوله : عند غير بني عامر يشعر بأنّ بني عامر لا يلترمون
كسر عين المضارع في هذا النوع .

قال أبو حيان في شرحه : وليس كذلك لأن ما فاؤه واو قانون كلی ،
ويبني عامر إنما روی عنهم ضم عین يجد خاصة على الشذوذ مصارع
ووجد بالفتح لا أنه قانون كلی ، وأما غيره من الأفعال فهم موافقون
للسائر العرب في كسر عین المصارع ١٠ ه بايضاح وتبعه في هذه
الاعتراض صاحب فتح الأفطال .

قلت : للناظم جواب ظاهر وهو أن بنى عامر خرجوا عن الاتراث
بضمهم تلك الكلمة الواحدة وهي يجد ، فإن غيرهم يلتزمون كسر ذلك
النوع لفظاً أو تقديرأ ، ولا يخرجون عن الاتراث أصلاً فإنهم يقولون
يجد بالكسر وهم لم يلتزموا بذلك في كل ملادة من مواد هذا النوع ،
لأنهم ضموا يجد فصدق عليهم أنهم لم يلتزموا الكسر لخروجهم عنه
إلى الفسم في يجد ، إلا أن ظاهر قول القاموس يجده بالقسم
لا نظير لها أنها لغة عامة العرب ، أي كلمة أو لفظة لا نظير لها ،

ونص غيره كصاحب التحقيق والبغية وشرح التسهيل أنها لغة
بني عامر ٠

ولعل مراد القاموسى أنها لغة لا نظير لها ، ومن أمثلة فعك
المفتوح الواوى الفاء المكسور مضارعه : وثب يثب ، ووجب يجب ،
ووقب يقب ، وولج يلتج ، ووهج الحر يهمج ، ووأد الطفلة يئدها ،
ووتد الوتد يتد ، ووطده يطده ، ووجده يجده عند غير بني عامر :
ووخذ للبعير يخذ ، وورد الماء يرده ، ووصد الباب يصده ،
وعوده يمده ، وفَدَ اليه يفَدَ ، ووقد النار يقدها ، ووكم يكِدَ ،
وولد يلد ، ووقده يقذه بالمعجمة ٠

ووتره يتره ، ووجره يجره ، وزرته يزره ، ووخره يخزه ،
ووكره يكره ، ووجس يجس ، ووكس يكس ، ووقص عنقه يقصها ،
ووفض في سيره يفض ، وومض البرق يمض ، ووخط عليه يخط ،
ووقطه يقطه ، ووھطه يھطه ، ووھده يمده ، ووشط الفاس يشطها ،
ووعله يعله ، ووچف يجف ، وورف الظل يرف ، ووصفه يصفه ،
ووقف يقف ، ووک السقف يک ، وودق المطر يدق ، ووشق يشق ،
ووعكه يعک ، ووال اليه يئل ، ووبلت السماء تبل ، ووصله به يصله ،
ووصل يصل ، ووغل يغل ، ووكله يكله ، ووجم يجم ، ووسعه يسمه ،
ووشمه يشمها ، ووسمه يصمها ٠

ووسم العود يصمها ، ووضم اللحم يضمها ، وونم الذباب ينم ،
ووتن يتن ، ووجن الثوب يجنه ، وزرته يزنه ، ووضنه يضنه ،
ووھي يھي ، ووھاء يھي ، ووداء يديه ، ووسى رأسه يسيمه حلقة
بالموسى ، وميم الموسى زائد ، وعند الفراء أصل الوزن فعلى من
ناس ٠

ووشى التوب يشيه ، ووشى به يشى نم ، ووصاه يصيه .
ووعاه يعىه ، ووفى يينى ، ووقاه يقىه ، ووكى القرابة يكيمها :
وونى يينى ، ووعن يعنى ، وهكذا مثل ذلك سواء كان متعدياً أو لازماً
كما رأيت تكسر .

وتحذف الواو ما عدا فعلاً واجداً ضم وهو وجد بالفتح يجد
بالضم في لغة بنى عامر كما مر ، مع أن أصله يجد بالكسر والأجله
حذفت الواو مع الفسم المشهور فيه الكسر كما مر ، وهو قليل لكرامة
الضمة بعد الياء ، ولم يوجد غيره ، وقصر الفراء الحذف على المتعدى
من ذلك النوع فاسد بدليل : ورود الحذف فيه كما في اللازم .

وقد مر عن صاحب بقية الآمال اشتراط عدم كون اللام حرف
حلق ، فإن كان حرف حلق فالفتح وحذف الواو إلا في ولنون بفتح يلغى
بكسر ، والمشهور يلغى بالفتح ، وجاء يائغاً بالفتح ويولغ بالفتح ، وبسبق
الكلام على ذلك ، وإنما لم يفتحوا عين ذلك النوع ليخالف لفظ المضارع
لفظ الماضي ، لاختلاف معانيهما ، ولم يضموه لأنه لو ضم لثبتت
الواو ، وإذا ثبتت ثقل اللفظ لثقل واوه بعده ضمة وكسر لتحذف
الواو لوقعها بين ياء وكسرة ، فيخف اللفظ بحذفها ، والواو مع الياء
ثقيل ، ومع الضمة أثقل وحذفت في يجد بالضم حملًا على الكسر
تبنياً على عروض الفسم وشذوذه ، ولتنقل الواو مع الضمة بعدها ،
وقد علم مما مر أن الواو حذفت في نحو يمد استنقلاً لوقعها
ساكتة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة ، والفتح والكسر ضدان ، والواقع
بين ضديه مستقل ، وكذا الياء والكسرة ضدان للواو الواقع بين
ضديه مستقل ، لأن الياء والكسرة مخالفتان لها فحذفت طلباً للخفة .

وأيضاً الواو كالضمة ، وكانت وقعت الضمة بين كسرتين ، لأن
الياء كالكسرة ، وذلك ثقيل بل الضمة ثقيلة بعد الكسرة ، وإن لم تكن
كسرة بعدها ، ولذلك أهل فعل بكسر الفاء وضم العين ، وأيضاً الياء

في تقدير كسرة ، بل كسرتين ، فالواو بين كسر الياء المذكورة وبين الكسر بعدها ، والواقع بين ضديه ثقيل ، وعبارة الجار بردى في شرح ابن الحاجب : أن الواو من جنس الفضة ، وتقدر بضمتين ، والكسرة التي بعدها من جنس الياء التي قبلها ، ووقوع الشىء بين شيئاً يضاد أنه مستقل ، فوجوب الفرار منه ، ومنه يعلم معنى شارح مراح الأرواح .

فإن قيل : لم حذف الواو لوقعها بين ياء وكسرة أصلية ؟

قلنا : للزوم التقليل وهو إما الخروج من الكسرة التقديرية أى لأن الياء في تقدير الكسرة إلى الفضة التقديرية ، لأن الواو في تقدير الفضة ، وإما الخروج من الفضة التقديرية إلى الكسرة الخالمة ، وهو كسرة ما بعد الواو .

قلت : أو للزوم الخروجين مما ؟

وقيل : إنما تحذف الواو إذا وقعت بين ياء وكسرة ، لأن الكسرة من الياء ، فكان الكسر بعد الواو ياء فكان اجتماع الواو وياء ، وسيقت إدحافها بالسكون ، فلو قلبت الواو ياء لاجتمعت ياءان بعدهما كسرة ، وذلك كثلاث ياءات ، فموقع الإعلال بالحذف ، وإنما حذفت الواو من المضارع المبدوء بالهمزة أو بالتون أو بالباء ، مع أنه لم تكن فيه ياء مع كسرة حملا على المبدوء بالياء طردا للباب نحو : أحد ونمد وتد ، ولو قيل : أوعد ونوعد وتوعد بآيات الواو لاختلاف المضارع ، تارة كان بالتواء ، وتارة بلا واو ، فحمل ما لا علة فيه على ما هي فيه ليستعر الباب ، ولأن الواو في تقدير فضة وبعدها كسرة ، والانتقال من الفضم إلى الكسر ثقيل لا يكون أصلا ولو في الفعل .

وأما ضرب بالبناء للمفعول ففرع ضرب بالبناء للفاعل ، وقيل :

لأن المهمزة والفاء والنون مبدل من الياء ، لأن فعلت وفعلت وفعلت وفعتنا مبنية على فعل ، أي التكمل والخطاب بعد الفيضة ، وإنما لم يمفعوا الثقل بحذف الياء أو الكسرة ، لأنهم لو حذفوا الياء لم يعلم أن النقط مضارع ، والباء علامته ، والعلامة لا تمحى ، وللزوم الابتداء بالمساكن ، فيلزم تحريك الواو السلاقنة ، أو جلب همزة الوصل ، ولو حذفت الكسرة لتوالي ساكنان .

وأيضاً آباء مقارب الكسرة ، والفصل بين القريبين قبيح ، فمحذفت الواو لئلا تفصل بينهما ، فقد علمت أن الواو تثبت إذا وقعت بين ياء وفتحة أصلية كوجل بكسر الجيم يوجل بفتحها ، ووجل يوطل إذا وقع في طين يضطرب فيه لخفة الفتحة نحو : (لا توجل إنا نبشرك بغلام حليم) هذا هو الجيد ، وجاء يجل بقلبها ألفاً ، ويجل بقلبها ياء ، وبجعل كذلك ، وكسر حرف المضارعة .

وزعم أبو زيد الانصارى : أن هذا يجوز في جميع يفعل المفتوح مما فاؤه واو : كولن يوانغ ويالن ويبلن ، ويقيس ذلك ، وإنما حذفت في يلن ويضم ونحوهما مما أصله الكسر ، وفتح حرف الطلاق مع وقوعها بين ياء وفتحة ، لأن الفتح ليس أصلاً بل عارض ، وقد كان مكسوراً محذفت ، ثم عرض الفتح وبقى الحذف ، أو لأن الفتح ثقيل كالكسرة لنيابته هنا عن الكسر ، ومحذفت من يذر مع أن لا حرف حلق فيه ، لأنه بني على يدع ، وفيه حرف الطلاق وهو بمعنى ، والعرب لم تنطق لهما بعاض ، أو نطقت به نادراً ، وإن وقعت بين ضمة وكسرة لم تمحى ونحو : يوعد مضارع أو عد ، كلكرم ، لأن الواو السلاقنة بعد ضمة كالإشباع للضمة ، فيقل الثقل ، وإن وقعت بين ياء وضمة لم تمحى كوضؤ يوضؤ ، وإن كانت الضمة أثقل من الكسرة .

ولأن باب فعل بالضم مضارعه على بناء واحد ، وهو يفعل بالضم ،

فلم تتحذف واوه لثلا يدخله التغريب عن ماضيه بحذف الواو ، ويكون الصحيح على ينفع ، والمعدل الفاء بـ الواو على يعـ بـ حذفها قاله الفارسي ، وأيضا وقعت فيه لـ الواو بين موافق ومخالف ، فعادلت الموافقة المخالفة ، وقد قيل انـا لم تـحـذـفـ من يـوـعـدـ مـضـارـعـ اوـعـدـ مـعـ آـنـهـ أـنـقـلـ مـضـارـعـ وـعـدـ مـعـ حـيـثـ فـمـ يـاءـ يـوـعـدـ ، وـلـتـعـ يـاءـ يـعـدـ ، لأنـ الأـصـلـ يـؤـوـعـدـ بـهـمـزـةـ أـوـعـدـ بـيـنـ حـرـفـ الـمـسـارـعـ وـالـواـوـ ، فـلـمـ حـذـفـوـهـاـ لـمـ يـجـمـعـوـهـاـ عـلـىـ اـنـقـلـ حـذـفـ الـفـاءـ أـيـضاـ وـهـوـ الـواـوـ ، لـثـلاـ يـجـتـمـعـ إـعـلـانـ ، وـلـأـنـ تـلـكـ الـهـمـزـةـ فـاـصـلـةـ تـقـدـيرـاـ فـكـلـ الـواـوـ لـمـ تـقـعـ بـيـنـ يـاءـ وـكـسـرـةـ قـالـهـ صـاحـبـ بـعـيـةـ الـأـمـالـ .

فتـ فـيـهـ : انـ النـقـلـ رـاجـعـ لـلـنـفـظـ وـالـصـورـةـ ، فـتـطـيلـ إـثـباتـ وـاـوـ يـوـعـدـ مـضـارـعـ اوـعـدـ بـفـصـلـ الـهـمـزـةـ تـقـدـيرـاـ ضـعـيفـ ، لأنـ الـواـوـ لـوـ لـمـ تـقـعـ بـيـنـ الـيـاءـ وـالـكـسـرـةـ تـقـدـيرـاـ لـكـمـاـ وـاقـعـةـ لـهـنـظـاـ ، وـالـنـظـرـ إـلـيـهـ ، وـكـذـاـ التـطـيلـ بـاـنـهـ لـوـ حـذـفـ لـاـجـتـمـعـ إـعـلـانـ عـلـىـ الـكـلـمـةـ ، لأنـهـ يـنـقـضـ بـنـصـوـ : يـوـعـدـ وـيـورـعـ ، فـالـحـقـ تـطـيلـ عـدـ حـذـفـهـاـ بـاـنـ الـفـصـمـةـ قـبـلـهـماـ تـخـسـدـهـاـ .

قـيلـ : وـلـاـ سـيـماـ أـنـ الـمـرـكـةـ مـقـدـرـةـ بـعـدـ الـحـرـفـ فـيـماـ جـرـىـ اـمـرـهـ عـلـيـهـ ، معـ أـنـ فـعـلـ فـيـ هـذـاـ يـعـنـيـ الـثـلـاثـيـ أـكـثـرـ مـنـ غـيرـهـ ، أـيـ ماـ فـوـقـ الـثـلـاثـيـ ، فـلـكـثـرـهـ وـقـعـ فـيـ التـخـفـيفـ بـحـذـفـ الـواـوـ ، وـقـدـ شـرـطـواـ لـحـذـفـ الـواـوـ لـوـقـوعـهـاـ بـيـنـ يـاءـ وـكـسـرـةـ فـيـ الـفـعـلـ ، كـوـنـ الـفـعـلـ ثـلـاثـيـ ، وـلـذـاـ اـشـتـرـطـ مـنـ اـشـتـرـطـ أـنـ تـكـوـنـ الـيـاءـ مـفـتوـحةـ ، لأنـ الـفـتـحـ لـازـمـ لـلـثـلـاثـيـ ، وـلـمـ يـذـكـرـ أـحـدـ الـحـذـفـ فـيـ غـيرـ الـثـلـاثـيـ .

وـإـنـ قـيلـ : لـاـ فـائـدـ فـيـ ذـكـرـ الـفـتـحـ ، لأنـ الـيـاءـ مـصـمـوـمـةـ لـتـقـعـ الـواـوـ بـيـنـ الـكـسـرـةـ ٩

قال : لأن مثل يوعد حذفت منه الممزة ، والمحفوظ لمنه كل موجود ، فهو فاصل تقديرًا ، فلا يصح الاحتراز عنه نحو : يوعد مسارع أ وعد ، فكلمه ساقط ، لأن من ذكر الفتح واشترطه أعطى قاعدة كلية في الثلاثي ، تتناوله باب فصل وفعلم بالفتح والكسر ، فأخرج نحو : يوعد مسارع أ وعد ، فذكر الفتح عبارة عن الثلاثي لا احترازاً عنضم ، فضلاً عن أن يقال لا فائدة فيه ، ولو لزم ذلك . والتقل فيه راجع إلى النحو كما رأيت .

وقد سأله أبو الفتح بن جني الفارسي : إذا كان العامل له مم على الحذف الاستثناء ، وقد تقرر أنضم أنتقل من الكسر ، والواو أنتقل من الياء ، فلم لم تحدف من نحو يوضئ بجامع انتقل ؟

فأجابه الفارسي : بأن فعل بالضم لزم طريقة واحدة ، فذكرهوا أن يأتي مرة يفعل بثبات الفاء والضم يعني في الصحيح كيطرأ ومرة يعنّي بحذف الفاء وبالضم ، يعني في المعتل الفاء لو حذفوها وقالوا يضئ ، ولم يقولوه ، وغمروا على نفيه ، بخلاف فعل فإنه جاء مختلفا ، فحذف الواو تغير ، والتغيير يأنس بمثله ، وهو جواب صحيح مأخوذ من قول الإمام ، قالوا يوضئ ، ووضع يوضئ ، فأتفقا ما كان على فعل أي بالضم ، كما أتفقا ما كان على فعل أي بالكسر . لأنهم لم يجدوا في فعل أي بالضم مصراً إلى يحمل أي بالكسر ، كما وجدوا في باب فعل أي بالفتح نحو ضرب وقتل وحسب .

فلما لم تدخل هذه الأشياء ، وجرى عن مثال واحد سلموه فذكرهوا الحذف لثلاثة يدخل في باب ما يختلف يفعل منه ، أي المضارع منه ، فالزموه التسليم ، ولعله أراد بقوله : فأتفقا ما كان على فعل إلخ أنه إذا كان العامل على الحذف التقل ، فلم تركوا التقل إلا عظم ، وأتحققه بباب الأخف وهو فعل بالكسر في إثبات الوالو ،

وهو المراد بالإتمام ، فأجاب بأنه لا يتصرف فطأ بالضم عن طريقه ، فكرهوا الحذف لئلا يدخل في باب التصرف بالحذف ، وتعلم من ذلك يوضّأ أن العدول في الولو الواوى الفاء إلى الكسر دون الضم موجبه ارتكاب الأخف ، لأن الكسر أخف من الضم ، مع أنه تقرر عند كثير كما مر أن الأصل في مضارع المفتوح الكسر ، وبذلت أيضاً في الأمر تبعاً للمضارع .

وقيل : لأن بعضه كوعد بعد ع ، وزن يزن زن ، وتصدف من المصدر المبني للهيئة على فعله بكسر الفاء ، حملًا على المضارع كحدة أصله وعدة بتاء كتابة جلسة بفتح الجيم بكسر الواو وسكون الفين ، فمحذفت الواو وحركت العين بحركتها دلالة عليها ، ومحذفت التاء أي تركت : وجىء بتاء عوضاً عن الواو ، ولكنها عوضاً لا يجتمعان ، وإذا اجتمعا فليست التاء عوضاً أو لم تحذف تلك التاء ، بل أبقيت وجئت عوضاً بعد حذف الواو بعد ما كانت غير عوض قبل حذفها ، أو الأصل وعد بكسر سكون فجيء بتاء عوضاً ، وقد مر أن شرط حذف السواو من الفعل كسر عين مضارعه ، وأنه لو فتحت لم تحذف لخفة الفتح فتشتت في نحو يوعد بالبناء للغفول اللفتح ما بعدها وضم ما قبلها ، وشد حذفها في يدع ويذر مبني المفعول من وجهين : ضم الياء وفتح العين .

وحل على فعل الفاعل وسمله أن هذه الواو لم ينطق بها إلا نادراً كما بسطته في محله ، وشد يسع من وجهين : كسر ماضيه وفتح مضارعه ، قاله في التصریح ، وظاهره أن الحذف في يسع مجرد شذوذ ، وقيل : قياس ، لأن أصل مضارعه الكسر ، وأنه من باب ورث يرث بدليل وروده ممحض الواو ، ولو كان ماضيه مكسوراً ، ولكن فتح للحلقى ، فالشذوذ في كسر مضارعه تقديرًا لكون ماضيه مكسوراً قياسه فتح مضارعه ، وفي قول التصریح كسر ماضيه بحث ، لأن المدار

على كسر عين المضارع . ولعله أراد أن الأصل باب وعد يمد ،
لأباب ورث يرث ، ومن قاس يسمى على ومق ويقع بالكسر فيما فباطل
قياسه ، لأن ومق ويقع شاذان ولا يقاس على الشاذ .

ولا تتحذف من اسم غير مصدر : لأن التصحيح أولى بالأسماء
فتقول في مثل يقطن من الوعد : يوיעد ، وشذ حذفها في رقة اسم
اللفظة المضروبة ، وفي حشة للإرض التي لا أنيس بها ، وهذا اسمعن .
وكذا جهة عند بعض اسم للمكان المتوجه اليه لا مصدر ، وفي لذة
أى ترب وهو قليل صفة للمذكر ، فيجمع بالواو أو الياء والفنون
فللمؤنث ، فيجمع بالألف والباء ، ولم يحفظ حذفها في فعله صفة
إلا فيه .

وشرط حذفها من الفعلة مصدراً أن لا تكون لهيئه خوف اللبس
بغيرها ، وأما نحو : عدة وزنة فليس من الهيئة معنى ، ولو كان على
وزنها ، فمع شدة ، وشذ إتمام فعلة مصدراً لقولهم وترت
المدد والصلة جعلتها وترأ ، ووترته أنقصته حقه ، وتيرة
بكسر الواو .

ومن العرب من يثبت واو فعلة المصدر : كوعدة ووثبة وجهة ،
وقليل : وجهة اسم للمكان المتوجه اليه لا مصدر ، فلا شاهد فيه ،
وقليل : مصدر ثبتت فيه شذوذًا والمسوغ له أنه لا فعل أنه ثلاثي ،
فالمراد أنه اسم مصدر توجه واتجه ، ورجح الشلوبين أن جهة
مصدر لا اسم ، لأن الاسم لا يحذف منه إلا شذوذًا ، ولا يحمل
عليه ، وقد تتفق عين هذا المصدر المخروف الفاء لفتحها في
مضارعه : كسعة وضمة بفتح السين والضاد ، وكسرًا في لفته ، وبالكسر
قرأ بعض التابعين : (ولم يؤت سعة من المال) وقد تقم ، ولو كسرت
في المضارع : كوصله ملة بضم الصاد ، والمشهور الكسر .

وقد تضم عين فعل المضوم كوقع قحة بضم القاف .
أى قل الحباء منه ، وإنما تحذف الواو لا الياء ، وشذ كما مر
يُسَّـ بـيـاءـ الـمـفـارـعـةـ فـهـمـةـ أـىـ نـقـطـعـ رـجـاهـ وـكـسـرـ عـيـنـهـ انـكـسـرـتـ شـفـوذـ
آخـرـ ، وـكـذاـ يـسـ بـيـاءـ الـمـفـارـعـةـ فـيـاءـ مـوـحـدـةـ ضـدـ الرـطـوـيـةـ ، وـقـدـ
قـيـلـ إـنـ الـمـضـوـمـ فـيـ الـفـعـلـ لـاـ تـحـذـفـ فـاؤـهـ إـلاـ يـجـدـ فـيـ لـفـةـ عـامـرـيـةـ
وـالـكـسـورـ أـنـ كـسـرـ مـضـارـعـهـ حـذـفـتـ كـوـمـقـ يـعـقـ ، وـانـ فـتـحـ مـقـدـ حـذـفـ
كـيـسـ ، وـقـدـ لـاـ تـحـذـفـ كـيـوـجـلـ وـإـنـ فـتـحـ وـكـسـرـ جـازـ حـذـفـهاـ وـعـدـهـ
كـوـلـهـ بـالـكـسـرـ يـوـلـهـ بـالـثـبـوتـ وـالـفـتـحـ ، وـوـاهـ بـالـفـتـحـ يـلـهـ بـالـكـسـرـ ، وـالـحـذـفـ
وـهـذـهـ فـيـ وـلـهـ لـفـةـ قـلـيلـةـ .

وقد تُحذف الواو من الفعلة المصدر ولا يُوضَّع انتاء مطلقاً ، ونسبة
لسيويه وأجهازه بعض مع الإضافة لقيامها مقام انتاء ، وعليه
الغراء وعليه قوله :

* وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا *

بدون ألف بعد الدال إلا ألف الـلـلـ ، أو هو بالآلاف غير ألف الـلـلـ ،
 فهو جمع عدوة أى جهة .

وأما فعل المفتوح العين المعتل العين بالياء فإنه يلزم كسر فائـهـ
في المضارع نقلـاـ من عـيـنـهـ لـنـاسـبـةـ ماـ بـيـنـ الـيـاءـ وـالـكـرـةـ ، سـوـاءـ كانـ
لـازـمـ كـجـاءـ يـجـيـ ، وـفـاءـ يـفـيـ ، وـقـاءـ يـقـيـ ، وـخـابـ يـخـيـبـ ، وـرـابـ يـرـيبـ
أـىـ شـكـ ، وـشـابـ يـشـيـبـ ، وـطـابـ يـطـيـبـ ، وـعـابـ المـتـاعـ يـعـيـبـ أـىـ صـارـ
ذـاـ عـيـبـ ، وـغـابـ يـغـيـبـ ، وـبـاتـ يـبـيـتـ ، وـرـاثـ يـرـيـثـ ، وـعـاثـ يـعـيـثـ ، وـهـاجـ
يـمـيـعـ ، وـتـاحـ يـتـيـعـ ، وـزـاحـ عـنـهـ يـزـيـعـ ، وـسـاحـ المـاءـ وـغـيرـهـ يـسـيـعـ ،
وـصـاحـ يـصـيـعـ ، وـشـاخـ يـشـيـخـ ، وـبـادـ يـبـيـدـ ، وـحـادـ يـحـيـدـ ، وـزـادـ
يـزـيـدـ ، وـفـادـ يـفـيـدـ ، وـمـادـ يـمـيـدـ ، وـخـارـ لـهـ يـخـيـرـ ، وـسـارـ يـسـيـرـ ، وـصـارـ

يصـير ، وطار يطير ، وعار الفرس يعير ، وخاس يخيس . وجاشت
النفس تجيش ، وطاش السم يطيش ، وعاش يعيش ، وحاص عنـه
يحيـس ، وأـضـيـفـنـ .

وبـاضـ الطـائـرـ يـيـضـ ، وـحـافتـ تـحـيـضـ ، وـغـاضـ المـاءـ يـغـيـضـ .
وـفـاضـ يـفـيـضـ ، وـذـاعـ الـخـبـرـ يـذـيـعـ ، وـشـاعـ يـشـيـعـ ، وـرـاعـ الـزـرـعـ يـرـيـعـ ،
وـضـاعـ يـضـيـعـ ، وـزـاغـ عـنـهـ يـزـيـغـ ، وـحـافـ يـحـيفـ ، وـحـاقـ يـحـيقـ ،
وـضـاقـ يـضـيقـ ، وـلـاقـ يـلـيقـ ، وـسـالـ يـسـيلـ ، وـعـالـ يـعـيلـ ، وـقـالـ يـقـيلـ ،
أـىـ نـامـ فـنـفـ النـهـارـ .

وـهـالـ يـمـيلـ ، وـآـتـ المـرـأـ شـيمـ ، وـرـامـ بـعـكـانـهـ يـرـيمـ ، وـعـامـ إـلـىـ
الـلـبـنـ يـمـيمـ ، وـغـامـتـ السـمـاءـ تـغـيمـ ، وـهـامـ عـلـىـ وـجـهـ يـمـيمـ ، وـآنـ يـئـنـ ،
وـمـانـ يـيـنـ وـحـانـ يـحـينـ ، وـدـانـ لـهـ يـدـيـنـ ، وـرـانـ الـفـنـبـ عـلـىـ قـلـبـهـ
يـيـنـ ، وـغـانـ عـلـيـهـ يـغـيـنـ ، وـلـانـ يـلـيـنـ ، وـمـانـ يـمـينـ ، وـتـاهـ يـتـيـهـ .

أـوـ كـانـ مـتـدـماـ : كـجـاهـ يـجـيـهـ ، وـرـابـهـ الـأـمـرـ يـرـيهـ ، وـعـابـ زـيدـ المـاتـعـ
يـعـيـهـ ، وـلـاـتـ حـقـهـ يـلـيـتـهـ ، وـغـاثـمـ يـغـيـثـهـ ، وـزـادـهـ يـزـيـدـهـ ، وـشـادـ بـنـيـانـهـ
يـشـيـدـهـ ، وـصـادـ الطـائـرـ يـصـيـدـهـ ، وـضـارـهـ يـضـيـرـهـ ، وـمـارـ أـهـلـهـ يـعـيرـهـ ،
وـمـازـ الشـئـ يـمـيزـهـ ، وـقـاسـهـ يـقـيـسـهـ ، وـرـائـسـ سـهـمـ يـرـيشـهـ ، وـخـاطـ الثـوبـ
يـخـيـطـهـ ، وـغـاصـهـ يـغـيـفـهـ أـغـبـهـ ، وـمـاعـهـ يـبـيـعـهـ ، وـضـافـهـ يـضـيـلـهـ ،
نـزـلـ عـلـيـهـ ضـيفـ فـاضـافـهـ ، وـعـافـ الـشـرابـ يـعـيـفـهـ ، وـكـالـ الشـعـيرـ يـكـيلـهـ ،
وـهـالـ الدـقـيقـ يـبـولـهـ ، وـشـامـ الـبـرقـ يـشـيـمـهـ ، وـضـامـهـ يـضـيـمـهـ ، وـدـانـهـ
يـدـيـنـهـ ، وـزـانـهـ يـزـيـنـهـ ، وـشـانـهـ يـشـيـنـهـ .

ولـمـ يـشـذـ مـنـ هـذـاـ النـوـعـ الـذـىـ هوـ فـطـلـ الـمـتـسـوحـ ، الـبـائـقـ الـعـينـ
شـىـعـهـ عـنـ وـاحـدـ مـنـ الـعـربـ عـلـىـ مـاـ فـيـ التـسـهـيلـ ، وـتـبـعـهـ فـيـ الـكـبـيرـ
وـالـصـغـيرـ صـاحـبـ فـتـحـ الـأـقـدـالـ .

وَحْمَلَ فِي الْكَبِيرِ بَيْتَ الَّذِي هُوَ لَفْسَةٌ فِي بَيْتٍ عَلَى أَنَّهُ مَضَارِعٌ
بَاتِ الْكَسُورِ الْعَيْنَ : كَخَافٍ يَخَافُ لَا مَضَارِعٌ بَاتِ الْمَفْتوحِ الْعَيْنَ .
الَّذِي مَضَارِعٌ بَيْتٌ ، وَعَكَسَ ذَلِكَ يَنْبِيلُ مَضَارِعٌ ثَالِثٌ الْمَفْتوحُ لَا مَضَارِعٌ
ثَالِثُ الْكَسُورِ ، الَّذِي مَضَارِعٌ بَيْنَالٍ .

قلت : وفيه نظر ، فانه قد شذ شاء يشاء بفتح الماضي والمضارع ، ولا يقال ان شاء من باب فعل بالكسر ، فلذا جاء مصارعه يشاء بالفتح كخاف يخاف في الواوى ، لأن قلبه على شئى بشين فهمزة مفتوحة فالألف يرده ، وأصل أمثلة ذلك النوع فعل يقطع بفتح عين الماضي وكسر عين المضارع وسكونه مثال : بيع بيع بفتح ياء الماضي وكسر ياء المضارع المتوسطة وسكون الباء الموحدة قبلها ، وقلبت الياء في الماضي ألفا لتركتها ، وافتتاح ما قبلها ، لأن الياء كحركتين ، لأن الحركات أبعاض حروف العلة بناء على أن الحروف أصول للحركات ، وذلك كاريس حركات ، لأن ما قبلها متحرك ، وما بعدها متحرك ، وهي كحركتين وذلك ثقيل ، فأبدلواها بأخف الحروف وهو الألف ، ولكونه أخف لم يدفعوا الثقل بإسكان الياء مع أن الإسكان فقط أقل عملا ، وأيضا لم يسكنوها لئلا يتبعس الفعل بالمصدر كما مر ، ونقلت كسرة ياء المضارع إلى ما قبلها ، فسكتت بعد كسرة ، قال في الخامسة :

ولكن اختلف في سبب ذلك النقل ، فقيل سببه نقل الكسرة على الياء ، وهو المشهور ، وقيل سببه أنه لما أعلت الياء في الماضي باسكنها وقلبتها أعلاها في المضارع بالاسكان ، لشلا يكون أحدهما صحيحاً والأخر معتلاً ، وهذا هو الحق ، لأن الياء المسكن ما قبلها كالحرف الصحيح لا تنقل عليها حركة ، ألا ترى إلى نحو : ظبي ،

ورمى ظهرت عليها الحركات جمياً فيه ، وعليه ابن جنى ، ومثل فعل المفتوح اليائى العين ومضارعه فعل المكسور الواوى العين ، وفعل المفتوح الواوى العين ومضارعهما : كخاف ويختاف وقال ويقول ، فأصل خاف خوف بالكسر تحركت الواو بعد فتح قلبت ألفاً ، وكذا أصل قال قول بالفتح قلبت الواو ألفاً لتحركتها بعد فتح ، وأصل يخاف يخوف بفتح الواو ، نقلت بالفتح فنقل للساكن قبلها ، فقلبت ألفاً لسكنها بعد فتح أو نقل ليكون واسطة لإعلالها بالإسكان والقلب ألفاً ، لكون الماضي أعلم بذلك .

وانما نقلت الفتحة لأنها حركة بنية على حرف علة لا تتغير بالإعراب ، وأصل يقول يقول بالضم نقل على الواو ، فنقل للساكن قبله فسكت ، وأبقيت لوقعها بعد ضم أو نقل ، ليكون المضارع معتلاً بالإسكان كما اعتل الماضي ، ويقال : ان الضم لا ينقل لسكن ما قبل حرف العلة ، وكذا يقال في الفتح والكسر .

ويحاب : بأنهن ثقيلات لأنهن حركات بنية لا يتغيرن بالإعراب ، وكذا في فعل بالكسر اليائى العين ومضارعه : كهاب يهاب أصل هاب هيب بالكسر تحركت الياء بعد فتح ، قلبت ألفاً وأصل يهاب يهيب بسكن الهاء وفتح الياء بعدها ، نقلت فتحة الياء إلى الهاء لتنقلها عليهما ، أو ليحل بالإسكان والقلب كالماضي ، فقلبت ألفاً لسكنها بعد فتح ، وكذا فعل ينفع بضمها من المعتل العين ، كطال يطول ضد قصر ، فأصل طال طول بالضم تحركت به الواو ، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وأصل يطول يطول بضمها نقل للطاء لتنقله على الواو ، أو ليحل كالماضي بالإسكان .

قال ابن جنى : لولا إعلال الماضي لم يحل المضارع من كل أجوف ، ألا ترى أن يبيع وقول أصلهما يبيع ويقول ، وأصل يخاف ويهاب يخوّف

وبيهـب ، وأصل يطول يطـول ، وهذه الصيغ لا توجب إعلاـا ، لأن الياءـ والواو إذا سـكـنـ ما قبلـها جـريـاـ مجرـىـ الصـحـيـعـ ، ولكن لماـ كانـ أـمـلـ المـاضـىـ منـ هـذـهـ وـنـظـائـرـهاـ ، إنـماـ هوـ : بيـعـ وـقـوـلـ وـخـوـفـ وـهـبـ وـطـولـ اـعـتـلـتـ لـتـحـرـكـهاـ وـانـفـتـاحـ ماـ قـبـلـهاـ ، فـسـلـبـ ماـ نـفـيـنـ منـ الـحـرـكـاتـ هـرـيـاـ منـ جـمـعـ الـمـجـانـسـاتـ ، فـقـلـبـتـ آـلـفـاـ لـتـحـرـكـهاـ فـيـ الأـصـلـ وـانـفـتـاحـ ماـ قـبـلـهاـ الآـنـ ، أـلـعـواـ الـمـفـارـعـ اـتـبـاعـاـ لـلـمـاضـىـ ، فـنـقـلـاـ الـكـسـرـةـ وـالـفـمـةـ إـلـىـ ماـ قـبـلـهـاـ وـأـسـكـنـواـ اليـاءـ وـالـواـوـ ، فـسـلـمـتـ الـواـوـ فـيـ بـابـ يـقـولـ وـيـطـولـ ، وـقـلـبـتـ الـواـوـ وـالـيـاءـ آـلـفـينـ فـيـ بـابـ يـخـافـ وـيـهـبـ لـتـحـرـكـهاـ فـيـ الأـصـلـ ، وـهـوـ مـثـلاـ يـخـوـفـ وـيـهـبـ بـنـتـهـمـ بـعـدـ سـكـونـ وـانـفـتـاحـ ماـ قـبـلـهـاـ الآـنـ آـيـ فـيـ حـيـنـ نـقـلـ الـفـتـحـ لـآـلـفـلـهاـ ، وـلـأـنـهـمـ قدـ اـعـتـلـتـ فـيـ هـابـ وـخـافـ صـورـةـ هـذـهـ هوـ الـذـيـ عـلـيـهـ حـذـاقـ أـهـلـ التـصـرـيفـ .

وـأـمـاـ مـنـ ذـهـبـ إـلـىـ أـنـ يـقـولـ وـيـبـيـعـ وـنـحـوـهـاـ إـنـاـ اـسـتـقـلـتـ الـحـرـكـةـ فـيـهـاـ فـيـ الـواـوـ وـالـيـاءـ ، فـنـقـلـتـ إـلـىـ ماـ قـبـلـهـاـ فـسـكـنـتـاـ فـغـيرـ مـبـوـءـ بـقـوـلـهـ ، لأنـ الـواـوـ وـالـيـاءـ إـذـاـ سـكـنـ ماـ قـبـلـهـاـ جـريـاـ مجرـىـ الصـحـيـعـ ، فـلـمـ تـسـتـقـلـ الـحـرـكـةـ أـهـلـ كـلامـ اـبـنـ جـنـيـ .

وـالـجـوابـ : أـنـ حـرـكـةـ الـبـنـيـةـ تـنـيـلـةـ عنـ حـرـفـ الـمـلـةـ ، وـلـوـ فـتـحـ لـلـزـوـمـهـاـ ، وـالـأـفـعـالـ يـحـمـلـ بـعـضـهـاـ عـلـىـ بـعـضـ فـيـ الإـعـلـالـ يـدـ المـاضـىـ حـمـلاـ عـلـىـ المـاضـىـ أوـ عـلـىـ الـمـفـارـعـ ، وـالـمـفـارـعـ عـلـىـ المـاضـىـ أوـ عـلـىـ الـمـفـارـعـ ، وـفـيـ الصـحـةـ لـتـجـرـىـ عـلـىـ أـسـلـوبـ وـاحـدـ ، فـيـطـلـ اـعـتـراـضـ بـعـضـ عـلـىـ أـبـىـ الـفـتـحـ بـأـنـ إـعـلـالـ قـالـ وـأـخـوـاتـهـ اـتـحـرـكـ حـرـفـ الـمـلـةـ ، وـانـفـتـاحـ ماـ قـبـلـهـ لـأـعـرـفـهـ لـغـيـرـهـ ، وـلـأـنـهـمـ يـقـولـنـ ذـلـكـ فـيـ نـسـوـ خـافـ وـهـابـ .

وـاعـتـرـضـ هـذـهـ الـبـعـضـ عـلـيـهـ أـيـضاـ فـيـ تـوـلـهـ : سـلـبـ الـحـرـكـاتـ هـرـيـاـ

من جمع التجانس ، بأنه ان أراد تجانس الحركات وحروف الملة والتجانس التجاور فغير مصحح ، لأن حرف الملة قد يتحرك في غير موضع نحو : لن يدمى ، ولن يفزو ، وإن أراد تجانس الحركات حسب ظاهر البعد وأنه إنما الملة عندهم أن حرف الملة بسلب الحركة من حيث الجملة ما أمكن ، وقد سلب الحركة بالإعلال ، وأن هذا هو الذي سمعه من الشيوخ ، وأن اضافة التجانس الى هذا اضافة ما يصح الاستثناء عنه ، هذا ما زعمه ذلك البعض المعرض .

والجواب : أنه لابد في إعلال حرف الملة في مثل هذا من سلب حركته ليقبل الإعلال ، وإذا قلت مثلا : دعوَ ورميَ تقل اجتماع الحركات في المثل ، لكن جمجمة المترافقين مختلفت الكلمة ياسكان حرف ، ولا يكون الأول لثلا ييتنا بالساكن ، أو يجلب همز الوصل ، فإن كذا في الناتص أسكنا الثالث لأن الثاني يضبط الوزن ، ولأن الآخر أحق بالتغيير ولأن التسكين بحرف الملة أحق ، أو في الأجواف سكان الثاني لتقله ، ويضبط وزنه مشارعه ، ولا يكون إلا مضموما أو مكسورا أمسالة كتلل وخاف ، أو نقللا كحال وباء ، ولذلك ألمزواضم في الوادي ، والكسر في البيائي ، إذ ذاك قياسهما ، وليحركا بما يجاسسهما ، فلما سكن وفتح ما قبله قلب آنفا .

ولهة هذا الإعلال حركته التي أوجبت تلك كما يشير اليه قوله ابن جنني ، وهو أبو الفتح فقلبن ألفاً لتحرکها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ، ولو لا اجتماع العركات ما أعلنت بالتسكين الموجب للقلب ، هذا هو المعنى في كل ما قلب ألفاً لتحرکه وانفتاح ما قبله ، ولما سكن الحرف قلب إلى جنس الحركة قبله ، ولو لا تسکينه لتعامض عن القلب ، ولكن فتح ما قبله غير مؤثر فيه .

قال المارسي في الإيضاح : اذا سكن ما قبل الواو والياء اللتين

ما لامان صحتا ، فجرتا مجرى الصحيح : كنزو وداو ونحي وظبي ،
لأنه اذا سكت العين لم تجتمع الأمثال ، فاحتضلت الواو والياء
الحركات لنصف ما قبلهما بالسكون ، وأن مراد أبي الفتح بالأمثال
الحركات كما يشير اليه كلام الفارسي آنفا ، وكما نص المسد أن
أصل : باع وقال مثلا بيع وقول ، كرهوا توالى أربعة أمثال ، لأن الياء ،
والواو المتركين بمنزلة حركتين كما مر ، فقولهم تحرك حرف الطة وانتفع
ما قبله ، فقلب ألفا فحمل بينة أبو الفتح وكذا يصل قول الناظم
من ياء أو واو بتحريك أصل الخ .

وقوله في التسهيل : تبدل الألف بعد فتحة متصلة اتصالاً أصلياً من كل واو أو ياه تحركت في الأصل ، وهي لام أو ياء لام يحتفل أن يكون معناه فيما ظهر أن الإبدال بعد زوال الحركة ، ولا يمنع من هذا ، وإن كان بعيداً لغوات اشتراط أصالة المركبة ، لأن قوله تحركت أدعى أن الأصل حمله على الأصلية .

ثم قال : وتغل العين بعد الفتح بالإعوال المذكور ، كذا قال صاحب
تحقيق المقال ، وقد علمت مما مر أن ليس مراد أبي الفتح تجانس
الحركات وحرف العلة ، وأن قول ذلك المترض وإنما العلة عندهم
أن حرف العلة إلخ ما مر عنه باطل ، ليت شعرى أى وقت سلب
الحركة إلخ بعد صيورته أللأ فظاهر البطلان ، لأن الألأ لا يقبل
الحركة فضلا عن أن يسلبها ، وإن قال قبل ذلك فقد عاد إلى ما أنكر ،
ومن قال بمقاتله وليس من الشيوخ ، وقد قبض الله العلم بقبض أهله ،
ولا ترى واحدا إلا بعد اللذين واللذين .

ورد ذلك البعض قول أبي الفتح أن إعلال المفlarع تبع لإعلال الماضي ، وأنه مذهب الحذاق ، وأن القول بأن الإعلال للتقل غير

مجبوٰ به ، بل مذهب كثير من المتأخرین هو ما رده أبو الفتح ، وقال :
أنه غير مجبوٰ به .

قال ابن مالك :

لساكن مصح انقل التحرير من
ذى لين آت عين فعمل كلبن

وامتدلاه بيت الناظم باطل ، لأن غاية ما فيه التقلل من حرف الملة وهو محتدل للماضي والمضارع والأمر وغيرها ، ولأن يكون التقلل في المضارع للتقلل أو لاتباع الماضي في الإعلال ، وإنما أنكر أبو الفتح القول بالالتقلل ، وال الصحيح أنه للحد على الماضي ، وإنما أشار أبو الفتح بتقوله هذا هو الذي عليه حذق أهل التصريف إلى مذهب من قال : إن الإعلال في المضارع اتباع له في الماضي ، محترزأ به عن مذهب من يقول إن الماضي أغلل لإعلال المضارع ، وأن الأصل بيعي ويقول بكسر الياء وضم الواو ، فنقل ذلك مخفف بالنقل إلى ما قبلها ، فلما لزم هذا التقلل للفعلة لزم إعلال ببع وقول بالفتح يليست بالفتح لفظه لما مرّ أو بنقله لما قبله بعد سلب لفظه فتثبتنا الفتا دلالة على أنها كانتا متتحركتين والأكثر في الماضي اليائى العين المفتح نحو : باع ، وف الواوى العين المفتح كحال ، فلا يفترض بأنه يكون التقلل فيما ، بالتخفيف له لا يتم للمضارع .

ويناسبه أن المضارع أيضاً أسبق معنى ولو سبقت مادة الماضي ،
وسكتنا بدون تلب في نحو : غزوت ورميت لأنه موضع لا تحرك فيه
اللام ، وأصلها في هذا الموضع السكون ، وإنما تتطلبان اللام إذا كانتا
متصركتين في الأصل وفيه نظر لأنه لا يصر أن أصل غزاً غزوًّا بفتح
الزاي والواو .

قال سيبويه : اذا كانت الواو والياء قبلها فتحة أعلت وقلبت ألفا كما أعلت وقبلها الفس أو الكسر ، ولم يجعلوها وقبلها الفتحة على الأصل إذ لم تكن على الأصل ، وقبلها الفس أو الكسر ، فإذا أعلت قلبت ألفا فتصير الحركة من الحرف الذي بعدها كما كانت الحركة قبل الياء والواو ، حيث اعتلت مما بعدها : كرمي ويدمي ، وغزا وينزى ، والرمى والمغزى .

وأما نحو : غزوت ورميت فجاء على الأصل كما رأيت فتراه يقول بالاتباع في الإعلال ، وقال أيضاً في إعلال باب ودار ونحوهما : يعقل في الفعل لأن ذلك البناء ، وذلك المثال ، فوافقت الفعل كما توافق الفعل في باب يغزو ويدمى ، وربما جاء على الأصل كما يجيء نمل من المساعد على الأصل إذا كان اسماً ، وذلك قولهم : التودة والحوكة والخونة والجورة ، وأما الأكثر فالإسكان والاعتلال ، فانظر إلى قوله : متحركة في الأصل ، وقوله : وأما الأكثر فالإسكان والاعتلال صريح في أن القلب إنما هو بعد الإسكان ، والله أعلم قاله صاحب تحقيق المقال .

وأنا فعل المفتح المعتل اللام بالألف المنقلبة عن الياء ، فإن مضارعه مكسورة عينه لمناسبة الياء ، سواء كان متقدّماً كأناته يأتيه ، ومرى السهم يمرره ، وبيني البيت بينيه ، وثنى الصبل يثنى ، وجراه على عمله يجزيه ، وجنى الذنب يجنبه ، وحوى الشيء يحويه ، وخصي التيس يخصيه ، وخفي الشيء يخفيه أظهره وما أخفاه ، فمعناه ستة وقيل : وأظهره أيضاً ، وقد بسطت هذا في غير هذا الشرح ، وبالوجهين فستر : (أكاد أخفيفها) .

ودراء يدبريه علمه ، ورمي الميت يرمي ، ورقاه يرقى ، ورماه يرميه ، ورواه يرويه ورقاه الماء يرقى رفعه ، وزواه يزوّه ،

وسباء يسببه ، وسدى الثوب يسديه ، وسفت الريع التراب تسفيه ،
وسقاء يسقيه ، وشراه يشره ، وشقاء يشفيه ، وسوى اللحم يشويه .
وصلاه يصليه وطلى البعير يطليه ، وطوى الصحيفه يطويها ،
وعصى يعصى ، وفداء يفديه ، وفراء يفرره ، وفل رأسه يفله ،
ووخاه يخه ، ووداه يدبه ، ووسى رأسه يسيه ووشى الثوب يشيه ،
ووصا يصي ، ووعاه يعيه ، ووقاه يقىه ، ووكى القرية يكيمها ،
ونماء ينميه رفعه .

وقرى الضيف يقرىه ، وقضاءه يقضيه ، وقلى الصلب يقليله ،
وكفاه يكتبه ، وكواه يكتوه ، ولواه يلوه ، ونواه ينسويه ، وهجى
الحرف يهجيها ، ودهاء يهدىه ، أو لازما كهدى يهدى بمعنى اهتدى ،
ومنه قوله تعالى : (أَفَمَنْ يَمْشِي مَكْبُثًا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدِي) أى أشدّ هدى
أى اهتداء ، وكأتنى اليه يأتى ، وأؤوى ياوى ، وأنى يأنى أى حان ،
 وأنى الماء يأنى انتهى حره ، وبكى يبكى ، وثنى بالمكان يشوى ،
وجرى يجرى ، وجزى عنه يجزى ، وخوى يخوى ، ورثى للميت يرثى
رق له ، وزرى عليه يزرى ، وزنى يزنى ، وسرى يسرى ، وعوى الذئب
يعوى ، وغشت نفسه تغضى ، وغلت القدر تغلى ، ومشى يمشى ،
ومضى يمضى ، ومنى يمنى ، وهذى السكران يهذى ، وهى المطر
يمهى ، وهوى يهوى ، ووحى يحيى ، وونى يننى ، ووهى يهى ، ووشى
يشى نم ، ووفى يفى .

وأصل الألف في ذلك كله ونحوه ياء مفتوحة سلبت فتحتها ،
فقلبت ألفا اتحرکها في الأصل ، وانفتاح ما قبلها ، وتنفتح الياء
لوجب فتح ، وكذلك الواو مثلها ، خدعا أصله دعوا تحرکت وانفتح
ما قبلها فقلبت ألفا ، ويقال : الزيدان رميا دعوا بايثاتها مفتوحتين لالألف
الاثنين ، فتقلب الألف في المضارع ياء في اليائى ، كما رأيت وواوا في
الواوى كدعا يدعوا ، ودننا يدندنو .

ويلزم اليائى الكسر مناسبة للياء كما مرّ ، والواوى الفيم مناسبة للواو ، ولم يجيزوا في اليائى الفيم لثلا يلتبس بالواوى ، وفى الواوى الكسر لثلا يلتبس باليائى .

واما ينemo وينمی ، ويضni ويضنو ، ويائni ويائno ، ويطممو ويطمن ، وتقذری الريح وتذرو ، وترشی وترشو ، وتمئن وتتمو ، فمن تمدد النفات فيحنون مثلاً مسارع حنوت ، ويحنن مسارع حنيت وهكذا ، كما أن المعتل العين بالياء أو بالالف كذلك .

واما نحو يفوح ويفتح ، ويمور ويمير ، ويطوح ويطبع ، فاليائى مسارع للفمة اليائى ، والواوى للواوى .

وقول أبي عبيد في كتاب الغريب : لحيته ألموه حطا لأن مسارع لحيت ألمى وأما الحو فهو مسارع لحوت ، ولا يقال إنه استعمل تداخل اللتين ، لأنه صفت هذا الكتاب في هذا النوع ومقصوده التمثيل لما هو فيه ، وظاهر إطلاق النظم لزوم كسر عين مسارع فطر المفتوح المعتل اللام بالالف المقلبة عن الياء مطلقاً ، وقيده في التسبيب بأن لا تكون عينه حرف حلق تباعاً لابن سيدة فإن كانت حرف حلق وجوب الفتح عند ابن سيدة لكان حرف الحلق نحو رأى يرى ، وسعى يسمى ، ونائى ينشى ، ونوى ينوى ، وما جاء منه بالكسر نشاذ : كفى يبىنى ، ونوى ينوى .

وقال أبو يحيى : الفتح في ذلك محفوظ : كرعى يرعى ، ونوى ينوى ، ولحى يلحى في لفة ، والأصل الكسر وعليه فسيفى وينوى غير شادفين ، ويحتمل أن يشير في النظم إلى ذلك التقييد الذي ذكره هو في التسبيب ، وابن سيدة بتمثيله بمعثال خال من حرف الحلق عيناً ، وهو أنتى ، ولإشارة إلى ذلك أنتى بالمثال ، وعدل عن أن يقول : أو

معلم اللام بالياء أو نحو ذلك ، مع قوله في الواو الفاء واليائى العين :
ذا الواو فاء أو الياء عيناً فبدل الأسلوب لتلك الإشارة ٠

ثم رأيت صاحب تحقيق المقال قال قوله أو كأنه يعني المعلم اللام
بالياء ، وذلك إذا خلا من حرف الحلق ، ولذلك قيده بالمثال ، وعام من
قوله ذا الواو فاء أن المعلم اللام بالياء الواو الفاء يكسر بلا شذوذ ،
ولو كانت عينه حرف حلق كوفي يحيى ، ووحي يحيى ، ووعى يعنى ،
ووهي يعني ، ونسبة في التسهيل كسر مسارع فعل المفتوح اليائى
اللام لغير طبىء ، وأما طبىء فروى عنهم إيدال الكسرة فيه فتحة ، والياء
الفاء نحو : قلًا يقله الأصل يقله ، فقلبوا الياء الفاء بعد قلب
الكسرة قبلها فتحة ، وأتى يأتي بفتح التاء بعدها الف في المسارع
كالماضى في الأصل ، يأتي بكسر انتاء بعدها ياء ، فقلبوا الكسرة فتحة
والياء الفاء ٠

وهكذا في مثل ذلك قاله الناظم في شرح التسهيل بمعناه ، كما
كانت لغتهم قلب ياء فعل المكسور العين بعد قلب الكسر فتحاً يقولون :
بقى ورضى بفتح القاف والضاد بعدهما ألف تخفينا ، والأمل بقى
ورضى بكسر القاف والضاد بعدهما ياء ، وهكذا في باب بقى ورضى
مطلقاً ٠

ونازع الناظم بعض شراح التسهيل فيما ذكره بأنه إن كانأخذ
لغة طبىء من قلى يقل وي نحوه مما نصوا على أن العرب شذت فيه ،
فليس بجيد نسبة هذا القانون الكلى لطبيء ، لأن ما ورد مورد
الشذوذ لا يجعل قانوناً كلياً ، لأن طبئاً لم يرو عنهم في مسارع رمى ،
ومسارع فشى يرمى ويفشى بالألف والفتح ، وإن كان نقل ذلك عن
أئمة اللغة أن لغة طبىء ذلك فكان ينبغي أن يتبه على ناقل ذلك
من الأئمة المقدمين ، وخصوصاً إذا كان غيره من أئمة عصره ، لم
ينقل ذلك ، ولا نعلم غيره من الصرفين نقل أن ذلك لغة طبىء ٠

قلت : والحق عندي أنه حفظ أن ذلك لغة طبيعية ، ولم يأخذه من مجرد ورود قلي يقل ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، فلا يضر عدم نقل أهل عصره ذلك ولا عدم حفظهم له ، والتبيه على ناقل ذلك من الأئمة أمر استحساني لا واجب ، وقد نص ذلك الشارح على ورود قلي يقل ، وورود نحوه فبطل ادعاء فتح الألفان أنه لم ينقل غير الناظم عن طبيعية إلا قلي يقل .

ومن نص على اطراد ذلك في لغة طبيعية صلبة مراح الأرواح وشارحة ، قال صاحب المراح : وأما بقى يبقى ، وفنى يفنى ، وقللي يقللي ، فلغات طبيعية قال شارحة : فإن قبيلة طبيعية يتبعون الكسرة التي قبل الياء فتحة ، ثم يتبعون الياء ألفاً طلباً للخفة ، لأن الفتحة والألف أخص من الكسرة والياء كذا قيل .

والحق عندي أن كلام المراح غير دال على اطراد ذلك في لغتهم في كل مادة .

وقال السعد : قلي يقللي بفتحهما لغة عامر ، ولم يشذ من يائى اللام المفتوح العين الخالى من حرف حلق إلا إلى يائى بفتح الباء في الماضي والمضارع بمدتها ألف ، وسره أنه بمعنى منع ومنع حلقي اللام ، ففتح عينه كما يفتح عين مضارع حلقي اللام كيمعن ، أو بمعنى امتنع ، ففتح لكونه بمعنى ما حرف حلق لامه ، ولو كان امتنع لا يؤثر فيه حرف الحلق لكونه خمسيا .

واعتراض ذلك بأن أبي لازم ، ومنع متمد فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر .

ويجب بأنه قد تعمد وبأن الاختلاف بالمعنى واللزوم مع الاتفاق في أصل المعنى لا يمنع كونه بمعناه في الجملة ، بحيث يلحق

به في حكم وهو هنا الفتح ، وقيل : لأن أبى في اللغة بمعنى امتنع ، وامتنع فرع منع ، وقد وجد حرف الحلق في منع وفتح مضارعه ، فحمل عليه أبى يأبى ، وإن لم يوجد حرف الحلق فيه حملا للنظر على النظير ، لأنهم يجيزون حمل النقيض على النقيض ، فحمل النظير على النظير أولى .

وإن قلت : الألف من حروف الحلق فالفتح في يأبى لكون لام
حرف حلق لا شفوذ .

قلت : الصحيح أن الألف ليست من حروف الحلق ولشن سلمنا أنها حرف حلق لم نسلم أنها لام الكلمة حتى يقال الفتح لأجلها ، بل لام الكلمة هي الياء المقلبة عنها الألف ، والياء ليست حرف حلق ، ولو سلمنا أنها حرف حلق وأنها لام الكلمة لم نسلم أن الفتح لأجلها للزوم الدور ، لأن وجود الألف في يأبى ليس بأصل حتى يكون علة للفتح ، بل هو عارض موقوف على فتح العين قبلها ، لأنها ياء قبلت الدأ لتحررها وافتتاح ما قبلها ، فلو كان الفتح لأجل الألف لزم توقف الفتح على الألف ، والألف على الفتح ، وهذا دور ، والدور محال ، لأن المتوقف عليه متقدم على المتوقف ، وقد فرضنا توقف كل من الفتح والألف على الآخر ، فيؤدي إلى تقدم الشيء على نفسه ، فالفتح فيه أمسالة للأجل الألف .

وقد يجاب بأنه دور معنى لأن توقف وجود كل إنما هو على وجود الآخر معه لا قبله وهو جائز ، لأنه لا يؤدي إلى ما ذكر ، ويشير إلى هذا قول الجاربوري في شرح ابن الحاجب ، كأنهم لما علموا أن الياء تقلب ألفاً على تقدير فتح العين ، وسوغوا فتحها إذ يكون (ح) مع حرف الحلق ، أو حملوه على منع لأنه معناه .

ويجاب أيضاً بأن الشرط وجود حرف الحلق في الماضي ، وهو

غير متوقف على الفتح ، فإذا سلمنا أن الألف حرف حلق ، فالفتح
لأجنها ، لكن في كون الألف المتنقلة عيناً أو لاماً ، ما لا يخفى إنما
عما منقلبتان عن المعين أو اللام .

هذا وقد نقل ابن سيدة في المحكم أن قوماً قالوا في الماضي :
أبى بكسر الباء بعدها ياء مفتوحة ، يأبى بفتحها بعدها ألف مضارع
له جاز على القياس ، وأما من يقول أبى بالفتح والألف فمستثنى عن
مضارعه الذى قياسه يأبى بالكسر والباء ، بيابى بالفتح والألف الذى
هو مضارع أبى بالكسر والباء ، على أنه قد حكى في القاموس يأبى
بالكسر والباء في المضارع ، وهو قياس أبى بالفتح ، فإذا قيل أبى
يأبى بفتحهما أو بكسرهما فمن تداخل اللتين ، وإذا علمت هذا ظهر
لك بطحان قول من قال بشفوذ يأبى بالفتح كصاحب فتح الأفعال
تبعداً فيه .

قال في بنية الآمل قال بعضهم : إنما فتح يأبى لأن فاء همزة ،
وهي من حروف الطق ، وهذا غلط لأن حروف العلق إنما تؤثر إذا
كانت متحركة عيناً أو لاماً ، والمهمزة في يأبى سلكرة ، وهي فاء معن
غير مؤثرة أبداً .

وأما فعل المفتوح المفاعد اللام فيكسر مضارعه فرقاً بينه وبين المفتوح المفاعد المتعدى ، فإنه يضم ، ولم يعكس الأمر بأن
يضم اللازم ويكسر المتعدى ، لأن المتعدى تتصل به هاء الفس米尔
المفعومة ، والكاف المفعومة كثيراً ، فلو كسرت عينه لزم الانتقال
من كسرة إلى ضمة : ضمة المضارع وضمة الماء ، وهو تناقض
غاية ، ولذا لم يشذ منه إلا حبه يحبه بالكسر فقط ، وهره يهره ،
وعله يصله ، وشدّه يشدّه ، وبته بيته ، ونم ينم ، وأمسال تائى
وذلك مشروك فيه بالقسم مع الكسر ، بخلاف اللازم ، فإنه لا تتصل

به هاء الضمير المذكورة ، ولا تلك الكاف المضومة ، فكسر لأنها يلزم الانتقال من كسرة إلى ضمة واحدة .

وهو ولو كان ثقلياً لكن الانتقال منها إلى ضمته أثقل ، بل قيل الانتقال هنا من كسرة لضمة غير ثقيل لانفرادها ، مع أنها لا تلزم لأنها إعراب ، ولا يلتبس اللازم بالمتعد ، ولذلك سهل ضمه على المستتم ، فكثر المضوم منه منفرداً ومشروكاً بالكسر بحيث تبلغ أمثلته فيما يأتي أكثر من اثنين وسبعين ، ولا يقال : قد تصل باللازم هاء المصدر نحو : هذا الدب بده زيد ، أى دب زيد هذا الدب ، وهاء غيره بالحذف والإيمال ، نحو : زيد هذه عمرو أى هف اليه ، لأن ذلك قليل ، ولو قيل بقياس تمد اللازم إلى هاء المصدر ، ولو قلل ببعض بقياس الحذف والإيمال ، ولو مع كون المذوف حرفًا خالصًا كما رأيت ، ولأن هذا الآخر الذي هو الحذف والإيمال في نية الانفصال بالمحذوف ، لكن قد وجد الاتصال في النطق والقتل منظور فيه إلى اللفظ ، وانظر ما يأتي في المتعد ، وسواء في كسر اللازم المضاعف كونه واوى الفاء أو غير واويعها ، وكذا المتعد المضاعف يضم ، ولو كان واوى الفاء ، ولا يؤثر فيها حرفة الحلق .

قال صاحب تحقيق المقال : إنما لم يؤثر الطقى في الواوى النساء ، والمعلم العين ، والمضاعف اللازم والمتعد ، لأن المفعون من الطقى للتخفيف ، والمعلم والمفعون قد خفا بسكونهما ، فلا حاجة بهما إلى تخفيف .

قال سيبويه في عدم تأثير الحلقى في المضاعف نحو : دع يدع ، وشح يشح ، وسح يسح ، لأن هذه العروض التي هي عينات أكثر ما تكون سواكن ، ولا تحرك إلا في موضع الجزم من لغة أهل الحجاز ، أو في موضع تكون لام نعلت فيه تسكن لغير الجزم نحو :

رددن ويرددن وهذا أيضاً تدغمه بكر بن وايل ، فيلتقى ساكتان . فلما كان السكون فيه أكثر جعلت بمنزلة ما لا يكون فيه إلا ساكتاً ، وأجريت على التي يلزمها السكون ، وزعم يونس أنهم يقولون : كع يكع ويكم ، أجود يعني بالفتح تخفيتاً لما كانت قد تحرك في بعض الواضع جعلت بمنزلة يدع ونحوها في هذه الللة بتقى الدال وتخفيف العين ، وخالفت باب جئت يعني فإنه يسكن تقول يجئن كما خالفته في أنها اتحركت .

وقد قيل : إن أكم باتفاق جاء على لفة من قال كمت بالكسر لا للعلقى .

وقال الجوهرى : وقد قيل : كع يكم كموعاً ، وهكى يونس : يكم بالقسم ، وقال سيبويه : يكم بالكسر أجود ، وهو كع وكاع فانظره يعني ما قاله يونس ، مع ما قاله سيبويه ، وهو الذى عليه الناس اهـ كلام صاحب تحقيق المقال .

ومثال اللازم المضاعف : حن " يحن " اشتاق مثلاً ، وحن يحن خرج صوته من أنفه في بكاء أو ضحك ، وتب يتب ، ودب يدب ، وغب يغب ، ورث يرث ، وضح يضحك ، وعج يعج ، وصح يصح ، وكدى يكدى ، وندى يندى ، وصر يصر ، وفر يفر ، وكل عنك يكن ، وهزت الريح تهز سمع لها دوى وبضم الماء يبيض ، وأطأ القت بيظ ، وغط النائم يغط ، وحف شعره يحف اغبر وبعد عمدته بالدهن .

وحف الشيء يحف ، ودف يدف ، وزف يزف ، وهف يهد ، وشف الدرهم يشف ، وطف يطف ، وعف يعف ، وقف شعره يقف ، وحق الأمر يحق ، ودق يدق ، ورق يرق ، ونقت الضفدع تنق ، ورك يرك ، وحل يحل ضد حرم أو بلغ محله المدى .

وحل الدين بلغ أجله يحل ، وذل يذل مُد عز وزل ينزل ،
وصل الحرف يصل ، وصل يصل غاب أو مُد اهتدى ، وقل
يقل ، وكل الميت يكل ولا ولد له ولا والد ، وكل من الشيء عين ، وكل
السيف لم يقطع ، وتم الأمر يتم ، وجنم الماء يجم ، وخم اللحم
يجم ، ورم العظم يرم ، وطم الأمر يطم ، وأن يثن ، ورن يرن ، وطن
يطن صوت أو بمند عن بلده .

قال صاحب تحقيق المقال : وما ياترم كسر عين مصارعه اليائى
الفاء ونحو : يعن قومه يئنهم سار ميموناً عليهم ، وهو كالصحيح
لا تختلف منه الياء في المصارع ، لأنها أخف من الواو ، وقيل :
لأنها تفوت بمثلها ، فلذا قال بنو أسد : يجل بالابدال والكسر ، وهم
لا يقولون يعلم بالكسر للياء ، وقد حذفت شذوذًا في مصارع
يئس ، قالوا : يئس وفي مصارع ييس ، قالوا : ييس وشذ فيه أيضًا
ييس بالفتح جاء مصارعه بالكسر على الأصل ، وبالفتح شذوذًا .

وجاء أيضًا يئس بفتح المهمزة ، وحذف ياء الماضى ، ويائس
بقلب الياء ألفاً مع فتح المهمزة وكسرها ، نص عليه السعد ، وقد
رأيت أنت صاحب التحقيق قال : إنه جاء حذف ياء ييس بمثابة
موجهة في المصارع ، وقال بمجيئه أيضًا على باشا تبعاً لأبي حيان
في شرحهما على التسجيل ، نبطل ادعاء صاحب بقعة الآمال ، والناظم
في التسجيل : أنه لم يجيء حذف الياء إلا في يئس بمثابة فهمزة .

وهكذا ادعى شارح المفصل كفريه قال : على الحذف استثنال
اليائين مع المهمزة ، وهذا في نفسه صحيح ، كما على السعد الحذف
والقلب ألفاً بالتخفيف ، والمرادون هو قوله : ومن ثم أي للاستثنال
المذكور لم تختلف في غير يئس بمثابة فهمزة ، لأنها قد حذفت كما
علمت في ييس بمثابة موجهة .

وقال الغزى : ين الذين حذفوا ياه يش بعثناه همزة لم يحذفوا
إلا مع الكسرة ، وسيبه زيادة التقليل مع الكسرة ، وقللت مع الفتح ،
وجاء أيضاً يابس بباء مفتوحة من غير همزة على اعتبار القلب المكاني ،
ثم تسميل الهمزة وهو رواية البزى ، وعن ابن كثير من طريق أبي ربيعة
في هذا الفعل وبابه من نحو : استأيسوا ولا تأييسوا وغيرهما ،
وحكم اليائى الفاء في فتح عينه في المضارع للطلى ، حكم الصحيح ،
وريمما جاء مع الطلى مكسورة وهو أعنى ما ثاؤه ياه قليل جداً ،
وقد قيل : ين فعل بضم العين لم يجيء منه ، ويرده وورد يسر أى
سهل وأمن ، ويسر احتقر ، ويتم الصيغ مات أبوه .

الإهراب : الواو للصلف على التزم أو على اللتفع ، وضفت المطف
بها على أفراد وأضفت منه المطف على أهو أو لل الاستئثار ، وأدم
مطف مبني على السكون أصله أدوم بسكون الدال وكسر الواو ، نقلت
كسرة الواو للدال ، وحذفت لالتقاء الساكنين .

لساكن مصح انتقل التحرير من ذى لين آت عين فعمل كأبن

والفاعل مستتر وجوباً وكسرأ مفعول به ، ولعین يتطرق بأدم أو
بمحذف منه لكسراً ، أو يتعلق بكسرأ ، ف تكون لام التقوية ،
وفي تتعلق لام التقوية بفتح ذكره في النحو ، وذلك أن كسرأ مصدر
وعين معمولة أى وأدم كسرك عن مضارع أضيق لفاعله وهو الكاف ،
ونصب معمولة وحذف فاعله ، أو استتر على خلاف فيه ، وتنصب
معموله على ما كان عليه ، دون لعدم الإضافة .

وفي إعمال المصدر المنون خلاف ، والمصدر ضعيف في العمل ،
فرع عن الفعل في العمل متقوى بتلك اللام ، وسميت لام التقوية ،
والكلام على زيايتها وعدم زيايتها بسطته في النحو .

ويضعف عدم تتوين كسر وإضافته لعين واللام بينهما زائدة ، ومضارع مضارع إليه ، ويلي فعل مضارع مرفوع بضمقة مقدرة على الياء ، والفاعل مستتر جوازاً على طريق الناظم وهي الحق ، والجملة نعت المضارع ، والرابط ببعضها وهو المستتر ، وكونتها نعتاً لمضارع هو ما عليه الشراح صاحب تحقيق المقال ، وأبو يحيى صاحب فتح الأئمـال وغيرهم .

والحق عندي التفصيل بين أبقينا لفظ مضارع على وصفيته ، فالجملة حال من الضمير المستتر فيه ، أو من الموصوف المذوف ، أى فعل مضارع لوصفه بنكرة ، فلا يضرّ مجىء الحال منه وهو نكرة أو صفة ثانية للموصوف المذوف لا حال من مضارع ، لأن الصفة لا تتعتّ على التحقيق ، ولو أجاز سيمويه نعتها ، والكلام على ذلك أطلق في حاشية التعريرين .

وإن أخرجنا لفظ مضارع عن وصفيته ، وغلبنا عليه الأسمية ، فالجملة نعته ، ولا ضمير فيه لتقلب الأسمية عليه ، وهكذا في مثل ذلك ، وإذا رأيت بعض المحققين جعل شيئاً نعتاً لصفة فاحمل كلامه على أنه نعت لها باعتبار نيابتها عن الموصوف لا بالاستقلال .

وفعلاً مفهول به ، وعلامة نصبه لفتح آخره ، وأنسب لتأثر الآلف أو فتح مذوف ، والموجود هو فتح للإشباع لا للإعراب خلاف في أمثال ذلك مطلقاً ، والتحقيق الأول والكلام على ذلك بسطته في غير هذا وهذا بالآلف خطأ فيما رأيت من النسخ نعت لفعلاً ، وعلامة النصب فيه الآلف المذوفة لانتقاء الساكين ، والموجودة خطأ فقط ، دليل عليها ، إن جعلنا إضافة ذو بمعنى صاحب مفهمة ، وإن جعلت لظيفية قد أحلل من فعلاً ، وإنما جاز مجىء النعت والحال من فعلاً لأنه اسم ، وهو علم جنس على الفعل الماضي المفتوح العين ، وإنما جاز النعت

بنو ، وكونها حالاً بمعنى صاحب ، لأنها في تأويل الومض حتى قيل
باستثار الضمير فيها ، لأنها في مبني مصاحب .

وذكر أبو يحيى أنه رأى ذو هو بالواو فيما رأى من النسخ ، وأنه
خبر لمبدأ محفوظ أي هو ذو الواو وأن الجملة لا محل لها من
الإعراب ، لأنها مستأنفة استثناءً بيانياً ، لأنها في تقدير سؤال كان
كائلاً قال له أى فعل هو فقال : ذو الواو إلخ .

قلت : وعلامة الرفع فيه واو محفوظة لاتفاق السلكتين ، وال موجودة
في الخط دليل عليها .

قال : ويحصل أن يكون ذو صفة لل فعل ، ثم قطع إلى الرفع على
اضمار المبتدأ ، وفيه نظر .

قلت : وجه النظر أن فعل بالفتح لا يطم أنه ذو الواو وفاء
أو الياء عيناً ، أو أنه كائن إلا بذكر ذلك ، فالمفتوح غير معلوم بدون
ذكر الفتح ، فلا يجوز قطع ثمنه على المشهور المصول عليه عندهم ،
والواو مضار إليه وفاء تمييز ذات الواو ، وكذا عيناً تمييز ذات
الياء ، ونماصبهما ما ميزاه ، وهو الواو والياء أو غيره على الخلاف
في ناصب تمييز الذات ، أو هما تميزان نسبة الواوية واليائية إلى
فعل والناسوب ما في الكلام من معنى النسبة سواء قدرنا المبتدأ لفو ،
أم لم نقدره بآن نصبهما على الخلاف في ناصب تمييز الجملة التي ليس
فيها ما يحمل عمل الفعل والاطالة في ذلك من فن التحشو ، ولا يجعل
عيناً حالاً من الياء ، وفاء حالاً من الواو ، لأن الواو والياء مضار
اليهما ، أما الواو فمضار إليه بلا واسطة ، وأما الياء فمضار إليه
بواسطة عطنه على المضاف إليه ، أي أو ذا الياء ، والمضاف لا يجعل
عمل الفعل ، ولا هو جزء من المضاف إليه ، ولا مثل جزئه فلا يأتي
الحال من المضاف إليه ، هذا ما عليه الناظم والجمهور .

واو قبل الياء حرف عطف مبني على سكون مقدر منع من ظهوره
كثرة لاتفاق الساكنين ، والياء مطوف على الواو متصور للضرورة ،
وعيناً تميز كما مر ، وأجزاء صاحب تحقيق المقال كون ناء وعينا
طرفين ، أى في ناء وعين ، وفيه أنها ليسا من الظروف المحفوظة من كلام
العرب ، ولا من المتسقة ، فكيف يحملهما ظفا إلا إن أراد أنها ظفان
معنى لا اصطلاحا ، وأنهما منصوبان على تنزع في الدالة على الظرفية ،
ويرد عليه على كل حال أنه لا ناصبيها ، ولا متعلق هنا إلا أن
نضبها وطلقها بذو اتاويلها بمصاحب أو بمحذف حال من الواو
واليء ، لأنه أجزاء مجىء الحال من المضاف إليه بدون اشتراط
ما تقدم .

ويرد عليه على كل حال أن الناء هي نفس الواو ،
والعين نفس الياء لا شبهان مقاييران للواو واليء ، وقعت
فيها الواو واليء ، فإن الواو هي ناء الكلمة ، الياء عن الكلمة ،
فكيف يكونا ناء وعيناً طرفين إلا إن أراد أنها ظفان مجازيان على
حد ما قيل في الظرفية في قوله تعالى : (ولهم في رسول الله أسوة
حسنة) لأن رسول الله هو نفس الأسوة ، أو أراد الظرفية الاعتبادية ،
أى ذا الواو في موضع ناء الكلمة ، واليء في موضع عن الكلمة ،
أى في الموضع الذي تجعل فيه ناء الكلمة أو عينها ، وأجزاء أيضا
كون ناء حالاً من الواو ، وعيناً حالاً من الياء ، وفيه مجىء الحال
من المضاف إليه بدون اشتراط ما مر ، وهو قول ضعيف إلا أن قال :
المضاف صالح للدلل بناء على قوله بعض بعض بعمل ذو معنى صاحب
عمل الفعل من رفع الفاعل ، وباستثار الضمير والتعليق به ، أو في
أتاويل ما يصح لذلك وبسط ذلك كله محله النحو .

واو حرف عطف ، وكائن تعلق بمحذف نعم ثان لقول قاله صاحب

فتح الأحتلال ، قلت : هو باطل لأن النصوت لا تعطف بأو ، والحق أن المعنوف ممحض مع نعنه ، وبقى متتحقق نعنه والمعطف على نفس فعل المفتوح ، أي أو فعل الحاصل كائني ، ففعل بالفتح معنوف على فعلاً المنعوت بهذا الواو .

والحاصل مثلاً نعنه وخذلنا مما ، وبقى الجبار وال مجرور ، وتكلف ذلك للضرورة ، ولعنة هائدة التمثيل المذكورة فيما مر ، أو الكلف اسم بمعنى مثل مبنية لشبيهها بالحرف في الوضع على حرف واحد ، أو في المعنى معنى الكاف الحرفي الشبيهية مقطولة على فعلاً ، واتنة على فعل بالفتح أيضاً مضافاً لائني ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الآلف ، أي يلي فعلاً الذي هو ذو الواو هاء أو ذو الياء عيناً أو فعل المشبه لائني .

وقد تقال غير واحد بقياس مجع الكاف اسم ، ويجوز على قول أبي يحيى بأن ذو خبر لممحض كون كائني متعلقاً بممحض خبر لممحض ، والجملة مقطولة على تلك الجملة ، أي هو ذو الواو وشاء أو الياء عيناً ، أو هو كائن ، أو معنوفة على ذو الخبر به عن الممحض عطف خبر جملة على خبر مفرد ، ويجوز العطفان عندي ، لكن على جعل جملة هو ذو الواو حالاً من فعلاً لا مقطوعة مستأنفة ، لأن الناظم لا يجيز قطع النسخ بدون علم المنعوت بدونه ، ويجوز عندى أيضاً عطف الكاف اسم مضافاً لائني على ذو ، وعطف متعلقها ، وهي حرف على ذو ، أي هو ذو الواو أو كائن كائني .

وكذا جار ومجرور خبر مقدم ، والمفاعن مبتدأ مؤخر ، كذا قال صاحب فتح الأحتلال .

فإن : هو باطل لأن الخبر على الصحيح هو الاستقرار الممحض لا نفس الجبار وال مجرور ، ولا هما ومتطلقهما ، وذلك الاستقرار يحصل

أن يقدر مؤخراً عن المفاعف ، فيكون خبراً مؤخراً والمفاعف مبتدأ مقدماً ، أي كذا المفاعف كائن ، أي المفاعف كائن كذا ، ويحصل أن يقدر مقدماً فيكون خبراً مقدماً على المبتدأ ، أي كائن كذا المفاعف ، أي المفاعف كائن كذا ، فتعين أحدهما باطل إلا إن لم يرد التعيين ، واختار تقديره مقدماً بل إن قدر الاستقرار فعلاً وجب تقديره مؤخراً لوجوب تأخير الخبر الفطى على المبتدأ عند التباس الكلام بالنفع والفاعل لو قدم ، بل أراد أن الجار والمحروم نائب الخبر وهو مقدم عن المبتدأ ، فسمى نائب الخبر خبره وهو مقدم ، وما تقدم من تطبيق كاف التشبيه قول ، والقول الآخر أنها لا تعلق كما بسطته في النحو .

وأما الكاف التي لغير التشبيه فانها متعلقة ، وذا اسم اشارة بين لوضعه على حرفين ، أو لتفضنه معنى حقه أن يؤدى بالحرف وهو الانسارة ، وفيه مباحث ذكرتها في النحو ، ولازما حال من المفاعف قاله صاحب فتح الأفوال ، وفيه أن مجىء الحال من المبتدأ ضعيف ، كما تقدّر في مطه ، ولو أجهزه بعض كسيبوه فالحق أنه حال من المضر المستتر في المفاعف ، أو من ضمير الاستقرار ، وكحسن طلا جار ومحروم علامة البر كسرة مقدرة على الآلف ، وأصل حن طلا فعل وفاعل ، ثم جعل اسمًا واحداً حكاية ، ويتعلق بمخدوف خبر لمحذف أو بمخدوف حال من ضمير الاستقرار المذكور ، والمعنى كبعض حن طلا ، وهو حن أو كتعل حن طلا ، وهو حن فحذف المضاف أو عبر بالكل ، وأراد البعض ، وذلك أن المفاعف اللازم هو لفظ حن فقط لا مجموع حن طلا ، وهذا في مثل ذلك مما يأتي ولو لم أتبه عليه .

نبهات :

الأول : أن عيناً في البيت لابد من فتح تنوينه نقاًلاً من همزة أو ، أو من كسره لالتقاء السلاكين جملًا لمهمزة ، أو كهمزة الوصل للضرورة ، وذلك لأن التنوين حرف ثان في الوتد المجموع ، فلا بد من تحريره وثالثه ساكن ، ويختلط أحياناً إلى ذلك بعدم تنوين عيناً للضرورة ، فيكون ثالثي الوتد همزة أو متحركة ، وأما أن يكون عيناً وتفتح همزة أو فباطل من حيث الوزن العروضي ، ولو مع فاصطلاح النحو .

الثاني : الاشارة بهذا إلى فعل الذي هو كاتب ، أو إلى مطلق فعل بالفتح المخصوص بالأعتبار في أن يكون واوى الفاء ، أو يائى العين ، أو كاتب فيكون فيه شبه الاستخدام .

الثالث : ذكر صاحب التحقيق أن راء الذي بوزن باع الذي هو مقلوب رأى بوزن أتى ، لم يسمع له مضارع .

قلت : ذكر الدماميني عن ابن السibil الأندلسى البطليوسى أن مضارعه يراء كخاف ، وأنه خرج عليه قوله :

* كان لم تر قبلى أنسيرا يعانيا *

الأصل تراء بهمزة بعد ألف سكت للجازم ، فمحذف المساكن قبلها ، وهو الآلف ، فقلبت ألفاً لسكنها بعد فتحة .

وقال الدماميني : مضارعه يرؤى كباع بييع وفاء يضىء فاغتنم ذلك وأحملظه .

وَضِمْ عَنْ مُسْدَاه وَيَنْدِرُ ذَا كَسْرَ كَمَا لَازَمَ ذَا فَضْمَ احْتِمَالًا

أى ضم عن مضارع فعل المفتوح المفاعف ، وقل مجده ذلك المضارع مكسور العين كما حفظ من كلام العرب ضم عن مضارع فعل المفتوح المفاعف اللازم قليلاً ، وليس هذا مفهوماً من قوله فيما تقدم : لازماً ، بل يفهم منه أن المفاعف المتعدى لا يدام كسره ، وهذا محتمل لأن ضم كما هو الواقع ، ولأن يفتح وليس بعراد ، ولأن بكسر لا بدوام وهو الواقع أيضاً ، ولا يفهم منه تعين ضم المتعدى ولا مجده نادراً مكسوراً ، ولا أن اللازم يندر ضمه لقول أبي يحيى هذا البيت مضموم قوله لازماً فيما تقدم ليس على ظاهره ، أو سهو بل لزمن التناقض ، لأن قوله كذا المفاعف لازماً يعني أن المفاعف اللازم يدعم كسره ، وهو نقيف قوله ذا فضم احتملاً الضم .

الجواب : أن المراد أدم كسر المفاعف تياماً وما بالقياس لا يضرن ما بالسماع ، وقد علمت مما مر أنه إنما الأزموا ضم عن المفاعف المتعدى من فعل المفتوح ، لأن هاء الضمير تلحقه نحو : يشده وهي مضمومة ، والمضارع مرفوع ، فلو كسرت عينه لزم الانتقال من الكسرة إلى سمتين ، وهو مستقل وجعل عليه ما لم تلحقه الماء المذكورة ، وما لحقته مسكة للوقت مثلاً ، وما لحقته وهو منسوب أو مجزوم غير مضموم الآخر ، وما كان لا يظهر الفم في آخره لطة ما ليجري الباب على نسق واحد ، ومثل الماء الكاف المضمومة ومثاله : يشده ويشددهما ، ويشدهم ويشددهن ، ويشدكم ويشدكن ويشدكن ، وقد علم أن الانتقال من الكسر إلى فمة واحدة تغيل ، فكيف إلى سمتين ، والله أعلم .

وأيضاً ضم المتعدى فرقاً بينه وبين اللازم ، وخص بالضم واللازم

بالكسر : لأن اللازم أنتل والكسر أخد ، فأعلى الأنتل واللازم وهو الأصل وقيل : الكسر في مضارع فعل المفتوح هو الأصل ، فنفس به اللازم .

قال صاحب تحقيق المقال : والحاصل أن التصنيف مستقل ،
والقسم مستقل ، نكرروا اللازم تخلياً والمتدى خفيف محملوه الأثقل
وهو القسم .

وأما نظر المفاسد المكسور العين : كمن فتيليس مصارعه الفتاح
نحو منه يمسه ، أصل من مسن بكسر السنين الأولى ، وسكنت
وأذاعت سواء كان متديلاً كالثالث ، وكبررت الرجل أبهره ، أو لازماً
كقطلت أمله ، أي سمعت ، وقد يتعذر ، وصم يضم .

وَشَدَ لِبْيَتْ بَكْرَ الْبَاءَ الْأُولَى تَثْبِتَ بِضْمَ الْلَامِ نَقْلًا مِنَ الْبَاءِ
الْأُولَى ، حَكَاهُ ابْنُ الْقَطَّاعِ عَنِ الْبَيْزَيْدِيِّ ، وَلِطَهِ مِنْ تَدَافُلِ الْلُغْتَيْنِ
كَمَا يَطْعِمُ مَعَامِرٍ ٠

وأما نقل المضموم المضاعف ، فقياسه الضم لازماً كان أو متعمدياً
إلا ما شذ ، وقد مر أن التضييف في نقل قليل ، وأنه لا يتمدّى
الا بتضييف أو تصويب .

فاما فعل المليوح المضاد المتعدي المذكور في النظم ، أنه يضم
عين مضارعه وهو القيليس ، فنحو : جبه يجتئه ، وسبه يسبه ، وصب
الماء يصبه ، وعقبه يعقبه بمهملة ، وحثه المثني يحثه ، وغثة في الماء
يغثه بغير مجمعة ، وغضه يغضه ، وفتحه يفتحه ، وقت الحديث
يقته ، وللت السوق يلته ، وبث الفبر يثه بمثلثة ، ونثه وحثه
ينثه ويحثه كذلك .

ويجه يجه ، وحج البيت يحجه ، وفع زيد ما بين رجليه ينجه ،
ومح الشراب يمجه ، ومح المسوت اذنه يصها ، ويده يمده ،
وخد الشمار يحدها بمهملة ويحيط ، وخذا الأرض يخذها ، ورده يرده .
وسده يسد ، وعده يعده ، وقده يقده ، ومده يمد ، وهده
يمده ، وقده يقده بمعجمة ، وجره يجره ، وزره يزره ، وسره يسره ،
وصره يصره ، وغره يغره ، وغير الطائر فرخه يغره ، وفتر الدابة
يفرها ، وأزه يؤزه ، وهزه يهزه ، وبزه يبزه ، وجذه يجذه ،
وحزه يحزه ، وعزه يعزه غلبه ، ولزه يلزه ، ومزه يمزه ، ويس
السوق او الخبر ييسه ، وحسه يحشه ، ونسه ينسه .

ولست البهيمة الكلا تلسه ، وجشن الحب يجشه ، وحن النار
يخشها ، ورشه يرشه ، وغضه يغضه وقشه يقشه ، ومش يده
يمشها ، وحن الورق يمسه ، قال تعالى : (وأهنت بها على عندي)
وحن الشعر يحشه ، وخصه يخصه ، ورضه يرضه ، وفصه يفصه ،
وقصه يقصه ، وغضه يغضه ، ورضه يرضه ، وغض ختمه يغضه ،
وقصه يقصه ، وغضه يغضه ، وبطه يبطه ، وقطه يقطه ، ولطه يلطه ،
ومطه يمطه ، وكظه يكظه ودعه يدعه .

وزف العروس يزفها ، وسف الخوم يسفه ، وشفه الهم يشفه ،
وكفه يكله ، ولله يلنه ، ودق يدقه ، وعقه يعقه ، وخصه يخصه ،
وكمه يكمه ، وبكمه يبكمه ، وحكه يحكمه ، ودكمه يدكمه ، وسكمه يسكمه ،
وصكمه يصكمه ، وفكه يفكه ، وبله يبله ، وتله يتله ، وحله يحله
فتحه أو سكته ، ودله يدله ، وسله يسله ، وشله يشله ، وفله يفله ،
وأمه يؤمه ، وحمه يحمه ، وخم البئر يختمها ، وذمه يذمه ، وسم اللثمة
يسنمها ، وضمه يضمها ، وطم الحفرة يطممها ، ودمها يدمها ، وعمه
يعمه ، وقم البيت يقمه ، وكمه يكمه ، ولله يلمه ، وسنن يسنن ،
وشنة يشنن ، وظنن يظنن ، وكته يكته ، وقد لا يضم بعض ذلك

لاختلاف المعنى كما تراه في القاموس وغيره ، وسيأتي ما شذ من فعل المضاعف المفتح المتعدى بكسر عين مضارعه وما شذ منه بالكسر والضم ، وتقدمت أمثلة اللازم المفتح المضاعف بكسر مضارعه ، ويأتي ما شذ منه بالضم ما جاء به شذواً وبالكسر قيلasa ٠

واعلم أن عين الكلمة عبارة عن الحرف الثاني الأصلي المسبوق بأصل واحد لنظر أو تقديرًا ، سواء سبقهما زائدًا أو أكثر أو توسطهما أولاً وفاء الكلمة عبارة عن الحرف الأصلي الأول تقدمه زائد أو لا ، وربما تأخر أو توسط ، وهو في نية التقديم ، وأصله التقديم ، ولا الكلمة عبارة عن حرف أصلي فيها بعد أصلين ، وقد يتقدم أو يتوسط ، وهو متاخر نية وأصلة ، وإنما اختاروا التعبير بالفاء والعين واللام ، لأنهما هي حروف فعل ، وهو أعم الأفعال معنى ، لأن كل فعل معين مشخص فيه معنى الفعل ، وحدثه داخل في جملة معنى كل فعل معين مشخص ، فضرب فيه معنى فعل أي أوجد ٠

وزيادة كون المنسوب هو الضرب ، فضرب بمعنى فعل الضرب أي أوجده ، ونحو علم وفهم من الاعتقادات أفعال عند علماء النحو والتصريف قالوا : فعل كل شيء بحسبه ، وحدث فعل داخل في حدث ضرب لا مساواً ، لأن حدث فعل أو جد ، وحدث ضرب أو جد الضرب ، أي أوجد الفعل المسمى بالضرب ، وليس المقصود أوجد الآخر العامل من الضرب ، لأن ذا ليس معنى ضرب ، فلكونه أعم معنى عبر به عاماً لجملة الفاظ ، فهو أعم لنظرًا ومعنى ، وحمل ما ليس فيه معنى الفعل مثل : رجل وزيد على ما هو فيه ، فوزن بوزنه طرداً للباب قاله السيوطي ٠

فعمل بفتح العين عام لضرب وقت ووعد وغيرها ، وبالضم عام نحو : كرم وشرف ، وبالكسر عام نحو : علم ووراث ، وأفعال عام

ل نحو : أكرم ، وانفصل عام نحو : انطلق ، وتفعل عام نحو : تكبر وتقس ، واستفصل عام نحو : استخرج ، والتعبير به في الوزن أثيق من التعبير بجعل التي للشروع وعمل ونحوهما ، ولو كان فيما معنى أصل الفعل لفته ، لأن الفاء حرف سلفي مهوس ، والجيم من وسط اللسان شديد يحتبس منه النفس عند خروجه ، ولا شك أن الفاء أخف من الجيم ، ولجيء جمل لمعنى آخر كفق عند بعض ، وصيغ واختاروه أيضا ، لأن فيه حرف انشفة وهو الفاء ، وحرف الوسط وهو اللام ، لأنه من اللسان ، وهي متoscلة بين الحلق والشفة ، وحرف الحلق وهو العين وعلم ولو كان فيه ذلك لكنه نقل باليمين ، وابتداه بحرف الحلق وهو أقل استعمالا من فعل ، وأغا جعل فالجيم واللام فيه من الوسط .

ويسمى مقابلة أصول الكلمة بالفاء والعين واللام وزناً وتمثيلاً ، لمائة الموزون لحروف الميزان في عدد الحروف ، وفي هيئتها ، والمائدة : بيان الحركات والسكنات والأصول والزوائد ، والتقديم والتأخير ، والحدف وعدمه . وليس المقابلة بالفاء والعين وإنما هي المعينة للحروف الأصول إلا بالنظر إلى السامع ، أو المتنع لأن المقابلة بما فرع العلم بالأصول لاته لا يقابل بها حروف إلا بعد معرفة أنها أصول ، وإنما المراد بها تعليم المتعلم ، وإخباره بأن هذه الحروف مثلاً في نحو : ضرب أصول ، وأن حركة الأول والثانية الفتح ، كما أن حروف فعل كذلك ، فمعنى تسمية ضاد ضرب فاء أنه مثل فاء فعل في كونها هي الأصل الأول ، وكونها مفتوحة ، ومعنى تسمية راء عيناً أنه مثل عين فعل في كونها هي الأصل الثاني ، وكونها مفتوحة ، ومبنى تسمية بائه لاما أنها مثل لام فمد في كونه الأصل الثالث ، وإنما يراعي في الوزن ما هو الأصل ، أي ليس ببدل عن غيره ، ولو كان ليس من أصول الكلمة دون العارض من ابتدال حرف وتسكين وتحريك .

لوزن قام فعل بالفتح ، لأن الأصل قوم بفتح الواو ، وزن شد فعل كذلك ، لأن الأصل شدد بفتح الدال ، وزن علم وشمد بوجوههما من تسكين الوسط وكسر الأول وغيرهما فعل بفتح الفاء وكسر العين ، لأن الأصل علم وشمد بفتح فكسر ، وزن طرف بوجوهه من تسكين الراء وغيره فعل بفتح الفاء وضم الميم ، لأن الأصل ظرف بفتح الظاء وضم الراء ، وزن طال وحب بضم الصاء فعل بفتح نضم ، لأن الأصل طول وحب بفتح الأول وضم الثاني .

ويقابل الزائد بلفظه ما لم يبدل من تاء الافتتاح ، أو يكرر ، فاللف قاتل زائد فيجعل ألفاً في فاعل وتكبر تاءه زائدة ، فينطوي بلطفها في وزنه وهو تفعيل ، وهزة أكرم زائدة فينطوي بلطفها في السوزن فيقال : أفعل والهزة والسين والتاء في استخراج زوائد ، فينطوي بالفاظها في السوزن وهو استقبل ، وتتحول في وزن اصطفي : افتمل بالتساء لأنها أصل طاء اصطفي ، وتتحول في وزن مرمسى : فعمل ، وفي أغودون : افموعل ، وفي جليب : فعمل ، وأجاز بعض مقابل زائد المكر بمثله أيضاً فتتحول في مرمر : فمرل ، وفي أغودون افمودل ، وفي جليب فليب ، ويلزم عليه تكبير الأوزان والالتباس ، مثل بين بالتسديد ، فإنه لا يدرى مصدره مراد به الامساق بدرج من مصدره مراداً به غير الالهاق .

وَلَا يطْمَ مُصْدِرَهُ مَا هُوَ إِلَّا بِالْعِلْمِ بِالْخَتْلَافِ وَزَنْيِ الْفَطَّلِينَ ، فَإِنْ
بَيِّنَ مُشَدَّدٌ بَانَ فَانَ شَدَّدَ نَلْحَاقَ بِدَرْجِ فَالْمُصْدِرِ تَبِيَّنَهُ بِسُوزَنَ
دَرْجَةً أَوْ لَفْيَرَهُ ، فَالْمُصْدِرُ التَّبِيَّنُ فَسُوزَنَ بَيْنَ عَلَى الْأُولَى فَعَلَهُ ،
وَعَلَى الثَّانِي فَعَلَهُ بِالْتَّسْدِيدِ ٠

وقيل : وزنه فحيل كعديط وهو القول بتعبير الزائد في المضاعف الأصلى بافظه ، والمشهور التعبير عنه بحرف من حروف فعل اذا كان المضاعف أعلا نوزن بين مطلقا ، وصيرا وذكر بالتشديد فصل

بالشديد ، وعلى غير المشهور فالتفصيل المذكور في بين وفعلن في
صير ، وفعل في كثير .

ولكن ان بنينا على ما قال غير واحد من أن المكر للهابط
أو لغيره يعبر عنه بما يعبر به عن الأصل ، فوزن الكل فعل بالشديد ،
وإذا زاد أصل على ثلاثة فهو لام مكررة فتكرر في الوزن ، فوزن جعفر
فعل .

وقال الكوفيون : منتهي الأصول ثلاثة ، فقال بعضهم : لا يوزن
الرباعي من نحو : دحرج وجعفر ، وقال بعضهم : يوزن الحرف الأخير
بلفظه ، فوزن دحرج فطعج ، وجعفر فعل بناء على أن الزائد هو الأخير ،
وعليه الفراء .

وقيل : يوزن ما قبل الأخير بلفظه فوزن دحرج فعل بزيادة الراء ،
ويحظر فعل ، ويعتبر الأصل في التحويل والمحذف ، فوزن ناء كباء
فلح لأن أصله شى فأخرت العين وهي المهزة ، وقدمت اللام وهي
الألف ، ووزن الحادى من الحادى عشر مثلاً عالى ، أصله واحد
تأخرت الفاء وهي الواو عن اللام ، وهو الدال وقبلت ياه لأنكسار
ما قباما ، وزن يهب يصل ، وزن بع فل ، وزن قل فل ، وزن
رام فاع ، وزن عه وق عه فافهم .

والمعنى هو ما ينصب المفعول به الصريح ، وسمى معدى ومتعدياً
لأنهم أحوازوه إلى المفعول به ، وتجاوزوا إليه وحده بعضهم بأنه
ما يتعدى من الفاعل إلى المفعول به ، أي يتتجاوز إليه ويلزم عليه
الدور لذكره التعدي في تعريف المتعدى ، ومعرفة كل متوقف على معرفة
الآخر .

والجواب : أن المراد بالمتدى معناه الاصطلاحي وهو الناصب المفهول به ، ويتمدّى معناه اللغوي وهو مطلق المجازة ، فلم تتوافر معرفة كل على الآخر ، وأن المراد أن المتدى ما يدل على معنى يتتجاوز الذهن عن تصوّره ، وعن تصوّر محل دور ذلك المعنى إلى المفهول ، وذلك المحل هو الفاعل .

وبهذا سقط ما قيل : إن المتى من ظاهر تفسير يتعدى يتتجاوز أن المتدى ما يدل على معنى ينتقل من الفاعل إلى شيء آخر وينفذ عنه ، وهو ليس كذلك ، لأن الضرب مثلا في ضرب زيد عمرا لم ينتقل من زيد إلى عمرو ، وإلا لكان عمرو ضليعاً وزيد غير ضارب .

وكذا سقط الاعتراض بنحو ما ضربت زيداً ، والمقصود بالمفهول به المفهول الاصطلاحي المعبّر عنه بالصريح ، فلما يرد مررت بزيد هذا ، وقد قيل : إن ذلك التعريف تعريف للشيء بنفسه ، لأنّه عرف المتدى بما يتعدى لا تعريف للشيء بما تتوافر عليه معرفته إلا أن في التعريف زيادة قوله ذلك من الفاعل إلى المفهول به ، ويدفع الدور أيضاً بأن المراد شرح مفهوم اللفظ لا شرح الماهية ، أي هذا التعريف لن عرف أن الفعل مثلاً منه ما يتعدى من الفاعل إلى المفهول به ، ومنه ما لا يتعدى كذلك ، ثم يعرف أن لفظ المتدى لأيّها وضع ، وهذا الجواب كثيراً ما يقول بمثله السعد والسيد الشريفي وغيرهما ، وقد يدفع الدور بأن المتدى ولو توقفت معرفته على معرفة يتعدى ، لكن يتعدى لا يتوقف على المتدى ، لأنّه ليس معرفاً بالمتدى ولا مشتاً منه .

وان ثلت : يتعدى يتوقف على التصدى ، والتى جزء معنى المتدى ، هنّىء يتعدى على جزء المتدى ؟

قلت : هذا ايراد قوى مقبول عندي ، أجياب عنه ابن قاسم بأن ما ذكر لا يقتضي التوقف على فهم المتدى ، فتذير ، ويســـمى

المتعدى واقترا لوقيوعه على المفعول أى لتنصبه لفظ المفعول به ، أو المراد بالوقوع التعلق اللغوى ، وهو تعلق فعل الفاعل بشئ لا يعقل الفعل بدون تعلق ذلك الشئ ، فلا يرد : ذكرت الله ، وما ضررت زيدا ، وعلمت زيدا وأردته .

وأيضا وجه التسمية لا يستلزم الاطراد ، ولا الانعكاس ، ويسمى المتعدى أيضا مجاوزا لمحاورته الفاعل ، وهاء مدهاه عائد الى المضاعف المفتوح في قوله ، كذا المضاعف لازما لكن لا بقيد اللزوم ، وهذا عندى نوع من الاستخدام ، لأنه ذكر لفظا وهو قوله : المضاعف لازما وارد معه المذكور ، ورجع اليه الضمير بمعنى آخر لا بذلك المذكور ، بل بمعنى المضاعف فقط ، لا بقيد اللزوم كما رأيت ، والمطلق غير المقيد . وقد أطلت الكلام على ذلك في شرح شرح عصام الدين ، ويجوز عود الماء الى اللازم والاضافة تكون لأننى ملابسة ، فإن اللازم والمتعدى متلاسان أى متخالطان من حيث انهما يذکران في باب واحد ، أو بابين متصلين ، وبمقابلة كل بالأخر وبالاحتراز عن كل بالأخر ، وبأنه متى صور أحدهما أثصر تصوره بالأخر ، والشئ يعرف بضده ، والمراد بالن دور القلة جدا .

قال ابن هشام : النادر أقل من القليل ، وقد يستعمل بمعنى مجرد القلة ، وقال في القاموس : النادر ما شدّ وخرج عن الجمورو أى عن الكثير ، وهو بدل مهملة ، وفسر شارح البروى اننادر بما ينحصر وجوده في قلائل ، وإن كان على القياس : وربما يكون نازلا عن درجة الكثير كالأشمع والأصم والأعرج ، أى وعاليا عن درجة القليل ، فافعل في العيوب من الثلاثي المكسور دون باب فرح وليس بقليل .

وقال الطبلواوى : النادر ما قل وجوده وإن وافق القياس ، والشاذ على ثلاثة :

أحددهما : ما خالف القياس والاستعمال ، وهو مردود على قائله .
مثل نه الطيلوى بلطف الأجلال فى قوله : الحمد لله العلي الأجلال ،
القياس المستعمل فى هذه اللفظة الأجلال بالإدغام لوجود موجبه
ومكما الشاعر .

قلت : ذلك الدغم لضرورة مما نص السيوطي على جوازه ، لم تدبر
فلئن بمردود ضرورة ، لأنه مقيس فيها ، وكونه لم يستعمله غير ذلك
الشاعر إلا مدعما لا ينقض ذلك ، فلأنك تسير التقليد ، وتمثيل صاحب
الخصائص بذلك بنوب مخبط ، وشىء مصرون ، وفرس متزود ،
ورجل معود من مرضه ، والقياس : مخبط كمبين ، ومصرون
ومقدود وممود بواو واحدة باطل ، ولو سالمه السيوطي فى أصول
النحو لأن ذلك قياس مستعمل فى بعض اللغات ، إلا إن أراد ذلك فى لغة
من لا يقيسه فيه تأمل ، فتأمل وأننا عجلان .

الثانية : ما خالف القياس وشاع استعماله فيما ورد فيه ، وقد
ورد فى الفصيبح كاستحواذ بفتح الواو ، فإن العرب كلهم ، بل جنهم
بنطقون به ، ونزل به القرآن ، والقياس استحواذ بقلب الواو ألفاً بد
نقل نحها للساكن قبلهما ، لتحركها فى الأصل وافتتاح ما قبلها
الآن .

قال فى الخلاصة : نساكن مع انقل ٠٠٠٠ البيت

ومثله استصوب الأمر ، واسفوق الجمل كما فى الخصائص .
وممثل أيضاً بأبى يابى بالفتح والقياس استصواب واستفاق ويابى
بالكسر كذلك مجازاً لـ لـ .

وأقول : لا نسلم أن يابى بالفتح شاذ ، بل قياس كما هو
وافصح مما مرّ فى البيت قبل هذا ، وأقول نص الجوهرى عن أبي زيد

أن باب استعوذ واستصوب ونحوهما جائز التيسير عليه ، وأنه مطرد
عند هم .

الثالث : ما خالف الاستعمال وافق القياس ، ومثل له الطبلاوي
يقوله :

* وأمَّ أو عالَ كما أو أقرب *

والاستعمال وأمَّ أو عالَ مثلها ، لأنهم لا يدخلون كاف الجر على
الضمير استثناء عنها بمثل اذا كانت للتسبيبة ، وحملها لغير التسبيبة
على التسبيبة ، وإلا لزمه إدخال الكاف على كاف المخاطب وباء المتكلم ،
وهو مستبع .

وهذا الثالث والثاني مقبولان لا اعتراض بسيبه على قائله ،
قاله الطبلاوي ، وقول بعض من حدَّ النادر بأنه ما تل وجوده
ولو وافق القياس أن هذا الثالث هو النادر بعينه باطل ، لأن النادر
يختلف القياس ويوافقه ، وهذا لابد موافق للقياس كما قال السعد
فيه .

وتقسم مخالفات للاستعمال دون القياس ، وقال بعض : الشاذ
ما شارق ما عليه باليه وإنفرد إلى غيره ، وقيل : هو في استعمالهم ما خالف
القياس قل أو كثر ، أي هو المراد حيث أطلق ، والتقليل نسـدـ الكبير ،
وربما ينحصر وجوده في قلائل .

قال ابن حشام : القليل دون الكبير أـ هـ ، وربما يستعمل بمعنى
النادر الذي هو أقل التقليل ، وهذا بحسب الاصطلاح ، وإلا لحق
لتقليل يطلاعه على القلة جداً ، وعلى القلة دونها .

قال في النهاية : وقد يطلق القليل على مالا يكاد يوجد كإحياء
الموتى في العالم ، فإنه مخصوص ببعضه .

قلت : ويضره كثيرون والمطرد ؟

قال ابن هشام : ما لا يتخلص .

قال صاحب الخصائص : المطرد ما استمر وهو مطرد في القياس
والاستعمال ، وهو الغاية المطلوبة : كتاب زيد ، وضررت عمرًا ، ومررت
بسعيد ، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال كماضي يدع ويذر ،
ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس كاستحوز أه بتصرف .

والغالب هو أكثر الأشياء ، لكنه يتخلص قاله ابن هشام ، أي كون
الشيء على حالة مخصوصة أكثر كالصحة بالنسبة إلى الإنسان ،
فإنه على الصحة أكثر ، فالغالب فيه الصحة ، والكثير ما شاع
وجوده ولم يلعن مبلغ الغالب .

قال شارح البروى : كالمرض في الإنسان ، ويرادفه الفاشي سواء
وانتفقا القياس أم خلافه .

قال ابن هشام : فالشرور بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالباً ،
والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير ، والثلاثة قليل والواحد نادر .

والفسيف ما يكون في ثبوته كلام كفر طلاق بالقسم ، قاله
الطبلاوى أي ما تنازع العلماء في ثبوته عن العرب ، والفصيح قيل
ماتكلم به العرب قل أو كثر ، ووافق القياس أم خالقه كذا قيل ، والحق
أن الفصيح في المردات ما سلم من تنازع الحروف والغرابة ، ومنافية
القياس اللغو ، وفي المركبات مركب سلم من ضعف التأليف ، وتنازع
الكلمات والمعنيد ، مع فساحتها كما بسط في علم المعانى .

نعم يظهر لي أن ما تناولت حروفيه وما هو غريب فصيغ عند النجاة والصرف ، وبين فسم أول البيت وكسر طباق من الطباق الواقع بين فعل واسم ، وبين كسر وضم آخر البيت طباق واقع بين الاسمين . وبين لازم ومتعد كباقي مثله .

الإهراـب : الواو للاستئناف أو لمعطف جملة فعلية خبرية أو طلبية على اسمية خبرية ، وهي كذا المفاعـع بناء على جواز ذلك ، أو على جملة أدم ، وضم فعل ماضٍ مبنيًّا للمفعول مفتوح الآخر ، وعین بالرفع نائبه ، أو فعل أمر مستتر الفاعل وجوبها ، وعین بالنصب مفعول به ، فإذا جعل أمر أجاز نفع آخره تخفيفاً وضممه اتباعاً للضاد ، وكسره على أصل التقاء السكاكين ، فهو مبني على سكون مقدر منع من ظهوره للحركة المخلوقة لدفع التقاء السكاكين ، وهي الفتح أو الفم أو الكسر ، كما يعلم ذلك مبسوطاً من باب الإدغام .

والضاد مضمومة مطلقاً ، ويجوز جعل فسم مبتداً فتفتح الضاد ، ويعرف اللفظ ، وعین مضاف اليه مخلوق والخبر محفوف ، أي وضم عین معداً كذلك ، أي ثابت كذلك ، أي يدام كما يدام كسر عین مضارع فعل المفتوح ذي الواو وفاء أو الباء عيناً ، أو كائني أو المفاعـع اللازم ، أو يقدر الخبر يدام ، أو واجب ونحوهما .

ومعنى مضاف اليه مضاف للباء ، والواو للاستئناف أو لمعطف جملة خبرية فعلية على جملة فسم إلخ بأوجهها غير الأمر ، ويندر مضارع مستتر الفاعل جوازاً ، وذا حال من ذلك الضمير المستتر ، وكسر المضاف اليه أي ويندر معداً هـ حال كونه مصاحب كسر ، أي يندر مجيهه ذا كسر ، والكاف حرف تشبيه مبني على الفتح مكتوف بما الزائدة للتوكيد عن عمل الجر ، متعلقة بمحفوف نعت مصدر محفوف ، أي ندوراً ثابتاً كتدور لازم ذي فسم محتمل ، أو ندوراً ثابتاً كاحتعمال

لازم مضوم أو متعاق بيندر ، وإنما قدرت لها مجرورا (١) مع قوله : إنها مكتوفة لبيان المعنى والجار المكتوف يتطق أى قد تسلط العامل على معناه .

ولازم ببتدأ نكبة سوغ الابتداء به كونه نعتاً لمحنف ، والبتدأ في الحقيقة ذلك المذوف ، سوغ الابتداء به وصلة بلازم أى فعل لازم ، أو سوغ الابتداء بلازم كونه وسفاً تحمل ضميراً ، أو كونه نائب فاعل في المعنى ، لأن نائب الفاعل احتفل ضميره أو التقويم ، وهذا حال من ضمير احتفل ، وضم مضاف إليه ، وقدم الحال للوزن والروي يعني هذه نكبة التقاديم ، وإلا فجائز سمة ويجب كسر تنوين أو ضمه لدفع التقاء ساكتين ، ولكنها وسط الوتد المجموع كقوله : مسحوراً انظر .

واحتفل فعل ماض مبني للمفعول ثانية مستتر جوازاً ، والجملة خبر لازم ، والرابط ذلك المستتر ، أى نقل وحظظ ، ويضعف جمل ذا حالاً من ضمير لازم ، ويجوز جعل ما زائدة غير كلية لازم مجروراً بالكلك ، وجملة احتفل نعت ثان للموصوف المحنف أو اللازم ، كما رأيت لنيابته عن الموصوف ، أو حال بناء على جواز مجيء الجملة الماضوية المنصرف فطلاً المجرد حالاً أو نعطاً لنفس ، فيكون ذا حالاً من ضمير لازم على ما ذكر ، أو من لازم باعتبار نيابته عن الموصوف ، أو من ذلك الموصوف أى ينفر المدعى ذوراً كدور لازم ذا ضم محتمل ، وإذا جعل احتفل نعت ضم لم يجز كون ذا حالاً من ضمير احتفل ، لأنه يلزم عليه تقديم معمولة النعت على النعموت ، وما ذكر كله مبني على إيقاء لازم على وصفيته .

أما ابن تغلب عليه الأسمية خلا من ضمير فيه ، ويومض ويجيء

(١) على أن حرف الجر المكتوف يتطق وعلى معنى فعلته ، وليس غير متطق كما تفهم متوجه .

موصوف ، ويجوز كون ما نكرة مجرورة المحل بالكاف ، موصوفة بلازم على حدّ مررت بما معجب لك ، أى كثيّ لازم بل ك فعل لازم ، فهي واقعة على فعل أو على شيء هو ذلك الفعل ، وكونها موصولة واقعة على ذلك ، وصلتها حذف صدرها ، أى هو لازم لطولها بالحال الذي هو ذا إن جعل حالا من لازم ، أو ضميره أو موصوفه ، وبإضافة هذا الحال أو بنعته باحتعمل أو بطوله بالحال الذي هو احتمل إن جعل حالا كذلك ، ولو لم يكن طول لجاز حذف المصدر نزراً عند الناظم ، ويجوز كون ما مصدرية ولازم مبتدأ ، واحتعمل خبره والجملة صلتها عند من أجهاز وصلتها بالاسمية مطلقاً ، أو إن كان خبرها فعلاً أو وصفاً أو نحوهما .

ويسبك من الجملة مصدر مجرور بالكاف أو لازم نائب لمحفوظ نسره احتمل ، فاحتعمل المحفوظ مع ما في تأويل مصدر مجرور بهما ، ولا محل للذكر مع نائبه ، وكذا لا حل لمجموع المحفوظ مع نائبه ، وإطلاق صاحب فتح الأفعال في الصغير كون ما المصدرية مجرورة بالكاف سواً ، وتجوز لشبيتها لما الموصولة الاسمية القابلة للجرّ محلاً ، أو لكونها واسطة إلى سبك مصدر مجرور ، أو لكونها بعض مجرور ، فإنها والنفع المذكر أو نحوه في تأويله مصدر مجرور ، فالمجرور قبل التأويل كانه هو ما والنفع المقدر مثلاً بعدها ، وذلك لأنّ ما المصرحية حرف على الصواب دائمًا ، والحرف لا يسلط عليه عامل ، والله أعلم .